حروب المياه

الشرق الأوسط الجديد

د. حسن بكر

حسن بكر

حروب المياه فى الشرق الأوسط الجديد

ميريت للنشر والمعلومات

القاهرة ١٩٩٩

سلسلة الصراع العربى الإسرائيلى

إشراف:

أحمد بهاء الدين شعبان

حسـن بكر

حروب المياه
في الشرق الأوسط الجديد

ميريت للنشر والمعلومات

القاهرة ٢٠٠٠

المدير العام: محمد هاشم

٦ ب شارع قصر النيل

ت/ فاكس: ٥٧٥١٥٠٠

رقم الإيداع

٩٩-٢٧٨٢

مقدمة لا بد منها

ضربت أزمة المياه بأطنابها عبر العالم وفى قلبه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعد المنطقة العربية بؤرة الأزمة خلال العقدين القادمين ويعود ذلك لأسباب بيئية وسلوكية وتنموية. وتتعلق الأولى باتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض وتعود الثانية إلى الاستهلاك غير الرشيد للمياه مع الازدياد المطرد لعدد السكان . يضاف إلى ذلك - فى الثالثة - ازدياد خطط التنمية من خلال تكنولوجيا غير نظيفة مما يعنى استنفاد الموارد المائية المتجددة وتلوث ما تبقى منها بسبب تحويل الصرف الصحى ومخلفات المصانع إليها مع قلة الأمطار وزيادة التصحر ويسرع كل ما سبق الحروب والصراعات الاجتماعية الممتدة التى انفجرت مع تدشين النظام الدولى الجديد فى شكل ٩٣ صراعاً عبر العالم .

وقد جاء تقرير البنك الدولى الأخير حول التنمية بمثابة صيحة النذير للعالم من أن الحروب فى القرن القادم لن تكون لأسباب سياسية ولا اقتصادية وإنما ستكون حول هذا المورد النادر غير القابل للمساومة حوله : الماء؟ فهو صراع من أجل الحياة . ولذلك ستكون هذه الحروب شرسة مكثفة وغير قابلة للحل على المدى القصير .

ويؤكد د. إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولى (عربى - مصرى) أن نقص المياه يهدد ٨٠ دولة مما يؤثر على الصحة العامة ويهدد بنشوب صراعات ممتدة حول موارد المياه . كذلك يعانى أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم (أكثر من ٢ بليون شخص) من نقص الحاجات الأساسية للإنسان وبالذات أبسط قواعد الصحة العامة .

ومن المنتظر - كما يحذر تقرير البنك لعام ١٩٩٩ أن يسير الوضع من سيىء إلى أسوأ مع زيادة المتطلبات الفردية والزراعية والصناعية يوماً بعد يوم. واتضحت بوادر الأزمة الدولية منذ منتصف الثمانينات حيث كان لجميع مراكز البحوث الغربية بل والعربية وأجهزة الاتصال الدولية حديث ثابت ومتكرر عن أزمة المياه الناجمة عن التغيرات الكونية التى لحقت بالبيئة والإسراف فى الاستخدام والتلوث . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة فى ندرة هذا المورد الحيوى الذى لا غنى لكل شيء حى عنه.

بدأت مراكز البحوث العربية على مختلف أنشطتها فى معالجة الأمر على استحياء، ثم فى العام ١٩٨٨ كما يؤكد الدكتور إسماعيل سراج الدين حذر د. بطرس غالى من أن حرب القرن القادم فى الشرق الأوسط ستكون بسبب المياه. وفى العام ١٩٩١ أصدر مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية فى القاهرة الذى يرأسه د. غالى - وشارك فيه الكاتب - فى مجلة "السياسة الدولية" الملف الشهير حول أزمة المياه فى الشرق الأوسط . وحذر التقرير / الملف من أن نقطة المياه مع نهاية عقد التسعينات سوف تصبح أغلى من نقطة البترول . وأن حروباً سوف تقع لا محالة خلال عقدين من الزمان ما لم تتدارك الأطراف الشرق أوسطية وجيرانها وضع الأزمة ؛ وتسعى إلى حلها جذرياً من خلال الوسائل السلمية القائمة على التعاون وليس الصراع والسعى لإيجاد اتفاقيات دولية يقبلها الجميع حول أحواض الأنهار الدولية فى الشرق الأوسط.

ويزيد من تعقيد الأمور ازدياد الطلب المطرد على الماء مع ازدياد الطموحات التنموية وعدد السكان والاستهلاك غير الرشيد لبلدان العالم. وهذا ما يدشن بالقطع انتقال العالم من الثورة الصناعية الثالثة القائمة على المعلومات والأجهزة الإلكترونية إلى الطور الرابع للثورة الصناعية مع مطلع التسعينات وهو ما عبر عنه بوضوح وصراحة فى قمة الأرض فى ريودى جانيرو بالبرازيل (٣-١٤ يونيو ١٩٩٢م) . هذا الطور الرابع الذى يقوم بوضوح على الارتباط المتبادل بين البيئة والتنمية من خلال الوعى البشرى بالكارثة المحدقة للحفاظ على التوازن الحيوى واستخدام تكنولوجيا تنموية نظيفة.

وهكذا يتضح أن هذه الأزمة لا ترتبط فقط بالشرق الأوسط فقد تعدتها بشكل واضح إلى عموم أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ، بل وإلى إنجلترا التى ضربتها هذا العام موجة عارمة من الجفاف دفعت مدير مرفق المياه الإنجليزى إلى دعوة مواطنيه إلى ترشيد استخدام المياه وضرب مثلا بنفسه فى عدم الاستحمام لمدة ثلاثة أشهر.

وفى دراسة أعدها العالم السويدى "مالين فوكنمارك" تحدث فيها عن معاناة متوقعة آتية لا ريب فيها لبعض البلدان النامية فى أفريقيا وأسيا سوف تؤثر عليها ندرة المياه ومنها بلاد فى شمال أفريقيا مثل مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، فى الوقت الذى تستورد فيه هذه البلاد احتياجاتها من الحبوب لتلبية احتياجات السكان الذين يرتفع معدل الزيادة فيهم لأكثر من ٣٪ سنويا.

الصين جفت آبارها ومقدمة على أزمة مياه رغم التقدم المذهل فى ضبط ازدياد السكان، أما الهند فهى تعانى من سوء التنظيم وتدهور التربة الصالحة للزراعة ، وفى مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ م ثبت أن ١٠٪ من أنهار العالم ملوثة بمياه المجارى والصرف الزراعى . كذلك فقد تلوثت البحار بصرف الأنهار الملوثة فيها بالإضافة إلى انسكاب البترول فيها، مما أثر على الثروة السمكية التى تعادل ٣٠٪ من احتياجات الإنسان البروتينية وبالذات فى الدول الصناعية التى تتحمل الوزر الأكبر فى تلويث أكثر من ٩٠٪ من بيئة العالم الحيوية وفى ترحيل مشاكلها إلى دول العالم الثالث المثقل بالديون والحروب الممتدة.

لقد قال شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق في كتابه: الشرق الأوسط الجديد "أن الحرب القادمة بيننا وبين العرب لن تحسم في معسكرات الجيوش ؛ بل في مقار الحرم الجـــامعي"، ولقد اكدت الاحداث صدق حدس العدو الصهيوني، باسرع مما يتوقعه الجميع، لقد دخل العـــالم النظام الكوني الجديد في عقد التسعينيات بمنظومة حضارية متكاملة جعلت الفارق بـــين المتقـــدم والمتخلف هي المعلومة المتقدمةالتي ترتكز على قاعدة مثلثة الاضلاع من التعليم والعلم والثقافـــة، وهذا يعطي المنتج الصادر عنه (مادي أو معنوي) ميزة نسبية متفوقة على غيره. وقد رأى العالم في حرب الخليج الثانية وما بعدها حربا اليكترونية كاملة دون جيوش جرارة ودون مواجهات الجندي للجندي. لقد دشن ذلك بلا أدنى شك سمة الحرب الحضارية القادمة بين شعوب الأرض. وفي هذا المضمار اصبحت السلعة النادرة : الماء التي لا غنى عنها لكل كائن حي محل جدال، بل أن الشعار الاساسي لعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط لم يعد "الارض مقابل السلام " بـــل "الأرض مقابل الماء". واضحت منظومة توازن القوى على الأرض، الآن وفي المستقبل هي الفيصل الحاســـم في التفاوض على الماء التي هي حاجة اساسية للانسان لا تقبل التفاوض. بل أن دولا عربية في حالة حرب مع إسرائيل قبلت منذ منتصف الثمانينيات الجلوس مع إسرائيل على مائدة التفاوض مـــــن أجل الماء. وما لم نسارع منذ الآن سواء من خلال التعاون (خلق منظومة مائية علمية عربيـــــة) أو الصراع (حماية المياه العربية من خلال منظومة أمنية مائية عربية) أو كليهما، فلن نلوم الا انفســـنا، يوم تدور الدوائر. اللهم هل بلغت.. اللهم فاشهد.

د. حسن بكر

القاهرة: مارس ١٩٩٩

استهلال

خطة البحث، المقدمات وطرق العمل والفروض محل الدراسة

أولا : بلورة المشكلة:

ضربت مشكلة المياه بأطنابه عبر العالم وفى قلبه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبرزت المشكلة بشكل فرض نفسه على الشعوب والمحافل الأكاديمية . وتدل الشواهد الصحيحة وغير الصحيحة منذ عقد مضى على أن منطقة الشرق الأوسط برمتها تندفع نحو أزمة مائية واقعة لا محالة – قد تصل إلى حد الحروب – لأسباب بيئية وسلوكية وتنموية ... إلخ. يكون فيها البقاء والنصر للأقوى والأعنف وفق ميزان القوى الموجود على الأرض.

وفى الشرق الأوسط الجديد تهدف إسرائيل إلى تكوين دويلات شرق أوسطية تكون أكبرها إسرائيل فضلا عن إمساكها بموازين القوى فى تلك المنطقة ؛ فهى الدولة السادسة بين دول العالم الأكثر قوة فى القدرة النووية. أما على المستوى الأكاديمى فإن مؤسسات صنع القرار فى عواصم الدول الكبرى قد تركت الحبل على الغارب فى تحديد سياستها تجاه الشرق الأوسط للعناصر المسيطرة على المجال الأكاديمى وهى إما صهيونية متعصبة أو ليست فوق مستوى الشبهات، وهو ما يعنى أن الفائدة الكبرى من الأبحاث الأكاديمية الدولية ستعود على إسرائيل. هذا وتواجه إسرائيل مشكلة حقيقية فى المياه فمن المتوقع فى عام ٢٠٠٠ أنها ستواجه نقصاً يزيد عن ٥٠ ٪ من احتياجاتها، ومن المتوقع أن يتضاعف الرقم مع ازدياد الهجرة إليها . وبما أنَ الحرب القادمة بين العرب وإسرائيل ستكون حرباً حضارية – لا محالة – فإن الصراع حول المياه – كحاجة أساسية للإنسان – سوف يكون صراعاً مصيرياً تستخدم فيه كافة الأسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء. وتقوم إسرائيل بسرقة المياه الفلسطينية في الداخل والعربية المجاورة (بحيرة السلام مع مصر، نهر الاردن مع الأردن وسوريا، الجولان في سوريا، الحصباني والوزاني والليطاني في جنوب لبنان) بصفة مستمرة ، بالإضافة إلى تعميق علاقاتها بدول الجوار الإقليمى (أثيوبيا – إريتريا – تركيا) لضرب العمق الاستراتيجى العربى فى مقتل الأمن المائى.

يقدم الكتاب دراسة نظامية عن حروب المياه فى الشرق الأوسط تقوم على دراسة الأبعاد المختلفة للمشكلة من سياسية واقتصادية واجتماعية وفنية ... إلخ. ويتم التركيز فيها على السياسة المائية (Hydropolitics) لدول الشرق الأوسط فى النظام الدولى الجديد. يتم فيها جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية وباللقاءات الشخصية وعمل إحصائيات بحثية دقيقة.

ثانياً : أهداف الدراسة:

أ- الإلمام بجوانب المشكلة وجذورها من مطلع القرن حتى الآن:

ابتداء بوضع هرتزل دستور الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ . مروراً بالطلب المقدم عام ١٩٠٢ إلى الحكومتين المصرية والبريطانية لتحويل مياه النيل إلى سيناء . ثم حصول اليهود على وعد بلفور ١٩١٧ دون إقرار من الحكومة البريطانية بحدود معينة لدولة فلسطين. ثم طلب بن جوريون عام ١٩٢٠ ضم حوض الليطانى وجبل الشيخ وحوران حتى اللجاه إلى الدولة اليهودية. والاقتراح المقدم للرئيس اللبنانى عام ١٩٤١ . وأخيرا مساعى إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى الآن لاستغلال الموارد المائية العربية بشكل مباشر وغير مباشر.

ب- تحديد خريطة المياه فى الشرق الأوسط الجديد على ضوء عملية السلام الجارية اليوم والعلاقة بين نقص المياه ومسببات الصراع من منظور توازن القوى .

ففى منطقة تعج بالصراعات الاجتماعية الممتدة - حيث يمكن القيام بعمل عدوانى مباغت على مجارى الأنهار - تعتبر نقطة المياه غالية ويمكن للدول المعادية تأليب دولة عربية على أخرى باستثارة أى من هذه الصراعات . وبالنظر إلى خريطة المياه فى الشرق الأوسط يتضح أنها منطقة تغلب على جغرافيتها المناطق الصحراوية الشاسعة لندرة الأنهار والاعتماد على المطر والمياه الجوفية وتحلية مياه البحر . وبالنظر إلى أحواض الأنهار المركزية فى المنطقة (الأردن - دجلة والفرات - النيل) يتضح أن التنافس حول المياه - مع عدم وجود معاهدات دولية لتقاسم المياه وفى ظل عدم وجود توازن للقوى فى المنطقة - يمكن أن يؤدى إلى الحرب.

جـ- دراسة احتمالات المستقبل وسيناريوهات إدارة الأزمة والصراع حول موارد المياه بالوسائل التعاونية والصراعية ، بالتركيز على الدور المستقبلى لمصر والجامعة العربية فى تشكيل مسار هذه المشكلة الخطيرة.

فالوسائل الصراعية لإدارة الأزمة - حسب السيناريو الذى تعالجه الدراسة - تقوم على أن مفهوم الأمن القومى لا يتجزأ أو يصعب تطبيقه إلا فى إطار التوازنات القائمة فى العالم . أما الوسائل التعاونية حسب السيناريو المتوقع دراسته - فتقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة ، وهو أكثر احتمالاً للتنفيذ لما فيه من منفعة متبادلة . ويجب أن تقوم جامعة الدول العربية بتكوين هيئة عربية عليا من المستوى الثانى فى المسئولية ملحقة بأمانتها ، تكون مهمتها وضع ومتابعة سيناريوهات حل المشكلة. هذا وغنى عن القول أنه يجب أن يكون لمصر دورها الرائد فى هذا الصدد والمنطلق من قيادتها التاريخية للأمة العربية .

ثالثاً : المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نظرا لأن هذه دراسة مسحية نقدية فإن الباحث قد لجأ إلى أكثر من منهج للبحث في جمع المعلومات وتصنيفها للوصول إلى نتائج متميزة وملموسة وللقدرة على الإلمام بجوانب الموضوع وتحديد الاتجاهات الحديثة في تناوله . وبما أن محور الدراسة سيكون عرضا نقديا للاتجاهات الحديثة في علم السياسة حول العلاقة السببية بين موارد المياه والصراع في الشرق الأوسط فإن المعلومات معظمها ستكون من المستوى الثاني المحفوظ في الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمؤتمرات وخلافه أي (historic data) . يضاف إلى ذلك المعلومات الوصفية (descriptive data) التي تصف حالات دراسية محددة في ملفات خاصة وغيرها. ولإنجاز هذه المهمة المطلوبة في الوقت والمساحة المحددة فإن الباحث لجأ إلى ثلاث مستويات من التحليل السياسي.

أ- نظرية المجال الوسيط (Mid – range theory) التي تجمع بين التحليل الكلي والجزئي، وبين التحليل الكمي والكيفي . وقد اتفق كل من الوظيفيين الجدد والبنائيين المحدثين على تبني نظرية المجال الوسيط ، كأداة للتحليل السياسي بحيث يمكن تحليل الجزء في إطار الكل والعكس. فإذا تعارضت النتائج المستخلصة من الأطر الثقافية عبر العالم مع النظريات العامة المعروفة لعلم السياسة ، يكون هناك اتجاه توفيقي تكون الغلبة فيه للحالة الدراسية الجزئية ؛ وبحيث لا يمكن إنكار خصوصية الثقافات الواقعة خارج نطاق تحليل علم السياسة الغربي كما كانت تفعل المرجعية الوظيفية التقليدية . إن التزاوج بين التحليل من الكل إلى الجزء (الاستنباط) ومن الجزء إلى الكل (الاستقراء) يخلق لكل منطقة بل لكل حالة دراسية وضعاً متميزاً وخاصاً Cultural – Oriented Design لا يتعارض مع ما نعرفه من النظريات العامة في حقل العلاقات الدولية.

ب- مقترب التحليل الوصفي – وهو يبنى وصف الظاهرة على دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها ثم التعبير عنها كمياً وكيفياً للوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى للتمكن من وضع استنتاجات تعمق فهمنا لطبيعة الواقع وعوامل تطوره . لقد تطور استخدام هذه الطريقة في العلوم الاجتماعية بفعل استخدام الحاسبات الإلكترونية والادوات الإحصائية. خطوات البحث هذا المقترب تعتمد على ثلاثة أعمدة هي : تحديد المشكلة من خلال مجموعة من الأسئلة والفروض. اختبار دقة الفروق من خلال وفرة المعلومات المتاحة. إجراء البحث واستخلاص نتائج وقواعد عامة متميزة. هذا التحليل الوصفي سيكون مقترب هذا البحث نظراً لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإمكانيات والوقت المتاح.

جـ- المنهج متعدد الأبعاد . للوصول إلى الحقيقة السياسية متعددة الجوانب . وقد ظهر هذا المنهج في أوائل السبعينات في العلاقات الدولية مع ازدهار نظرية المجال الوسيط ومع

اضمحلال الصراع بين المدارس السلوكية وإفرازاتها النظرية في مواجهة المدارس التقليدية : المثالية والواقعية منها. ظهر هذا البديل الذى استمر حتى اليوم فى علم السياسة كمنهج المناهج أو المنهج المهجن (Inter – Paradigm Approach) هذا الجدل الأخير يرتكز بدوره على ثلاثة أعمدة : الأول هو الواقعية (realism) التى تنظر إلى علاقات التعاون والصراع فى عالم اليوم على أنها علاقات قوة لا مجال فيها للمثاليات . الثانى هو البنائية (Structuralism) فى شكليها القديم أو الجديد على يد الباحثين الراديكاليين . وهى قائمة رغم انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وتقل أهميتها تدريجيا. الثالث هو التعددية (Pluralism) على يد الليبراليين الجدد وهى خليفة المدرسة الكلاسيكية الليبرالية ونتاج الثورة السلوكية معا، إلا أنها مبنية على الوصول إلى الاستنتاجات الأمبريقية (Empircal Findings) التى أفرزتها التحليلات الكمية والتى لا يمكن تفسيرها من خلال الواقعية التقليدية القائمة على الحدس المنطقى والتخمين وعموميات مجردة ورطانة أكاديمية تصل إلى حد القداسة اللاهوتية . وهذا يبرر استخدام الباحث لعديد من المناهج الأيكولوجية والجغرافية والتاريخية والبنائية والمقارنة والوظيفية وغيرها كلما لزم الأمر ووجد المنهج ملائماً للوصول إلى الحقيقة السياسية المتعددة الأبعاد.

رابعاً: الفروض الأساسية محل البحث والتيقن:

أ- أن المياه - كمورد متجدد ومشترك - تعد أحد مسببات الصراع الاجتماعى والقومى الممتد فى الشرق الأوسط القادم ، بسبب شح الطبيعة والاستخدام غير الرشيد للمياه وتضارب خطط التنمية والصراعات المستمرة المستنزفة للموارد وسياسات التوسع والاستيطان الصهيونية . وبما أن المياه تلعب دوراً محورياً فى تقرير سياسات الدول الداخلية ، لذلك فمن المتوقع انفجار صراعات قومية وخلافات لا حد لها حول أهم مادة نادرة على الأرض. وتظهر هذه الصراعات بشكل واضح فى مناطق مثل جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يعود الخلاف على المياه إلى أكثر من (٥) آلاف سنة.

ب- أن حربا قادمة على موارد المياه يمكنها أن تقع فى الشرق الأوسط. تستخدم فيها الدول قواتها المسلحة والوسائل الأخرى كافة . وتكون الغلبة فيها وفق توازن القوى العسكرى القائم الآن والذى تمسك إسرائيل بمقاليده بفضل امتلاكها للأسلحة النووية فضلاً عن مساندة الولايات المتحدة المستمرة لها.

جـ- أن التضامن المائى العربى هو خير وسيلة - فى السلم والحرب - لمنع استغلال موارد المياه العربية والمساومة مع الآخرين من مواقع القوة واقتسام المياه وفق أسس تعاونية قانونية وسياسية... إلخ.

خامسا : الصعوبات المتوقعة في البحث:

أ- سرية المعلومات وعدم مصداقية الأرقام المعطاة حول الموضوع.

ب- ضيق الوقت (عام واحد) وضعف التمويل.

جـ- قلة الجهد وقلة الخبرة من الباحثين لأن هذا الموضوع متعدد الأغراض يحتاج لأكثر من باحث متخصص في مجالات متعددة .

الفصل الأول

الحرب على الموارد: صراع القرن القادم

الحرب على الموارد هي سمة القرن القادم. ذلك هو خط التشديد الاساسي لهذه الدراسة. فمنذ صدور تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطون في العام ١٩٨٧ وصدور التقرير/الملف من مجلة السياسة الدولية المصرية عام ١٩٩١ الذي كان يرأس تحريرها الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة؛ تم تدشين هذا المفهوم المركزي ليس فقط على مستوى العالم بل على مستوى الشرق الأوسط.

جاءت حرب الخليج الثانية حربا على تحديد الموارد وتوازن المصالح بين القوى الكبرى والعظمى. فكما كانت بلادنا من قبل هي نقطة التحول المركزية في منتصف القرن؛ جاءت حرب الخليج الثانية نقطة التحول المركزية الثانية مع نهاية القرن العشرين. لقد أصبحت منطقتنا من العالم حقل تجارب للصراع الدولي بينقواه المتصارعة، وعندما انتهت اللعبة، حاولنا بكل الطرق والوسائل تليين قلوب اللاعبين دون جدوى. لقد خرج الجميع من ناحية وبقي العرب على الناحية الأخرى وأمامهم أدوات الحواة وقلنسواتهم، أما اللعبين انفسهم فقد ذهب كل إلى حال سبيله بعدما تحددت قواعد اللعبة الدولية القادمة بانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي في العالم وبالشرق الأوسط الجديد، مع إضافة لمسة لم تكن موجودة من قبل هي محاولة جعل الدولة العبرية هي القوة العظمى رقم واحد في تلك المنطقة من العالم ضاربة عرض الحائط بقواعد التاريخ والجغرافيا السياسية وعلم إدارة الأزمات. وكما كانت حرب الخليج حربا على الموارد، وبالذات احادية القطبية البترولية في عالم القرن الحادي والعشرين، فإن الحرب على الموارد وبالذات الماء صارت السمة الأساسية للصراع في الشرق الأوسط لعقود قادمة. ولم تكن مظاهرات نيويورك ضد حرب الخليج وشعاراتها المرفوعة ضد لوبي البترول وضد محامي البترول وابنه بالتبني في تكساس (جورج بوش وابوه من تربية لوبي البترول في تكساكو-شركة تكساس الامريكية للبترول) ببعيدة عن شعارات الحرب المطروحة في الشرق الأوسط ولا عن سمة الحرب الحضارية القادمة ايديولوجيا. إسرائيل وتركيا واثيوبيا وارتيريا، لم تنتظر لنهاية القرن العشرين حتى تعلن نواياها الصريحة في الحرب على الماء في منطقة الجوار الاستراتيجية للعرب، كان الشعار واضحا وصريحا:

انتهاء عصر المسلمات حول اهم مورد نادر غير قابل للتفاوض والدعوة للمشاركة في البترول كما في الماء؛ ورفعت إسرائيل شعار الأرض مقابل الماء بدل الأرض مقابل السلام.

فيما تركز الدراسات الغربية منذ مايزيد عن نصف قرن على دراسة العلاقات الارتباطية بين الاقتصاد والصراع الدولي سواء من خلال التحليل الكلي أو الجزئي؛ نجد الأدبيات السياسية العربية تدرس الموضوع في إطار متميز يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي أو في أفضل الإحوال في إطار الصراع الدولي بين الشرق والغرب سابقا أو بين الشمال والجنوب حاليا مع التركيز على دور الموارد العربية في النظام الدولي الجديد.

I فذلكة علمية

أولا: الموارد والصراع الدولي، دراسة في بحوث السلام الدولية

١- مفاهيم وتصورات الصراع:

هناك تعريفات لا حصر لها لمفهوم الصراع عبر أكثر من نصف قرن . ويتم تناول المفهوم من أكثر من بعد وبأكثر من منهج (نفسي/ إستراتيجي/ نظامي/ بنائي ... الخ) وبأكثر من نظرية وبأكثر من مؤلف . الصراع يبدأ من مجرد التعبيرات اللفظية المعادية وينتهي بالحرب كأعلى درجات العنف . ويحدث ذلك أما على مستوى الأفراد أو الجماعات ، أو الدول . ومنذ منتصف الثمانيات ، بدأت دراسات بحوث السلام تركز على نظرية الحاجة وجماعات الهوية عبر العالم الواقع خارج نطاق الغرب حيث تقع معظم الصراعات الدولية وهنا يتم التمييز بين الصراع التقليدى [١] والصراع الممتد Protracted conflict [٢] سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . أما أسباب الصراع فتتراوح بين العوامل الكامنة والمكشوفة وبين الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية إلى الإختلاف الثقافي مرورا بالأبعاد الإقتصادية القائمة على المفهوم الليبرالي (التعددى) للإختلاف والتنافس وتوزيع الأسواق والمواد الخام إلى المفهوم البنيوي الماركسي في الطبقية الداخلية والأممية. هذه المفاهيم لم تختلف إلا قليلا (عن الستينات والسبعينات) في السنوات العشر الأخيرة كما يرد فيما بعد . وأسباب هذا الإختلاف مردها إنهيار الشيوعية في أهم معاقلها بالكتلة الشرقية لأوروبا وظهور عصر الثورة الصناعية الرابعة : عصر البيئة والتنمية مع بداية التسعينات ثم ظهور النظام الدولي بما واكبه من النظام الإقتصادي العالمي وإنتقال الصراع الدولي من بين شرق وغرب

(١) hnopolitical Ted R. Gurr, ed. "Minorities at Risk: Origins and Outcomes of Conflicts" U.S. Institute of peace: Washington, D.C., 1993, P. 5.

(٢) Robert Strausz - Hupo et al. "Protracted Conflict", New York: Harper, 1963, P. 11.

أوروبا إلى شمال وجنوب العالم المبني على توازن المصالح بين قوى المركز في الشمال .

الصراع في أبسط معانيه يعني اختلاف بين بشر لهم أفكار ومعتقدات متباينة(٣) . وهو ينشأ عندما يسعى طرفان أو أكثر لامتلاك نفس الشئ واحتلال نفس الموقع أو المساحة الواحدة أو لعب نفس الأدوار وللحفاظ على نفس الأهداف أو استخدام نفس الوسائل التنافسية لتحقيق نفس الأهداف(٤) . أما "بيركوفيتش" فيعرفه إجرائيا على أنه التفاعلات الاكراهية المكشوفة التي يمارسها طرفان أو اكثر تجاه بعضهما البعض لفرض ارادة أيهما على الأخر(٥) . أما الباحث فيرى الصراع على أنه موقف في زمان ومكان معين يحتوى على مسألة أو عدة مسائل خلافية بين طرفين أو أكثر، لهما أهداف وآراء متعارضة ويستتبع ذلك ممارسة أنشطة وأنشطة مضادة تحتوي على سلوكيات تستهدف أما تصعيد الصراع أو تنزيل العنف .

مدارس الصراع في السنوات العشر الأخيرة تتنوع وتتعدد مابين أتجاهات أفقية تهتم بأنواع الصراع ورأسية تهتم بنوعية الصراع . المدرسة الأفقية ، يمثلها بيركوفيتش حيث يعرف الصراع على أنه صدام واع ومتكرر من أجل تحقيق منزلة معينة(٦) وتركز هذه المدرسة سواء واسعة الأفق(٧) (دهرندورف ، كيرل ، جالتونج .. وغيرهم) أو ضيقة الأفق (كوسر ، سنايدر وغيرهما) على التغير والصراع الإجتماعي . بينما تركز المدرسة الثانية وهي الرأسية على السمات الشخصية والموضوعية للصراع . ينتمي إلى الأول جون بيرتون (مدرسة لندن وجورج ماسون) ، حيث يتحول الصراع من شكل موضوعي إلى إطار لتحقيق المنافع الشخصية(٨) بينما ترى الثانية – وينتمي إليها العديد ومنهم ك. هولستي وسنجر وأورجانسكي – وجود مصالح متعارضة هيكليا ترغم الأطراف على الدخول في الصراع(٩).

على أن انتقالاً واضحا قد ظهر في بحوث السلام منذ بداية الثمانيات وأستمر حتى اليوم وهو يميز بين الصراع الوظيفي في الغرب والصراع الإجتماعي الممتد القائم على نظرية الحاجة في

---

(٣) Oxford Any edition, p. 178.

(٤) International Encyclopedia of the Social Sciences, The Macmillan, New York, 1986, Vol. 3-4, PP. 280-281.

(٥) Jacob Bercovitch, "Social Conflicts and Third Parties' Strategies of Conflict Resolution", Boulder, Colorado: Westview Press, 1989, P. 3.

(٦) Bercovitch, Ibid. P.4

(٧) Johan Galtung, op. cit, P. 146

(٨) John Burton and Frank Dukes. "Conflict: Practices in Management, Settlement, and Resolution", Macmillon Press, ondon, 1990, P. 147.

(٩) Bercovitch, , Op. cit, P. 5.

دول العالم الثالث . وتقوم هذه المدرسة على التميز في الصراع الدولي بين ثلاث مجموعات من الأسباب : المصالح والقيم والحاجات . فـفيما تنظر إلى الصراع في الشمال على أنه يقوم على المصالح المتعارضة بشكل وظيفي سلوكي في أغلبه ، وبالتالي تقل فيه نسبه المجموعتين الأخريين من الأسباب : منظومة القيم والحاجات الأساسية للإنسان والتي يصعب على جماعة الهوية داخل العالم الثالث وقرينتها المتمدة خارجيا عبر العالم التفاوض بشأنها مما يجعل إدارة الصراع الخاص بها طويلة الأجل مع عدم إنتهاء العنف الذى يتسع ليشمل كل شئ فاتحا الباب لتدخلات القوى العظمى والكبرى . هذا الصراع ممتد في زمنه كثيف في أحداثه ، ويرتبط بالإختلالات الهيكلية التنموية نتيجة عدم المساواة الداخلية والخارجية أي الإستضعاف الهيكلي وإستمرار العنف إلى ما لانهاية . ولأن حل الصراع الممتد يقوم على تغيير المواقف الكامنة وليس السلوكيات الظاهرة كما هو الحال في إدارة الصراع التقليدية . ولأن المواقف هنا خليط من التعاون والصراع فإن إستراتيجية الحل تعتمد المعادلة غير الصفرية القائمة على مبدأ لاغالب ولامغلوب بل الكل يكسب (Win - Win Strategy) . السلام هنا يعني أزمة لجميع الأطراف بينما الصراع هو الوضع المقبول من الجميع هيكليا . ويمكن تعريف هذا النوع من الصراعات على أنه "تفاعلات عدائية تمتد عبر فترة طويلة من الزمن يواكبها ظهور واسع للحروب الشاملة التي تتراوح بين التردد والكثافة بين مجموعات الهوية داخل البلد الواحد أو عدد من الدول حيث ينتشر العداء الاثني ، الديني ، والعنصري ، والذي يؤدى بدوره إلى تصعيد وتكثيف العداوات المحلية والدولية[١٠] .

وهكذا يتراوح شكل الصراع الدولي بين أربعة أنواع هي حروب الحدود ، الحروب الطبقية، حروب التحرر الوطني وحروب الصراع القومي والإجتماعي الممتد . وقد كرس أصحاب هذا الإتجاه الجديد وعلى رأسهم جون بيرتون وروبرت جير وكريس ميتشيل وادوارد عازار[١١] على طبيعة الموارد وطريقة توزيعها وتطويرها عن طريق نوعية معينة من السكان كأساس لإشباع الحاجات الأساسية . بينما يرى فريق الواقعية الجديدة كهنرى كيسنجر أن أموراً

---

(١٠) ينتمي لهذه المدرسة التي ظهرت في الثمانينات على تقاليد المدرسة النظمية الجديدة لجالتونج ولشتراوس – هوبيه كل من : بيرتون وميتشل وجروم وكيلمان والراحل عازار وبريتشر وكوهين وقد ظهر فيض كبير من المقالات الدورية والكتب والدراسات في بحوث السلام : راجع في ذلك :

Ted R. Gurr. "The Internationalization of Protracted Communal Conflicts Since 1945: in: M. Midlarsky." The Internationalization of Communal Strife" London: Routledge, 1992, PP. 102-27. Also: Edward E. Azar and John Burton, eds., "International Conflict Resolution", Boulder, Co.: Lynner Reinner, 1986. PP. 29-35.

(١١) John Burton and Frank Dukes, op. cit, P. 15.

عديدة كالطاقة والمعادن الطبيعية والبيئية وقضايا التلوث واستخدام الفضاء الخارجي وقيعان البحار أصبحت تمثل مركز الصدارة في أولويات الصراع الدولي إلى جانب القضايا العسكرية والأمنية(١٢) تسانده المدرسة الليبرالية الواقعية فيذكر "ك. هولستي" ان الصراع على الموارد شكل مصدراً أساسياً للصراع الدولي في القرن العشرين"(١٣) هذا بينما يؤكد "ميدرالسكي" نفس النظرية عندما يقول بأن أسس الصراع بين البشر ، بالنظر إلى نظرية كارل ويتفوجل" عن الاستبداد الشرقي عام ١٩٥٧ – هي بالأساس اقتصادية على الموارد وبالذات في دول العالم الثالث وأنها تؤثر بشكل محوري على تشكيل قيم الديموقراطية والتسامح داخل هذه المجتمعات"(١٤) . على أن فريق أقلية يعارض هذه الإتجاهات ولا ينظر إلى العوامل الاقتصادية كسبب وحيد للحرب ومنهم لورد وجوزيف ناي حيث يعارض الأول الأطروحة الماركسية ، والبنائية الجديدة على السواء ويؤكد الثاني على محدودية القوة الإقتصادية وحدها كعامل مسبب للصراع في النظام الدولي الجديد"(١٥).

٣– مفهوم الموارد والعلاقة الجدلية مع الإنسان :

يعرف قاموس "أكسفورد" الموارد بأنها "الشئ الذى يلجأ اليه الإنسان للحصول على المساعدة أو الدعم لإنجاز هدف ، أي هي الأصول المتاحة للإنسان أو هي مصادر ثروة بلد ما كالمعادن ... الخ(١٦) أما قاموس "وبستر" فيعرفها على أنها "الوسائل المتاحة والثروة الممكنة والتي تشكل مصدراً متاحاً متوقعا وآنياً للدخل" (١٧). أما الجغرافيون – الإقتصاديون فيعرفون الموارد بأنها "معين لثروة مستخدمة بأى أسلوب وهي في حالة الحركة بينما المصدر هو معين لثروة كامنة

---

(١٢) Henry Kissinger. "What Kind of New World Order". The Washington Post. December 3. 1991. P. A-20.

وأيضا: د. عبد الله هدية؛ هنري كسينجر: الدبلوماسية، مراجعة، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، المجلد(٢٣)، العدد(٢)، صيف١٩٩٥، ص٢٠٨.

(١٣) Kalevi J. Holsti. "Peace and War: Armed Conflicts and International Order (1648 -1989)." Cambridge: Cambridge U. P., U. K., 1990, PP. 314-317.

(١٤) Manus I. Midlarsky. "Environmental Influences on Democracy". The Jornal of Conflict Resolution. Vol. 39. No. 2. June 1995. PP. 8-227

(١٥) Evan Laurd. "Conflict and Peace in the Modern International System". The Macmillan. London. 1988, P. 39. Also.
Joseph S. Nye. "Changing Nature of World Vol. 105. No. 2. P. 180.
rder". Political Science Quarterly.

(١٦) ford A. D., Op. cit. P. 772 .

(١٧) Webster's, Op. Cit, P. 731.

في حالة سكون . إن الاستخدام الإنساني يحول المصدر إلى مورد قابل للإنتاج والإستخدام . ومن خلال المبادرة إلى استخدام المصادر ، تتسع وتتنوع الموارد ويزداد الإنتاج الذى يلبي حاجة الإنسان" [١٨] وهناك عدة مناهج لدراسة علاقة الموارد بالبشر منها المنهج الإقليمي المعني بتقسيم العالم إلى مناطق يتكامل فيها البشر مع الموارد . والمنهج الحرفي وهو جغرافي اجتماعي ويقوم على الربط بين حاجات الإنسان وإستيعاب الموارد المتاحة . والمنهج الأصولي وهو يعني بقواعد وأصول استخدام الموارد . والمنهج المحصولي والذي يعني بدراسة المحصول الواحد في نطاق منطقة ما أو عالميا . ويميل غالبية الجغرافيين - الإقتصاديين إلى المنهج الحرفي لأنه يقوم بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان[١٩] وهو مايؤكد صحة التوجه العالمي في الدراسات الأكاديمية والواقع العملي في الربط بين نشوء وإستمرار وحل الصراع وبين الإنسان حاجاته وقيمه ومصالحه.

وكما هو وارد في معظم الأدبيات العربية والأجنبية المهتمة بدراسة "بحوث السلام" ، فإن الموارد المقصود بها تلك المأخوذة عن "المصادر الطبيعية" أو ما تسمي "بالموارد الطبيعية Natural Resources" وهو ماتتبناه هذه الورقة إجرائيا وتعمل على أساسه بسبب ضيق الوقت والمساحة. أما مايطلق على السكان أحيانا بأسم "الموارد البشرية" فهي للتمييز عن الموارد الطبيعية، وتظهر كثيرا في أدبيات ادارة الأعمال والبيئة . ورغم عدم إهمال الدور البشري والتكنولوجيا الحديثة لتطوير الموارد فإن التركيز في هذه الورقة سيتم حول دور الموارد الطبيعية كمسبب للصراع الدولي في السنوات العشر الأخيرة مع التركيز على فترة النظام الدولي الجديد منذ بداية التسعينات .

وثمة مفاهيم أخرى إجرائية كحرب الموارد (Resource War) أو عسكرة الطبيعة Militarization of Nature ، وسيرد ذكرها عند الحديث عن هذه المفاهيم .

٣- العلاقة بين الموارد والصراع الدولي :

منذ بدء الخليقة ومع ظهور الملكية بدأت الحرب على الموارد . وقد عبرت الحضارات المائية أبلغ تعبير عن ذلك في صراعها على الأنهار وحدود البحار . بل أن هناك من يربطون بين شكل نظام الحكم والحتمية الجغرافية/ الإقتصادية (النهرية بالذات) في الصين وسومروكريت (ومصر القديمة والملاوي) وما أدى اليه ذلك من حروب على الموارد مثل الأرض والماء[٢٠] وهذا

---

[١٨] د. صلاح الدين الشامي ، د. فؤاد محمد الصقار ؛ الموارد : دراسة في الجغرافيا الإقتصادية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٣-٢٨ .

[١٩] المرجع السابق ذكره ، ص ص ٤٨-٥٦ .

[٢٠] Homer-Dixon et al. "Environmental Change and Violent Conflict", Scientific American, Vol. 268, No. 2, 1993, PP. 38. Also, See: Midlarsky, Op. cit, P. 225.

ما أكده "كاليفي هولستي" وتابعه منذ القرن ١٦ وحتى حرب الخليج الثانية وأنتهي إلى أن الصراع على الموارد كان هو العامل الأساسي في قيام الحروب بين الدول.[٢١] .

على أن الموارد – كما سلف – تظل مصادر طبيعية ساكنة مالم يحركها ابتكار الإنسان للسيطرة عليها وتطويرها وتوجيهها . ويربط "رست" و "ستار" بين السكان والموارد والتكنولوجيا كأدوات لخلق القدرة الإنتاجية للدولة[٢٢] . أما أستاذنا الدكتور على الدين هلال فيؤكد على الميزة التنافسية "في التسعينات" نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية وما ارتبط بها من تقسيم جديد للعمل الدولي فقد غيرت كثيرا من موازين القوة الإقتصادية وطرحت معايير جديدة لهذه القوة "فمن المؤكد لأول مرة في التاريخ يلاحظ أن الموارد الطبيعية لم تعد هي الركيزة الأساسية للقدرة الإقتصادية للدولة على المنافسة في المجال الدولي .. بل على قدرة المؤسسات الإجتماعية على تنظيم هذه الموارد وتعبئتها وتبني السياسات القادرة على التعامل مع الضغوط التي تولدها المنافسة في الأسواق الدولية"[٢٣].

إذن لكي تؤدى الموارد الطبيعية دورها في الصراع الدولي يتوقف على مدى الإستخدام البشرى لها في تحويلها من مصادر ساكنة إلى موارد متحركة . وهو يعني في التحليل الأخير أن ما يحسم التوفق في الصراع الدولي القائم والقادم هو مدى استخدام قاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة في تحويل قوة الدولة إلى قدرة تنافسية في مواجهة الأمم الأخرى . وهو ماعبر عنه شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل – في كتابه الشرق الأوسط الجديد عام ١٩٩٥ من أن الحروب القادمة بيننا وبين العرب لن تحسم في معسكرات الجيوش بل في الحرم الجامعي . إذن الموارد سبب رئيسي للصراع الدولي ولكنها ليست وحدها بمعزل عن ثورة التكنولوجيا التي أنجزتها الثورة الصناعية الثالثة وقدرات الإنسان الخلاقة .

ثانيا – الخلفية النظرية والتاريخية :

هناك العشرات من مداخل الصراع الدولي[٢٤] نركز منها هنا على المدخل الإقتصادي وبالذات على الموارد . علاقة الموارد بالصراع الدولي علاقة ازلية قديمة وكانت محور الصراع بين

(٢١) K. Holsti, Op. cit, PP. 315-317.

(٢٢) Bruce Russett and Harvey Starr, "World Politics: The Menu for Choice", 6 th Sage, ed., Beverly Hills, CA.: 1993, P. 143.

(٢٣) د. عليّ الدين هلال ، النظام الدولي الجديد : الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلد ٢٣ العدد ٣،٤، ١٩٩٥، ص١٩ .

(٢٤) د. اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٤-٢٤٤ . وقد ذكر أستاذنا الدكتور مقلد أحد عشر مدخلا للصراع الدولي في كتابه .

البشر بأشكال مختلفة سواء في التراكم أو الإنتاج أو التوزيع في شكل منتجات صناعية . وهي بالتالي تعد جوهر عملية التعاون والصراع بين الأمم . وفي هذا الجزء من الدراسة نتابع الخلفية النظرية والتاريخية للظاهرة موضع الدراسة . ومن الواضح أن المدرسة البنائية التقليدية في شقها الماركسي والليبرالي قد ألتقت على محورية دور العامل الإقتصادي في تصعيد الصراع الدولي .

ففي جانب زيادة الموارد والصراع : ظهرت نظرية "لينين" في الإستعمار على أنه "أعلى مراحل الرأسمالية" حيث تتفاقم التناقضات الجذرية داخل الدولة نفسها ثم بفعل التنافس الإستعماري بين الدول بفعل زيادة الإنتاج وقلة الإستهلاك والصراع على الموارد الخام للبلاد الأخرى وإيجاد سوق يتسع لتصريف المنتجات المصنعة . كذلك فإن نظرية "هوبسون" غير الماركسية تلتقي في خطوطها الرئيسية – من منظور ليبرالي – مع نظرية لينين في تفسير الإستعمار[٢٥]. كان التنافس على الأسواق ومصادر المواد الأولية سبباً في نشوء الصراع الإستعماري إذ إنخرطت الدول الرأسمالية في قتال مرير وحروب طاحنة فيما بينها للحصول على المواد الأولية ، كما فعلت على الأسواق الخارجية[٢٦] .

وفي جانب قلة الموارد والصراع : ظهرت الأفكار الليبرالية الجديدة في زيادة التوتر الدولي حيث يؤدى الإختلال الهيكلي للتوزيع إلى خلق حالة إستضعاف هيكلية أيضاً داخلياً وخارجياً تؤدي إلى حروب أهلية مستمرة نتيجة عدم اشباع الحاجات الأساسية أو منظومة التوزيع غير العادلة . أو نتيجة نضوب الموارد الطبيعية في بلاد نامية أو جديدة بسبب الحروب المستمرة أو سوء التوزيع أو التنمية غير النظيفة ، أو الإستخدام غير الرشيد، يضاف إلى ذلك التطورات الطبيعية القاسية التي أدت إلى شح الموارد التي لاغنى عنها لحياة الإنسان كالماء . ويضاعف من ذلك أن الخوف من التناقص المضطرد للموارد يدفع الدول القوية إلى الإعتداء على الدول المجاورة ذات الموارد المشتركة للإستلاء عليها[٢٧].

إن المناهج النظمية التي هي تعبير عن المدرسة الليبرالية الارثوذكسية (أيستون ، ألموند ، باول وغيرهم) . جعلت محور دراستها "التوزيع الأكراهي للقيم والموارد" داخل النظام فالحاجات هنا هي ثاني أثنين من مدخلات النظام "لإيستون" . وضمن القدرات الخمس للنظام السياسي عند "ألموند وباول" هناك أثنتان هما القدرة الإستخراجية والتوزيعيه تشتركان في قاسم مشترك هو

---

(٢٥) د. اسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق . ص ص ٢٣٩–٢٤٠.

(٢٦) د. عباس رشدي العماري ، إدارة الأزمات في عالم متغير . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٤.

(٢٧) Carol R. Ember and M. Ember. "Resource Unpredictability, Mistrust, and war", The Journal of Conflict Resolution, Vol/ 36, No. 2, June 1992, PP. 24.

الموارد[٢٨]. المناهج الراديكالية البنائية ، هاجمت المدارس النظمية وأتهمتها بالمحافظة على الوضع القائم وعدم تطابق أفكارها مع خبرة العالم الثالث . إن الإستعمار الجديد القائم على اتباع سياسة العصا والجزرة هو ممارسة متقدمة للإستعمار التقليدى في علاقة دول المركز بالتوابع[٢٩] بما تمتلكه من قوة إقتصادية وقوة عسكرية متقدمة وتحكم في قيم إقتصادية تهدد الأخرين كالبترول والحبوب[٣٠] وهي نفس الأفكار التي بني عليها كسينجر وروكفلر خطتهما لإستنزاف وإنهيار الإتحاد السوفيتي الراحل .

خلاصة القول أن الموارد الطبيعية كانت نقطة البداية في المدارس الليبرالية والبنائية الكلاسيكية منها والحديثة كنقطة البداية في تصعيد أو تهدئة الصراع الدولي . الأولي شكلت القاسم المشترك الأعظم في معظم النظريات المثالية والواقعية في فترة مابين الحربين العالميتين ، والسلوكية والتقليدية في عصر الحرب الباردة القديمة (٤٥-١٩٧٢) . ومع ظهور المدرسة متعددة المناهج في علم السياسة في السبعينات تطورت مدرسة بحوث السلام كثيرا ولكنها لم تتخل عن أطروحتها الرئيسية في أن الصراع على الموارد يشكل حجر الزاوية في تصعيد الصراع الدولي. وكذلك ظهرت مدرسة التعاون الدولي كأول تسنظير يخرج بالمفهوم من حيز التناقض الأكاديمي مع الصراع إلى تطوير اطار مرجعي متميز ومن إطار للتعاون يقوم على الاعتبارات الإنسانية إلى الاعتبارات الموضوعية القائمة على تهدئة التوتر الدولي وقدم "روبرت اكسيلرود" – متواكبا مع ظهور مدارس الحاجة – كتابة عن "نظرية التعاون"[٣١] وضمنه نماذج مبتكرة في استخدام العوامل الإقتصادية ومنها منظومة الموارد والبيئة في قيام السلام بين الأمم .

II الموارد والصراع الدولي القادم:

المناهج الجديدة في فهم الصراع على الموارد وتحويله إلى تعاون دولي

يركز البحث هنا على الجديد في الإتجاهات سالفة الذكر ويخص هنا بالذكر منها أربعة على وجه الخصوص : الإتجاه الايكولوجي أو البيئي ، الاتجاه الليبرالي الجديد ، الاتجاه البنيوي الجديد في الاعتماد المتبادل ثم الاتجاه التنموي القائم على نظرية الحاجة . هذه الاتجاهات الأربعة

(٢٨) Louis J. Cantori and Andrew H. Zeigler, Jr., Comparative Politics in the Post-Behavioral Era, eds., Boulder, Colorado:Lynne Rienner Pub., 1988, PP.77.

(٢٩) راجع مفاهيم التبعية في المدارس غير الماركسية في : د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٥٨٢. والمدرسة البنائية في : د. اسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام إقتصادي دولي جديد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧، ص ٢٧ وكذلك :

(٣٠) C. Fred Bergsten. "The world Economy after the Affairs, Foreign War, Cold Vol. 69, No. 3, 1990, P. 98.

(٣١) Robert Axelrod. The Evolution of Cooperation, New York: Basic Books,1984

قد توجد بينها سمات مشتركة لأنها ظهرت في نفس الزمان والمكان . ولكنها عند نقطة معينة ينفصل كل منها عن الآخر ليجد مجاله المستقل والمتميز عن الآخرين .

أولا – الإتجاه الأيكولوجي أو البيئي :

الأولى تعنى سمات المناخ في بلد معين ولكنها صارت تطلق تجاوزاً على البيئة في أوسع نطاقها (Environment) . هذا الاتجاه هو نتاج الطور الرابع من الثورة الصناعية وهو طور البيئة والتنمية وهو الذي يربط بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة وإستمرار التنمية الشاملة دون توقف[٣٢] ومن الملاحظ أنه كانت هناك تيارات بيئية قوية تحاول صياغة قواعد جديدة للتعامل الدولي مع الطبيعة والموارد حتى قبل قمة الأرض بعقد كامل . إن العوامل المؤثرة على سياسات القرن الحادي والعشرين تتركز في المشكلة الكونية المثلثة الأضلاع : السكان والموارد الطبيعية والتكنولوجيا التي لا تعتمد على الموارد في مجال الاتصال وتداول المعلومات . فبينما تشهد الدول الأقل تقدماً انفجاراً سكانياً والدول المتقدمة تقف فيها معدلات التزايد عند الصفر كثيراً ، نجد ضغطاً متزايداً تدريجياً على الموارد الطبيعية بينما يزداد النقص في قدرات الإنتاج الإحتياطية[٣٣].

وثمة فريقان يمثلان مدرستين مختلفين في الاتجاه البيئي . الأول ، متعدد الأبعاد (Inclusionist) ذو نظرة شاملة لقضايا العالم وسلامه . ويرى أصحابه أن معدل النمو السكاني والتطور الصناعي في العالم تفوق قدرة النظام الاقتصادي العالمي على توفير الموارد والخدمات البيئية الضرورية لمستقبل الإنسان . لقد أظهرت الدراسات البيئية أن الموارد الطبيعية على كوكب الأرض في حالة من الإنكماش والتدهور ولذا يجب تعاون جميع شعوب العالم لإنقاذ الأرض من خلال نظام اقتصادي عالمي تشارك فيه جميع الدول بقسمة عادلة . الفريق الثاني وهي مدرسة أحادية الفكر محافظة وغربية المضمون (Exclusionist) وهو المذهب الذي أيده الرئيس ريجان ومؤسسة التراث المحافظة في واشنطون ويرى أنه ليس هناك ما يدعو للقلق ذلك أن

---

[٣٢] د. حسن بكر ، على اعتاب الثورة الصناعية الرابعة ، ثورة البيئة والتنمية ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، مركز الدراسات البيئية بجامعة أسيوط ، العدد (٤) يناير ١٩٩٣، ص ١٢٠ .

[٣٣] د. دينيس بيريجس ، المتغيرات النوعية في النظام الدولي ، مترجم ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطون، شتاء ١٩٩١ ، ص ٦ . أيضاً في هذا الإطار راجع:

– د. رجاء عز الدين ، التنمية والطاقة في مجلس التعاون الخليجي ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد (٩٧) فبراير ١٩٩٦ ، ص ٦٢ .

– محمد حامد عبدالله ، تحليل اقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد (٢٢) العدد (١،٢) ، ربيع – صيف ١٩٩٤ ، ص ١٢١ .

التكنولوجيا الحديثة قادرة على خلق موارد وفيرة . وقد قللوا من التقرير الكوني المقدم للرئيس كارتر (Global 2000, 1980) من الفريق الأول حول خطورة الأوضاع السابقة الذكر مؤكدين أن السكان هم مورد أساسي من موارد العالم الطبيعية وأن الأرض كوكب مليئ بالموارد الطبيعية وفي كلتا الحالتين فإن المشكلات البيئية تلعب دوراً أساسياً في الضغط على الموارد الذي يقود إلى التوتر الدولي ، كما يرى "ويتكوف"[٣٤] . وهناك مجموعة من الأفكار طرحت مجدداً في الإتجاه البيئي للموارد الطبيعية وهي نتاج المدارس السابقة :

(١) مما نتج عن أصحاب المذهب الأحادي النظرة (مثل هيرمان كان وسيمون وغيرهم) ، ظهور فكرة "مالتوسية" جديدة حول زيادة السكان في العالم الثالث وضغطهم على الموارد الشحيحة وهو ما يعني إذا إستمر – وجود أسس قوية للتوجه نحو الصراع العنيف في العالم. هذه الفكرة مؤداها أن صراعات العالم الثالث من أجل إقامة قاعدة مادية تلبي الإحتياجات الأساسية لهم سيأخذ شكل حروب دائمة وذلك سوف يعطي للمنتصرين فيها ميزتين: الحصول على الموارد من ناحية والتخلص من زيادة السكان من ناحية أخرى[٣٥]. وهذه الأفكار ليست غريبة على المالتوسيين الجدد الذين ساندوا الثورة المضادة نحو اليمين في الثمانينات بقيادة مرجريت تاتشر ورونالد ريجان . ويتفرع عن هذا الإتجاه أفكار الليبراليين في مدرسة "بحوث السلام" . ان كاليفي هولستي – يؤيد "ديفيد سنجر" – في أن القضية ليست بتراكم الموارد الطبيعية أو قلتها كمدخل للصراع ؛ بل أنها عملية تناسق بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي أكثر من أي شئ آخر . من هذا المنطلق يتحدث "سنجر" – وهذا خط التشديد – عن الحرية المتاحة للقادة – مثل جمال عبدالناصر – من خلال المدخلات البيئية والبنائية للمجتمع المحيط بهم في إتخاذ القرار بالحرب[٣٦].

(٢) ما نتج عن أصحاب المذهب متعدد الأبعاد (مثل بريجيس وناى وميدوز وغيرهم) أن صار هناك ربط بين البيئة والفقر في العالم الثالث بسبب تناقص الموارد ومن ثم ازدياد حدة

---

(٣٤) Eugene R. Wittkopf. "Faces of Internationalism in a Transitional Environment", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 38, No. 3, September 1994, P. 388.

(٣٥) Julian Lider. On the Nature of War, London, Gower Press, 1993, P. 13.

(٣٦) راجع في ذلك :

- K. Holsti, op. cit, PP. 314-317.

- Melvin Small and J. David Singer. Resort to Arms: International and Civil Wars 1816-1980, Beverly Hills, Calif.: Sage, 1982, P. 23, Also, Mansfield, op. cit, P. 6.

التوترات الداخلية والخارجية سواء في شكل التعامل بين دول الشمال والجنوب أو بإهتزاز الإستقرار الإقليمي أو الحروب الداخلية (٣٧).

خلاصة القول أن عدم كفاية الموارد الطبيعية الموجودة لتمويل النمو الصناعي المستقبلي ستؤثر سلباً على العلاقات الدولية . ذلك أن تزايد السكان المضطرد والنمو الصناعي الكبير والإستهلاك غير الرشيد والملوث يضاف إلى ذلك تقتير الطبيعة المستمر جعل النظام البيئي / الاقتصادي يثير القلق لجميع الدول حيث أن المتوافر من الموارد الطبيعية على المستوى الكوني غير كاف للوفاء بإحتياجات المستقبل ، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً للتنمية وأداة لرفع حدة التوتر الدولي حيث تسعى كل دولة بما لديها من قوة في السيطرة الأحادية على الموارد المشتركة أو المتاحة للآخرين والتحكم في إدارتها .

ثانيا - الإتجاه البنيوي الجديد (Neo - Structuralism) :

وهذا الاتجاه تعبير جديد بعد سقوط الشيوعية في أهم معاقلها بالكتلة الشرقية وهو طور آخر من البنائية المعروفة . ففي نطاق الجدل بين الواقعيين الليبراليين والبنائيين الراديكاليين يرى الاخيرون أن علاقات التعاون الدولي بين الأمم هي الأساس . وقد ظهر جيل جديد يبني أفكاراً عن الإعتماد المتبادل والتكامل السياسي والاقتصادي والتي من شأنها تغيير طبيعة هذه العلاقات نحو الأفضل(٣٨) وتقوم فكرة الاعتماد المتبادل عندهم على العلاقات بين الدول المتقدمة فقط ، بينما يصدق مفهوم التبعية على العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة ؛ أما مثقفي الجنوب فتسيطر عليهم فكرة التبعية وتتحدى فكرة "شركاء التنمية" التي ينادي بها الليبراليون . ويرى الماركسيون الجدد أن تدفق الثروة (الموارد بالذات) انما يتم كحركة أحادية الاتجاه من الطرف المتخلف إلى مركز صنع القرار والقوة المالية والصناعية في البلاد المتقدمة . فالنظام الاقتصادي الدولي هو نظام إستغلالي ينتج تنمية وافرة للأقلية وتخلفاً تابعاً للأغلبية ؛ ودعوة الليبراليين إذن هي دعوة للامبرالية. وقد انقسم البنائيون إلى اتجاهين جديدين هما عصب المدرسة البنائية الجديدة : اتجاه يدعو "لتثوير" النظام وآخر يدعو لإصلاحه مكتفياً بتعديلات تعطى دول العالم الثالث قوة تحقيق تنميتها(٣٩) وهؤلاء الاخيرون يطلق عليهم البنائيون - الجدد لتمييزهم عن الجيل الوسيط في

---

(٣٧) - E. Wittkopf, op. cit, PP. 388-90.

(٣٨) د. إسماعيل صبري عبد الله ، في التنمية العربية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٥ ، ٥٣. وانظر أيضاً :

Joan E. Spero. "The Politics of International Economic Relations", New York: St. Martin's Press, 1987, PP. 5-7.

(٣٩) زينب عبد العظيم محمد ، العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، العدد (٢٧) تموز (يوليو)، ١٩٩١، ص ص ١٩١-١٩٢.

الستينات والسبعينات وقد وضعوا قواعد كثيرة لحوار الشمال والجنوب وحوار الجنوب – الجنوب لإنجاز الهدف المذكور . وقد ظهر ذلك بوضوح مع نهاية الثمانينات وفي التسعينات كما سنرى فيما بعد في الجدل الدائر بين الليبراليين – المؤسسين الجدد (Neo - Liberal Institutionalists) الداعين لاقتصاد عالمي مفتوح وفريق البنائيين الجدد الداعين لاقتصاد عالمي مشروط بفوائد جماعية ويبنى خطوطاً فاصلة لمنع استغلال دول المركز للتوابع[40] – بلغة "سمير أمين" ولكن في عصر مختلف . ان قمة العالم كما يرونها لأول مرة في التاريخ قوة أحادية مسيطرة عكسرياً وسياسياً بينما القوة الاقتصادية "كانت ومازلت ثلاثية السيطرة منذ عقدين من الزمان وهكذا نرى قاع القوة الدولية يكرس الاعتماد المتبادل الانتقالي دون سيطرة قطبية أحادية"[41]. وظهور البنائية – الجديدة بهذا الشكل تعني مزيجاً مركباً من التفكير الليبرالي الكلاسيكي والتفكير البنائي الذي ظهر في الستينات والسبعينات على يد سمير أمين وأندريه جوندر فرانك وإسماعيل صبري عبدالله ومحبوب الحق وغيرهم من مفكري العالم الثالث . فقد استفادوا من المسلمات الكلاسيكية للماركسية وأدمجوها في المدارس الوظيفية (أي دمج العناصر المؤسسية – النظامية والمعيارية الماركسية) في تحليلهم المركب لهيكل العلاقات الدولية القائم على الايمان بأن "القانون الدولي والمنظمات الدولية القائمة على إدارة الأزمات والصراع في دول العالم إنما تعكس أهداف أصحاب الأدوار الرئيسية في النظام الدولي"[42]. ان الاعتماد المتبادل" صار هو القانون الأساسي للعلاقات الدولية ؛ ذلك أن التناقض لم يعد بين الاشتراكية والرأسمالية في النظام الدولي بل بين دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب ذات الأوضاع الاقتصادية المتدنية . وقد ساهم ذلك في التصدي للمشكلات الدولية المشتركة كمشكلات الإرهاب والتلوث والانفجار السكاني وتزايد معدلات البطالة .. الخ"[43] . ويمكن تلخيص أهم أفكار هذا الاتجاه الجديد الذى يسانده بنائيو الستينات والسبعينيات وتشكل أفكار تقرير ويلى برانت عن الحوار بين الشمال والجنوب (١٩٨١ ، ١٩٨٣) معظم أفكاره ومنهم أولمان وتشارلز كيجلي وفريد بريجستين وجريج ميرفي وروز نشتين ودنيس بريجس وغيرهم كما تظهر في الكتابات العربية في مؤلفات ايليا حريق، وناصيف حتى ، ومصطفى كامل السيد وجودة عبدالخالق ومحمود عبدالفضيل وآخرون ؛ في الآتي :

---

(40) Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory", American Political Science Review, vol. 85, No. 4, December 1991, PP. 1303-4.

(41) Joseph Nye, op. cit. P. 88.

(42) بيردى ساركلنز ، النموذج الواقعي والعلاقات الدولية ، مترجم ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد (١٢٧) ، فبراير ١٩٩١ ، ص ص ٦-٧ .

(43) د. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

أ-ان الاعتماد المتبادل على المستوى البيئي قد تزايد بسبب حاجة الدول الصناعية للموارد الطبيعية من الدول الأقل تقدماً ، يلي ذلك اعتماداً متعدداً أكبر نتيجة تقسيم العمل الدولي من خلال أسواق رأس المال ورخص وسرعة وسائل النقل ، أيضاً الاعتماد المتبادل على مستوى القيم الذى ازداد من خلال تكنولوجيا الاتصال الحديثة .

ب-إن ثمة ايجابيات لهذا الاعتماد المتبادل منها وجود تفاهم واتصال افضل على المستوى الدولي فنمو الأسواق الدولية يبشر بتقييم أفضل للعمل وكفاءة أكبر للنظام الاقتصادي الدولي وحاصل ذلك وجود نصيب اقتصادي أوفر واستقرار سياسي أكبر لكل الدول وليس فقط لدول الشمال .

ج-أما سلبيات الاعتماد المتبادل في ظل النظام الدولي الجديد فهي تفوق ما سبق من إيجابيات بكثير ، فتقسيم العمل لا يعطى فرصاً متساوية المنافع لكل الدول . مما قد يزيد من حدة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية "فأية أزمة اقتصادية ستنتقل عبر الحدود وتأثيرها أشد على الاقتصاديات الأقل استفادة"[٤٤] ولذا يلزم الاستفادة من مراقبة وإدارة عملية الاعتماد المتبادل المعقدة لتغليب الآثار الإيجابية على السلبية .

د-ان الفجوة التكنولوجية تتسع تدريجياً بين الدول الصناعية والدول الأقل تقدماً التي تحاول جاهدة اللحاق بالنظام الاقتصادي العالمي وهي لا تملك رأس المال أو القدرة التكنولوجية على المنافسة وحيث أنه يندر نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب فستظل الدول الأخيرة تعتمد على صادراتها من السلع الزراعية والمعادن وبالتالي تزداد هوة الفقر في العالمين الثالث والرابع . "ان الفجوة المتزايدة بين الدول الغنية والفقيرة سوف تزداد حدة ويزداد معها حدة الصراع بين الدول المتقدمة تكنولوجيا وبين الدول ذات المقدرة التكنولوجية المحدودة"[٤٥] .

ثالثاً - الاتجاه الليبرالي الجديد :

تستمد الفكرة الأساسية لهذا الاتجاه جذورها من الصراع بين المثاليين والواقعيين بين الحربين ، ثم ذلك الاستقطاب الواضح بين المثاليين الجدد والواقعيين الجدد في بداية الثمانينات بين أفكار كارتر - بريجنسكي المستمدة من أفكار "ودرو ويلسون" المثالية في احياء دور امريكا عبر العالم من خلال إقامة علاقات مع الشعوب تماثل العلاقات مع الحكومات ، لذلك فهم يرون النظام الدولي قائماً على القيم المثالية مثل الديموقراطية وحقوق الانسان ونظام دولي فعال يقوم على

---

[٤٤] د. اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

[٤٥] دينيس بريجس ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

سيادة القانون الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى . بينما يرى الفريق الآخر المنتمي لفكر مورجنثاو الكلاسيكية ، اتباع أفكار نيكسون – كيسنجر الواقعية في السياسة الدولية على أن النظام الدولي يقوم على وجود دول ذات سيادة كل منها قوة توازن الأخرى وان السيطرة تكون للأقوى والأفضل وبالتالي تكون السيطرة من مواقع القوة .

الاتجاه الليبرالي الجديد المبنى على الواقعية الأمريكية الحديثة عبر العالم ؛ ينقسم بدوره إلى فريقين : فريق الليبرالية المؤسسية الجديدة والذي يرى في النظام الاقتصادي الدولي ميزة سيطرة مطلقة لكل دولة على غرار المذهب الواقعي . الفريق الثاني يرى ضرورة مشاركة العالم مكاسبه ، أي الحصول على ميزة نسبية ومكاسب نسبية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ويسمى هذا الفريق بالواقعية البنائية الجديدة (Neo - Structural Realism) في المدرسة الليبرالية غير الماركسية. الفريق الأول وهو الفريق الليبرالي المؤسس الجديد Neo - liberal Institutionalism على تقاليد كيسنجر كما سبق ذكره ، نجد هانتجتون في صراع الحضارات والموجة العالمية الثالثة للديموقراطية وروبرت اكسيلرود في نظرية التعاون الدولي وغيرهما ، بينما في الفريق الثاني نجد كينيث وولتز ونظريته في التعاون الدول[٤٦] . وقد حدد صامويل هانتجتون معالم الصراع الدولي القادم في محورين أساسيين : الأول ، الفوضى التي ضربت النظام الدولي بسبب الصراعات الاثنية والعنصرية والدينية الممتدة وتشكيل التكتلات الدولية في الأسواق الحرة والموارد وكلاهما مرتبط بالآخر في منظومة واحدة . فالوحدة الاقتصادية مصدر للتوتر الدولي لأنها تدفع إلى الحرب التجارية على الموارد والأسواق والمعلومات التكنولوجية بين هذه القوى من ناحية وإلى بروز أزمة هوية بين الشعوب الخارجة على الغرب من ناحية أخرى . وفي جملة واحدة فإن الصراع القادم بين قوى النظام الدولي سيتحول إلى صراع حضارات حيث تتعاون الدول ذات الهوية الثقافية (الحضارية) الواحدة معاً في أشكال ومؤسسات اقتصادية / ثقافية تكتلية في مواجهة الحضارات الأخري ؛ وهذا يعنى بدء تدهور الحضارة الغربية [٤٧] . وكان تلميذه السابق في "هارفارد" فرانسيس فوكوياما قد "أنهى التاريخ لصالح الغرب وعمم التجربة الغربية المنتصرة على الشيوعية كآخر تجارب بني الانسان"[٤٨] . أما "ولتز" – وفريق الواقعيين

---

(٤٦) حول الجدل الدائر بين الفريقين ، أنظر :

R. Powell, op. cit, PP. 1302-1305.

(٤٧) Samuel P. Huntington. "The Clash of Civilizations", Foreign Affairs, Vol Vol. 72, No. 3, Summer 1993, P.

(٤٨) Francis Fukuyama. "The End of History and the Last Man. New York: Free Press, 1992, P. XVI.

البنائيين الجدد – فيرى ضرورة المشاركة الدولية مع إمكانية الحصول على ميزة نسبية تنافسية أعلى وهذا أفضل من السيطرة المطلقة ومن هذا المنظور يمكن للدول أن تشارك في نظام اقتصادي عالمي دون مزيد من التوقعات الخاطئة وهو ما يقلل من الصراعات ويزيد من التعاون الدولي . ان الفاصل بين الفريقين أن أولهما يسعى لسيطرة غربية مطلقة على شئون العالم ويشدد على عنصر الأمن القومي لحماية الأسواق الدولية والموارد في مواجهة الآخرين ، بينما الثاني أكثر واقعية فيشدد على قيام نظام اقتصادي عالمي يشارك فيه الجميع كل حسب نسبته وقوته الاقتصادية مع ترك مزايا نسبية للآخرين[٤٩] . ففي حين سعى الفريق الأول : الليبراليون المؤسسيون الجدد إلى إثارة هاجس الأمن القومي من جديد عقب انتهاء الحرب الباردة لحماية المصالح الأمريكية العليا على ماعداها من منظور عالمي ، سعى الفريق الثاني : الواقعيون – البنائيون الجدد إلى دوام السيطرة على الجنوب ولكن من منطق آخر هو التعاون الدولي ، فالحصول على مكسب نسبي أكثر أهمية من الحصول على مكاسب مطلقة"[٥٠] في الاقتصاد العالمي . ان كينيث وولتز وروبرت لير وروبرت كيوهاني وآخرين رغم أنهم حاولوا التنظير منذ نهاية السبعينات على أساس من مسلمات المدرسة الواقعية الأمريكية الجديدة إلا أنهم مضوا على طريقة البنائيين الجدد وتقاطعت خطوطهم معهم إلى الحد الذي اتهموا فيه فريق الليبراليين المؤسسين الجدد بالعودة إلى مفاهيم التوتر في الحرب الباردة ، ودعوا إلى فهم مخاطر الردع النووي وإنتشار القوة ونمو الاقتصاد العالمي والاعتماد المتبادل بين الدول[٥١] .

خلاصة القول أنه رغم السيطرة الأحادية القطبية في المجال العسكري والسياسي والاستراتيجي ، ورغم محاولة المدرسة الواقعية في جناحها المؤسسي – الليبرالي الجديد بعث الهاجس الأمني ، إلا أن ثمة جناح آخر يرى ضرورة الإرتباط بنظام اقتصادي عالمي يفوز فيه الشمال بميزة التنافس النسبي على الجنوب ولكنه يحقق في التحليل الأخير التعاون الدولي ويقلل تصعيد الصراع بين الأمم .

---

(٤٩) harles W. Kegley, Jr. (ed), Controversies in International Relations: Realism and the New Liberal Challenge, Macmillan, London, 1995. Also, R.

(٥٠) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Reading, MA.: Addison - Wesley, 1979. PP. 89-91, 189. Also, Powell, op. cit, P. 1304.

وأيضاً ، د. أحمد عبد الرازق شيكارة ، حوار الشمال والجنوب ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطون، صيف ١٩٨٨ ، ص ٨٣ .

(٥١) Kenneth Waltz, "Political Structure", in: Robert Keohane (ed), New-Realism and its Crisis, New York: Columbia U. Press, 1986, PP. 88-89.

رابعا – الاتجاه التنموي الهيكلي (نظرية الحاجة Needs Theory) :

تقع الموارد في قلب نظرية الحاجة والاتجاه التنموي الهيكلي . وقد ربطت هذه المدرسة بين التنمية والصراع وبالذات في دول العالم الثالث حيث ساحة الصراع المتفجرة والمستمرة دون توقف مع بروز النظام الدولي الجديد(٥٢) . لقد سبق شرح مفهوم الصراعات الممتدة في ادبيات بحوث السلام ويتم التركيز هنا على الموارد وعلاقتها بها .

الموارد هنا سبب ونتيجة للصراع الممتد وبالتالي ركزت مدرسة الحاجة على تناقص الموارد وسوء توزيعها والنمو غير المتوازن مع زيادة السكان وشح البيئة والفجوة التكنولوجية المتفاقمة يوماً بعد يوم كأسباب لعدم إشباع الحاجات الأساسية(٥٣) للإنسان (وهي حوالي ١٣ حق/ حاجة حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة) ، يضاف إلى ذلك وجود منظومة قيمية تنكر الاعتراف بالفرد في أمنه ومعتقداته ومنجزاته .... الخ . مما يخلق إحساساً دائماً بالظلم وعدم المساواة تترسخ على المدى الطويل في شكل استضعاف هيكلي (Structural Victimization) فإذا أضفنا إلى ذلك أيضاً وجود "موزايكو" من جماعات الهوية المتصارعة والتركيبات المؤسسية الهشة في بلدان العالم الثالث لأدركنا أنه من خلال هذه الجماعات المحلية وجود جماعة هوية دولية ممتدة دولياً ذات إتصال وثيق بالتدخل الخارجي(٥٤) . وهناك نوعان من المشكلات تسودان دول العالم الثالث هما مشكلات التخلف والعنف الدائم . ولذا فإن الموارد تلعب دوراً محورياً في تلك البلاد من خلال إدارة ممتدة للصراع وتنمية هيكلية . وقد كان أول من

---

(٥٢) عبر عن ذلك أستاذنا الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة بقوله : "ان معظم الصراعات الواقعة في عالم اليوم داخلية وهي تعبير عن إنفجارات مكبوتة . وبينما تقل الصراعات الدولية بين عامي ١٩٩٤/٨٩ وعددها (٣) صراعات فقط ، نجد الصراعات المحلية المتفجرة تصل إلى (٨٢) صراعاً . أنظر على التوالي : د. بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية ، المستقبل العربي ، بيروت، العدد (١٠٢) ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٤-١١ ، ولنفس المؤلف ، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، العدد (١١٩) يناير ١٩٩٥ ، ص ص ٩-١٠ .

(٥٣) محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(٥٤) في الدراسة التي أعدها تيد جير لمعهد السلام الأمريكي اتضح أن هناك أكثر من (٢٣٣) جماعة هوية في (٩٣) دولة – أكثرها في أفريقيا – وشملت عام ١٩٩٠ تسعمائة مليون نسمة تورطت منها (٢١٠) جماعة في حروب طائفية داخلية من (٤٥-١٩٨٩) و (٦٠) جماعة في صراعات اجتماعية ممتدة – وسجل الشرق الأوسط أعلى درجات الإنفجار في الثمانينات وكان هناك في نفس الفترة جماعات دولية ممتدة عبر الحدود تقدر بحوالي (١٤٧) من العدد الكلي .

راجع في ذلك : Ted R. Gurr, Minorities at Risk, op. cit, P. 12..

– إيف بيسون ، أزمة الهوية كمثال للإختلالات القائمة في الشرق الأوسط ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٢٧) ، فبراير ١٩٩١ ، ص ص ١٣٣-١٤٥ . أيضا: رودلفو ستافنهاجن، الصراعات العرقية وتأثيرها على المجتمع الدولي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٢٧) ، فبراير ١٩٩١، ص ص ١١٧-١٣١.

لفت الأنظار إلى أهمية إشباع الحاجات الأساسية كمخرج للتوتر الدائم هو "يوهان جالتونج"[55] ثم تبعه بعد ذلك كثيرون : كيلمان (هارفارد) ، وبيرتون وميتشل (ميريلاند ، ثم جورج ماسون) وكوهين وبريتشر (نيويورك) وعازار (ميريلاند) ودافيز وبول سايتز (كنت ثم كولومبيا) وديوكز وجروم (لندن) وغيرهم[٥٦] .

هذا الحل للصراع الإجتماعي الممتد يشتمل تقليل الصراع ثم حلة على ثلاثة عناصر هامة: الأول تسهيل حل الصراع من خلال ورش عمل (Workshops) وهو مفهوم طوره دارسو العلاقات الدولية والدبلوماسية ويقوم على إفتراض أساسي أن صراعات العالم الثالث تدور حول الحاجات الأساسية والقيم بدرجة كبيرة والمصالح بدرجة أقل . الخلاف حول الحاجات المادية والمصالح يمكن التفاوض حولها بصعوبة على عكس حاجات الهوية فلا يمكن التفاوض بشأنها وهي المحدد الأساسي لإدراك الناس وفهمهم للحاجات المادية . ومن ثم فإن اجتماع الأطراف في لقاءات غير رسمية يقود إلى اجماع مشترك حول المصالح المتعارضة المتعلقة بالحاجات الإجتماعية. الثاني دفع التنمية الهيكلية المعتمدة على الذات. وتبدو الموارد هنا في قلب عملية التنمية في القضاء على الاستضعاف الهيكلي من خلال تنشيط أوجه التنمية الثلاثة : السكان والبيئة والتكنولوجيا لتوفير الحاجات الأساسية والقضاء على عدم المساواة الهيكلية في المجتمع من خلال استراتيجية الإعتماد على الذات . الثالث : هو دبلوماسية التنمية القائم على ضرورة إصلاح المؤسسات الهيكلية الداخلية المشوهة القائمة على الفساد والشللية والعنصرية ... الخ ، يلي ذلك بناء مؤسسات محلية تستجيب لمتطلبات الأوضاع الدولية الراهنة وضد التبعية لأنها سبب رئيسي من أسباب التخلف وهذا الأخير يحتاج لجهود متعددة الأطراف وليس جهوداً ثنائية . ودبلوماسية التنمية هنا لابد أن تكون جزءاً متكاملاً من حركات الإصلاح السياسي والإقتصادي العالمية كما ظهرت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد[٥٧] . هكذا يمكن تلخيص الاتجاه التنموي لنظرية الحاجة في مجموعة أفكار تربط بين تطوير الموارد والصراع الدولي :

١-تشجيع قيام تنمية طبيعية من علاقة الرعاية - العمالة القائمة اليوم صوب اتجاه يشجع

---

(٥٥) Johan Galtung and David Antar. Human Needs, Cambridge; MA: Oelgeschlager, Gunn & Hain, 1980, P. 178.

(٥٦) Human Needs Jerel A. Rosati et al. A Critical Assessment of the Power of Dukes, ed., Conflict: Reading in .., in World Society; in:John Burton and Frank op. cit, PP. 165 - 6.

(٥٧) د. ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، صيف ١٩٨٨ ، واشنطون ، ص ص ٥-٣١ . أيضاً راجع في ذلك :

Edward E. Azar, Development Diplomacy, in: Joyce Starr and Addeane S. Caelleigh, eds.; A Shared Destiny: Regional Development and Cooperation, New York: Praeger, 1983, PP. 137-146. John Burton, op. cit, P. 11.

على التوازن الجماعي وبناء المؤسسات المتكاملة .

٢-توجيه المساعدات الأجنبية إلى مجموعة سياسات متكاملة تهدف إلى تطوير اقتصادي أصيل معتمد على الذات .

٣-ارتباط الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي من خلال التنمية والمشاركة الخارجية التي تعارض التمييز والسيطرة الداخلية العنيفة مما يسهل إدارة الصراع ويقود للإستقرار . ان دبلوماسية التنمية القائمة على استراتيجيات التنمية المتوازنة التي تعمل على إعادة التوزيع تؤدي إلى حل الصراع أكثر من الإستراتيجيات الموجهة لمجرد النمو الاقتصادي .

٤-ان إشباع الحاجات الأساسية لجميع المواطنين يتم العمل لأجله من خلال التنمية الشاملة بعيدة المدى ولا شك أن هذا التركيز على إعادة توزيع الموارد والحاجة الأمنية في المدى القصير يمكن أن تمهد لحل الصراع على المدى البعيد .

وفي إيجاز فإن المنهج التنموي المبني على نظرية الحاجة يهدف إلى حل الصراع بقطعه الطريق ليس فقط على أسباب التخلف وعدم المساواة الهيكلية بل وعلى التوازنات غير الجماعية والشلل المؤسسي . أنه يرى السلام غاية في حد ذاته وليس وسيلة لكسب النفوذ والمنافع الاستراتيجية. فايجاد وسائل غير تقليدية لإدارة الصراع والتنمية الهيكلية ودبلوماسية التنمية التي تربط بين الداخل والخارج ، كل هذا يعني منهجاً تدريجياً وهيكلياً لحل الصراع الممتد من خلال التغيير في المواقف بدلاً من الإحتواء السلوكي والإستراتيجي أو التسوية القانونية المؤقتة كما كانت المناهج الغربية في إدارة الصراع تنحو في الماضي .

هذه هي بعض أهم الاتجاهات المرتبطة بدراسة الموضوع محل الدراسة . وهناك اتجاهات متطورة كثيرة في حقل العلاقات الدولية ولكن ارتباطها بالدراسة قليل أو غير ملائمة لها . وعلى سبيل المثال هناك تطور كبير في ظواهر عديدة في السنوات العشر الأخيرة تهتم بتطوير نظريات النظام الدولي ، توازن القوى ، الإتصال ، السكان ، المؤسسية ، التحليل السياسي – النفسي، التبادل الدولي ، الإستراتيجية ، إدارة الصراع والأزمات، الإمكانيات والقدرات القومية ...الخ . ونظراً لضيق الوقت والمساحة فقد تم التركيز على الاتجاهات ذات الصلة بالموضوع دون تجاهل لمثل هذه الاتجاهات كلما جاءت المناسبة لذكرها .

III ملاحظات أولية على حرب الموارد والصراع الدولي القادم لا محالة:

أولا – العوامل المؤثرة على دور الموارد في تصعيد الصراع الدولي مع تحول القرن العشرين :

وهذا هو الاحتمال الأكبر من خلال الملاحظة والمتابعة المسحية النقدية لدراسات وبحوث السلام Peace Research في السنوات العشر الأخيرة عموماً ومنذ مطلع التسعينات خصوصاً . لقد تسببت الموارد وبصورة مباشرة في تصعيد الصراع الدولي بسبب تناقصها التدريجي وزيادة الطلب عليها لأسباب متعددة إما على مستوى الدولة المتقدمة لأحكام هيمنتها على العالم

أو البلاد غير المتقدمة للإستمرار في التنمية[٥٨] .

وتدل معظم المؤشرات المستقاة من مسح الدراسات المتعلقة بالموضوع خلال العقدين الماضيين على أن النظام الدولي يمر بتغيرات شديدة "إذ ينتقل من مرحلة التوسع التي صاحبت الثورة الصناعية المادية إلى مرحلة الثورة الصناعية حيث تظهر البدائل المقرونة بالاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية"[٥٩] . فلقد مر العالم بالعديد من المفارقات والأزمات التي تشير إلى الضغوط التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ؛ إذ شهد أزمتين للطاقة صاحبتهما تقلبات عالية في الأسعار ونقص كبير في الغذاء على مستوى العالم مع ازدياد أثر التقلبات البيئية على الموارد المتاحة[٦٠] . كذلك شهد العالم في نفس الفترة حالتين كبيرتين للكساد وأزمة مديونية عالمية وإنهيار في الأسواق المالية . وقد وجه ذلك الإهتمام الدولي من الأبعاد الاستراتيجية والسياسية إلى الابعاد الاقتصادية والثقافية بعض الشئ وجعل مجال الصراع القادم هو خطوط التماس بين الحضارات المتمثلة في تكتلات اقتصادية / ثقافية في مواجهة الغرب على حد تعبير هانتجتون . إن ذلك بقدر ما يخلق تحدياً كبيراً للنظام الدولي إلا أنه في سبيله لتصعيد التوتر من خلال جماعات الهوية الداخلية ذات الإمتدادات الدولية التي تهدد عملية التبادل المركزية : المواد الخام المتجهة للشمال وإستقرار الأسواق عبر العالم .

هذه العلاقة الطردية بين نقص الموارد أو زيادة السكان وبين الحرب ليست جديدة في العلاقات الدولية – كما ذكر من قبل – ولكنها لم تدرس بطريقة نظامية على حد قول سنجر ورابابورت[٦١] . فالحرب كما يقول "ميليفين وكارول إمبر" هي حل ملائم ووظيفي أحياناً لمشكلة الموارد ولكن ليس بالضرورة في جميع المجتمعات . أيضاً فالضغط على الموارد من الممكن أن تزيد المنافسة داخل وبين المجتمعات والوحدات السياسية كذا فإن الحرب قد تلعب دوراً في ضبط

---

(٥٨) William Gutteridge. "The Case for Regional Security: Avoiding Conflict in the 1990's", Conflict Studies, Macmillan. London. No. 217, 1989, PP. 15-17 .

(٥٩) بريجس ، مرجع سابق ، ص ص ٥-٦ .

(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه التقلبات في العقدين الماضيين حول الموارد ؛ راجع:
World Bank. World Bank and the Environment, The World Bank Annual Report. C. 1990. Also, David Pearce and Kerry Turner. Economies of Natural Resources and the Environment, London: Harvester and Wheat Sheaf. 1990. P. 5.

(٦١) J. D. Singer. "Accounting for International War: The State of Discipline", the Annual Review of Sociology, Vol. 6, 1980, PP. 349-67.
R. A. Rappaport. Pigs for Ancestors, New Haven, C T.: Yale Univ. Press, 987, P. 114.

اللامساواة الهيكلية في الحصول على الموارد (الحيوان والأرض والناس) عندما يستولي من لا يملكونها عليها ممن يملكونها[٦٢] . أيضاً فإن ندرة الموارد المزمنة أو المؤقتة قد تقود إلى العدوان وأحياناً إلى الحرب[٦٣] ويتواكب ذلك مع التنشئة الاجتماعية للأفراد على عدم الثقة في البيئة المحيطة بهم مما يدفع دفعاً إلى الحرب إما بسبب الخوف من الآخرين أو بسبب الخوف من الطبيعة[٦٤] .

وفيما يلي أهم العناصر المستخلصة من دور الموارد في تصعيد الصراع الدولي :

١-تكرار الحرب في منطقة منهكة الموارد : تتكرر الحرب في منطقة منهكة الموارد في الأصل خوفا من الطبيعة غير المتوقعة أو خوفا من الأخرين . هذا الخوف يجعل الصراع دائماً أمرا واقعاً والسلام والتعاون أزمة بالنسبة للقادة والمواطنين على السواء في بلدان العالم الثالث[٦٥] فالموارد هنا تلعب دور السبب والنتيجة في آن واحد[٦٦] . فالموارد المنهكة يتصارع عليها الأطراف وتستخدم بشكل مشوه ومتزايد لاشباع القليل من الحاجات الإنسانية ، فيزداد انهاكها وتظل هكذا في حلقة مفرغة وتقود الي هيكلية تخلف وأداة لاستمرار الصراع الاجتماعي الممتد في عنف لاينتهي ، ووجود حلول غير مؤكدة ولامضونة ، وغالبا مايكون ذلك وفق التنظير الغربي التقليدي للنخب الحاكمة الداعي إلى إستيباب الأمن والإستقرار المؤقت في شكل تسويات تؤدى لتغيير السلوك دون المواقف الراسخة .

٢-خطر وقوع المجاعات : شهد عقد الثمانينات وقوع مجاعات في أماكن كثيرة من العالم وبالذات في أفريقيا ، والمقصود هنا بتهديد وقوع المجاعة وأثره على الصراع هو ظهور حالات الموت جوعا عندما يكون هناك إنقطاع في الطعام المعروض . وهو يختلف عن الجوع العادي أو تجويع بعض قطاعات الشعب . ويزداد هذا الأمر باضطراد في البلاد الأقل نمواً ، والتي تضعف فيها هوية الإرتباط بالدولة عن هوية الإرتباط بجماعة معينة (القبيلة ، الجماعة

---

(٦٢) Ember and Ember, op. cit, PP. 243-5.

(٦٣) R. A. Levine. Anthropology and The Study of Conflict , in: R. Falk and A. S. S. Kim, eds., The War System: An

(٦٤) Ember and Ember, op. cit, PP. 245-6. and; Levine, op. cit, P. 163.

(٦٥) Edward E. Azar and Stephen P. Cohen. "Peace as Crisis and Status- War as quo: The Arab - Israeli Conflict

(٦٦) شارام شوبان ، النزاعات الدولية في العالم الثالث ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، مترجم ، اليونسكو ، العدد (١٢٧) فبراير ١٩٩١ ، ص ١٥٤ .

الدينية ، الجماعة العنصرية ، والقومية ... الخ) ومع ازدياد خطر المجاعات يزداد الاحساس بالإستضعاف الهيكلي وعدم الشعور بالأمن الغذائي والعضوي ويؤدى ذلك بالتدريج الي تصعيد التوتر الداخلي ومن ثم ينتقل عبر الحدود مع إنتقال حركة اللاجئين أو دخول المساعدات الخارجية التي لاتوزع دائماً بعدالة بسبب الصراع القائم .. وهكذا في علاقة جدلية بين السبب والنتيجة. "ونظرا لأنها حالات نادرة بالقياس إلى تعدد حالات الحرب المستمرة فإن التوتر الناجم عن المجاعات يعكس نسبة معقولة من الصراع ويمكن التحكم بها"[٦٧] ومع تآكل البيئة ونقص المياه النقية لأكثر من ١٢٥ مليون أفريقي يعيشون في الريف فسوف يؤدي ذلك الي إنتشار المجاعات لقد أدي سوء استخدام البيئة في أفريقيا على سبيل المثال الي أن تعتمد القارة على الخارج في معظم إحتياجاتها الغذائية . ويبلغ عدد غير الأمنين غذائيا "- حسب تعبير البنك الدولي - وهم الذين لايملكون الطعام الذي يكفي لاحتفاظهم بصحة عادية وقيامهم بنشاط طبيعي الي ١٠٠ مليون نسمة"[٦٨] وهنا تظهر على الفور العلاقة الإرتباطية بين انهيار الأمن القومي (وأحيانا الأقليمي) وبين حدوث المجاعة والنتيجة عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي في دول الشمال والجنوب على السواء فقد ظهر ذلك "بوضوح في أفريقيا في الصومال وموزمبيق ، كما ظهر في الإتحاد السوفيتي والعراق لأسباب مختلفة"[٦٩] .

٣-تهديد الكوارث الطبيعية . وهذه تنتمي إلى مجموعة الأسباب الطبيعية السابقة الناجمة عن شح البيئة وإختلال التوازن البيئي وصراع الإنسان معها ؛ وبكلمات أرنولد توينبي "سجل التحدي والإستجابة" بينهما. وفي الدراسات الجديدة حول البيئة هناك ربط بين الموارد والصراع بخصوص الكوارث الطبيعية (كالجفاف والعواصف والغابات الميتة وغارات الجراد ... الخ) بعد حوالي أربعين عاما من نظرية "كارل ويتفوجل" حول دول الإنتاج النهري والنمط الأسيوي للإنتاج . وقد ربط ويتفوجل في نظريته (عام ١٩٥٧) بين الموارد الطبيعية والديموقراطية وعلى منواله ربط "ميدلارسكي" بين الجفاف والاوتوقراطية مرة أخري على

---

[٦٧] Ember and Ember. Op. cit. p. 250

[٦٨] د. جويس ستار . مدخل الي مؤتمر قمة أفريقيا حول المياه . السياسة الدولية . العدد (١٠٤) ابريل ١٩٩١. ص ١٦٦ . وحول العلاقة بين الأمن الغذائي والغذاء والحاجة الي اتفاقيات امنية ، راجع : رؤية أستاذنا الدكتور عبدالملك عودة في :د. عبدالملك عودة، د. حمدى عبدالرحمن . التعاون الأقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل. في: المرجع السابق ذكره . ص ١٦٥ .

[٦٩] تيم دايسون ، النمو السكاني العالمي وموارد الغذاء ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مترجم . العدد (١٤١) سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٦٣ .

غرار الإستبداد الشرقي في المجتمعات النهرية ، وبين الجفاف والحرب لتوفير الحاجات الأساسية في المجتمعات التي يعتريها الجفاف[٧٠] . ويرتبط قيام الحرب هنا غالبا بمسألة التوقعات المتزايدة بحدوث الجفاف وبالثقافة المجتمعية في التطلع إلى فرصة خارجية تعيد إليهم ذلك التوازن المختل . وحتى في حالة عدم وجود مشكلة خانقة أو أزمة في هذا الصدد فإن المنتصر دائماً ما يستولي على موارد المهزوم تحسباً لكوارث المستقبل .

الندرة المزمنة للموارد . بمعني حالة نقص في الموارد تخلق حالة جوع ثابتة عبر الزمن[٧١] وهناك علاقة طردية بين ندرة الموارد والحرب . ويختلف الأمر في ارتباط هذه الندرة بالعنصر السابق ذكره وهو توقع حدوث كوارث طبيعية . فإذا كانت الندرة موجودة ولاتوقع لكوارث طبيعية فإحتمال الحرب قليل ، ولكن إذا كانت ندرة وتوقع لكوارث كبيرة فإن احتمال الحرب يكون كبيرا بالتضحية بكل غال ورخيص لتأمين المجتمع ضد كارثة متوقع حدوثها أو بسبب الخوف من المستقبل المجهول فيتم الإستيلاء على موارد الأخرين . أن الحرب كما هو واضح في البلاد الأقل تقدما هدفها الأساسي تزويد الثروة من الموارد فهي حرب على الموارد على عكس الحروب بين المجتمعات المتقدمة فوق الصناعية لأن الحرب بينها معناها تحطيم رأس المال والخدمات ونتائجها غير مجدية على عكس نتائجها في البلاد النامية[٧٢] .

لقد أقتربت العديد من أقاليم العالم من إستغلال الحد الأقصي لموارد المياه المتاحة للزراعة والشرب والتنمية الصناعية – كما تقول جويس ستار– رئيسية قمة المياه الكونية . وهذا يعني أنه في أفريقيا على سبيل المثال سيعاني حوالي ٢٥٠ مليون نسمة (٤٥٪ من سكان القارة تقريبا) من نقص المياه وقد يموت البعض كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة بسبب المياه وذلك مع نهاية هذا القرن ونفس الأمر ينطبق على أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية[٧٣] .

٤–الإستيلاء على الموارد من جانب واحد . وهو يعني الإستيلاء الإنفرادي على الأرض والموارد الأخري (الحيوان/ الطعام/ أدوات الإنتاج/ وسائل النقل/ الأسري ... الخ)[٧٤] ،

---

(٧٠) M. I. Midlarsky, Op.cit, P. 254.

(٧١) Ibid. P. 257.

(٧٢) Dina Richard et al. "Good Times, Bad Times and the Diversionary Use of Force. The Journal of Conflict Resolution, Vol. 37, No. 3, September 1993, P. 509.

(٧٣) جويس ستار ، مدخل إلى ... ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ . وأيضاً في هذا المجال، أنظر : اليشع كالي ، المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٧٥ .

(٧٤) Ember and Ember, Op. cit, P. 258.

وتسمي هذه الحروب حروب الموارد من جانب واحـــد (Unilateral Resource War) حيث يسعى طرف من خلال حق الحرب – كما تفعل إسرائيل اليوم في الأراضي العربية – للإستيلاء على موارد الآخرين وهي فكرة قديمة قدم الإنسان نفسه وهي بالتـــالي جوهر فكرة الإستعمار . الأدبيات الحديثة تعالجها من خلال توازن القوى في النظام الدولي وتآكل البيئة التي تدفع الطرف القوي لاستخدام إمكانياته العسكرية لتأمين حاجات سكانه الأساسية وبالذات في المناطق الواقعة خارج نطاق الغرب . إن فكرة الســـلام الأمريكـــي (Pax Americana) وفرضه على العالم من خلال التحكم في المـــوارد والتحكـــم في تدفق السلع والخدمات إلى الخارج إن هي إلا خطوة في هذا الإتجاه[٧٥] وفي إحتلال إسرائيل لجنوب لبنان ومرتفعات الجولان والسعي إلى الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومد البصـــر عبر سيناء ، ثم الإستيلاء على المياه الفلسطينية من جانب واحد، وكذا محـــاولات تركيـــا المتكررة في حجب المياه في نهري دجلة والفرات عن جارتيها العربيتين سوريا والعـــراق . كل ذلك إن هو إلا محاولات احتكار مصدر حيوي ونادر لاغنى عنه لكل كائن حي مـــن جانب واحد ضد الأعراف والتقاليد والقوانين الدولية وحســـن الجـــوار[٧٦] إن الحـــرب على الموارد تنتج في هذا الصدد بسبب الخوف من الكوارث والمفاجآت الطبيعية غير المتوقعة وجزئيا بسبب الخوف من الآخرين، ويندفع الطرف الأقوي لاستخدام إمكانياته المتفوقـــة على الضعيف لأخذ موارده وتكريسها لتأمين مستقبله المحفوف بالمخاطر .

٥–زيادة السكان مع تناقص الموارد . سبق الحديث عن علاقة السكان بالموارد . وهنـــا يتـــم دراسة علاقة هذا المتغير بتصعيد الصراع بين الدول . لقد تطور عدد السكان مـــن ٥٠٠ مليون نسمة عام ١٦٥٠ إلى ٥ بليون في العالم عام ١٩٨٧ وسيصلون إلى ٨ بليون عـــام ٢٠٢٠[٧٧]. ومن الملاحظ أن معظم هذه الزيادة تقع في البلاد النامية التي تمر بضغوط بيئيـــة

Joseph Nye, Op. cit. P. 87

ويرى بيير دى سنار كلنز أن في نشر السلام الأمريكي على العالم عامل إستقرار للنظام الدولي . أنظر : بيير دى سنار كلنز ، مرجع سابق ، ص ص ١٣–١٧ .

(٣٥) د. حسن بكر ، المنظور المائي للصراع العربي – الإسرائيلي ، السياسة الدوليـــة ، القـــاهرة ، العـــدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١ ، ص ١٢٥ . ولنفس المؤلف البعد الفسطيني في حروب المياه العربيـــة – الإســـرائيلية ، صامد الإقتصادي ، بيروت وتونس . السنة (١٤) ، العدد (٨٨) ، نيسان – آيار – حزيـــران ١٩٩٢ . ص ص ١٠–١٢، وأيضاً للمؤلف : حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسـيـــة الدوليـــة. العـــدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ٨١–٨٣ .

(٧٦) Source: Population Reference Bureau, Washington, D.C., 1987.

حادة . هذه الزيادة المضطردة أدت إلى زيادة استهلاك الموارد وهجرة أعـداد غفـيرة إلى مناطق أخرى مما أدى إلى حدوث مجاعات وهذا يعني أن سكان الأرض قد تجاوزوا بالفعل سعتها في بعض أجزائها[٧٧] . ويؤدي اختلاف معدلات نمو السكان داخل وبين الدول (من ٤٪ في البلاد النامية إلى صفر ٪ في بعض البلاد المتقدمة في الشمال) إلى ظهور مـبررات قوية للصراع على الموارد المنهكة أصلاً . ويكون البقاء للأقوى في ظل عدم وجود تنميـة هيكلية مؤسسية وهذا يؤدى بدوره إلى تسريع التوتر الداخلي ومحاولة الإنكفاء للخـارج بالهجرة أو بالحرب لتوظيف هذه الأعداد الكبيرة في استجلاب موارد غـير محليـة . وفي الجانب الصراعي من هذه العملية يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر المحلي والـدولي . ونتيجـة وجود صراع أجيال بين السكان فإن الدول وبالذات الأقل تقدماً ستشهد صراعـاً علـى القيم بين التقليديين والتحديثيين وهذا يؤدي إلى تعطيل التغيرات البنيوية المؤسسية وتعطيل برامج التنمية . لقد أدى عدم الإستقرار الداخلي في بلاد العالم النامي إلى مخرجات لـدول العالم الأول والثاني في الشمال في شكل هجرات تنتج عنها مجموعة مشكلات لهذه الأخيرة قد تؤدى إلى تصعيد حدة التوتر الداخلي والخارجي . وإستمرار هذا الوضـع في أجـزاء كثيرة من بلاد العالم النامي قد وقع بسبب تضاعف اعداد المهاجرين واللاجئـين بسـبب الحروب والمظالم السياسية في عقد الثمانينات ولايزال. "ولا توجد مؤشرات تسمح بزوال هذه الظاهرة أو تقلصها في الوقت القريب[٧٨] . ومع تزايد الاختـلالات في المجموعـات العمرية مع ازدياد معدل النمو السكاني وصراع الأجيال فإن ذلك سيجد إنعكاساته على مؤسسات وأيديولوجيات المستقبل تميل إلى العنف في الشمال أكثر من التعاون.

٦-خطط التنمية المتعارضة والضغط على الموارد المشتركة : تسبب خطط التنميـة المتعارضـة توتراً دائماً بين الدول المشتركة في مورد واحد سواء في منطقة حدودية غنيـة أو منطقـة عازلة أو حوض نهر مشترك ... الخ . ومع تزايد عدد السكان وتنـاقص مـوارد البيئـة وسقوط خطط التنمية القديمة في مرحلة التحول من اشـتراكية الدولـة إلى الخصخصـة والسوق الحر ، بدأت خطط التنمية في المرحلة الجديدة تأخذ أبعاداً جديدة وكـان ذلـك مدعاة بدوره لإعادة النظر في تقاسم الموارد المشتركة . ولما كانت معظـم هـذه المـوارد خاضعة للتسويات واتـفاقات الأمر الواقع دون معاهدات دولية مشتركة ؛ فـإن مسـألة المراجعة وإعادة التقاسم ترفع حدة التوتر خصوصاً إذا كانت هذه الموارد حيويـة كالمـاء

---

(٧٧) دنيس بريجس ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٧٨) Population Report, U. S. Department of State, March 1987, P. 4.

أيضاً : أنظر : عبد الأمير دكروب ، مستقبل الصراع حول المياة ، الفكر العربي ، بيروت ، العدد.

والبترول والمعادن الغنية .. الخ" . لقد كان من حجج الرئيس العراقي صدام حسين في غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ؛ ضخ الأخيرة الزائد عن الحد لإحتياطات النفط المشتركة"[٧٩] . ولما كانت بعض هذه الموارد المشتركة حيوية لخطط التنمية الشاملة فإن ضمانها دون إتفاقية تقاسم متفق عليها دولياً ، يعني استخدام القوة العسكرية في مواجهة الشركاء إذا لزم الأمر . مثال ذلك خطط التنمية الإفريقية في حوض النيل[٨٠] والصراع بين الجزائر والمغرب على الفوسفات والعراق والكويت على البترول وتركيا في ناحية والعراق وسوريا في ناحية أخرى ، حول هضبة الأناضول من نهري دجلة والفرات وبناء تركيا لسد أتاتورك.

٧-الإستهلاك المدني غير الرشيد للموارد . مع ازدياد عدد السكان وشح البيئة وتضارب خطط التنمية الطموحة وازدياد الصراعات الإجتماعية والقومية الممتدة والانهاك الداخلي للموارد الحيوية للبلاد النامية . فإن أي استهلاك متزايد وغير رشيد لهذه الموارد يزيد من هاجس التوقعات المستقبلية ويرفع معدل التوتر الداخلي وعبر الحدود . تلوث النيل ونهر الأردن ونهر دجلة والفرات خير دليل على ذلك . ان الاستهلاك غير الرشيد في المدن الحضرية وصرف بقايا المصانع والملوثات الكيماوية والصرف الصحي وغيرها يؤدي على المدى البعيد الي صعوبة استخدام هذا المورد الحيوي الهام كنهر الأردن الذى لوثته إسرائيل بما فيه الكفاية فأصبح مضرب الأمثلة في تلوث المياه في العالم وأصبح في معظمه غير صالح للإستعمال[٨١] ومع تضاؤل القدرة على استخدام هذه الموارد بسبب الإستعمال غير الرشيد أو الإستهلاك المتزايد دون مبرر يستولي الطرف الأقوي عليه ويكون ذلك مصدراً حيوياً للقلق وتصعيد التوتر .

٨-تلوث البيئة وتحطيم المخزون الإستراتيجي للموارد . يمكن تعريف التلوث بأنه كل مايؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتأثير سلباً على سلامة الوظائف المختلفة – لكل الأنواع والكائنات الحية على الأرض . وبالتالي فالتلوث كظاهرة يشمل تلوث كل من الهواء والتربة

---

(٧٩) Joyce Starr. Water Wars. Foreign Policy. No. 82. Spring 1991. PP. 17-8.

(٨٠) Hassan Bakr A. Hassan. Water, War, and Peace. Series of Political Research. No.56. Center for Political Research and Studies, Cairo University, April 1992. P. 11.

(٨١) أنظر : د. حسن بكر ، حروب المياه .... ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ؛ وأيضاً : Joyce Starr. Op. cit. PP. 20-1

والمياه ، وكذلك التلوث الناجم عن الأشعاع والضوضاء[82] . وقد حدد البنك الــدولي في تقريره السنوي لعام ١٩٩٠ المكرس للبيئة خمس مشاكل بيئية وأعطاها الأولوية في برامجـــه التـــنموية في بلاد العالم الثلاث وهي تدهور حياة الكائنات الطبيعية، تدهور التربة، تدهـــور نوعية المياه العذبة وإستـــنزافها - التلوث الحضري والصناعي والزراعي ، تدهور الممتلكات البشرية العامة[83] . ولما كانت الدول النامية مرتبطة بوجود تنمية قابلة للإستمرار "وتعتمـــد البيئة على حدود تعرفها حالة حقل البيئة (State of the Art) على التكنولوجيا والنظم الإجتماعية التي تتحكم في الموارد ومقدرة المحيط الحيوي للأرض علـــى إمتصـــاص آثـــار النشاطات البشرية"[84] ، فإن أي تلوث خارج المستوي الأدني/ الأمثل للتنمية يعني مباشرة أختلال البناء السياسي والإجتماعي لأى نظام سياسي وعدم القدرة على الوفاء بالحاجـــات الأساسية وإنتشار الفقر واللامساواة الهيكلية ، وتنشر جماعــــات الهويـــة دعاياتهـــا عـــن الاستضعاف واستخدام العنف السياسي "فالأغنياء وحدهم هم الذين يستنزفون الثروة لأنهم أصحاب المشروعات التـــنموية في عهد التخصيص أي أن تلوث البيئة ان هـــو إلا إعـــادة توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء"[85] بطريقة غير عادلة. ثم يأتي الاستضعاف الخارجي في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية فيؤدي إلى أهدار الموارد وسوء تخصيصها وسوء توزيـــع الثروة وبالتالي يحطم المخزون الاستراتيجي لغير أهداف التنمية الحقيقيـــة. وهـــذا يعـــني في التحليل الأخير تصعيد التوترات الداخلية إلى حد الحرب الأهلية الـــتي تســـتدعي تدخـــل جماعات الهوية الممتدة أقليمياً ودولياً عبر الحدود في ظل نظام إتصالي عـــابر للقـــارات دون عوائق. إن الحرب هنا تصبح على حد قول رست وامبر "هى الحل الملائم والوظيفي لتحطيم الموارد"[86] إن الضغط على الموارد وتلويث البيئة هو مؤشر حقيقي للتـــنافس الحـــاد بـــين وحدات النظام الدولي . أما على المستوي الإستراتيجي فقد تأكد أن الموارد والبيئـــة همـــا مصدران للصراع الدولي عندما تتعارض مصالح القـــوى الكـــبرى في تحطيـــم المخـــزون

---

[82] د. رجاء عزالدين ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢-٦٣ .
وأيضاً في : فرج عبدالعزيز عزت ، تلوث البيئة بالمخلفات الصناعية ، مجلة البترول ، القاهرة ، العدد (٦) ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥-١٧ .

[83] World Bank, 1990, Op.cit., P. 9.

[84] محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

[85] محمد حامد عبدالله ، المرجع السابق ذكره ، ص ص ١٢٤-١٢٥ .

[86] Carol R. Ember, Melvin Ember, and Bruce Russett, "Peace Between Prarticipatory Politics: Across Cultural Test.", World Politics, Vol. 44, No 4, 1992, PP. 243-5.

الإستراتيجي[٨٧] فالتلوث البيئي وتحطيم الموارد قد يؤدى الي توتر دائم كما أثبتت حرب الخليج[٨٨] (الثانية) .

٩-عسكرة البيئة والموارد الإستراتيجية . العسكرة (Militarization) مفهوم شامل متعدد الأبعاد يعني تجييش المجتمع وتحويله إلى ثكنة عسكرية كبيرة لخدمة أغراض الحرب والعسكرية . وهذا يعني تحويل الموارد لخدمة الإستهلاك العسكري وإيقاف المواد الخام على الحرب وجعل الموارد التزاما عسكريا استراتيجيا في المقام الأول[٨٩] فإذا عدنا إلى عسكرة المجتمع المعروفة في الأدبيات الكلاسيكية لوجدنا أنها تعرف بالأثار السيكلوجية التتابعية المؤدية للعنف الهيكلي والعدوان كمجتمع اسبرطه والمجتمع الإسرائيلي . ان عسكرة الموارد لخدمة اغراض الحرب تعني أعلى درجات التصعيد الموجه للخارج وتهيئ مناخا مناسبا للصراع الداخلي ، بحسب مقاييس السلام والصراع في ماكليلاند WEIS وعازار COPDAB وغيرهما[٩٠] .

١٠-التصحر وزحف الصحراي . التصحر يعني وجود ظاهرة طبيعية تتعرض فيها الأراضي الزراعية - كمصدر رئيسي للموارد - إلى عوامل الحفر والتعرية تتحول على أثرها إلى أرض صحراوية أو شبه صحراوية غير زراعية[٩١] . وهذه الظاهرة تقع داخل المناطق شديدة الجفاف وتتسع البقعة لتصل إلى الصحراء وفي البداية سميت الظاهرة خطأ بزحف الصحراء ، أي زحف الرمال الصحراوية نحو المنطقة الجافة ، ويعود التصحر لعاملين ، إنساني : يعود لسوء إستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى كالتجريف والبناء العشوائي واهلاك الأرض بإنتاج تتابعي يكفي لسد الحاجات الأساسية فتفقد قوتها الإنتاجية . وعامل بيئي ، يعود الي ظواهر طبيعية كالجفاف والكوارث الطبيعية عبر الزمن والنظام المائي الشحيح . إن العبث بتوازن البيئة يقود إلى التصحر . وقد تواكب الجفاف مع التصحر مما أدى إلى ظهور شبح المجاعات في أفريقيا . ويؤكد "والتر ريد" أن أكثر من ١٦٪ من الأرض الزراعية المطرية في أفريقيا أصبحت عرضة للتصحر[٩٢] . الجفاف اذن

---

(٨٧) K. Holsti, Op.cit, P. 317 .

(٨٨) E. R. Wittkopf, Op. cit, P. 317.

(٩٠) William Eckhardt and E. E. Azar. "Major Conflicts and Interventions (1945-1975)". International Interactions, Vol. 5, No. 1, 1981, PP. 75-77.

(٩١) محمد على أحمد ، التصحر : مسبباته البشرية وطرق مكافحته ، القافلة ، أرامكو السعودية ، الظهران - المجلد (٤١) ، العدد (١٠) ، فبراير - مارس ١٩٩٦ ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .

(٩٢) Walter Reid, "Sustainable Development" in : USIA, Economic Impact, Washington, D.C., 1992, PP. 15-16.

"مسئولية الطبيعية ولكن التصحر والتعرض للجوع مسئولية الانســـان"[٩٣] ، وفي العــالم العربي تواجه أقطاره أوضاعا غذائية حرجة نتيجة شحة الموارد مثل النــــدرة والتصحــر وإنخفاض رأس المال المخصص للتنمية الزراعية وندرة اليد العاملة المتخصصة[٩٤] .

إن التصحر خليط من عمل الإنسان والطبيعية وقد يكون وضعا عاديا ولكنه ، يقود ضمن عوامل أخرى مثل شح الموارد والمجاعات والتوقعات المستقبلية غير المأمونـــة إلى تصعيــد التوتر الداخلي والخارجي وزيادة التبعية الإقتصادية للخارج في أحوال كثيرة .

١١-استخدام الغذاء كسلاح إقتصادي ، وهذا يعني إيجابياً تركيز الموارد في يد دول المركز في الشمال من ناحية وسلبياً سياسة التجويع وحرب الغذاء[٩٥] تجاه دول الجنوب من ناحية أخرى ، إن ذلك في مجمله يؤدي إلى تصعيد التوتر عبر العالم بالإضافة إلى فساده أخلاقيا وسياسياً . يضاف إلى ماسبق تكبيل دول الجنوب بالديون بالإضافة إلى حلقات الفقـــر المفرغة الأخرى والتبعية للقوى المهـــيمنة على الموارد الغذائية الدولية . أنها كمدخــــل للصراع تعني إقلاق المجتمعات المحلية للدول الجنوبية وخارجيــــا تعــني ازديــاد حالــة الإستضعاف الهيكلي والتبعية السياسية والإقتصادية لدول المركز من التوابـــع . وهـــذا بدوره يخلق حالة استـــنفار معادية للغرب عموماً مما يعني ازدياد العمليـــات التخريبيـــة الموجهة للسلع والخدمات القادمة من الشمال وتخريب للموارد التي يعتمد عليها الغرب في إنتاجه . وبمرور الوقت وإتساع رقعة التبعية والهيمنة تنشأ حالة من العــــدوان بــين الشمال والجنوب في شكل مواقف ثابتة معادية[٩٦] . ومع ازدياد التوقعـــات بأزمـــات مستـــقبلية تزداد حدة التوقعات المتشائمة مع تسارع نمو الســـكان وتفـــاقم الفجـــوة التكنولوجية وازدياد الضغط على الموارد المحلية لأسباب بيئية وإنسانية .

ثانيا- عناصر تأثير الموارد على التعاون الدولي :

من خلال المتابعة المسحية لأدبيات إدارة الصراع في الجانب المتعلق بـــالمواد الطبيعيـــة وآثارها على تنزيل الصراع De-escalation والتعاون الدولي ، وجد أن هذا الجانب أحتـــل

---

(٩٣) د. صلاح الدين الشامي وفؤاد الصقار ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٩٤) د. حسن العلكيم ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٣)، يناير ١٩٩٦ ، ص ٩.
وانظر أيضاً لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في:
Mostafa Kamal Tolba. Developmet Without Destruction. Dublin: Tycooly International Publishing Ltd. 1982. P. 26.

(٩٥) Seyom Brown. The Causes and Prevention of War. 2nd edition. London: Macmillan. 1994. P. 127.

(٩٦) تيم دايسون ، مرجع سابق ، ص ٩٥ . وأيضا S. Brown. Op. cit. PP. 11-15.

أهمية دنيا في حقائق ووقائع النظام الدولي منذ مطلع التسعينات . ورغم أن غاية العالم كانت ومازالت هي الوصول إلى السلام وهو ماسعت بحوث السلام عبر حوالي نصف القرن الأن إلى إنجازه من خلال الاكاديميا[٩٧] ، لكن من الواضح أن هذه العناصر أقل ثقلاً وأهمية في ممارسات النظام الدولي الجديد الذى يتسم بفوضي بين قواه ومؤسساته الفاعلة لم يعرفها العالم منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ . ورغم أن البعد البيئي أحتل مظهريا مرحلة متقدمة في سلم التعاون الدولي منذ أنعقاد قمة الأرض عام ١٩٩٢ ، فإن جوهر الممارسة يؤكد عكس ذلك بسبب التصارع الدولي على المصالح. فقد حارب لوبي البترول في السياسة الأمريكية ابدال النفط – كأكبر ملوث للبيئة في العالم – بوسائل طاقة مغايرة ومارست فرنسا تفجيراتها النووية وسعت دول كثيرة في الشمال إلى دفن نفاياتها في الجنوب بل وسربت عن عمد أسلحتها النووية الخطورة إلى دول الجنوب ... الخ . وقد شكل ذلك تناقضا واضحا في منظومة العمل الدولي نحو السلام والتعاون بين الشعوب . ففي حين يسعى المجتمع الدولي وفي قلبه الأمم المتحدة للحفاظ على البيئة التي تشكل الموارد الطبيعية عصبها الأساسي ، تسعى الدول والجماعات إلى الحصول على الموارد بل والاستحواذ عليها من جانب واحد واستخدامها كأدوات للصراع مع الأخرين. أن التكتلات الدولية في الشمال ومؤسسات التعاون الدولية وإنجاز اتفاقية الجات – رغم قهر دول الجنوب – لتقنين التجارة والتعريفة الجمركية في التعامل الدولي ؛ إن هي إلا محاولات لإنجاز التعاون الدولي من خلال توازن المصالح بين القوى الكبرى .

وهذه أهم العناصر المؤدية إلى تنزيل الصراع الدولي وتحقيق التعاون (في جانب الموارد):

١ –ان المشاركة في الموارد تفرض الحوار بكل أشكاله ومن ثم التفاوض ذلك أن الصراع على الموارد المشتركة مخاطره أكثر من مكاسبه . وقد وقع ذلك بين الدول الاسكندنافية وبريطانيا في بحر الشمال حول البترول وبين الجزائر والمغرب حول الفوسفات في الحدود المشتركة الجنوبية والعراق والكويت حول البترول وأجبرت المياه أطرافا عربية على الجلوس مع إسرائيل للتفاوض رغم أنها في حالة حرب معها[٩٨] . ومن المتوقع أن تفعل العراق وسوريا مع تركيا نفس الشئ رغم رفض تركيا المتكرر المشاركة في اللجان الفنية .

---

[٩٧] يلاحظ أن هناك حالة من الأهمال الجسيم لحقل التعاون الهام في بحوث السلام – كما ذكر من قبل – لحساب الدراسات الإستراتيجية وأبعاد الصراع بين الشرق والغرب دون النظر للتعاون الدولي إلا كشق مكمل لتنزيل الصراع.

[٩٨] د. حسن العلكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة ، مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت، المجلد (٢٣) ، العدد (٣) ، خريف ١٩٩٥ ، ص ص ٢٠–٢١ . وأيضاً د. حسن بكر – المنظور المائي .... ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

٢-ان وجود عالم من الاعتماد المتبادل ذو مكاسب مشتركة سوف يدفع بمزيد من الحوار بين الشمال والجنوب حول استخدام الموارد الطبيعية وغيرها . فانعدام القدرة التنافسية للدول الجنوبية بعد سقوط الشيوعية وتراكم الديون وفشل المشروعات التنموية الطموحة والتحول نحو اقتصاد المشروع الخاص كان وراء ايجاد صيغ مبتكرة وجديدة للحوار مع الشمال . المحصلة الحقيقية لدول الجنوب أو لمقولة التعاون الدولي عبر عقد من الزمن (٨١-١٩٩٢) كانت سلبية. ويرى الكثيرون من رجال الفكر الإستراتيجي أن اختلال العلاقات الدولية وتغييب التعاون الإنمائي كان وراء فشل الحوار بين الشمال والجنوب[٩٩]. لقد ركزت لجنتي "برانت" في الحوار بين الشمال والجنوب في بنودها الأولي على الموارد ودعت إلى اقرار الاعتماد المتبادل لتحسين الاستخدام وحل أزمات التغذية والنظام المالي والتجاري بين دول الشمال والجنوب[١٠٠] . ان استمرار الحوار بين شعوب العالم وحكوماته سواء عبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبالذات جماعات البيئة والخضر (حوالي عشرة آلاف منظمة غير حكومية كان يقودها النائب "آل جور" أمام قمة الأرض وقد أصبح الأن رئيس قمة الأرض الكونية) يعني استمرار اتفاق الحد الأدني من التعاون حول البيئة والتنمية ومن ثم يمكن تحسين ظروف الاعتماد المتبادل عوضا عن التبعية ؛ ولصالح دول الجنوب على المدى الطويل .

٣-وجود تكتلات إقتصادية في عصر ثورة المعلومات قد يكون عملة ذات وجهين بمعنى أن تقود إلى حرب باردة من خلال الإستقطاب الدولي للموارد والسلع والخدمات . كما قد تؤدي على الوجه الأخر إلى "التكامل الإقتصادي وإيجاد الأسواق الكبيرة"[١٠١] . مما يعني تحسين استخدام الموارد بشكل تنافسي في صورة منتجات تعوض نقصها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة والقدارات الكيفية للبشر وحماية البيئة من أخطار التعرية والإستخدام غير الرشيد. ويزيد على ذلك التعاون الدولي في أوقات الكوارث الطبيعية والمجاعات في شكل مساعدات إنسانية تقدمها المنظمات الدولية (بدلا من إعتماد نموذج التدخل الأمريكي في شئون الدول ذات السيادة) والجماعات غير الحكومية (NGO's) وحتى حكومات الدول الغنية ... الخ . ان الوجه الآخر للعملة يعني استمرار التعاون الإنساني حتى ولو كان مختلطا بالصراع في أسوأ الأحوال .

---

[٩٩] د. عبدالمؤمن محمد العلبي ، اشكالية الحوار بين الشمال والجنوب ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت. المجلد (٢٣) العدد (٢) صيف ١٩٩٥ ، ص ١٨٥ .

[١٠٠] د. أحمد عبدالرازق شيكارة ، مرجع سابق ، ص ص٨٧-٨٩ .

[١٠١] د. على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٤-عصر البيئة والتنمية : هذا أبلغ دليل على تعاون البشر منذ ظهور النظام الدولي الجديد . ورغم أن الآمال كانت كبيرة فإن النتائج أصبحت هزيلة بإصرار الدول الصناعية على تحميل دول الجنوب أعباء نظافة البيئة وديون التنمية . لقد كانت قمة الأرض هي نقطة التحول العملاقة في هذا الشأن إذ دشنت ظهور الطور الرابع من الثورة الصناعية مع نهاية القرن العشرين[١٠٢] . لقد تعدى الأمر مجرد التعاون الأقليمي إذ أضحت مشكلة تلوث البيئة "تمثل تهديدا للسلم والإستقرار في العالم الأمر الذى يستدعي جهودا دولية مشتركة لمواجهتها سواء من أجل ضبط الإنفجار السكاني أو لكفالة نوع من التوزيع العادل لمواد الغذاء بين الدول الغنية والفقيرة أو لمنع تجريف الأراضي الزراعية ووقف الإعتداء على البيئة"[١٠٣] ، كما حدث في أزمة الإحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠/١٩٩١. أن ربط البيئة النظيفة بتنمية نظيفة يعني تجسيدا لتعاون دولي مستقبلي بارادة أطراف النظام الدولي على السواء كما ظهر في المؤتمرات البيئة والتنموية والسكانية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن .

٥-التقدم التكنولوجي وتحسين الموارد . ويتم هذا التحسين زراعة وإنتاجا وتهجيناً في نوع المنتج الزراعي أو الزراعي – الصناعي وهكذا في عصر تجاوز عصر الثورة الصناعية الثالثة إلى الرابعة : حيث استغلال الطاقات البديلة – والأفادة من "الطاقة الشمسية. وإقتحام مجال الهندسة الوراثية وتكنولوجيا إنتاج الطعام الرخيص وبكميات وفيرة ومجال احلال الألة محل الإنسان في كل مايتصل بأمور الميكنة(Automization)"[١٠٤] وهكذا تمثل النقلة التكنولوجية نقلة نوعية فريدة مع نهاية القرن العشرين ولاشك أن ربطها بأى شكل مع الموارد سوف يؤدي إلى مزيد من التعاون الدولي وستصبح ايديولوجية التنافس المستقبلية .

٦-المعونات وشح الموارد . تلعب الدول الصناعية مع الدول الأقل تقدما ذات العجز الواضح في توفير الحاجات الأساسية لشعوبها من الموارد الضرورية ، لعبة العصا والجزرة. لقد كتب الكثيرون عن هذه السياسة في المعونات الخارجية سواء أستخدمت للترغيب أو للترهيب، لكن لم يقدر لها الدراسة بالقدر الكافي وبالذات في جانب الترغيب في السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد . فالمساعدات المالية أو العينية الموجهة لدول العالم الثالث سواء في شكل مساعدات إنسانية أو مساعدات ومعونات لاترد هي شكل من أشكال

---

(١٠٢) د. حسن بكر ، على اعتاب .... ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧-١١٨ .

(١٠٣) د. على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(١٠٤) د. على الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ١٥.

التعاون الدولي مهما كانت غايات إرسالها – وكثيرا ما تساعد في تقوية دور الطرف الثالث[١٠٥] . في إدارة الصراعات الدولية عن طريق التعويضات أو مكافأة أطراف تسوية ما أو تقديم العون لانعاش سياسة ما .

VI استخلاصات أولية:

واضح أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين الموارد والصراع الدولي في النظام العالمي الجديد . هذه العلاقة السببية تميل في معظمها كما كانت في الماضي – ضمن عوامل أخرى – إلى تصعيد الصراع لأسباب عديدة منها تركيز الموارد في يد بعض الدول الصناعية القوية بشكل مباشر أو غير مباشر (إن ١٥٪ من سكان العالم يستولون على أكثر من ٩٠٪ من التجارة الدولية ويلوثون أكثر من ٩٠٪ أيضاً من بيئة العالم) وزيادة الضغط على الموارد المتآكلة تدريجيا وتلويثها في العالم الواقع خارج الغرب ، وازدياد الصراعات الإجتماعية والقومية بسبب الإستضعاف الهيكلي داخليا وخارجيا (٧٩ صراعا داخليا في بلدان العالم الثلاث من أصل ٨٢ في العالم كله) ، وتفاقم الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب في ظل نظام إقتصادي عالمي غير عادل .

على أن ذلك لاينفي وجود جوانب تعاونية أقل من الصراعية ازدادت مع أنتهاء الحرب الباردة في تكنولوجيا المعلومات والموارد (بالذات في مجال الهندسة الوراثية) والفضاء الخارجي والمعلومات والتعاون الدولي المالي والتجاري وتحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة من الأعتماد المتبادل، وتعاون العالم لأول مرة بشكل يشبه الإجماع على القضاء على تلوث البيئة إلى حد إنعقاد مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ وماتلاه من مؤتمرات حول نفس الموضوعات ، والتزام دول الشمال والجنوب معا خلال معادلة قد لاتكون عادلة للحفاظ على المجال الحيوي للبيئة من إنسان وحيوان ونبات وموارد طبيعية ، والتزام الشمال بتوريد تكنولوجيا نظيفة ودفع نصيبه من نظافة البيئة من ناتج الدخل القومي الإجمالي للدول الصناعية (٠.٠٧٪ سنويا) مقابل تنمية جنوبية تساهم في الحفاظ على البيئة وتمنع التلوث الضئيل لديها الذى تقوم به ذاتيا .

وسوف تظل الموارد هي حجر الزاوية في الصراع الدولي القادم كما كانت في الماضي . لقد حدث تطور نوعي في النظام الدولي دفع بوقائع وأشكال جديدة لتطور البشر مع نهاية القرن العشرين ولكن هذا لم يغير من مجالات الصراع البشرى الثلاثة الأساسية : مجال الحاجات الأساسية والقيم والمصالح ، وكلها تعتمد في وجودها على الموارد استخراجها وإنتاجها وتوزيعها كما وضح

James S. Lebovitch. "National Interests and U.S. Foreign Aid. Journal .

من خلال الدراسة . صحيح أن هناك أشكالا إنتاجية جديدة ظهرت فغيرت من شكل ومضمون المنتجات في عصر الثورة الصناعية الثالثة (١٩٧٢-١٩٩٢) أو من خلال إتفاقية الجات التي قننت التجارة الدولية . ولكن الصحيح أيضاً أن ذلك أدى إلى مزيد من الإستقطاب يدفع بالتدريج نحو حرب باردة جديدة بين حلفاء الأمس عبر الأطلنطي ثم عبر العالم كله في معركة حامية الوطيس يكون المحور فيها الإستيلاء على الموارد وبالذات موارد العالم الواقع خارج نطاق الغرب . إن الحرب القادمة كما توقع الكثيرون – سوف تكون عند الخطوط الفاصلة بين الحضارات حيث تتحول مناطق العالم إلى كتل إقتصادية / ثقافية قد تزيد من التعاون الدولي ولكنها تدفع بالقطع إلى مزيد من الصراع الحضاري العنيف مع اختلاف منظومة القيم والمصالح والحاجات الأساسية بين شعوب العالم الواقعة في كل منطقة من مناطقه المختلفة .

إن الفرضية القائلة بأن الحرب القادمة ستكون حربا إقتصادية هي فرضية صحيحة في المقام الأول . فمن خلال إنتفاء استخدام السلاح النووي خلال نصف قرن وتضاؤل إستراتيجيات التجسس وجمع المعلومات (التي تحولت من الدور العسكري والإستراتيجي للقوة إلى الدور الإقتصادي – بروكنجز ١٩٩٦) وإنهيار أسس الأمن الجماعي الكلاسيكية (احلاف . قواعد عسكرية ، تجسس ... الخ)، وعلى الناحية الأخرى ظهور علاقة البيئة بالتنمية عالميا وبروز التكتلات الاقتصادية وازدياد الإعتماد المتبادل بين الأمم في عصر ثورة المعلومات كل ذلك يؤذن ببداية عصر جديد تكون فيه الساحة الإقتصادية – وفي قلبها الموارد هي محور الصراع الدولي .

إن حرب الموارد – كما ظهر من مسح الدراسات الموجودة في أدبيات بحوث السلام خلال عقد مضى – تقع عندما تكون الإمكانيات الإقتصادية . أما مركزة أو مشتتة ، بينما توقع حدوثها قليل إذا كانت الموارد في مرحلة إنتقالية نحو التركيز والإستقرار النسبي .

ومع التقدم العلمي المضطرد وتكنولوجيا المعلومات التي تحولت إلى منظومة إعتمادية دولية فريدة سوف تصبح تنمية الموارد الطبيعية مرتبطة مع نوعية متميزة من السكان وبيئة نظيفة تجعل من المادة المنتجة "قيمة تنافسية" بين الأمم تحدد مستوى قوتها ونفوذها وتقدمها . إن هذه الإعتمادية الجديدة مطالبة أكثر من أي وقت مضى منعا لتصعيد الصراع بإنجاز هدفين أساسيين : أولهما : تعديل الاطر التنظيمية للعلاقات بين الشمال والجنوب بهدف إنشاء علاقات جديدة تقوم على تغيير قوى النظام الدولي الفاعلة بإعادة النظر في الفرضيات الأساسية الكلاسيكية لنظريات التنمية الغربية والعلاقات الإقتصادية القائمة على آلية السوق والتكامل والترابط بين تنمية دول العالم المتقدم والمتخلف. إن ذلك يتطلب التسليم بوجود اطار ثقافي متميز Cultural-Oriented Design لبناء التنمية في العالم الواقع خارج نطاق الغرب . وثانيهما : تعديل هيكل

العلاقات الإقتصادية الدولية عن طريق تسريع التنمية المستقلة – الشاملة – والمستمرة (في إرتباط بنظافة البيئة) بصورة متوازنة داخل البلاد النامية والسعي إلى تصفية إعتبارات ونتائج التبعية الإقتصادية التي أنتهت دائماً لصالح دول المركز في الشمال . فالتنمية الهيكلية المؤسسية هي الحل الوحيد للقضاء على المظالم الداخلية والإستضعاف الهيكلي العالمي لهذه الدول .

كانت الموارد – كما سبق – هي السبب المباشر في ظهور الإستعمار في القرن التاسع عشر. ومع نهاية القرن العشرين ومع ظهور بوادر النظام الدولي الجديد تبدوا الساحة الدولية و قد عادت إلى القرن التاسع عشر مرة أخرى قبل قيام الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧. إذ عادت مرحلة ما يشبه الإستعمار وسياسات الهيمنة من مواقع القوة مرة أخرى من جديد. إن نقول بأن الإعتبارات الإقتصادية قد صعدت على حساب الإعتبارات السياسية والإستراتيجية يصدق فقط على العلاقات بين الدول الكبرى و العظمى ولكنه لا ينطبق علي العلاقات بين دول الشمال والجنوب فقد ظلت الأخيرة كما هى مع بعض التغيرات.

ولا تزال الموارد هى بؤرة الصراع الدولي و إن أختلفت الوسائل وأشكال الإستخدام ، و يبدو الأمر – بكلمات فرانسيس فوكوياما – على أنه عودة للرأسماليه و إنتصار لليبراليه على المستوى الدولي ، وبالتالي عودة النظام الرأسمالي للهيمنة على أمور العالم بأشكال ومؤسسات جديدة في ظل تغيرات نوعية أحدثها قرن كامل فعودة سياسات الخصخصة والسوق الرأسمالي عالميا ومحليا وتقنين التجارة الدولية عن طريق " الجات " لتصبح هيمنة إقتصادية على غرار الهيمنة السياسية ضد شعوب العالم الثالث ؛ تنبئ بعودة الرأسماليه من جديد على الساحة الدولية. وهكذا يبدو العالم وقد عاد لفعاليات النظام القديم في إطار جديد. وهكذا تعود الموارد مرة أخرى لتصبح هى المجال الرئيسي للصراع بين القوى العظمى والكبرى والصراع بينها وبين دول الجنوب مع إختلاف الزمان والمكان والمؤسسات الفاعلة وعلى المستويات المتباينة في العالم وبدرجات مختلفة.

إن هذه الرؤية المتعددة الأبعاد في فهم الموارد في نطاق أوسع تعني بوجود علاقة ديناميكية بينها وبين التغيرات الديموجرافية والبيئية الأخرى والتكنولوجية . فالقرن الحادى والعشرون سوف تسوده قضايا كونية تتطلب رؤية واسعة وأكثر شمولا اذ من المتوقع أن يشهد المستقبل حركات هجرة متزايدة للبشر دوليا ويصاحبها تبادل واسع للمعلومات والأفكار ورؤس الأموال والموارد فالعلاقات الدولية سوف تتمحور حول هذا النوع الجديد من الإعتمادية المتبادلة القائمة على فهم أعمق وأشمل لقضايا العالم المشتركة . وفي التحليل الأخير كما قال "جون كنيدى" في الجامعة الأميريكية بواشنطون عام ١٩٦٣ "نحن نعيش في عالم واحد وإذا جاءت الكارثة فلن تفرق بين ظالم ومظلوم" والكارثة كانت الكارثة النووية المدمرة لبيئة العالم وكل ما أنتجه عقل الإنسان عبر القرون .

إن هذا الإدراك الواعي لمصير الإنسان إزاء البيئة سوف يدفع في المستقبل برؤية أفضل لحل مشاكل العالم من خلال التعاون الدولي المشترك الذى لايعرف التمييز بين بني البشر .

وفي هذا الكتاب الذي سيكون مركزا على الشرق الأوسط، دون اغفال للعنصر الدولي في هذا الموضوع. ولكن خط التشديد للباحث سيكون ان حرب الموارد ستكون هي العنصر الفاصل في الصراع القادم في الشرق الأوسط دون انكار لأهمية العوامل الأخرى وهو ما سنحاول تحريه في الفصول القادمة.

الفصل الثانى

الأبعاد العامة لأزمة المياه فى الشرق الأوسط

أسباب وجذور الأزمة

هناك مجموعة من الأسباب التى أدت إلى ظهور أزمة المياه الدولية - وفى قلبها أزمة المياه العربية - على السطح وجعلت منظمة "الفاو" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) تحذر من وجود قنبلة موقوتة أسمها "أزمة المياه" تهدد بالانفجار عبر العالم فى أى وقت وبالذات في الشرق الأوسط . أن الطلب على المياه - كما تقول الفاو - فى العالم يتضاعف حجمه كل ٢١ عاما.

ويمكن بوضوح إرجاع أزمة المياه القائمة فى عالم اليوم إلى مجموعة عوامل أهمها:

المطلب الأول

عوامل طبيعية

هناك العديد من الأخطار التى تواجه البيئة الطبيعية :

احتباس حرارى نتيجة تزايد ثانى أكسيد الكربون وتآكل طبقة الأوزون وزيادة التصحر والجفاف وارتفاع البحر والتملح .. إلخ . وهو ما يؤثر بلاشك على كمية وسلامة المياه.

١-الجفاف:

يقع الجزء الأكبر من الأراضى العربية فى المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم وهو ما يؤدى إلى ندرة الموارد المائية العربية ، فكميات المياه المتجددة غالباً ما تكون محدودة فى الوطن العربى وكما أنها تنعدم تماما فى الأحواض الصحراوية الكبرى.

فمساحة الوطن العربى حوالى (١٤) مليون كم² وما يستغل منها فى الزراعة حوالى إلى (٣,٨٪) فقط وهو ما يعادل (٤٠,٢٪) من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة بالإضافة إلى أن (٨٠٪) من هذه الأراضى تعتمد على الأمطار الموسمية[1].

---

[1] د. حسن حمدان العلكيم – أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت -مجلد ٢٣ – عدد ٣ – خريف ١٩٩٥ – ص٧.

تقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالى (٠,٧٤٪) من إجمالى الموارد المائية العالمية . وتنخفض معدلات سقوط الأمطار في أغلب مناطق الوطن العربى حيث تتراوح بين (٥)، (٤٥٠) مليمتر سنويا في الوقت الذى يصل فيه معدل سقوط الأمطار في دولة معتدلة المناخ مثـــل فرنسا إلى ما بين (٥٠٠)، (٢٠٠٠) مليمتر سنويا[٢]. (انظر خريطة رقم ١).

ويعتبر الجفاف إحدى نتائج زحف الرمال إذ أن - زحف الرمـــال - يـــؤدى إلى قلـــة التساقطات المطرية وندرة المياه وتدهور البيئة وتناقص الإنتاج. والجفاف ظاهرة طبيعية تشـــهدها عدة أقطار عربية : فيعد السودان من أكثر الدول العربية المتضــــررة بالجفـــاف منـــذ منتصـــف الثمانينات ، فقد تأثر حوالى ٦ مليون سودانى بالجفاف. وفى عام ١٩٨٦ تأثر بالجفـــاف حـــوالى مليون موريتانى . ونزح بسبب ذلك حوالى ربع مليون موريتانى وحوالى مليـــون ســـودانى مـــن المناطق التى يقيمون بها. وكذلك تأثر في الصومال حوالى ربع مليون نسمة نزح معظمهـــم مـــن ديارهم ونتج عن الجفاف في الصومال القضاء على حوالى ٤٠ - ٥٠٪ من الـــثروة الحيوانيـــة . بينما أصبح السودان يواجه نقصاً في إنتاج اللحوم - بعد أن كان يملك أكبر عدد من المواشى فى الوطن العربى - وتدنيا في الإنتاج الزراعى.

كما نقص عدد الماشية فى المملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح بـــين ٥٠ و ٩٠٪ . وألحقت موجات الجفاف الأضرار البالغة بعدة دول عربية في السنوات الأخيرة (تونس - السودان - الجزائر - المغرب - الأردن..) كما عرفت مصر أيضا أوضاعا غير مطمئنة فى هذا الصدد فـــى نهاية الثمانينات .

وقد أدى الجفاف إلى زيادة فقر الكثير من الجماهير العربية خاصة ذات القدرة الشرائية الضعيفة والمتوسط فضلا عن ربط سياسات معظم الدول العربية بالمؤسسات المالية الدولية

٢- التصحر:

يعد التصحر بمثابة نتيجة طبيعية لموجات الجفاف . والتصحر يعنى "قابليـــة الصحـــراء والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها واكتساح أحزمه الاخضرار والخصب وتحويلهـــا إلى أرض قاحلة جدباء" . وهو ظاهرة سلبية تنتشر في العديد من أنحاء العالم وخصوصا الوطـــــن العربى . وللتصحر أضرار البالغة على البيئة وما عليها من كائنات . وفى نفس الوقت فإنه ينتـــج فى غالب الأحيان عن التفاعل غير الملائم للإنسان مع البيئة ومعطياتها. هذا فضلاً عن التقلبـــات

---

(٢) د. حمدى عبد الرحمن - إمكانية تدعيم الأمن المائى العربى، فى: حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخـــرى (من دروس حرب الخليج) - أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية - د. مصطفى كامل الســـيد (محرر) - الجيزة - مركز الدراسات والبحوث السياسية - ١٩٩٢ - صـــ٥٠٧ .

(٣) المختار مطيع - ارتباط الأمن المائى بالأمن الغذائى فى الوطن العربى - الوحدة ، العدد ٧٦٤ - يناير ١٩٩١- صــ١٤.

المناخية الطبيعية – وهو ما يحدث على المستوى العالمى – أو نتيجة استعمال الأرض على المدى الطويل وهو ما يختلف من منطقة لأخرى حسب كيفية استعمال هذه الأرض. وعليه فإنه يمكننا اعتبار التصحر ظاهرة طبيعية وبشرية فى نفس الوقت . وتتمثل آثاره السلبية فى نقص أو زوال الغطاء العضوى للأرض وتحولها إلى شبه صحراء : فالمراعى لا تنتج علفاً والأراضى الزراعية لا تنبت زرعاً، والأراضى المروية تتشبع مياهاً مالحة ، والتربة تضمحل وتصبح غير صالحة ، والمياه تشح أو تتملح أو تزول، وهكذا تندثر أوجه الحياة الحيوانية والإنسانية فزحف الصحراء يلتهم المياه ، أو يصيبها بالتملح فلا تصلح للشرب ولا الرى وهو ما تشهده عدة دول عربية الأمر الذى يهددها بزوالها من الخريطة العربية . وتحولها إلى أرض قاحلة[٤]. ولقد تفاقم خطر التصحر فى الفترة الأخيرة حيث أنه يكاد يغزو كل المنطقة العربية الأمر الذى يهدد الأمن القومى العربى (انظر جدول رقم (١))[٥].

جدول رقم (١)

م	الدولة	المساحة المهددة بالتصحر بالألف كم٢	النسبة المئوية من المساحة الكلية
١	السودان	٦٥٠	٢٦٪
٢	الصومال	٥٣٤	٨٣٪
٣	ليبيا	٣٨٠,٦	٢١٪
٤	موريتانيا	٣٤٤,٢	٣٤,٣
٥	العراق	٣٣٧,٦	٥٤,٣
٦	الجزائر	٢٣٠	٩,٢
٧	المغرب	١٩٥	٢٧,٤
٨	سوريا	١٠٩	٥٨,٩
٩	تونس	٥٩	٣٦
١٠	الأردن	١٥,٢	١٦,٥
١١	فلسطين	٤,٤	٢١

هذا وإن كان الخطر يقف محدقاً بجميع الأقطار العربية إلا أن نسبته تختلف من قطر لآخر (كما نلاحظ من الجدول) فحوالى (٣٥٧) ألف كيلو متر من الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة فى الوطن العربى – أى نحو (٧٠٪) من مساحتها الكلية – أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر . فى حين أن زحف الصحراء إلى الجنوب فى السودان قدر بمقدار ١٠٠ كم٢ خلال الفترة ما بين عامى ٥٨، ١٩٧٥ أى بمسافة تراوحت بين ٥، ٦ كم سنويا هذا بالإضافة إلى أنه تم تقدير تراجع النباتات الطبيعية فى الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى بمقدار ٥٠ كم٢ خلال القرنين

(٤) المرجع السابق، ص ١٦.

(٥) د. حمدى عبد الرحمن – إمكانية تدعيم الأمن المائى العربى – م. س. ذ. ص ٥٠٨.

الماضيين . وقد قسمت منظمة الفاو التصحر إلى أربعة أقسام تبعاً لدرجة أضراره بالبيئة ومكوناتها:

(أ) تصحر طفيف:

ويكون أضراره بالبيئة قاصراً على تعرض كل من التربة والنباتات لفقر لا يؤثر على الطاقة الطبيعية للبيئة ، ويشمل مساحات واسعة من الجناح الأفريقى للوطن العربى ، ومساحات محدودة من الجناح الأسيوى .

(ب) تصحر معتدل:

وينتج عنه تعرض النباتات الطبيعية لتلف بسيط أو تكون أرض رديئة وعرة بفعل التعرية المائية والريحية أو تعرض التربة لتملح أنقص إنتاجيتها المحصولية بنسبة تتراوح بين ١٠، و ٥٠٪.

(جـ) تصحر شديد:

وينتج عن تدهور النباتات الطبيعية بشكل يقضى على نباتات الرعى وينتج ذلك عن عمليات التعرية المائية والريحية فى غياب الغطاء النباتى وينتج عنه فقدان التربة للطبقة السطحية الخصبة ، ويحدث نتيجة لارتفاع ملوحة التربة بشكل يخفض إنتاجها أكثر من ٥٠٪.

(د) تصحر شديد جداً:

وتتمثل أضراره فى ازدياد درجة تدهور النباتات الطبيعية حتى تخلو البيئة منها وهو ما يعرض التربة للانجراف الشديد بشكل يظهر معه الصخر الأصلى ، وتتحول إلى تربة عقيمة نتيجة التملح ويوجد هذا الشكل من التصحر فى مساحات من وسط الصحراء التونسية ومرتفعات النوبة والأطراف الغربية من البادية الشمالية فى الأردن ووسط البادية السورية والأجزاء الجنوبية من حوض نهر الفرات.

وهكذا ومع تزايد القلق والمخاوف من زحف الصحراء على المنطقة العربية يتزايد الطلب على المياه والبحث عن طرق الحصول والمحافظة عليها خاصة وأن الخبراء قد خرجوا من بعض الدراسات بأن أحد الأسباب الرئيسية لشح الأمطار الساقطة على المنطقة فى فترة الثمانينات كان إزالة مساحات واسعة من الغابات[٦].

٣-التملح:

يشكل التملح أحد الأخطار المحدقة بالمياه خصوصاً فى منطقتنا حيث أنه ينتج عنه عدم صلاحية المياه لا للشرب ولا للرى ، فى ذات الوقت يعتبر التملح نتاجاً منطقياً لنقص المياه.

---

[٦] مجدى شندى – المياه ، الصراع القادم فى الشرق الأوسط – القاهرة – دار المعارف – ١٩٩٢ – ص٥٤.

ففى العراق تواجه ٥٠٪ من المساحة المروية مشكلة التملح بالإضافة إلى انخفاض معامل التكثيف الزراعى إلى حوالى ٠,٤ كما أن كفاءة استخدام الرى تقل عن ٤٠٪. وبالنسبة لسوريا فهى الأخرى ذات معامل منخفض فى التركيب المحصولى وتواجه أراضيها مشكلة التملح الثانوى الناتج عن سوء الصرف ، وإساءة استغلال موارد المياه. ويعانى السودان أيضا من انخفاض معامل التكثيف الزراعى (٠,٦)[٧].

٤- التوزيع غير المتوازن للمياه:

تقدر كمية المياه المتجددة سنويا على مستوى المنطقة العربية بحوالى ١٣٢ كم مكعب تتمثل فى المصادر الطبيعية من أمطار وما يترتب عليها من مياه جوفية وروافد نهرية . وهو ما يعادل ٠,٣٢٪ من المياه العذبة على الأرض. ويصل مجموع المياه العذبة المتاحة فى المنطقة العربية - بإضافة المياه الواردة إليها من الأنهار النابعة من خارجها - حوالى ٢٩٤ كم^3 أى ما يعادل ٠,٧٢٪ من المياه العذبة فى العالم برغم أن مساحة الوطن العربى تعادل ٢,٧٪ من مساحة الأرض. ولو أن هناك توزيعاً متوازناً للمياه العذبة لكان نصيب المنطقة العربية حوالى ١٠٩٨ كم مكعب سنوياً. ويصل متوسط نصيب الفرد العربى من المياه العذبة سنويا ٦٣٠ م^3 أى حوالى ٨,٥٪ من متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم والذى يبلغ ٧٤٢٠ م٣. ويمكن التفريق بين التوزيع الغير متوازن جغرافياً ، وزمنياً :

(أ) التوزيع غير المتوازن زمنياً:

ويقصد به أن إمدادات المياه العذبة تتغير تغيراً كبيراً مع فصول السنة فتتوافر الأمطار فى شهور معينة وتقل أو تمتنع تماماً فى شهور أخرى.

وقد تمكن الإنسان من إعادة التوزيع الزمنى للمياه العذبة عن طريق بناء السدود والقناطر لتخزين المياه التى تكثر وتزيد على الحاجة فى موسم معين (الفيضان وهطول الأمطار) حتى يمكن استغلالها على مدار السنة حتى بلغ عدد السدود أكثر من ٣٦ ألف سد فى العالم بارتفاع يزيد على ١٥ مترا يمكنها تخزين ما يزيد على ٥٠٠٠ كم٣ وهناك خطط لزيادة عدد السدود وطاقتها التخزينية لتبلغ حوالى ٧٥٠٠كم٣ بحلول عام ٢٠٠٠.

(ب) التوزيع غير المتوازن جغرافياً:

ويتمثل فى وجود الجانب الأكبر من رصيد الأرض من المياه العذبة على هيئة ثلوج وجليد فى المناطق المتجمدة ، وأيضا تفاوت كمية المياه العذبة من منقطة لأخرى ، حيث تبلغ

(٧) حسان الشويكى - الأمن المائى العربى - الوحدة - عدد ٧٦ - يناير ١٩٩١- ص٣٠.

الموارد المائية حدها الأقصى فى المناطق المدارية الرطبة (فى البرازيل ٥١٩٠ كم٣) أى ما يزيد على ١٣٪ من المياه العذبة المتجددة سنويا فى العالم تليها المناطق المعتدلة والباردة (روسيا ٤٠٥٠ كم٣) ، هذا بينما تشح المياه العذبة وتكاد تنعدم فى بعض المناطق الصحراوية الجافة مثل منطقة الخليج وبعض دول أفريقيا حيث لا تتعدى كمية المياه العذبة المتجددة فى جيبوتى ٠,٣ كم٣ فى العام . هذا فضلا عن ان توزيع المياه العذبة لا يتفق مع توزيع السكان فيتفاوت نصيب الفرد تفاوتاً كبيراً من منطقة لأخرى فيصل أقصاه فى أيسلندا (٦٥٤٠٠٠ م٣ سنويا) ويبلغ أدنى حد له فى مصر (٤٤ م٣ سنويا باستثناء مياه النيل حيث أنه ينبع من أراضى خارجية . وتبلغ أعلى نسبة لنصيب الفرد فى العراق ١٧٦٠ م٣ (على مستوى المنطقة العربية) يليه فى لبنان ١٦٩٠ م٣ ثم سلطنة عمان ١٢٢٠ م٣ ويبلغ فى بقية دول الخليج حوالى ١٥٠ م٣ سنويا . وبإضافة ما تحمله الأنهار من مياه يزداد النصيب السنوى للفرد العربى فيصبح ٥١٧٥ م٣ فى العراق (قبل تنفيذ أى مشروع من دولة المنبع على نهرى دجلة والفرات، و ٣٥٠٠ م٣ فى موريتانيا و ٢٩٤٠ م٣ فى السودان و ٩٨٠ م٣ فى مصر.

هذا وقد حاول الإنسان إعادة توزيع المياه العذبة توزيعاً جغرافياً عن طريق شق القنوات ومد الأنابيب لنقلها من مناطق وفرتها إلى مناطق استغلالها حتى أصبحت هناك شبكة عالمية ضخمة من الترع والقنوات والأنابيب التى تنقل المياه العذبة وتعيد توزيعها عبر مساحات ضخمة[٨].

ويلاحظ من الجدول الفروق الكبيرة بين مصادر المياه المختلفة من حيث كميات المياه التى توفرها. كما يلاحظ من الجدول أيضا عدم توازن التوزيع حيث تهطل نصف كمية الأمطار فى الوطن العربى على السودان الذى لا تشكل مساحته إلا نحو ١٧,٦٪ من المساحة الكلية للوطن العربى كما أن الجزء الأكبر من التساقط يهطل على سلاسل الجبال والمرتفعات فى الوطن العربى . وجميع هذه الجبال تقع فى نطاق شبه جاف يتميز بفترات جفاف واضحة تفصل بينها مواسم مطيرة . كما يتميز بمعدل تبخر عال بسبب ارتفاع الإشعاع الشمسى . وفضلاً عن محدودية ما ينتج منها فإنه يساهم فى تكوين أنهار غير دائمة وإمداد بمياه ارتشاح تتغذى بها التكوينات الجيولوجية الحاملة للمياه الجوفية.

ويوضح جدول رقم (٢) الموارد المائية الحالية فى الدول العربية موزعة حسب مصادرها.

---

(٨) د. امين حامد مشعل – العرب وأزمة الماء – العربى – عدد ٤٤٥ – ديسمبر ١٩٩٥ – ص٢٦.

ويوضح جدول رقم (٢) الموارد المائية الحالية في الدول العربية موزعة حسب مصادرها.

جدول رقم (٢-أ) [٩]

القطر	كمية الأمطار الهاطلة مليار م٣ سنة	الموارد السطحية مليار م٣ سنة	المياه الجوفية المتاحة	مليار م٣ سنة المستغلة	تحلية مياه البحار عام ١٩٨٤*	
					الإنتاج بالمليار م٣	نسبته إلى إنتاج الوطن العربي
ليبيا	٤٨.٩٨٦	–	٢.٠٦	١.٧٣٥	٠.١٧٩٧	٨.١٣٪
تونس	٣٩١.٧٧٦	١.٦٧	١.٥٠	٠.٢٠٠		
الجزائر	١٩٢.٤٧٦	٣.٥٠	٢.٠٠	١.٧٠٠	٠.٥٦٠	٢.٥٤٪
المغرب	٨٢.٣٥٢	١٦.٠٠	٧.٥٠	٢.٥		
موريتانيا	١٥٧.٢٠٨	–	–	–		
العراق	٩٩.٨٦٥	٤٢.٦٠	٢.٠٠	١.٢٠	٠.٣١٤	١.٤٢٪
سوريا	٥٢.٧٤٠	٩.٣٥	٣.٠٠	٢.٥٢٨		
الأردن	٦.٧٢٦	٠.٧١٥	٠.٥٠	٠.٢٥٧		
لبنان	٦.٨٣٥	٣.٨٠	١.٠٠	٠.٥٠٠		
فلسطين	٨.٠٢١	–	–	–		
مصر	١٥.٢٥٥	٥٥.٥٠	٣.٦٧٤	٠.٧٦٠	٠.٠١١١	٠.٥٠٪
السودان	١٠٩٤.٣٥٨	١٨.٥٠	–	–		
الصومال	١٩٠.٠٧	٨.٢٠	–	–		
جيبوتي	٣.٩٩٧	–	–	–		
السعودية	١٢٦.٧٨٦	–	–	–	١.٠٠٠٩	٤٥.٢٩٪
الكويت	٢.٢٢٧	–	–	–		
الإمارات	٢.٤٧٦	٢.٩٣٢	٤.٦٨٣	٣.٨٣٠		
البحرين	٠.٠٠٦	–	–	–	٠.٠٨٧٥	٣.٩٦٪
قطر	١.٨٩٠	–	–	–	٠.١٠٢٣	٤.٦٣٪
عمان	١٤.٦٦٦	–	–	–	٠.٠٣٠٣	١.٥٤٪
اليمن الشعبية	٤٦.٠٨٥	–	–	–		
اليمن الديمقراطية	٢١.٠٧٦	–	–	–		
الاجمالي	٢٢١٣.٠٠٠	١٦٣.٧٦٨	٢٨.٩١٧	١٥.٢٨٣	٢.٢١	

---

(٩) حسان الشويكي – الأمن المائي العربي – الوحدة – مرجع سبق ذكره – ص٢٧.

(*) العمودين الأخيرين من عمل الكاتب.

يوضح جدول (٢ – ب) إحصائية أخرى لمياه التحلية فى الوطن العربى قريبة منها فـــى جـــدول (٢ – أ).

جدول (٢ – ب)(*)

الدول	كمية المياه المنتجة	النسبة لإنتاج الوطن العربي
السعودية	مليار متر مكعب	٤٥٪
الإمارات	٣٦٨,٥٢٠ مليون	١٦,٦٪
الكويت	٣٣٧,٧٧٤ مليون	١٥,٢٪
ليبيا	١٧٩,٩٨٢ مليون	٨,١٪
قطر	١٠٨,٨٧٨ مليون	٤,٩٪
البحرين	٨٨,٨٨٠ مليون	٤٪
الجزائر	٥٦,٦٦١ مليون	٢,٥٥٪
عمان	٣٤,٤٤١ مليون	١,٥٥٪
العراق	٣٢,٢١٩ مليون	١,٤٥٪
مصر	١١,١١٠ مليون	٠,٥٪
دول أخرى	٦,٦٦٦ مليون	٠,٣٪
إجمالى	٢,٢٢٢ مليار م٣	١٠٠٪

وبالنسبة للمياه السطحية (الأنهار) فقد استحوزت ثلاثة أقطار عربية (مصر – العراق – السودان) على حوالى ٧١٪ بواقع ٣٤٪ و٢٦٪ و١١٪ على الترتيب.

وتنقسم المياه الجوفية إلى نوعين :

أ– المياه المتجددة سنويا تبلغ ٢٥,٧ كم ٣ وهى قليلة الأهمية بسبب قلة الأمطار وارتفاع معدل التبخر ، فضلا عن أن الجزء المتجدد وهو قليل ناجم فى نطاق محدود عن رشح مياه الأنهار.

ب– المياه غير المتجددة (الأحفورية) : وقد تجمعت فى العصور المطيرة قبل (٧٠٠٠) عام وهـــى ذات درجات حرارية مرتفعة كما أنها تحتوى على غازات مذابة غير مناسبة للزراعة وتقدر بحوالى (١١١) ألف كيلو متر مكعب هذا فيما تتوقف المياه المتوفرة من تحلية مياه البحر على الإمكانيات المادية لكل دولة.

(*) مجدى شندى – المياه : الصراع القادم فى الشرق الأوسط – م. س. ذ. ص ١٤ . جدول (٢).

هذا وبالرغم من المحاولات الجمة من جانب البشر لإعادة التوزيعين الزمنى والجغرافى إلا أنه مازالت هناك العديد من المشكلات المتعلقة بهذين التوزيعين للمياه العذبة وهو ما ينتج عنه وجود تباين شديد بين الدول من حيث وفرة أو ندره المياه العذبة بها. ويظهر ذلك بوضوح فى الوطن العربى: فهناك بعض الدول التى تزيد المياه على احتياجاتها هى:

موريتانيا حيث تستهلك حوالى ١٤٪ من مياهها ، وتستهلك لبنان حوالى ٢٠٪ والجزائر ٢٣٪ والمغرب ٣٦٪ والسودان ٣٧٪، وعمان ٥١٪ والأردن ٥١٪ والعراق ٨٨٪ من مياهها.

وفى مصر وسوريا فتقريبا يوجد تعادل بين الموارد الداخلية والخارجية مع الاستهلاك - أما ليبيا والسعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين فتعانى من نقص شديد فى مواردها المائية ويزيد استهلاكها إلى ما بين ثلاثة وخمسة أضعاف كميات المياه المتاحة لديها من موارد طبيعية وتستكمل حاجتها من المياه العذبة عن طريق تحلية مياه البحر ذات التكلفة العالية حيث تصل تكلفة المتر المكعب الواحد إلى حوالى ٦ دولارات[١٠].

المطلب الثانى

عوامل بيئية وبشرية

١- التلوث:

أحد أهم الأخطار المهددة للموارد المائية فى المنطقة . ويرجع ذلك إلى ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعى، وهو ما يؤدى إلى خسارة كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية. وتؤدى زيادة نفايات الصناعة والزراعة والإنسان إلى زيادة التلوث. بالإضافة إلى أن كل ١ متر مكعب من المياه الملوثة يؤدى إلى تلوث من ٤٠ إلى ٦٠ متر مكعب من المياه الطبيعية النظيفة . وتنفق أمريكا نحو ٥٠٠ مليار دولار لتنظيف مياه الأنهار والبحيرات الملوثة فيها. كما أن ضعف محطات معالجة المياه وقلة عددها يعمل على انعدام إمكانية الاستخدام المتكرر للمياه فضلا عن تلويث المياه الجوفية ، وخروج خزانات جوفية كاملة من دائرة الاستثمار[١١]. يضاف إلى كل ذلك إصابة مياه البحر بالتلوث . مثال ذلك المشكل الذى خلفه انفجار حاملة النفط الإيرانية (خرج ٥) قرب السواحل المغربية (ديسمبر ٨٩) ، والذى هدد بحدوث كارثة

(١٠) د. أمين حامد مشعل - العرب وأزمة الماء - العربى - م. س. ذ. ص ص ٢٧، ٢٨.

(١١) حسان الشويكى - الأمن المائى العربى - الوحدة - م. س. ذ. ص ٢٩.

بيئية كادت أن تضر بقطاعات الفلاحة والصيد البحرى والسياحة والشغل، كما أن هناك ظاهرة شديدة الخطورة تؤثر على المياه وإن لم يكن بطريق مباشر وهى ظاهرة ركود وإهمال المياه بسبب إلقاء النفايات في الأنهار والآبار وحتى البحار . وأيضا بسبب عمليات التعرية وانجرافات التربة في مياه السدود والجسور والأنهار والسواقى والآبار والينابيع...

وهكذا أثبتت عدة دراسات عملية حديثة أن الأرض معرضة لموجة كبيرة من السخونة وأن تآكل وتفتت طبقة الأوزون بسبب نفايات المعامل الكيماوية ، والتلوثات الناجمة عن التجارب النووية ، وتسرب الكلور إلى الفضاء .. وراء مضاعفات الضغط الجوى المرتفع . وتزايد حرارة المناخ والطقس [١٢]. وهو ما يؤدى إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار والأنهار مما يؤدى إلى تآكل الشواطئ والأراضى الزراعية ومن الدول التى تهددها هذه الظاهرة مصر . ويضاعف من هذه الأخطار غياب الوعى المجتمعى المتعلق بالحفاظ على البيئة.

وهذا ويتسبب التلوث والتملح كلاهما في انخفاض المياه المتجددة نوعيا خاصة في البلاد المتقدمة . وقد أصدر د. "نورمان مايرز" – المعروف باهتماماته البيئية الدولية – كتابه المعروف باسم "الأمن الدائم" الذى تنبأ فيه بأن حصة الفرد من المياه من المنتظر أن تنخفض خلال التسعينات في مصر بنسبة ٣٠٪ ، وفى نيجيريا بنسبة ٤٠٪. وفى كينيا بنسبة ٥٠٪.

وفى الفترة الأخيرة تصاعدت الأصوات المحذرة من آثار التلوث البيئى على المياه وأصبح العالم كله في حالة وصفها د. عصام قاسم (مهندس استشارى) بانها حالة جزع وفزع بسبب اكتشافه أنه خلال سنوات معدودة سوف تصبح شربه ماء نظيفة أو نسمة هواء نقى من مظاهر الرفاهية . ويرى أن اجتماعات العلماء التى تمثلت في مؤتمرات عقدت في شتى بقاع الأرض أسفرت عن عدة توصيات لابد من اتباعها للحفاظ على البيئة يتلخص مضمونها في أمرين:–

الأول : أنه لابد من التنازل عن بعض رفاهية التكنولوجيا التى اعتدناها وأصبحت جزءاً من حياتنا اليومية.

الثانى: أنه لابد من تحمل "فاتورة" التكلفة الهائلة لإزالة آثار التدمير الذى حدث فعلاً ولاستبدال الأساليب التكنولوجية المتبعة حاليا والملوثة للبيئة ببدائل نظيفة.

وقد قررت الدولة المتقدمة – التى يقع عليها الوزر الأكبر في تلوث البيئة – مساعدة الدول النامية في محاولة تنظيف البيئة ، وبالنسبة لمصر تم الاتفاق على إنشاء صندوق رأسماله ١٢٠ مليون دولار (٢٠ من البنك الدولى، ٢٠ من بنك الاستثمار الأوروبى ، ٢٠ من برنامج المعونة الفنلندى، ٥٠ من جهاز شئون البيئة المصرى) على أن يكون ٢٠٪ من قيمة القرض المقدم منحة

---

[١٢] المختار مطيع – ارتباط الأمن المائى الغذائى في الوطن العربى – الوحدة – مرجع سبق ذكره – ص ص ١٦، ١٧.

لا ترد والباقي فرصا تجاربة . ومن جانبها قامت مصر بإصدار قانون البيئة في مطلع عام ١٩٩٤ م، وأنشأت جهاز شئون البيئة كسلطة تنفيذية فعالة للإشراف على تطبيق القانون الوليد بعد انتهاء مدة السماح التي منحها لتعديل الأوضاع القائمة اعتباراً من عام ١٩٩٧ م[١٣].

هذا وتعتبر التكنولوجيا النووية أكثر أنواع التكنولوجيا خطورة على البيئة ومكوناتهـا وأهمها المياه ، وهذا ما أوضحته المذكرة الفلسطينية التي قدمت إلى جامعة الدول العربية في ابريل ١٩٩٦ م. حيث أكدت على خطورة وجود مفاعل "ديمونه" الإسرائيلي بالمنطقة والتهديدات التي يمكن أن تلحق بالدول المجاورة نتيجة التسرب الإشعاعي من هذا المفاعل . الذى أشارت المذكـرة إلى انتهاء عمره الافتراضي بل ووصفته بأنه أصبح يشكل خطراً كبيراً على الأمن العربي وخاصـة العربية وعلى البيئة في المنطقة بأسرها وخاصة على الشعب الفلسطيني الحاصر. وأشارت المذكرة إلى ما أذاعه التليفزيون الإسرائيلي في الرابع والعشرين من مارس ٩٦ على أنه "وثيقة سرية" تحذر من الأخطار الناجمة عن وضع هذا المفاعل والتأكيد على وقوع كارثة نووية محققـة بـه إذا مـا تعرضت منطقة المفاعل لهزة أرضية . وأكدت كذلك على ان نفاياته تدفن في صحراء النقـب أو البحر الأبيض ويمكن وصول التسرب الإشعاعي منها إلى المياه الجوفية والبيئة بشكل عام[١٤].

وهنا يجب علينا - نحن العرب - الوقوف لمتابعة هذه الأخطار المحدقـة والإنصـات إلى الأصوات التي تعالت محذرة ومنادية بضرورة وضع سيناريوهات لمواجهة الكوارث النووية خاصة في الأماكن التي من المتوقع تعرضها لأخطار نووية لأنه لو تم الانتظار لحين وقوع حادث من هـذا النوع فلن يكون الوقت كافيا لتداركه (ولات ساعة مندم) . ويجب أن تتعاون جميع دول المنطقـة في هذا العمل لأن الأماكن المجاورة لمكان الحدث لن تكون بمنأى عن الأخطار الناجمة عنه . ويرى د. حامد رشدى القاضي (أستاذ البيولوجيا الإشعاعية) أن مصر على مستوى مرضى فيما يختـص بمواجهة الحوادث النووية الصغيرة . وقد كانت مصر من الدول السباقة لوضع قوانـين خاصـة بتنظيم الاستخدامات النووية (القانون ٥٩ لسنة ٦٠) وتنظيم مرور السفن التي تسير بمواد نووية خصوصا وأن المناطق المائية المصرية داخلية وبالتالي فإن أى تلوث يقع بها سوف يكـون مركـزا حيث لا تتوافر فرصة كبيرة للتوزع على البحار والمحيطات.

وحينما نكون بصدد الحديث عن التكنولوجيا النووية نجد مفارقة واضحة حيث أن هذه التكنولوجيا التي تهدد بتلوث المياه والبيئة يفوق التوقع بالنسبة للشخص العادى (غير المتخصـص في هذا المجال) هي نفسها التي يمكن استغلالها في تنقية مياه الصرف الصحي والصناعي بكفـاءة غير متوقعة حيث أنها تستطيع إزالة ملوثات الكائنات الحية دون التأثير على نوعية المياه ، وبالتالي

(١٣) د. عصام قاسم - البيئة والخيارات الصعبة - الأهرام - ٢ ابريل ١٩٩٦ - ص١٠.

(١٤) عبد الناصر سلامة - أمام الاجتماع الطارئ لجامعة العربية الأسبوع القادم - الأهرام - ٢ ابريل ١٩٩٦.

تتيح لنا الاستخدام المتكرر للمياه من خلال استخدام وسائل عديدة منهـــا: تبـــادل الأيونـــات والمرشحات. ويكفى أن نعلم أن المتاح من المياه باستخدام الطاقة النووية - كما قـــال د. حـــامد رشدى القاضى - يكفى لخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

٢-الهدر:

تعتبر مشكلة الهدر أحد الأبعاد الداخلية لثغرة الأمن المـــائى العربـــى . ويعتـــبر ســـوء استخدام الموارد المائية المتاحة فى الوطن العربى وفساد السياسات المائية العربية المتبعة مـــن بـــين التهديدات الداخلية للأمن المائى العربى حيث أنها تنتهى إلى هدر الإمكانات والقدرات القومية ، وهناك عدد من العوامل التى تؤدى إلى هدر المياه العربية:

(أ) إتباع أنظمة رى غير سليمة : فتؤدى طرق الرى التقليدية إلى هدر مياه تقدر بنحو ٣٧,٥٪ ، حيث أن الهكتار الواحد من الأرض يستهلك ١٢ ألف متر مكعب من المياه ، بينما يحتـــاج إلى ٧٥٠٠ متر مكعب فقط باستخدام الطرق الحديثة للرى ، ، وهو ما يؤدى إلى الحرمان من رى مساحات جديدة تقدر بنحو سبعة ملايين هكتار.

(ب) التبذير فى استخدام احتياطى المياه العربية فى أنشطة غير منتجة على حساب بعض المحاصيل التى هلكت لنقص المياه . ويندرج تحت هذا العامل أيضاً الاستمرار فى زراعـــه المحـــاصيل الأكثر استهلاكا لمياه الرى، فهناك حوالى خمسة محاصيل هى: البرسيم والقطن والأرز والذرة والقصب تستهلك نحو ٧٥,٢٪ من إجمالى مياه الرى.

(جـــ) قلة الاعتمادات المالية التى تستلزمها برامج ومشروعات التطوير الخاصة بالموارد المائيـــة ، وبالتالى استمرار الأنماط الاستهلاكية المرتفعة من المياه بشكل لا يتناسب وحجم الأزمة.

(د) غلبة النزعة الأنانية القطرية على العمل العربى المشترك : ومن أول الأمثلة على ذلك مياه شط العرب التى تمثل تلاقى نهرى دجله والفرات، إذ أنها تضيع هدراً فى البحر بينما تنفق دول الخليج أموالا طائلة على تحلية المياه بمعدل ستة دولارات للمتر المكعب الواحد من الماء المحلى[١٥].

وينتج عن غياب التعاون الحقيقى بين العرب فى مجال العمل العربى المشترك فى مجال تنميـــة الموارد المائية وجود مفارقه واضحة بين الموارد المائية المستغلة (المتاحة للاستخدام) والمـــوارد المائية الممكن توفيرها (المحتملة) وهى ما يوضحها جدول (٣)[١٦].

---

[١٥] د. حمدى عبد الرحمن - إمكانيات تدعيم الأمن المائى العربى - ص ٥١٠ - حتى لا تنشب حرب عربيـــة - عربية أخرى - أعمال المؤتمر الخامس للبحوث السياسية - م. س. ذ.

[١٦] حسان الشويكى - الأمن المائى العربى - الوحدة - م. س. ذ. ص ٢٨.

جدول رقم (٣)

المياه السطحية المتاحة والممكن توفيرها (مليار متر مكعب)		
الدولة	المياه المتاحة للاستخدام	المياه المحتملة
مصر	٥٦	٦٥
السودان	١٨	٢٧
العراق	٢٧	٦٠
المغرب	١٠	١٦
سوريا	٦	١٧,٥
الجزائر	٣	٥
السعودية	٠,٥	٠,٥
تونس	١,٧	٢
الصومال	١,٥	٦,٥
ليبيا	٠,٧	٠,٨
اليمن	٠,١٢	١،٨
(قبل الوحدة)		
لبنان	٠,٧	١,٣
الأردن	٠,٥	١,٣
عمان	٠,٣	١,٣
موريتانيا	٠,٣	١,٥
الإمارات العربية	–	–
البحرين	٠,١٢	–
الكويت	–	–
إجمالى	١٢٧,٥	٢٥٦,٠

(هـ) التطور فى القطاع الاقتصادى والزراعى: حيث نجد الاستهلاك المبالغ فيه للمياه مع تطور القطاعات الصناعية خاصة الصناعات التى تعتمد على الماء مثل إنتاج النحاس الذى يحتاج إنتاج الطن الواحد إلى ٥٠ م٣ من المياه ، والنيكل إلى ٨٠٠ م٣ ، والورق ما بين (٤٥٠، ١٠٠٠) م٣ وتستهلك الصناعة بشكل عام حوالى ١١,٥٪ من موارد المياه . فى حين تستأثر الزراعة بأكثر من ٨٠٪ من هذه الموارد [١٧] حيث أن احتياجات المحاصيل الزراعية تفوق بفارق كبير احتياج

---

(١٧) د. حسن حمدان العلكيم – أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة – م. س. ذ. ص ٧.

الصناعات فمثلا يلزم ١٨٠٠ م٣ من المياه العذبة لإنتاج طن من القمح كما يلزم ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه لإنتاج طن واحد من الأرز في حين يتطلب إنتاج طن واحد من القطن نحو ٧٥٠٠ متر مكعب . ويحتاج إنتاج كطن واحد من اللحم الأحمر (أغنام ، أبقار ، ماعز...) إلى نحو ٢٠٠٠ متر مكعب من المياه . كل ذلك في حين يشكل الاستهلاك البشرى ٥,٥٪ من موارد المياه.

٣- التزايد السكاني والاعتبارات الاجتماعية :

يفرض النمو السكاني في الوطن العربي نفسه باعتباره أحد الأسباب الرئيسية لأزمة المياه . فنسبة النمو السكاني في الوطن العربي تبلغ نحو ٣٪ سنويا وهي من أعلى المعدلات في العالم . فقد كان عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٥٠ نحو ٧٦,٦ مليون نسمة ، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٢٠٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥، ثم إلى ٢٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن يصل إلى ما بين (٢٩٥ ، ٣١٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٠. في حين أن سكان إسرائيل – وعلى الرغم من استمرار الهجرة الصهيونية إلى فلسطين – لن يتجاوز ٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

هذا ومن المتوقع أن يتسبب هذا النمو السكاني السريع في عجز مائي يصل إلى ١٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠. حيث يتسبب النمو السكاني السريع وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة استهلاك الفرد من المياه في الوطن العربي إلى ما بين (١٠٠ – ٢٥٠) لترفي اليوم ، والفرد الإسرائيلي إلى ٥٠٠ لتر يومياً.

وتؤكد بعض الدراسات أن الاستهلاك المنزلي للمياه سنويا في الوطن العربي سيقفز من (١٠٧٩٩) بليون متر مكعب في أواخر الثمانينات إلى (٢١٢٨٤) بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ و(٤٠١٧٣) بليون متر مكعب عام ٢٠١٥ إذا اعتبر أن استهلاك الفرد هو (١٥٠) لتر يومياً في الثمانينات، (٢٠٠) لتر عام ٢٠٠٠ ، (٢٥٠) لتر عام ٢٠١٥ . على أن هذه النسب للاستهلاك تعتبر متواضعة بالنسبة للمعايير الدولية. فاستهلاك الفرد في بعض المدن الأمريكية قد يصل إلى (٧٠٠) لتر في اليوم.

هذا وتؤدى زيادة الاستهلاك المنزلي من المياه في الوطن العربي إلى ضرورة تأمين أكثر من ٢٥ بليون متر مكعب إضافية من المياه سنوياً لسد الاحتياجات المائية للاستهلاك المنزلي فقط عام ٢٠١٥[١٨].

---

[١٨] د. حمدى عبد الرحمن – إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي م. س. ذ ص ٥١٠، ٥١١.

ويوضح جدول (٤) إحصائية بأعداد السكان المتوقعة والاستهلاك المنزلى فـــى الـــدول العربية فى الثمانينات، عام ٢٠٠٠، عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٤)[*]

الدولة	السكان/السنة الإحصاء (مليون نسمة)	استهلاك المياه المنزلى السنوى (مليون م٣) استهلاك الفرد ١٥٠ لتر/يوم	نسبة الزيادة السنوية بالألف الفترة من ١٩٨–٢٠١٥	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٠٠ حسب الزيادة الواردة (مليون نسمة)	استهلاك المياه السنوى المتوقع عام ٢٠٠٠ (مليون م٣) استهلاك الفرد ٢٠٠ لتر/يوم	عدد السكان المتوقع عام ٢٠١٥ حسب الزيادة الواردة (مليون نسمة)	استهلاك المياه لسنوى المتوقع عام ٢٠١٥ (مليون ٣) استهلاك الفرد ٢٥٠ لتر/يوم
الأردن	٨٥: ٢,٦٩٤	١٤٧.٤٩٧	٣٧	٤,٦٤٧	٣٣٩,٢٣١	٨,٠١٦	٧٣١,٤٦٠
الإمارات	٨٥: ١,٦٢٢	٨٨,٨٠٤	١٧,٨	٢,١١٣	١٥٤,٢٤٩	٢,٧٥٣	٢٥١,٢١٢
البحرين	٨٧/ ٠.٤١٦	٢٢,٧٧٦	٢٢	٠,٥٥٢	٤٠,٢٩٦	٠,٧٦٥	٦٩,٨٠٦
تونس	٨٧/ ٧.٣٦٢	٤٠٣,٠٧٠	٢٥	١٠,١٤٨	٧٤٠,٨٠٤	١٤,٦٩٧	١٣٤١,١٠١
الجزائر	٨٧/ ٢٢.٩٧٢	١٢٥٧,٧١٧	٢٨,٨	٣٣,٢٢٧	٢٤٢٥,٥٧١	٥٠,٨٧٠	٤٦٤١,٨٨٨
جيبوتي	٨٦/ ٠,٤٥٦	٢٤,٩٦٦	٢٧,٥	٠,٦٦٧	٤٨,٦٩١	١,٠٠٢	٩١,٤٣٢
السعودية	٨٦/ ١٢,٠٠٦	٦٥٧.٣٢٩	٣٢,٧	١٨,٩١٦	١٣٨٠,٨٦٨	٣٠,٧١٤	٢٨٠٢,٦٥٢
السودان	٨٦/ ٢٢,٩٣٢	١٢٥٥,٥٢٧	٢٨,٢	٣٣.٨٤٧	٢٤٧٠,٨٣١	٥١,٣٦٦	٤٦٨٧,١٤٨
سوريا	٨٦. ١٠.٦١٢	٥٨١.٠٠٧	٣٦.١	١٧.٧٤٤	١٢٩٥,٣١٢	٣٠,٢٠٥	٢٧٥٦,٢٠٦
الصومال	٨٦/ ٤,٧٦٠	٢٦٠,٦١٠	٢٦.٦	٦,٨٧٤	٥٠١,٨٠٢	١٠,١٩٢	٩٣٠,٠٢٠
الضفة الغربية وغزة	٨٦/ ١,٣٨١	٧٥.٦١٠	٣٧	٢,٢٩٦	١٦٧,٦٠٨	٢,٩٦١	٣٦١.٤٤١
العراق	٨٦/ ١٦.٢٣٠	٨٨٨,٥٩٣	٣١,٢	٢٥,٣٢٦	١٨٤٨,٧٩٨	٤٠,١٥٢	٣٠٦٦٣,٩٦١
عمان	٨٧/ ١,٣٣١	٧٢,٨٧٣	٣٠,٣	١,٩٧٣	١٤٤,٠٢٩	٣,١٠٦	٢٨٣,٤٢٢
قطر	٨٦/ ٠.٣٠٥	١٦,٦٩٩	٢٧,٩	٠,٤٩٤	٣٦,٦٠٢	٠,٨٠٠	٧٣,٠٠٠
الكويت	٨٥/ ١,٦٩٧	٩٢.٩١١	٢٧,٨	٢,٥٦٠	١٨٦,٨٨٠	٣.٨٦٣	٣٥٢,٤٩٩
لبنان	٨٦/ ٣,٠١٩	١٦٤,٣٨٥	٢٦	٤,٤٣٦	٣٢٣,٨٢٨	٦,٥١٩	٥٩٤,٨٥٩
ليبيا	٨٦/ ٣,٩٥٥	٢١٦,٥٣٦	٣٤	٦,٣١٥	٤٦٠,٩٩٥	١٠.٤٢٨	٩٥١,٥٥٥
مصر	٨٦/ ٤٩,٦٠٩	٢٧١٦,٠٩٣	٣٠.٨	٦٦,٨١٠	٤٨٣١,١٤٠	٩٠,١٢٢	٨٢٢٣,٦٣٣
المغرب	٨٢/٢٠,٤١٩٠	١١١٧,٩٤٠	٢٦	٢٢,٤٠٩	٢٣٦٥,٨٥٧	٤٧,٦٢٩	٤٣٤٦,١٤٦
موريتانيا	٨٦/ ١,٩٠٠	١٠٤,٠٢٥	٢٩	٢,٨٣٥	٢٠٦,٩٥٥	٤,٣٥٤	٣٩٧,٣٠٢
اليمن الجنوبي	٨٥/ ٢,٢٩٤	١٢٥,٥٦٦	٣٠,٨	٣,٦١٥	٢٦٣,٨٩٥	٥,٦٩٨	٥١٩,٩٤٣
اليمن الشمالى	٨٦/ ٩,٢٧٤	٥٠٧,٧٥٢	٣١,٩	١٤,٣٩١	١٠٥٠,٥٤٣	٢٣,٠٤٥	٢١٠٢,٨٥٦
الإجمالى	١٩٧.٢٤٦	١٠٧٩٩.٢١٨		٢٩١,٥٦٥	٢١٢٨٤,٢٤٥	٤٤٠.٢٥٨	٤٠١٧٣,٥٤٢

[*] المرجع السابق– ص ٥١٢.

هذا وتضيف الاعتبارات الاجتماعية بعداً جديداً لتعقد المسالة المائية في الوطن العربي ، والتي تتمثل في التباينات الطبقية والفئوية في المجتمع العربي ،وعدم توزيع الماء بشكل عادل بين مختلف الفئات الاجتماعية ، حيث تحظى الأقليات البرجوازية المحظوظة بالاكتفاء المائي ، وأحيانا تمار سلوكات تبذيرية لمادة الماء (خاصة بسبب تنظيف الفيلات والسيارات وتجديد ماء المسابح الخاصة ... وأحيانا بسبب ترك المياه متدفقة دون استثمارها لأي غرض؟ وبسبب اللامبالاة أثناء سقي المزارع والحقول...) ، يحدث ذلك في ذات الوقت الذي يفتقر فيه القطاع العريض من السكان – خاصة الفئات الفقيرة إلى الاكتفاء المائي إلى الحد الذي يهددها بالعطش والجوع . كما أن صغار الفلاحين لا يجدون الماء الكافي للنظافة والري والشراب (لهم ولماشيتهم) مما يجعل ظروف معيشتهم قاسية ويضطرهم للهجرة إلى المدن. ولا يقتصر عدم التكافؤ على شرائح المجتمع وحدها بل يمتد ليشمل الجهات الاقتصادية والمدن والأقطار . وهو ما يدعو إلى ضرورة نهج سياسات تكاملية قطرية وقومية في مجال المياه[١٩].

ويكفي لكي ندرك مدى تأثير الزيادة السكانية على المياه أن نعلم أن مناطق مثل شمال الصين وغرب وجنوب الهند وبعض أجزاء باكستان وجنوب أمريكا ومعظم المكسيك تعاني من ندرة المياه وهي مناطق سكانية مزدحمة . أما منطقة شبه الصحراء الأفريقية فهي في أزمة مياه مستمرة . كما تقول "الفاو" أن التغير المستمر في المناخ لأسباب طبيعية وصناعية قد لا يكون هو السبب الرئيسي ، بل السبب الرئيسي عدم التوازن بين المياه الثابتة أو المتناقصة باستمرار والاحتياجات المطردة للسكان الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم. وترى – الفاو – أن الجفاف الناجم عن عدم سقوط الأمطار ليس سببا كافيا للأزمة . ويقوم البنك الدولي بعمل دراسات دؤوبة لاكتشاف هذه الأسباب من خلال نظره شمولية دولية مقترحاً الحلول اللازمة لإدارة الصراعات حول موارد المياه في العالم . ويقترح البنك اليوم تخصيص مبلغ ٦٠ مليار دولار لاستثمارها خلال العقد القادم في مشروعات الصحة العامة والمياه ؛ كبداية فقط.

٤- الاعتبارات السياسية والاستراتيجية :

يعاني الأمن المائي العربي من عدة تهديدات دولية، لها علاقة باستراتيجية إسرائيل في التوسع في الوطن العربي ، ومحاولاتها الهيمنة على البحر الأحمر والخليج العربي، وخنق أقطار عربية لها وزنها في النظام الإقليمي العربي كالعراق وسورية والأردن ومصر... عطشاً، عن طريق التأثير على دول الجوار الإقليمي المعروفة بالضلع الثالث في الصراع العربي – الإسرائيلي مثل تركيا وأثيوبيا . وعليه فإنه يمكننا القول أن إرهاصات حرب المياه تبدأ من أقصى الطرف الشمالي

[١٩] المختار مطيع – ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي – م. س. ذ. ص ١٧ .

للوطن العربي (تركيا) إلى أقصى طرفه الجنوبي (أثيوبيا) [٢٠].

ويزيد من خطورة هذا العامل عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم التعامل مع المياه بين دول الحوض الواحد (باستثناء دول حوض النيل).

٥- الصراعات القومية الممتدة:

ارتفع معدل انفجار الصراعات القومية الممتدة حول موارد المياه. وقد صدرت بهذا الخصوص دراسة عن معهد دراسات التنمية والبيئة والأمن فى كاليفورنيا يتفق فيها "بيتر جليك" الباحث بالمعهد مع د. إسماعيل سراج الدين – بالبنك الدولى – على أن المياه أصبحت تلعب دورا محوريا فى تقرير سياسات الدول الداخلية ، ولذا فمن المتوقع انفجار صراعات قومية ممتدة لا حد لها حول أهم مادة نادرة على الأرض. خاصة وأن الأنهار الدولية تقطع مساحات شاسعة وتمر بالعديد من الدول من المنبع وحتى المصب . فمثلا بتسوانيا وبلغاريا وكمبوديا والكونغو وجامبيا والسودان ومصر وسوريا وعدد كبير من الدول تتلقى أكثر من ٧٥٪ من مياهها الضرورية من الأنهار التى تأتى من خارج حدودها . إن عدداً كبيراً من أنهار العالم الحيوية مثل النيل ودجله والفرات ومكيونج وأندوس كانت مثاراً للصراع الدولى بين عدد كبر من الدول تحاول كل منها الاستفادة بأكبر قدر ممكن من مياهها. وتظهر هذه الصراعات بشكل واضح فى مناطق مثل جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط حيث يعود الخلاف على المياه إلى أكثر من ٥ آلاف سنة.

وأخيراً يمكن القول أن هذه الأسباب التى أدت إلى ظهور أزمة المياه الدولية ، وفى قلبها الأزمة العربية – والتى تمت مناقشتها فى المطلبين الأول والثانى – وبالرغم من تنوعها قد تشابكت بشكل فرض نفسه على المحافل الدولية والأكاديمية وطرح المسألة المائية للبحث عن حلول لها قبل أن ياتى الوقت الذى تنشب فيه الحروب العسكرية بسبب المياه وساعتها لن يكون البقاء إلا للأقوى فى وقت اعتقدنا فيه أن حياة الغابة قد انتهت منذ زمن بعيد وأننا نعيش فى عصر ما بعد الثورات الصناعية.

المطلب الثالث

ارتباط أزمة الغذاء بأزمة المياه فى الوطن العربى

ظهر الأمن الغذائى كمفهوم جديد عند المهتمين بدراسات الأمن والاستراتيجيات وقد نشأ هذا المفهوم فى سياق تصور عام جديد للأمن أعطيت فيه الأولية للبعد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى على البعد العسكرى ، كما أعطيت للبعد الداخلى على الخارجى.

---

[٢٠] المرجع نفسه – ص ١٨.

هذا ويعيد مفهوم الأمن الغذائي بناء تصور الأمن القومي بصورة تسمح للاقتصاد بأن يأخذ مكانته الحقيقية بصفته عاملا مقررا وحاسما في رسم ذلك الأمن واتجاهاته[٢١].

تعول معظم الحكومات كثيرا على الأهمية السياسية للاكتفاء الذاتي الغذائي بحيث أنه لا توجد دولة نبذت هذا الهدف كخاصية كبرى في السياسة الوطنية باستثناء إسرائيل ولو لفترة وجيزة عام ١٩٩١م. ويرى البروفيسور جون وتربرى من جامعة برنيستون الأمريكية أن الاكتفاء الذاتي الغذائي هدف مراوغ بالنسبة لمعظم أقطار الشرق الأوسط مع استثنائين أو ثلاثة والاستثناء الرئيسي حاليا تركيا. ويمكن استثناء السودان من ذلك أي أن بإمكانه ان يصبح مكتفيا ذاتيا إذا استقر وضعه السياسي الداخلي . وتركيا والعراق لديهما إمكانيات زراعية كامنة. ويرى أن أقطار الشرق الأوسط ستظل كما هي الآن مستوردة للأغذية وأن الأمن الغذائي للشرق الأوسط سكون قضية تنويع المجازفات في أسواق المواد الأولية العالمية لتفادي الاعتماد على مورد واحد[٢٢].

وقد أدرك العالم العربي قيمة الأمن الغذائي العربي في أعقاب حرب ١٩٧٣م حيث بدأ في الغرب الحديث عن إمكانية استخدام منع تصدير الغذاء إلى الدول البترولية خاصة والعربية عامة للضغط على الإرادة العربية.

ومن هنا أدركت القيادات العربية أن الغذاء يمكن أن يكون أداة من أدوات الحرب الاقتصادية وأنه قادر على ممارسة الضغط والإذلال للإرادة العربية في مواجهة العالم المتقدم. وقد كد هذا الإدراك تقرير ناقشه مجلس الشيوخ الأمريكي في أعقاب حرب أكتوبر . حيث أعلن صراحة أننا لا نوزع فائض الغذاء على أساس الحاجات الأكثر إلحاحا وإنما على أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية.

لاشك في ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي . ونظرا لهذا الارتباط بين الإنتاج الغذائي في الوطن العربي بمورد طبيعي استراتيجي هو المياه . فقد بدأ الحديث منذ الثمانينات عن الأمن المائي العربي والذي يعني بصفة عامة المحافظة على الموارد المائيه العربية المتوفرة وحمايتها من المخاطر التي تهددها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي . كما أنه يعني السعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها فالماء يحتل قيمة تكاد تكون مطلقة في

---

(٢١) عبد الاله بلقزيز – الاقتصادى ، السياسى ، العسكرى في الأمن المائي العربي – الوحدة – عدد ٧٦ – يناير ٩١ – ص٨.

(٢٢) بيترفيو بلارد – المياه في الشرق الأوسط مصدر الحروب المقبلة ، أم فرصة للتعاون الاقليمي – هنا لندن – عدد ٥٣٣ – مارس ١٩٩٣ – ص١٠.

السياق النفسى الجماعي العربي، حيث أن الحروب العربية في العصر الجاهلي كانت تدور حول مصادر المياه والكلأ [٢٣].

وتعاني منطقة الشرق الأوسط من أزمة غذائية تزداد حدة نتيجة النمو السكاني المتزايد وموجات التصحر والجفاف ، وفي ظل انخفاض القدرة الشرائية اللازمة للاستيراد من جانب دول المنطقة فإن الأزمة تهدد بعواقب وخيمة [٢٤]. فالتقارير تشير إلى أن الموارد المائية السطحية والجوفية في الوطن العربي تقدر بـ ٣٣٨ مليار م٣ سنويا . وأن الحجم الذى يتم استغلاله حاليا يبلغ ١٨٠ مليار م٣ سنويا منها ١٠ مليار م٣ مياه محلاه ومعالجة مقابل تأمين ٥٠٪ من الاكتفاء الذاتي من الغذاء وهو ما تسبب في إدخال الوطن العربي في دائرة العجز الغذائي. وتشير التقارير كذلك إلى أن كل زيادة ٢٪ من الإنتاج تقابلها زيادة ٣٪ من السكان و٥٪ من الاستهلاك وهو ما يعني أن هناك عجز غذائي مقداره ٥٠٪. الأمر الذى يفرض على الدول العربية استيراد ما بين ٤٠ - ٦٠٪ من حاجاتها الغذائية أو ما يساوى ما بين ١٢٠ - ٢٠٠ مليار دولار، وسيعاني أكثر من ٩٠ مليون عربي نقصا في الغذاء. وهو ما يعنى أن العالم العربي مقبل على أزمة غذائية حادة تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي العربي وتخلق عوامل تفجر واضطراب داخل المجتمعات العربية [٢٤].

ولتوضيح مدى العجز الغذائي الذى يعاني منه الوطن العربي يجب التطرق إلى ثلاثة عوامل متصلة بالغذاء هي:

أ- النمو السكاني:

تعتبر نسبة النمو السكاني في العالم العربي من أعلى النسب في العالم وهي في حدود ٣٪. ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكان العالم العربي ٧٦,٦ مليون نسمة . ارتفع إلى ١٢٧ مليون عام ١٩٧٠ ، ثم ١٤٧ مليون عام ١٩٧٥، ثم ١٦٤,٣ مليون عام ١٩٧٩، ثم إلى ٢٠٥ ملايين عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة في نهاية القرن (عام ٢٠٠٠) بحسب كافة التقديرات (الأمم المتحدة والبنك الدولى) وعلى أساس ثبات معدل المواليد ٤٥ بالألف والوفيات ١٧ بالألف.

كما أنه يوجد تفاوت داخل المشرق العربي نفسه في نسبة نمو للسكان. ففي حين تبلغ هذه النسبة في لبنان ٢,٥٪ ، فهي ٣,٢٪ في الأردن، ٣,٣٪ في العراق ، ٣,٦٪ في سوريا. وهذا يعني أن عدد سكان لبنان سيكون في حدود (٥) ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ والأردن (٥)

---

[٢٣] د. حمدى عبد الرحمن - إمكانية تدعيم الأمن المائي العربي - م. س. ذ. ص٥٠٠.

[٢٤] د. حسن حمدان العلكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحروب المحتملة - م. س. ذ. ص ١٤.

ملايين والعراق (٢٤) مليونا وسوريا (١٦) مليونا. غير أن آخر إحصاء نشر فى سورية أشار إلى أن عدد سكان سوريا بلغ عام ١٩٨٦ نحو (١٣) مليونا وانه سيبلغ فى نهاية القرن (١٨) مليونا (بدلا من التقدير السابق وهو ١٦ مليونا).

ب -معدل الاستهلاك:

كان من نتائج النمو الكبير فى السكان وارتفاع الدخل بسبب ارتفاع أسعار النفط ازياد الطلب المحلى على الأغذية بدرجة عالية بحيث قدرت هذه الزيادة السنوية فى الاستهلاك بنحو ٥٪، موزعة فى المشرق العربى لبنان ٣,١٪، سوريا ٤,٦٪ ، الأردن ٦,٦٪، العراق ٥,٢٪.

جـ- معدل الإنتاج:

وقعت الدول العربية فى عجز غذائى نتيجة عدم وجود توازن بين زيادة السكان الإنتاج وزيادة كل من السكان والاستهلاك . ومن المتوقع تفاقم هذا العجز ما لم تكن هناك إجراءات جادة للحد منه[٢٥]. وإذا علمنا بالتقسيم الوظيفى للأراضى العربية أمكننا إدراك كم الإمكانيات الضائعة جدول (٥) .

[*]جدول (٥) المساحة الوظيفية للأراضى العربية

المساحة الوظيفية	المساحة بمليون هتكار	النسبة المئوية
أراضي قابلة للزراعة	٢٠٠	١٤,٣
مراعي	٢٧٠	١٩,٧
غابات	١٣٩	١٠
صحارى	٧٨٧	٥٦
إجمالى	١٣٩٦	١٠٠

ويلاحظ من الجدول : غلبة الصحراء على مساحة العالم العربى وقلة الرقعة الصالحة للزراعة فضلا عن عدم استغلالها بالكامل وضيق الرقعة المستخدمة للمراعى.

[٢٥] نبيل خليفة – مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم – الوحدة – عدد ٧٦ – يناير ١٩٩١ – ص٤٢.

[*] مجدى شندى – المياه الصراع القادم فى الشرق الأوسط م. س. ذ جدول ٦ ص ٣١.

ويوضح الجدول التالى نسبة العجز العربى فى السلع الغذائية الرئيسية قياسا على متوسط الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١.

جدول رقم (٦) نسبة العجز العربى فى السلع الغذائية [٢٦]

السعلة الغذائية	نسبة العجز
القمح	٪٢٢٠
الذرة	٪٣٦٩
السكر	٪٧٠٣
اللحوم	٪١٣٥٦
البيض	٪١١١٧

ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحبوب وحده من ١٠,٣ مليون طن عام ١٩٧٥ إلى نحو ٢٩,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠، أى أن الدول العربية ستكون مضطرة لاستيراد ٥٥٪ من استهلاكها من القمح وهى كمية تمثل ما يعادل ٤٠٪ من حجم التجارة الدولية للقمح ، مما يطرح مشكلة إمكانية الحصول على هذه السلعة الرئيسية، كما يطرح إمكانية التلاعب بسوق القمح (بالأسعار على أساس العرض والطلب) . وفى الحالتين يطرح مأزق الارتهان للدول المنتجة للقمح والذى ستستعمله بالتأكيد كسلاح ضغط سياسى على الدول العربية.

ويوضح الجدول التالى الاكتفاء الذاتى لبعض الدول العربية فى السلع الغذائية كل على حده فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ بالنسب المئوية.

ويتضح من الجدول أنه لا توجد دولة عربية ذات اكتفاء غذائى تام حيث أنه لا توجد دولة كبيرة الحجم بالدرجة التى تسمح لها بتوافر تنوع كبير فى البيئات مما ينتج عنه تنوع نمط الموارد الغذائية التى تطلبها كلها.

[٢٦] نبيل خليفة – مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم – م. س. ذ. ص ٤٢.

(جدول رقم (٧)) [٢٧]

الدولة	القمح	الحبوب	النشويات	البقوليات	البذور النباتية	الزيوت النباتية	الدهون الحيوانية
السودان	٤٧	١١١	١٠٠٠	٩١	١٨	١٠٠	٧٤
سوريا	١٠٤	٩٩	٩٨	١٢١	٩٩	٨٦	٥٥
المغرب	٤٣	٥٩	٩٩	٦٨	٩٧	٢٢	٣٣
تونس	٦١	٦٠	٩١	١١٤	١٠١	١٠٤	٤٢
مصر	٢٧	٥٨	١٠٨	٧٥	٨٣	٥٥	٨٥
الصومال	١	٤١	٩٧	٨٠	١٠٠	٣١	٨٢
اليمن العربية	١٣	٦٥	١٠٠	٩٩	٥٣	٢٤	٦٧
موريتانيا	صفر	٢٤٠	٦٦	١٠٠	١٠٠	٢	٥٩
الجزائر	٣٥	٤٣	٧٣	١٧	٦٥	١٧	٥
ليبيا	١٨	٢٠	٩٤	٤٢	٩٣	٢٤	١٧
اليمن الديمقراطية	١٣	٢٥	٢٦	صفر	٥١	٦١	٨
السعودية	٢٠	٩	٣	٢٠	١٦	صفر	٣٢
الإمارات	١	١	٩	صفر	٢	صفر	٢
الكويت	صفر	صفر	١	صفر	صفر	١٦	٣٦
الإجمالي	٣٩	٥٧	٩٣	٧٧	٩٥	٥١	٤٩

تابع جدول رقم (٧)

الدولة	السكر والعسل	الخضر	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الألبان	البيض	الأسماك	الإجمالي	
السودان	٣٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٠٤	١٠٢
سوريا	١٣	٩٦	٩١	٩٣	٩٨	٩١	١٠٠	٤٧	٩٢
المغرب	٥٤	١١٤	١٦١	٩٨	١٠٠	٩٢	١٠٠	٢١٩	٨١
تونس	٥	٩٧	١٠٥	٩٢	١٠٠	٥٧	٩٧	١٠٠	٧٨
مصر	٦٠	١٠١	١٠٢	٧٤	٥٨	٨٨	٩٥	٤٩	٧٧
الصومال	٤٨	٩٣	١١٨	١٠٠	١٠٠	٨٣	١٠٠	١٢٥	٧٥
اليمن العربية	صفر	٩٤	٥٨	٩٨	٢	٧٢	٦١	٧٢	٦٨
موريتانيا	صفر	٣٢	٩٦	١٠٠	١٠٠	٨٦	١٠٠	١١٣	٦٢
الجزائر	٢	٩١	١٠٢	٨٦	١٠٠	٥١	٣١	٣٢	٥٥
ليبيا	صفر	٧١	٧٦	٨٨	١٠٠	٣٨	١٠٠	٢١	٤٩
اليمن الديمقراطية	صفر	٩٢	٩٠	٩٣	٢٨	٣٧	٤٩	١١١	٤٧
السعودية	صفر	٤٩	٦٣	٦٧	١٥	٣٨	٥٩	٣١	٢٨
الإمارات	صفر	٣٩	٣٨	٣٥	٩	١٣	١٧	٨٩	٢٥
الكويت	صفر	١٧	٢	٦٩	٣٢	٢١	٤٢	٢٠	١٣
الإجمالي	٣٤	٩٣	٩٧	٨٠	٥٥	٧٥	٧٩	٨٧	٦٧

---

(٢٧) مجدى شندى ـ المياه : الصراع القادم فى الشرق الأوسط ـ م. س. ذ. ص ٧٤.

ويوضح الجدول التالى الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى جملة الوطن العربى بالنسبة المئوية فى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥.

(جدول رقم (٨)) [٢٨]

السلعة الغذائية	١٩٧٠	٧٨-١٩٨١	٨٣-١٩٨٥
القمح	٦٦	٤٦	٣٧
الأرز	٨٤	٧٠	٥٧
الشعير	٨٤	٨٣	٣٥
الذرة الصفراء	٨٤	٦٨	٤٩
المحاصيل الزيتية	-	٦٠	٣٩
المحاصيل السكرية	-	٤١	٣٨
البقول	-	٩٨	٧٨
المنتجات الحيوانية	٨١	٨١	٧٨

يتضح من الجداول السابقة مدى العجز الغذائى الذى يواجهه العالم العربى وهو ما يحتم ضرورة حدوث تنمية اقتصادية جادة وسريعة وإعادة النظر فى استخدام المياه والأراضى العربية لاستغلالها أفضل استغلال ممكن للتقدم نحو هذه التنمية الاقتصادية وإلا فإن القرن الحادى والعشرين سوف يأتى ليجد العرب أنفسهم مرتهنين بإرادة القوى الخارجية المصدرة للسلع الغذائية لهذا الوطن العربى. ويمكن إدراك ذلك إذا علمنا الفارق المذهل بين حجم الصادرات والواردات الزراعية العربية.

[٢٨] المرجع السابق- جدول (٨) - ص ٣٣.

ويوضح الجدول التالى وحجم الصادرات والواردات الزراعية العربية بالمليون دولار عام ١٩٨٤.

جدول رقم (٩) [٢٩]

الصادرات والواردات الزراعية العربية بالمليون دولار عام ١٩٨٤

الدولة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
السعودية	٩٦	٥٨٦٦
الجزائر	٥٠	٢٤٢٩
الإمارات	١٢٧	٩٤٠
العراق	٤٩	٥٠٥
ليبيا	–	١٤٢٤
الكويت	١٢٧	١٢٤٥
مصر	٧٦٠	٤٤٣٤
البحرين	١٣	٣٣١
عمان	٥٠	٤٧٦
المغرب	٥٤٧	٩٩٧
سوريا	٤١١	٩٠٨
قطر	–	٢٦٨
تونس	١٧٢	٦٤٠
الأردن	١٤٣	٧١٦
لبنان	١٣٩	٦٦٥
السودان	٦١٠	٢٥٣
اليمن	٢٧	٧٩١
موريتانيا	١٨٥	١١٣
الصومال	٤٨	١٦٩
جيبوتى	–	٨٧
قطاع غزة	١٠٠	٣٣
إجمالى	٣٦٥٤	٢٥٢٩٠

يتضح من الجدول أن :

–الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية تبلغ أكثر من ٢١ مليار دولار سنويا مع مراعاة ما طرأ عليها من تغير سلبى خلال السنوات الماضية.

–"ان نسبة الاكتفاء الذاتى فى أهم السلع الاستراتيجية فى مجال الغذاء لا تزيد على ٣٩٪ وهذه النسبة لها مغزى كبير فى حالة الدول ذات الثقل فى المنطقة العربية خاصة مصر التى

(٢٩) المرجع السابق– ص٧٣.

يبلغ اكتفاؤها الذاتى من القمح رفع اكتفائها الذاتى من القمح ٢٧٪ والمملكة العربية السعودية التى استطاعت بفضل طفرة الإنتاج فى القمح رفع اكتفائها من ٢٠٪ إلى ما يقارب ١٠٠٪ وإن كان الاكتفاء الذاتى لها فى مجال السلع الغذائية الأخرى ككل لا يتجاوز نسبة الثلاثين بالمائة".

-"معظم الدول العربية التى يزيد اكتفاؤها الذاتى فى مجال السلع الغذائية على ٧٠٪ هى دول غير نفطية ، وتعانى من مشاكل اقتصادية كبيرة ، ومعنى ذلك أنه لو توافرت لها إمكانيات الدعم المادى لمشروعاتها الزراعية لأمكنها تغطية نسبة كبيرة من العجز فى هذه الموارد بدلا من الاعتماد على الاستيراد".

"وقد نقل عجز الدول العربية المتزايد عن توفير القمح اللازم لغذائها مشكلة الغذاء العربى من مجرد مشكلة اقتصادية إلى كونها مشكلة سياسية ، فعلى الرغم من وجود سوق عالمية للقمح إلا أن هذه السوق يمكن ان تكون موضع احتكار المصدرين نتيجة العدد المحدود للدول الكبرى المسيطرة على تصدير القدر الأكبر من القمح (الولايات المتحدة - كندا - أستراليا - السوق الأوروبية المشتركة) ، حيث يمكنها أن تتكتل فى احتكار قوى للتحكم فى صادراته خاصة وأنها تتمتع بتقدم اقتصادى كبير يعزز قوتها الاحتكارية".

"ويتزامن هذا العجز الغذائى العربى مع عدم التفكير فى تأمين الثروات المائية فى الداخل، من مخاطر التبذير وسوء التصرف اللاعقلانى، ومن مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التى تستفيد منها اقتصاديا . ودولة (أو مجموعة من الدول) كذلك تصبح عاجزة عن ضمان أمنها الاقتصادى والغذائى . وحينما تفقد الدولة قدرتها على تأمين مصادر الغذاء للمجتمع ، فإن وجهتها عادة ما تكون الاتجاه إلى الخارج وما يتبع ذلك من قبولها لتخلى عن قسم كبير من سيادتها الاقتصادية ، وهو ما ينعكس على أمنها العسكرى . من هذا أخذت مسألة الأمن المائى العربى تتحول إلى مسألة المسائل فى الأمن القومى العربى. حيث أصبحت تنعقد عليها كل المسائل الاستراتيجية - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لذلك فإن التعامل مع الأمن المائى العربى أصبح يعنى التعامل مع المصير العربى نظرا لما باتت تشكله الثروة المائية من موضوع الصراع فى المنطقة".

وأهمية الماء هى أنه - الإضافة إلى كونه مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان - يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعى والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى والسياسى والنمو الحضارى فى مختلف مجالاته[٣٠].

---

(٣٠) المرجع السابق- ص ٧٦، ٧٧.

معوقات التنمية الغذائية:

يرجع الخلل الكبير بين احتياجات العالم العربى الغذائية من جهة ونموه الغذائى من جهة إلى نوعين من المعوقات هما:

أ- معوقات طبيعية : وتتمثل فى :

-غلبة الصحراء على مساحة العالم العربى.
-قلة الرقعة الصالحة للزراعة ، وضيق الرقعة المستغلة فعليا.
-قلة المطر وقلة المياه الجوفية ، إذ يتراوح معدل هطول المطر بين صفر - ٤٥٠ ملم سنويا مما ينتج عنه:
●شح فى المياه.
●تكون أنهار داخلية صغيرة.

أن الأنهار الكبرى التى تخترق العالم العربى (النيل ودجله والفرات..) هى أنهار خارجية تنبع من أراضى غير عربية.

التذبذب الذى يصيب الإنتاج الغذائى الزراعى العربى بفعل اعتماده على الأمطار وليس على الرى بنسبة مرتفعة . فالرقعة الزراعية العربية تروى بالمطر بنسبة ٧٨،٨٪ وبالسقاية بنسبة ٢١،٢٪ وهطول المطر ليس منظما ، فهو إما أن ينحبس طويلا أو أن يسقط بغزارة مما يشكل ضررا بالمزروعات ، ويجعل الإنتاج الغذائى مرتهناً بالعوامل الطبيعية بمعنى آخر فإن العالم العربى يمثل هذا الاعتماد على المطر لا يستطيع التحكم بإنتاجه الغذائى . مما يفترض زيادة نسبة السقاية (مياه الأنهار والآبار) لكى يتحقق أمران:
●زيادة الإنتاج الغذائى.
●والتحكم بكمية هذا الإنتاج.

خلاصة ذلك أن العالم العربى بحاجة إلى كل قطرة ماء ، أى أن الاستراتيجية الغذائية للعالم العربى تنطلق من قاعدة السيطرة على موارده المائية واستغلال هذه الموارد إلى أقصى حد لكى تستطيع الدول العربية (منفردة ومجتمعه) أن تلبى الحد الأدنى لاحتياجاتها الغذائية فى المدى المنظور وإلا فإنها ستواجه المجاعة أو التبعية أو الاثنين معا.

ب- معوقات سياسية - اقتصادية:

يبلغ مجموع تصريف المياه السطحية فى العالم العربى (أنهار وأودية ..) ١٩٥ مليار متر مكعب يستغل منها للرى ١٣٥ مليار متر مكعب أى نحو ٣/٢ منها فقط.

أن ٦٠٪ من سكان العالم العربى هم من الريف الزراعى (إحصاءات ١٩٧٥) ومع أن هذه

النسبة هي إلى انخفاض (تقديرات العام ٢٠٠٠ تقدر هذه النسبة بـ ٤٠٪) فإن إحصاءات عام ١٩٧٨ تظهر أن ٥٤.٧٪ من مجموع السكان ذوي النشاط الاقتصادي في العالم العربي يعملون في المجال الزراعي.

إن الدخل الزراعي العربي (عام ١٩٧٧) بلغ ١٣.١٥ مليار دولار ، وهذا الرقم يساوي نسبة ٨.٥٪ من الدخل القومي العربي البالغ ١٧٦.٦ مليار دولار في العام ذاته.

أن الزراعة في موازانات الدول العربية هي "النسيب الفقير" الذي يرصد له عادة أقل نسبة من المخصصات وكذلك الحال في مشاريع التنمية العربية بحيث أن السياسة العربية بدلا من أن تستثمر أكبر مبالغ ممكنة في عملية التنمية الزراعية. باعتبارها المدخل إلى بقية التنميات الصناعية والتجارية والمائية والصحية والقوى العاملة) - فإنها تتصور إمكانية تحقيق هذا الهدف في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة . مما يجعلها تهمل بالتالي اعتماد مبدأ سياسة التنمية المستقلة . فتقع في عجز غذائي ينعكس عجزا في ميزانها التجاري ويزداد تضخما مع الوقت ومع ازدياد السكان والاحتياجات الغذائية.

أكثر وأخطر من ذلك فإن الدول المحيطة بالعالم العربي والتي تشترك مع دولة عربية أو أكثر في المياه النهرية بدأت تخطط وتنفذ مشروعات ضخمة سيكون لها انعكاس سلبي أكيد على موضوع التنمية الزراعية العربية . فما دام الغذاء مرتبط بالماء (مياه الأنهار وما تقدمه من إمكانيات الري بصورة خاصة) فإن المحافظة على المياه واستغلالها بشكل تصاعدي أمر لابد منه في كل مشروع للتنمية الغذائية .. بل يكاد يصبح مشروع حياة أو موت بالنسبة لبعض الدول ذات الموارد المائية المحدودة والزيادة السكانية المرتفعة . وهذه هي الحالي مثلا بالنسبة لسوريا التي هي بحاجة قصوى لأكبر كمية من مياه نهر الفرات لتؤمن قسما كبيرا من الغذاء لسكانها الذين سيبلغون نحو ١٨ مليون في نهاية هذا القرن . ويمثل ما تقوم به تركيا على نهر الفرات بالتأكيد تهديدا للأمن الغذائي في المشرق العربي (سوريا والعراق خاصة) . وبالتالي تهديدا للأمن القومي العربي. ومشروع صراع مكشوف خلال العقد القادم.

وهكذا أصبحت مسألة تأمين المياه أمرا حيويا واستراتيجيا يتطلب وضع خطة قومية شاملة لمواجهة العجز المائي وتحقيق الأمن المائي العربي كخطوة نحو الاكتفاء الغذائي العربي[٣١].

صيانة الأمن المائي ضرورة نحو قيام الاكتفاء الغذائي العربي:

يعد الأمن المائي العربي رديفا استراتيجيا للأمن الغذائي في الوطن العربي . لأنه بدون وفرة في المياه يصعب إجراء إصلاحات وقيام مشاريع زراعية . من هنا قامت الأقطار العربية بعدة مجهودات . سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي . بقصد تحسين الوضع المائي .

---

[٣١] نبيل خليفة – مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم – م. س. ذ. ص ٤٣.

وبالتالى الحد من أزمة مائية خانقة أصبحت تحرج الحكومات العربية، وتتسبب فى العجز الغذائى والتبعية الغذائية اللذين تشهدهما معظم الأقطار العربية.

أ-إمكانيات تجاوز الأزمة المائية:

نظرا لأن الأمن المائى الغذائى يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومى العربى ، ويعتبران من القضايا المصيرية للأمة العربية ، وفى خضم استفحال أزمة الماء فى الوطن العربى. توالت عدة مبادرات قطرية وقومية ، كما تم تنظيم عدة ندوات ولقاءات سواء فى نطاق المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، أو من طرف منظمات عربية متخصصة أخرى.

وهكذا تم عقد ندوة "مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى" التى نظمها بالإضافة إلى المركز المشار إليه ، الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، بتاريخ ١٧-١٩٨٦/٢/٢٠، حيث تمت الدعوة إلى قيام امن مائى عربى. وتبنت الندوة استراتيجية قومية أصدرتها فى بيان خاص بهذا الأمن، ومن المقترحات المتطلبة فى نطاق هذا المركز كخطة شاملة تنفذ على مراحل على المستوى القطرى والقومى والدولى ، نذكر ما يلى:

- وضع سياسة مائية وطنية تعنى بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتى من الغذاء.
- متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كما منوعا وتطور الطلب عليها.
- تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية.
- إجراء البحوث لإزالة المعوقات التقنية التى تعترض تنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية.
- ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيف الهدر فى استعمال المياه.
- تطوير الأوضاع المؤسسية والتشريعات المائية.
- تنمية الطاقات البشرية والقدرات التقنية .

وقد أريد أن يتم تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطرى والقومى فالبرامج القطرية تستهدف معرفة دقيقة بالموارد المائية ، عن طريق استكمال شبكات الرصد بمختلف أنواعها ، وإجراء مسوحات هيدرولوجية وهيدروجيولوجية ، وإعداد خرائط هيدروجيولوجية ، وتحديث طرق التخزين والمعاملة للمعطيات ، وإجراء دراسة كمية لتحديد الموازنة المائية، وتقويم الوضع البيئى ، والقيام بأبحاث حول التخزين الجوفى، وإعادة استعمال المياه للقيام بأبحاث لتحديد الجدوى التقنية والاقتصادية لمشروعات المستقبل: كتقنيات تحلية مياه البحر ، وطرق إعادة استعمال المياه،

وجمع مياه الأمطار، والتوسع فى عمليات نقل الماء بين الأحواض والأقاليم وتطوير مفاهيم التعليم والتأهيل والتدريب واستخدام أنظمة المعلومات.

أما البرامج القومية فتسعى إلى دعم الجهود القطرية لتدريب الأطـــر التقنيـة ورفـع القدرات التخصصية ، وتدريب التقنين فى إطار مشروعات بحثية أو تنموية قوميـــة أو قطريـة . ودراسة الأحواض المائية المشتركة ، وإعداد الخرائط الهيدرولوجية الإقليمية ، وإنتاج التجهيـزات والمعدات للمنشآت المائية . كما تهدف البرامج القومية إلى إجراء بحوث على استخدام التقنيـات المتطورة ، وخاصة الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر والتخزين الجوفـــى والترشـيح الاصطناعى .

ولكى يتم علاج أزمة الماء يقتضى بدءا تشخيص الأسباب المؤدية إلى هذه الأزمة والعمل على علاجها.

وبسبب حرب المياه السائدة حاليا فى الوطن العربى – والتى توجد مـن وراء قيامهـا مناورات دولية تشارك فيها إسرائيل بكل وسائلها الاستراتيجية ومؤثراتها – تجد التجمعات العربية نفسها ملزمة بتشكيل استراتيجية مضادة لهذه المناورات والمشكل مطروح أكثر لقادة وحكومـات دول مجلس التعاون العربى ، المطالبين ببلورة سياسات واضحة تتصـف بالعقلانيـة والمصداقيـة والحسم نحو إيران وتركيا وأثيوبيا كأطراف أصيلة فى المشكلة وفى الحوار، حيث تجمـع هـذه السياسات بين حماية المصالح المشتركة واستعداد للردع والعقاب فى حالة التمـادى فـى المـس بالحقوق العربية. فتطوير هذه التجمعات والدفع بها إلى الأمام على مستوى المؤسسات وتنسـيق السياسات المشتركة يمكنها من محاربة ظاهرتى الجفاف والتصحر ، كما ان العمل المشـترك فـى نطاق هذه التكتلات سيمكن الحكومات العربية من رسم سياسة موحدة لحماية المياه من التلـوث ومن غزو الإنجرافات ، وحماية البيئة ، وكذلك مواجهة التحديات الاستراتيجية الدولية الهادفة إلى إغلاق منابع نهرى النيل والفرات وأنهار عربية أخرى .

بالإضافة إلى ذلك فإن التكامل الاقتصادى على مستوى هذه لتكتلات يقتضى مبدئيـاً التكامل المائى . فأزمة الماء وتهديدات الأمن المائى العربى أصبحت تسبب قلقا واضحا للحكومات العربية ، وهو ما يتطلب تكثيف العمل العربى المشترك لمواجهة المشكلة حيث أن تعبئة المـوارد المائية تعتبر ضرورة للحد من العجز الغذائى فى لوطن العربى.

ب – تعبئة الموارد المائية ضرورة للحد من العجز الغذائى العربى:

تشير تقارير المنظمات العربية والدولية وكذلك نتائج البحوث والدراسات العربية إلى أن الوضع الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٨٨ أن هناك تبعية كبيرة للدول العربية فى مجال الغذاء إزاء الأقطار الغربية الرأسمالية وأقطار أخرى مصدرة للقمح والغذاء وبالإضافة إلى أن أزمة الغـذاء

تظهر من خلال هذه التبعية فإنها أيضا - أزمة الغذاء - تبدو من خلال تخلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية وضعف الخطط الإنمائية ، ومن خلال خضوع الفلاحة للبنيات الاستعمارية التقليدية ولمسألة التقسيم الدولى للعمل.

هذا ويجب التأكيد على أن مشكلة الماء فى علاقتها بالغذاء هى مشكلة اجتماعية. اقتصادية محلية (قطرية وقومية) ويجب التعامل معها بطرق علمية ووفق خطط تنموية شاملة تنطلق من الاعتماد على الذات واحترام تكافؤ الفرص ، مع إعطاء الفرصة لجميع الفئات الشعبية، حتى يمكن استغلال الثروات الطبيعية ومنها الثروة المائية بطرق ديمقراطية وعادلة[٣٢].

نخلص من كل ذلك أننا مقبلون على حرب من نوع جديد هى حرب الغذاء والمياه. وأنها أعنف وأشرس من أى حرب أخرى . وأن الصراع على المياه فى الشرق الأوسط سيكون المدخل لمعظم حروب العقد القادم.

---

[٣٢] المختار مطيع - ارتباط الأمن المائى الغذائى فى الوطن العربى - ص . س. ذ. ص ٢٢ .

الفصل الثالث

أزمة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بمرور الوقت يتضح صدق المقولات التى أطلقت فى بداية عقد التسعينات وحذرت من اشتعال حروب المياه فى الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل . ومنذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة فى أنهار الشرق الأوسط، وفرضت وقائع وأوضاع جديدة . فقد ظهر الوضع على حقيقته عندما كشفت إسرائيل عن أوراقها على مائدة المفاوضات العربية - الإسرائيلية عن بند أساسي جعلته فى قمة الأولويات هو تقاسم المياه . وتشكلت لجنة خاصة تحت هذا الاسم ضمن اللجان الخمس التى خرجت من مؤتمر موسكو مع بداية العام ١٩٩٢م.

ومنذ بداية التسعينات أصبح الأمن المائى هوهاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء إذ يشعر الجميع الآن أن هناك أخطارا تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية ولا غنى عنها وهى النيل والفرات والأردن وتأتى هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموما وهى المعروفة بالضلع الثالث فى الصراع العربى ، الإسرائيلى. مع بداية العام ١٩٩٢ أطلقت تركيا الرصاصة الأولى فى حرب المياه عندما أعلن رئيس وزرائها آنذاك "سليمان ديميريل" عن سيادتها المطلقة على مياه دجلة والفرات ، ضاربة عرض الحائط بالحقوق القانونية والتاريخية ووشائج القرب والدين وحسن الجوار، واعتبرها مسألة سيادة لا تقبل المناقشة من أطراف أخرى ، كما لا تقبل هذه الأطراف الأخرى (العراق وسوريا) مناقشة سيادتها على آبار بترولها. وفي مارس ١٩٩٩؛ وقعت أزمة مياه بين الأردن واسرائيل عندما رفضت الأخيرة بحجج واهية تسليم الأولى حصتها من المياه طبقا لاتفاقية وادي عربة الموقعة بين البلدين ضمن اتفاقية السلام الاردنية-الاسرائيلية عام ١٩٩٤. لقد ارادت الأردن تحديد ثوابتها العربية عقب وفاة الملك حسين، فاقدمت إسرائيل على تخفيض حصتها من المياه من ٥٥ مليون متر مكعب الى ١٨ مليون متر مكعب. ومع تزامن شح الأمطار في بلاد الشام على دمشق المصدر التالي لمياه الأردن-ولو معدنية- عجز لأردن عن تلبية احتياجات السكان الأساسية للمياه وظهرت تعليمات ترشيد المياه من جديد في عمان ودخل العرب هذه المرة دائرة العطش بفعل فاعل.

وتجمع الجهات المعنية بالشرق الأوسط - الغربية خاصة - على أن المياه ستكون فى قمة الأولويات إلى جانب النفط على المستوى الجيو - سياسى فى الشرق الأوسط، حيث إن السيطرة

على مصادر المياه سوف تسفر عن تغيير موازين القوى الاستراتيجية وبالذات فيما يختص بالصراع العربي-الإسرائيلي كصراع قومي واجتماعي ممتد.

وإذا فشل العرب في تأمين مواردهم المائية وتم أحكام الطوق المائي عليهم فسوف دائرة العطش لا محالة في الربع الأول من القرن القادم "ويكون الثمن باهظاً ، فعلى المستوى الاقتصادى ستنفذ مداخيلهم للحصول على المياه والغذاء والطاقة الكهربية ، وعلى المستوى السياسى – وهو الأشد خطورة – سيجدون أنفسهم مضطرين لدفع ثمن سياسى لا يرغبون فيه تحت ضغط العوامل الجغرافية والاقتصادية"[1] والسكانية.

هذا ويجب أن ينصت العرب إلى أصوات أجراس الخطر التى تعالت محذرة من خطر داهم يتربص بالشرق الأوسط خاصة مما قد يتسبب في حرب لا يعلم حدودها إلا الله فستكون حرب من أجل البقاء وسيكون الصراع فيها عنيفا وتكون الغلبة فيها للأقوى. ومن هذه الأصوات تحذير د. إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولى من خطورة مشكلة نقص المياه فى الشرق الأوسط ، وأوضح أن نصف شعوب المنطقة لا يرقى نصيبها إلى الحد الأدنى المتعارف عليه دوليا وهو ألف متر معكب للفرد سنويا[2]. والتحذير الذى أطلقه تقرير اقتصادى صدر بلندن عام ١٩٩٢ من التناقص السريع فى احتياطى المياه العذبة فى الشرق الأوسط ، ودعى إلى الاستخدام الفعال للآبار واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير المياه من مصادرها المتعددة (الأمطار – السيول) ، وأوضح أن هناك ١٢ مليون متر مكعب من المياه تضيع دون الاستفادة منها فى الدول العربية فضلا عن عدم إعادة استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى[3]. وكانت البيئة وندرة المياه إحدى خمس مشاكل تتعلق بالتنمية ويجب أخذها بعين الاعتبار كما ذكر نائب رئيس البنك الدولى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "كايوكوك ويزر" وأكد على أن المنطقة مقبلة على أزمة مياه وأن الهجرة إلى المدن وتركز السكان والصناعة والزراعة على طول السواحل وضفاف الأنهار يؤدى إلى مشاكل بيئية متعددة [4]، كما رصد تقرير خاص للمركز الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن بعنوان "المياه وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط إلى أن القلق تجاه تناقص المياه فى الشرق الأوسط قد تزايد على أساس أن ذلك سيكون بسبب النزاعات المقبلة فى المنطقة ومن الآن وحتى نهاية القرن سوف ترتفع الأصوات معلنة عن وجود كوامن أزمة صراع قومى ممتد على المياه.

وقد انتقلت مشكلة المياه من كونها فى الماضى قضية اقتصادية إلى أن أصبح ضمان توفيرها قضية بقاء ووجود ، وهو ما جعلها موضوع مناقشات جدية وعميقة باعتبارها الآن مسألة

---

(١) د. نهى المكاوى – التحضير للقرن الحادى والعشرين (مكتبة السياسة الدولية) – السياسة الدولية – عدد ١١٦ – إبريل ١٩٩٤ – ص ٢٦٩.

(٢) د. إسماعيل سراج الدين – اليوم فى "الأهرام" – الأهرام – ٢٣ أغسطس ١٩٩٥م وفى ٢٠ مارس ١٩٩٩.

(٣) تحذير من تناقص المياه بالشرق الأوسط – الأهرام – ١١ إبريل ١٩٩٢. والأهرام فى ١٩٩٩/٣/٢٠.

(٤) نائب رئيس البنك الدولى يتحدث عن ٥ عقبات أمام التنمية العربية – صوت الكويت الدولى – ٢٥ أكتوبر ١٩٩٢ – ص١٠.

استراتيجية في المقام الأول[٥]. ويمكن التأكد من ذلك بالنظر إلى الجداول التالية (مع الأخذ في الاعتبار أنه من إحصائية إلى أخرى تتضارب الأرقام والتقديرات بالنسبة للموارد المائية بمنطقة الشرق الأوسط وتختلف من دراسة لأخرى).

جدول رقم (١٠) إسقاط الطلب على الماء لمختلف الاستخدامات (مليون متر مكعب)[٦]

		الإسقاط على أساس زيادة السكان الحالية			الإسقاط على أساس زيادة السكان المعدلة		
الأقاليم والدول	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
أ- المشرق العربي							
الأردن	٦٦٧٢	٨٠١٢	١٠٠٥٢	١٢٦٧٠	٧٧٣٨	٩٠٨٦	١٠٤١٨
سوريا	٢٦١٥٣	٣١٥٩٥	٣٩٨٦٨	٥٠٥٢٦	٣٠٤٨٦	٣٥٩٣٨	٤١٣٢٩
العراق	٣٨٢٨١	٤٥٣٦٣	٥٦١٤٦	٦٩٧٥	٤٣٨٥٢	٥٠٨٨٨	٥٧٦٩٥
فلسطين	٣٢٣٢	٣٨١٥	٤٦٩١	٥٧٦٩	٣٦٨٤	٤٢٤٠	٤٧٤٣
لبنان	٤٢٤٨	٤٥٨٥	٥١٧٠	٥٨٥٦	٤٤٧٤	٤٨١٦	٥١٠٦
الإقليم	٧٨٥٨٦	٩٣٣٧١	١١٥٩٢٧	١٤٤٦١٦	٩٠٢٣٥	١٠٤٩٦٩	١١٩٢٩١
ب- الجزيرة العربية							
الإمارات	١٥٧٩	٢٢٤٣	٢٨٤٥	٣٧٤٩	٢١٧٢	٢٥٩٢	١٣٣٢
البحرين	٥٥٦	٦٩٦	٨٦٦	١١١٩	٦٧٥	٧٩٣	٩٤٥
السعودية	١٧٤٥٦	٢٣٣١٠	٣٠٦٩١	٤١٨٥٨	٢٢٤٤٩	٢٧٥١٧	٣٣٨٨١
عمان	١٩١٨	٢٤٩٨	٣٢١٨	٤٢٦٦	٢٤١٥	٢٩١٧	٣٥٢٦
قطر	٤٦١	٦٠٣	٧٨٠	١٠٣٩	٥٨٢	٧٠٥	٨٥٥
الكويت	٢٥١٠	٣٣٣٤	٤٣٧٩	٥٩١٨	٣٢١٧	٣٩٤٧	٤٨٤١
اليمن	١٣٦٤١	١٦٩٢٤	٢٠٧٨٣	٢٦٢٦٣	١٦٣٩١	١٨٩٣٩	٢١٩٤٠
الإقليم	٣٨٣٠٢	١٩٦٠٧	٦٣٥٦٢	٨٤٢١٢	٤٧٩٠١	٥٧٤١١	٦٩٢٠
جـ- الإقليم الأوسط							
جيبوتي	٧٨٢	٨٧٦	١٠٢١	١٢٣٣	٥٨١	٩٤٠	١٠٥٢
السودان	٤٤٠٩٦	٤٨٦٥٨	٥٥٧١٢	٦٥٩١٢	٤٦٣٤٩	٥١٤٧٢	٥٦٥٤٧
الصومال	١١٤٧٣	١٢٨٤٦	١٤٩٧٧	١٨٠٨٧	١٢٤٨٩	١٣٧٩٩	١٥٤٣٤
مصر	١٣٣٤٣	١٠٥٠٢٠	١٢٢٦٠٥	١٤٧٨٩٩	١٠٢٠٠١	١١٢٦٥٢	١٢٥٥٤٠
الإقليم	١٤٩٦٩٥	١٦٧٣٩٩	١٩٤٣١٥	٢٣٣١٣٠	١٦٢٦٨٩	١٧٨٨٦٤	١٩٨٥٧٣
د- المغرب العربي							
تونس	١١٥٢٣	١٢٣٨٥	١٣٨٠٢	١٦٠٣٣	٢١٢٠٩	١٢٩٢٩	١٤١٢٩
الجزائر	٣٨٠٠٦	٤٢٩٤٧	٤٩٩٩٣	٦١٠١١	٤١٧١٢	٤٥٩٣٥	٥١٧٨٧
ليبيا	٧٤٩٦	٩٢٣٠	١١٧٨٤	١٥٦٨١	٨٩٠٦	١٠٦٢٢	١٢٨٢٧
المغرب	٣٦١٥٦	٣٩٢٣٩	٤٤٠١٧	٥١٧١٣	٣٨٢٩٣	٤١٠٠٦	٤٥٠٨٤
موريتانيا	٢٩٤٧	٣١٩١	٣٥٧٤	٤٢٠٧	٣١١٤	٣٣٢٩	٣٦٦٨
الإقليم	٩٦١٢٨	١٠٦٩٩٢	١٢٣١٧٠١	١٤٨٦٤٥	١٠٤١٣٤	١١٣٨٢٢	١٢٧٤٩٤
الدول العربية	٣٦٢٧١٠	٤١٧٦٨	٤٩٦٩٧٤	٦١٠٦٠٢	٤٠٤٩٥٩	٤٥٥٠٦٥	٥١٤٤٧٧

---

[٥] د. محمود أبو زيد – تعقيب – ٤٩١ – حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى (من دروس حرب الخليج) جدول (١١) – م. س. ذ.

[٦] المرجع السابق، ص ٤٩٢.

جدول رقم (١١) نصيب الفرد من المواد المتاحة لمختلف الإسقاطات[٦]

الأقاليم والدول	٢٠٠٠	الإسقاط على أساس زيادة السكان الحالية			الإسقاط على أساس زيادة السكان المعدلة		
		٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
أ- المشرق العربي							
الأردن	٣٢٨	٢٣٠	١٦٢	١١٤	٢٣٩	١٧٩	١٣٨
سوريا	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	–	–
الإقليم	–	–	–	–	–	–	–
ب- الجزيرة العربية							
الإمارات	١٤٤	١٠٤	٧٥	٥٤	١٠٧	٨٣	٦٥
البحرين	١٤٤	١٠٦	٧٨	٥٨	١٠٩	٨٥	٦٨
السعودية	٢٧٦	١٨٨	١٢٨	٨٨	١٩٥	١٤٣	١٠٨
عمان	٩٥٨	٦٧٩	٤٨١	٣٤١	٧٠٢	٥٣١	٤١٣
قطر	١٠٥	٧٤	٥٢	٣٦	٧٦	٥٧	٤٤
الكويت	٥٨	٤٠	١٩	١٩	٤١	٣١	٢٤
اليمن	٢٩٣	٣١١	١٥٣	١١٠	٢١٨	١٦٣	١٣٢
الإقليم	٢٩١	٢٠٤	١٤٣	١٠٠	٢١٢	١٥٩	١٢٢
جـ- الإقليم الأوسط							
جيبوتي	٣٤٥	٢٥٩	١٩٥	١٤٦	٢٦٧	٢١١	١٧١
السودان	٦٦٣	٥٠٣	٣٨٢	٢٩٠	٥١٧	٤١٣	٣٣٧
الصومال	١٣٤٧	١٠١٢	٧٦٠	٥٧١	١٠٤١	٨٢٥	٦٦٩
مصر	٩٥٤	٧١٠	٥٢٨	٣٩٣	٧٣١	٥٧٥	٤٦٣
الإقليم	٨٩٥	٦٧٠	٥٠٢	٣٧٦	٦٩٠	٥٤٥	٤٤١
د- المغرب العربي							
تونس	٤٣٦	٣٤٧	٢٧٧	٢٢٠	٣٥٥	٢٩٥	٢٥٠
الجزائر	٥٠٢	٣٤٧	٢٧٨	٢٠٧	٣٨٥	٣٠٣	٢٤٤
ليبيا	٤١١	٢٨٦	١٩٩	١٣٨	٢٩٧	٢٢١	١٦٩
المغرب	١٠٣٤	٨٠٨	٦٣١	٤٩٣	٨٢٨	٦٧٧	٥٦٥
موريتانيا	٢٧٧١	٢١٦٥	١٦٩١	١٣٢١	٢٢١٩	١٨١٦	١٥١٦
الإقليم	٧٥٧	٥٧٦	٤٣٧	٣٣٢	٥٩١	٤٧٣	٣٨٧
الدول العربية	٨٦٣	٦٣٦	٤٦٨	٣٤٣	٦٥٥	٥١١	٤٠٧

[٦] المرجع السابق ذكره.

جدول رقم (١٢)

الميزان النهائى للطلب والموارد للوطن العربى (بالمليار متر مكعب / سنة) [٧]

البند	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية المتاحة (الطاقة الكامنة القصوى)	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢
الكمية المحتملة للموارد التقليدية	٢٠٧	٢٤٥	٢٩٨	٣٥٢
النقص فى تنمية الموارد التقليدية	١٤٥	١٠٧	٥٤	–
الاحتياجات المائية على أساس الزيادة الحالية للسكان	٣٦٢	٤١٧	٤٩٧	٦١١
العجز المائى المتوقع (الظاهرى)	–١٠	–٦٥	–١٤٥	–٢٥٩
العجز المائى المتوقع (الفعلى)	–١٥٥	–١٧٢	–١٩٩	–٢٥٩
الاحتياجات المائية تبعا للزيادة المعدلة للسكان	٣٦٢	٤٠٥	٤٥٥	٥١٤
العجز المائى المتوقع (الظاهرى)	–١٠	–٥٣	–١٠٣	–١٦٢
العجز المائى المتوقع (الفعلى)	–١٥٥	–١٦٠	–١٥٧	–١٦٢

أخذ الأساس عام ١٩٨٥ حيث الموارد المستمرة تقدر بحوالى ١٤٠ مليار متر مكعب.

النقص = الطاقة الكامنة القصوى للموارد التقليدية – التنمية المحتملة لهذه الموارد.
(إشارة موجبة)

العجز المائى الظاهرى = الطاقة الكامنة القصوى للموارد التقليدية
– الاحتياجات المائية (إشارة سالبة)

العجز المائى الفعلى = التنمية المحتملة للموارد التقليدية
– الاحتياجات المائية (إشارة سالبة)

---

(٧) المرجع السابق ذكره– ص ٤٩٣.

جدول (١٣) المياه المستثمرة فى الدول العربية فى عام ١٩٨٥ (مليون متر مكعب / سنة) [٨]

الأقاليم والدول	الشرب	الصناعة	الزراعة	المجموع
أ- المشرق العربي				
الأردن	٨٠	١٤	٤٠٠	٤٩٤
سوريا	٣٩١	٦٢	٦٤٣٠	٦٨٨٣
العراق	٨٤٤	١٦٩	٤٠٠٠٠	٤١٠١٣
فلسطين	–	–	–	–
لبنان	١٣٥	٥٤	٦٧٠	٨٥٩
الإقليم	١٤٥٠	٢٩٩	٤٧٥٠٠	٤٩٢٤٩
ب- الجزيرة العربية				
الإمارات	١٠٠	١٢	٩٠٠	١٠١٢
البحرين	٢٨	٤	٨٠	١١٢
السعودية	٩٦٠	٢٧٠	٢٣٠٠	٣٥٣٠
عمان	٥١	٢٥	٤١٠	٤٨٦
قطر	٥٥	٤	١٣٠	١٨٩
الكويت	١٣٧	٢٧	٦٤٠	٨٠٤
اليمن	٢٨٣	٤٨	١٧٣٠	٢٠٦١
الإقليم	١٦١٤	٣٩٠	٦١٩٠	٨١٩٤
جـ- الإقليم الأوسط				
جيبوتي	–	–	–	–
السودان	٣٨٧	٧٨	١٣٥٠٠	١٣٩٦٥
الصومال	–	–	–	–
مصر	٣٣٠٠	٢٤٥٨	٤٩٧٠٠	٥٥٤٥٨
الإقليم	٣٦٨٧	٢٥٣٦	٦٣٢٠٠	٦٩٤٢٣
د- المغرب العربي				
تونس	١٦٥	١١٧	٢٠٠٠	٢٢٨٢
بالجزائر	٧٦٠	١٣٨	٢٦٠٠	٣٤٩٨
ليبيا	٢٩٢	٧٣	١٧٥٠	٢١١٥
المغرب	١٠٦٣	١٣٠	٤٠٠٠	٥١٩٣
موريتانيا	–	–	–	–
الإقليم	٢٢٨٠	٤٥٨	١٠٣٥٠	١٣٠٨٨
الدول العربية	٩٠٣١	٣٦٨٣	١٢٧٢٤٠	١٣٩٩٥٤

(٨) المرجع السابق - ص ٤٩٤.

جدول رقم (١٤) الموارد المائية غير التقليدية فى الدول العربية مليون متر مكعب / سنة [٩]

الأقاليم والدول	مياه تحلية	مياه مالحه ١٩٨٥	مياه مالحه ١٩٩٠	إجمالى ١٩٩٠
أ- المشرق العربى				
الأردن	-	-	٤٠,٠٠	٤٠,٠٠
سوريا	-	-	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
العراق	-	-	-	٠٠,٠٠
فلسطين	-	-	-	٠٠,٠٠
لبنان	-	-	-	٠٠,٠٠
الإقليم	-	-	٩٠,٠٠	٩٠,٠٠
ب- الجزيرة العربية				
الإمارات	٢٣٢,٠٠	٦٢,٣٨	٦٢,٠٠	٢٩٤,٠٠
البحرين	١٦,٠٠	١,٠٠	٢٩,٠٠	٤٥,٠٠
السعودية	٩٠٣,٠٠	٢١٧,٠٠	٣٦٨,٠٠	١٢٧١,٠٠
عمان	١٥,٠٠	٩,٠٠	٢٣,٠٠	٣٨,٠٠
قطر	٦٧,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٨٧,٠٠
الكويت	١٣٥٧,٠٠	٨٠,٠٠	٥٣,٠٠	٤١٠,٠٠
اليمن	-	-	٥,٥٠	٥,٥٠
الإقليم	١٥٩٠,٠٠	٣٨٩,٣٨	٥٦٠,٥٠	٢١٥٠,٥٠
حـ- الإقليم الأوسط				
جيبوتى	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-
مصر	-	٧٥٠٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠
الإقليم	-	٧٥٠٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠
د- المغرب العربى				
تونس	-	٥٥,٠٠	٧٠,٠٠	٧٠,٠٠
الجزائر	-	-	٤٠٠,٠٠	٤٠٠,٠٠
ليبيا	٥٠,٠٠	١٤٠,٠٠	٩١,٠٠	١٤١,٠٠
المغرب	-	-	٣٥٠,٠٠	٣٥٠,٠٠
موريتانيا	-	-	٦٧,٦٠	٦٧,٠٠
الإقليم	٥٠,٠٠	١٩٥,٠٠	٩٧٨,٦٠	١٠٢٨,٦٠
الدول العربية	١٦٤٠,٠٠	٨٠٤٨,٣٨	١١١٧٩,١٠	١٢٨١٩,١٠

وبهذا الشكل يتضح أن الدول العربية تسير بمجموعها نحو شح مستمر فى الموارد المائية مما يشكل عجزا خطيرا فى توفير المياه لغايات الشرب والرى والتغذية الصناعية وهذا يعود

[٩] المرجع السابق، ص٤٥٩.

للأسباب العديدة التي تم توضيحها في الفصل السابق.

ومع أن المياه أصبحت رهان المستقبل وأصبح الأمن المائي وهم المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط وتعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة ، إلا أن هذه المنطقة من العالم لازال يسودها سوء استغلال المياه الجوفية والسطحية ولم يتم حتى الآن تقاسم مياه الأنهار الكبرى فيها.

المطلب الأول

أ - الأزمة في حوض النيل

نهر النيل من الأنهار التي يطلق عليها - في الفقة الدولي - تسمية الأنهار الدولية لأنه ينساب عبر أراضي عدد من الدول التي تنتفع بمياهه وتشكل حوضه.

ويقطع نهر النيل من ابعد منابعه على روافد بحيرة فيكتوريا نيانزا - في قلب القارة الأفريقية - وحتى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط مساحة تبلغ ٦٧٠٠ كم٢. ويغطي حوض في تسع دول - مساحة قدرها ٢.٩٠٠.٠٠٠ كم٢ أي ما يوازي عشر القارة الأفريقية . وتتقاسم مياه النيل تسع دول أفريقية هي أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير والسودان ومصر.

وقد عانت مشكلة المياه في مصر الإهمال الجسيم من قبل مفكرينا ومثقفينا وأحزابنا السياسية حيث يبدو إدراك صفوتنا المثقفة لتلك المشكلة متأخرا بمسافات شاسعة عن وعي كل من المواطن العادى (الفلاح) وبعض الدوائر الحكومية.

وتجمع الدراسات التي تعرضت لمستقبل توافر المياه في مصر إلى وجود فجوة نقص مياه في المستقبل في الوقت الذى لا نرى فيه إمكانيات واضحة لتطوير مواردنا المائية. وقد قدر بعض الباحثين احتياجات مصر المائية عام ٢٠٠٠ بحوالى ٦٤.٥ مليار متر مكعب دون أى توسع أفقي في المساحة المنزرعة وترتفع هذه الاحتياجات إلى ٧٩ مليار متر مكعب في حالة التوسع الزراعي الأفقي ، في حين أن حصة مصر من مياه النيل لا تتعدى ٥٥.٥ مليار متر مكعب . وقد تبدو كمية ٠.٥ مليار متر مكعب ضئيلة للبعض ولكن نقيب الزراعيين صرح - في حديث تليفزيوني عن فقدان ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه بسبب ورد النيل بخسارة توازى العجز عن زراعة ١٦٠ ألف فدان من الأرض الجديدة . ولنا أن نتصور ماذا يعنى كل هذا من نقص الغذاء وفرص العمل[١٠] . ويبلغ متوسط الصرف السنوى للنيل نحو ٩٢ مليار متر مكعب . وقد أدى الجفاف

(١٠) حمدى أبو كينة - مشكلة المياه في مصر - مكتبة الحوار القومي - الأهرام ١٩٩٥/٨/٣٠ - ص١٩ - (عرض كتاب. د. على لنويجي . مشكلة المياه في مصر . دار صوت العرب للثقافة والإعلام) .

وانخفاض سقوط الإمطار بالقرن الأفريقي منذ أوائل الثمانينات إلى حدب اهتمام العالم بحوض النيل ولا سيما بأثيوبيا والسودان . وعلى الرغم من عودة الأمطار إلى معدلاتها وتحسن الموقف . إلا أن دول حوض النيل لا تزال تواجه شبح جفاف دورى وتدهور نوعية المياه والمجاعات فـــى بعضهـــا وقلاقل سياسية حقيقية ومدبرة.

وتعتمد مصر بشكل كامل تقريبا على مياه النيل . ونتيجة لذلك فـــإن أى انقطاعـــات للماء في أعالى النيل تقلل من المياه المتاحة لسد مطالب مصر الداخلية المتزايدة باستمرار.

ويصعب تحديد الاستخدام المصرى للمياه بدقة ؛ نظراً لتناثر البيانات التى يمكن التعويل عليها . كما أنه من الصعوبة بمكان تقدير التدفقات الموسمية للنيل.

نـهر النـيل

يمثل الركيزة الأساسية لحياة المصريين . ويستجمع مياهه من ثلاثة مصادر رئيسية:

- هضبة البحيرات الاستوائية ويبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة منها نحو ١٣ مليـــار مـــتر مكعب مقدرة عند أسوان وهى أكثر المصادر انتظاما فى إمداد النيل بالمياه على مدار العام.
- الهضبة الأثيوبية : وتمثل أهم المنابع ؛ حيث تقدم نحو ٨٥٪ من متوسط الإيراد السنوى للنيل مقدرا عند أسوان .
- حوض بحر الغزال: الذى ينتشر فيه عدد من الأنهار الصغيرة التى تنبع من المنـــاطق الجبليـــة بالسودان وأفريقيا الوسطى .. ويبلغ جملة الإيراد السنوى لهذه الأنهار ١٥.١ مليـــار مـــتر مكعب فى المتوسط ويصل منها للنيل ما لا يزيد عـــن ٠.٥ مليـــار ويفقـــد البـــاقى فـــى المستنقعات [١١].

وهناك عدد من الاعتبارات فيما يتعلق بنهر النيل.

- أن النيل هو المصدر الوحيد للمياه فى مصر.. خاصة أنها دولة مصب.
- أن هناك ثمان دول أخرى تشارك مصر فى النيل . وجميعها تقع على إحباسه العليـــا ولديهـــا موارد أخرى.
- أنه لابد من السير على نفس طريق إقرار المعاهدات والاتفاقيات التى كان آخرهـــا اتفاقيـــة ١٩٥٩.
- أن لنا حقوقا تاريخية فى مياه النيل لا يسمح بمساسها أو الانتقاص منها.
- أن لنا حقوقا طبيعية فى الحصول على زيادات من موارد النيل وعلينا تحقيقها بكل السبل.

---

[١١] مجدى شندى – المياه النيل – دراسة فى المكان – رؤية – ع ١٣ – مركز الفالوجا للنشر والتوزيع – ١٩٩١ – ص ٢٩.

-أن السودان شريك مختلف ويجب تحسس طبائعه وفهم ظروف كل جيل من أبنائه وتطلماته وأفكاره.

-ضرورة الحفاظ عليه وصيانته .. خاصة فى ظل المتغيرات السياسية الراهنة.

-أن النيل وفروعه يعتبر أهم طرق النقل الداخلى فى مصر حيث يوجه أكثر من ٣٠٠٠ كم من النيل والترع صالحه للملاحة .

-أن الزراعة هى عصب الإنتاج القومى وركيزته الأولى وللتوسع فيها يجب تحقيق الكفاية المائية من النيل حيث لا بديل عنه.

-ان الوضع المستقبلى يحتاج لنظرة فاحصة نظراً للظروف المتطورة فى باقى الدول وبصفة خاصة فى أثيوبيا[١٢].

وتوضح الخريطة (٢) نهر النيل من المنبع إلى المصب.

ويوضح جدول (١٥) الكميات المفقودة من مياه النيل

جدول رقم (١٥) [١٣]

رقم	المنطقة	كمية المياه المفقودة سنويا مليار متر مكعب
١	منطقة السدود داخل حدود السودان	١٥,٠
٢	منطقة بحر الغزال وروافده داخل حدود السودان	١٤,٥
٣	مستنقعات مشار	٤,٠
٤	الخيران الشرقية بمنطقة مشار	٢,٥
	جملة كلية	٣٦,٠

ومصر مقرونه زمنيا بمصدر المياه الذى يرويها ("مصر هبة النيل" بحسب قول هيرودوت قبل أكثر من ٢٥٠٠ عام) ، وكذا نظامها السياسي المركزي نفسه؛ إلا أنها انتقلت عقب إنجاز بناء السد العالى ، من وضع التكيف تجاه سلوك النهر إلى وضع السيطرة عليه.

وهنا تبرز أهمية توجيه استهلاك المياه والعلاقة بين دول حوض النهر والاتفاقيات الخاصة بتوزيع مياهه والمشروعات المقامة والمزمع إقامتها عليه. انظر خريطة رقم (٢) .

(١٢) محمود المنزولاى – نهر النيل – دراسة فى المكان – رؤية – ع ١٣ – مركز الفالوجا للنشر والتوزيع – ١٩٩١ – ص ٢٩.

(١٣) المرجع السابق – ص٣٠.

المصدر محمود المنزلاوى – نهر النيل دراسة فى المكان – رؤية . ع (٣) ١٩٩١ صـ٢٨ .

الوضع في حوض النيل

عمت فترة من الجفاف أفريقيا استمرت قرابة السنوات التسع تعرضت فيها البلاد التي تعتمد على الزراعة المطرية لقحط وجوع كذا تعرضت فيها البلاد النهرية بقرب كارثة السنين العجاف وشهد نهر النيل أكبر أنهار أفريقيا والعالم فترة صعبة في تاريخه لم تنتهى ألا بهطول الأمطار بغزارة عام ١٩٨٨ على الهضبة الأثيوبية . وكان من محصلة السنوات العجاف أن استشعرت دول النهر وبالذات مصر والسودان بأهمية هذا المتغير الحاسم في إطار الأمن القومي . وعلى الرغم من زيادة هطول الأمطار إلا أن دول الحوض لا تزال تواجه الجفاف الموسمي وانخفاض كفاءة المياه الجارية ، والمجاعات التي انتشرت في بعض البلاد. وقد أثبتت التجارب صعوبة اتفاق دول الحوض على التعاون بخصوص خطط التنمية الطموحة وإدارة منابع المياه (وبالذات من قبل اثيوبيا وكينيا لأسباب مائية وسياسية).

ويهمنا بالدرجة الأولى الموقف المائي لمصر والسودان حيث أنهما الدولتان العربيتان الوحيدتان في حوض النيل.

في مصر، كان جفاف الثمانينات أثره على كمية المياه التي تصل لأسوان في العام ١٩٨٠/٧٩ وحتى العام المالي ١٩٨٧/٨٦ . وتعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا مركزيا حتى أن بعض كتاب الجغرافية السياسية يربطون كثيرا بين شكل نظم الحكم في مصر وطبيعتها كدولة نهرية تحتاج دائما إلى سلطة مركزية قوية . وتؤدى المشاكل الواقعة في منابع النهر باستمرار إلى مشاكل مناظرة لها في مصبه مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة في مصر من الماء اللازم لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان . وقد قدر جون ووتربرى - الكاتب الأمريكي المتخصص في الشئون المصرية - الحاجة المصرية إلى الماء بمقدار ٧٢ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ ولما كان متوسط إيراد مصر هو ٦٨/٩ بليون متر مكعب ، فإنه يتوقع أن تواجه مصر بأزمة مياه مع نهاية القرن الحالي مع تزايد معدلات التلوث والاستخدام الاستهلاكي المفرط وغير الرشيد للمياه المتوافرة ، وأيضا زيادة السكان.

أما السودان فإنه يحتاج ٣٨ مليار متر مكعب في التسعينات وكان قبل ذلك يستهلك ١٦ - ١٧ مليار متر مكعب سنوياً . وتضيف صعوبات الحرب في جنوب السودان أعباء جديدة لنقص قدره السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق أهدافه في زيادة رقعة الأرض الزراعية. ولاشك أن مشروعات تنمية موارد المياه في السودان تصب بشكل مباشر في شبكة المياه المصرية. فالسودان من وجهة نظر الأمن القومي المصرى المائي هى الظهير الجنوبي ذو المصير الواحد سلما أو حربا مع مصر. وهنا تبرز أهمية وضع استراتيجية متكاملة بين البلدين يتبادلان فيها المصالح المصيرية المائية بينهما من ناحية ومن ناحية أخرى تتكامل مشاريعهما معا على أرض مشتركة من

المنفعة المتبادلة . أن المطلوب وبصورة كاملة وضع خريطة النهر بدءا بالسودان - خارج المعارك الآنية واستخدام القوة إن لزم إذا حدث تلاعب فى أعالى النهر يخرج بها من مضمون الاتفاقيات المنظمة لاستخدام المياه فى حوض النيل.

وبين مصر والسودان اتفاقية بشأن استغلال مياه النيل . ويحدد فيه الاتفاق منذ عام (١٩٥٩)، أن قاعدة الاستهلاك لكل دولة فى المستقبل هى "الاستهلاك التاريخى" وأن فائض المياه الذى سينجم بفضل سد أسوان سيوزع بين الدولتين بمقدار ١٤,٥ كم٣ للسودان ، ٧,٥ كم٣ لمصر (فى ذلك الوقت). وكان من شأن هذه الإضافة أن ترفع استهلاك مصر التاريخى من ٤٨ كم٣ (مليار متر مكعب) إلى ٥٠ كم٣ سنويا ، وأن ترفع استهلاك السودان من ٤ كم٣ إلى ١٨,٥ كم٣.

وبالاستناد إلى هذا الاتفاق ، يوزع فائض المياه (مثل مياه مشروع جو نقلى ومياه الأمطار التى تعزز أكثر من المعدل فى بعض الأعوام) بين الطرفين بنسب متساوية . وكذلك إبان النقصان (سواء نتيجة انحباس الأمطار أو نتيجة الإفراط غير المتوقع فى الاستهلاك من جانب البلدين ، ومن جانب الدول التى يمر بها النهر).

وقد زادت حصص المياه المخصصة لمصر بعد إنشاء السد العالى وبحيرة ناصر، إلا ان هذه الزيادة ليست حاسمة بالنسبة للمشكلة الأساسية للزراعة المصرية ، أى الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء من أجل السكان الذين يتكاثرون بسرعة ، والحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء لأغراض التصدير. ويعرض جدول (١٦) والمخطط (١) التغيرات التى طرأت ومغزى هذه التغيرات على صعيد التجارة الخارجية فى الفترة من ١٠٥٢ وحتى ١٩٨٠.

ويدل الجدول على زيادة المساحة الفعلية وزيادة كثافة الزراعة (بنحو واحد من خمسة) . وازدياد الناتج الزراعى لوحدة المساحة . ثم حدث تأخر وتراجع فى زيادة إنتاج المحاصيل (بسبب مشكلات تصريف المياه بصفة خاصة) ويوضح الجدول أيضا أن الاستهلاك المحلى (خضر - فاكهة...) زاد أكثر كثير من الإنتاج الموجه للتصدير (القطن).

وتشير الأرقام الى أن الزيادة التى تأخذ المساحة الأكبر من الأرض هى زيادة الأعلاف (معظمها البرسيم) ، التى تشكل الغذاء الأساسى للوسائل الأساسية وباستثناء الإنسان - التى تستخدم فى الفلاحة (البهائم).

ويعرض المخطط، المساهمات المتراكمة للزراعة فى ميزان المدفوعات القومى، ويتضح منه:

أ- كان الميزان التجارى الزراعى إيجابيا حتى عام ٧٥، ثم أصبح سلبيا، ويرجع ذلك إلى توقف ارتفاع إنتاج المحاصيل بعد أواسط السبعينات (كما فى الجدول) فى الوقت الذى ازداد فيه عدد المواليد.

ب- يضيف الميزان التجارى الزراعي السلبى مساهمته السلبية إلى مجمل ميزان المدفوعات القومى السلبى.

جـ- أن الجهود التي بذلت في موضوعي المياه والأرض منذ الستينات (التحكم في تزويد المياه عقب استخدام السد العالى، الزيادة في الأراضى ، وسائل تحسين تصريف المياه) لم تحسن الميزان التجارى الزراعى.

ومن هنا يتضح أن الصلة بين الشعب المصرى والنيل صلة قديمة ومستمرة؛ حيث أن حل المشكلتين القوميتين الرئيسيتين ، المتمثلتين في تحقيق اكتفاء غذائي ذاتى وإنتاج محاصيل للتصدير ، يكمن في الرى وزيادة كفاءته (التوفير في الاستهلاك)[١٤].

جدول (١٦) الأراضى والمحاصيل الزراعية الأساسية التي تسقى بماء النيل[١٥]

المزروعات	١٩٥٢			١٩٧٥			١٩٨٠		
	مساحة ١٠٠٠ هكتار	محصول ١٠٠٠ طن	محصول/ مساحة طن/ هكتار	مساحة ١٠٠٠ هكتار	محصول ١٠٠٠ طن	محصول/ مساحة طن/ هكتار	مساحة ١٠٠٠ هكتار	محصول ١٠٠٠ طن	محصول/ مساحة طن/ هكتار
قمح	٥٥٧	١٠٨١	١.٩٤	٥٨٥	٢٠٣٣	٣.٤٨	٥٨٩	١٧٩٦	٣.٠٥
علف أخضر	٩٢٥	–	–	١١٨١	–	–	١١٣٩	–	–
قطن محلوج	٨٢٦	١٢٩٦	١.٥٧	٥٦.٥	١٠٥٦	١.٨٧	٥٢٣	١٤٠٨	٢.٦٩
أرز	١٥٧	٥١٧	٣.٢٩	٤٤٢	٢٤٢٤	٥.٤٨	٤٠٨	٢٣٨٤	٥.٨٤
ذرة	٧١٥	١٥٠٦	٢.١١	٧٦٩	٢٧٨١	٣.٦٢	٨٠٠	٣٢٣١	٤.٠٤
ذرة بيضاء	١٨٢	٥٢٢	٢.٨٧	٢٠٥	٧٧٥	٣.٧٨	١٧٢	٦٣٥	٣.٦٩
قصب السكر	٣٩	٣٢٥٨	٨٣.٥٠	٩١	٧٩٠٢	٨٦.٨٠	١٠٦	٨٥٤٤	٨٠.٦٠
خضروات	٣٩٦	١٨١٠	٤.٩٣	٧١٥	٦٣٩٥	٨.٩٠	٨٧٧	٦٨٨٩	٩.٠٢
أشجار	٣٠	–	–	١٢٠	–	–	١٥١	–	–
مزروعات أخرى	٣٦٤	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٤٢٠٠	–	–	٥٠٣١	–	–	٥١١٣	–	–
المساحة المادية	٢٤٠٠	–	–	٢٦٠٠	–	–	٢٧٠٠	–	–
كثافة زراعية	١.٥٧	–	–	–	–	–	١.٨٩	–	–
رؤوس بقر	–	–	–	٤٣٠٦	–	–	–	٤٢٥٩	–
بيض (بالملايين)	–	٤٥٥	–	١٥٠٥	–	–	–	١٧٤٣	–

(١٤) المرجع السابق – ص ٥٣.

(١٥) المرجع السابق – ص ٥٤.

انظر مخطط رقم (١):

وتحتل المياه في مصر اهمية خاصة بحيث أنها كادت تؤدى إلى نزاع مسلح بين مصر وليبيا قبل وضع حجر أساس مشروع النهر الصناعى العظيم (*) حيث أن مصر تعتبر مياه الخزان الجوفي – الذى يستمد منه النهر مياهه – جزءا من مياه النيل المتسربة إلى باطن الأرض وليبيا ستسحب هذه المياه ولا يمكن السماح لها وحدها باستغلاله، لولا أن أكدت دراسة علمية مصرية أن المشروع لا يشكل خطرا على مصر وبذلك تبددت الأزمة(١٦).

وقد عبر الرئيس مبارك عن أهمية المياه بقوله "أن قضية مياه أعالى النيل قضية مصرية .. مصيرية". ويتضح حجم المشكلة بإلقاء نظرة على بعض الأمور المرتبطة بالمياه فى مصر ، وهناك بعدين لهذه المشكلة فى مصر.

أولا: البعد الداخلي

أ- طبيعة نظام الري في مصر

يتم الرى فى مصر عن طريق الغمر وهو يعطى للنبات ما يفيض عن حاجته من المياه كما أن وزارة الزراعة تتوسع فى زراعة محاصيل تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل الأرز الذى يحصل الفدان الواحد منه على ١٢ ألف م٣ من المياه وقصب السكر الذى يحصل على ٢٠ ألف م٣. فى حين يستهلك الفدان من بقية المحاصيل ٨ آلاف م٣ هذا، مع العلم أن الأرز والقصب يحتلا حوالى ١١٪ من المساحة المحصولية فى حين أن إجمالى استهلاكهما يعادل ثلث كمية المياه المخصصة للزراعة سنويا . وأعلنت وزارة الزراعة في منتصف التسعينات عدم توقيع غرامات على المزارعين المخالفين للدورة الزراعية ومخالفة الدورة الزراعية تعنى ضياع مقادير كبيرة من المياه.

وهذا الاستهلاك السيء للموارد المائية واستخدام أنظمة زراعية غير سليمة كان له أسوأ الأثر إذ ازدادت نسبة الملوحة وترسبت معدلات مرتفعة من مواد التسميد الكيماوية . وفى دراسة لوزارة الرى أوضحت أن نسبة مياه الصرف إلى مياه الرى حوالى ٤٦ – ٥٠٪ وهو ما يعنى

(*) يصل عدد الأنابيب المستخدمة إلى ربع مليون أنبوب ذات أقطار ٤٠٠٠ ملم لنقل المياه من الصحراء إلى المناطق الساحلية . وتصل كميات الحفر إلى ١٠ أضعاف ما عمل فى السد العالى . يبلغ الطول الإجمالي لمنظومة النهرالعظيم ٤٢٠٠ كم. وكمية الأسمنت المستخدم به تكفي لانشاء طريق خرسانة من ليبيا للهند – ويهدف لتحقيق الأمن الغذائى. راجع: إسماعيل القروى – مشروع النهر الصناعى العظيم– مجلة:الوحدة – العدد ٧٦٤ – يناير ١٩٩١.ص ١٢٣ وما بعدها.

(١٦) الشعب ١٩٩٧/٩/٣٠.

كفاءة ري منخفضة جدا. علاوة على ذلك نحن نفقد ثلث حقنا من مياه النيل كما يلي:

(١) ٢.٧ مليار متر مكعب تضيع بسبب السدة الشتوية.

(٢) ٢ مليار متر مكعب عن طريق البخر .

(٣) يبتلع البحر ١٢ مليار متر مكعب.

(٤) ٣٠٪ من إجمالي نصيب الزراعة يضيع دون الاستفادة منه.

وهناك العديد من الصنابير التالفة في المنازل ، والهيئات والمصالح تترك يتسرب منها الماء دون الاهتمام بإصلاحها وخاصة أن المواطن المصرى ينظر إلى الماء باعتباره موردا غير قابل للنفاد وبالتالي يسرف في استخدامه دون حساب وفي معظم البلاد يوجد نوعين من الماء : ماء نظيف مكرر بنسبة ١٠٠٪ يستعمل في الشرب والطهى ، وماء معالج أقل نقاء يستخدم في التنظيف والرش وخلافه ولكن هذا النظام غير موجود في مصر، فلماذا ؟

ب-موقع المياه من الاهتمام المصري:

أكد المهندس عصام راضي (وزير الري السابق) أن ما يثار عن المشروعات الأثيوبية على النيل وضرورة مواجهتها مجرد اجتهادات صحفية وليس هناك أى خطر أثيوبي على مواردنا المائية[١٧].

وصرح مصدر مسئول عن توفير المياه لمصر أن مصر أبلغت البنك الدولي بعدم تقديم مساعدات لتمويل إنشاء أى سدود على النيل ناسيا أن إسرائيل وامريكا بإمكانهم توفير هذا التمويل في فترة زمنية وجيزة .

وطالب مجلس الشورى في جلسته ١٢/٥/١٩٩٠ بضرورة صيانة المياه وحسن استثمارها وكذلك تطوير وتدبير موارد إضافية لعدم كفاية الموارد الحالية مستقبلا . كما تم إنشاء لجنة لتنمية موارد مصر المائية برئاسة د. عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق تهتم بخطط ومشروعات الري في مصر.

جـ- الهدر:

يتم في مصر هدر كميات بالغة من المياه بسبب سوء الاستخدام واستخدام نظام الري بالغمر الذى يعطى النبات فوق حاجته ويعود الفائض للترع والمصارف التي تتجمع لتصب في البحر المتوسط. وقد يكون من الضرورى تقاضى ثمن الماء لإجبار الأفراد على الترشيد في استهلاكهم . وأيضا يجب تعميم أقنية التصريف وإدخال تقنيات الري الحديثة التي تعتمد على أسلوب الرش الرذاذى والقطرة قطرة، تفاديا لفرط السقى ، ولرفع مستوى حقل المياه الجوفية .

(١٧) الأهرام في ٣٠/٥/١٩٩٧

وهذا كله ممكن التحقيق ولكنه باهظ التكلفة [١٨].

د- محدودية الموارد:

حتى عام ١٩٥٩ كان يستبعد من متوسط الإيراد السنوى للنيل ما يضيع في البحر المتوسط وقدره نحو ٣٢ مليار متر مكعب سنويا ويكون متوسط ما يتبقى نحو ٥٢ كم٣ يخص مصر منها (وفقا لاتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بتوزيع المياه بين مصر والسودان) ٤٨ مليار متر مكعب (كم٣) والسودان ٤ كم٣ وبعد إتمام بناء السد بلغت الحصة الإضافية ٢٢ كم٣ سنويا ووفقا لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . فإن حصة من هذا المورد الإضافي ٧,٥ كم٣ والسودان ١٤.٥ كم٣. ويوضح جدول (١٦) الموارد والاستخدامات المصرية من المياه في منتصف الثمانينات وتستهلك الزراعة نحو ٨٧٪ من جملة الموارد المائية المتاحة (يذهب الثلثين لاحتياجات الحاصلات الزراعية والباقي للصرف).

وارتفعت احتياجات الزراعة الفعلية من ٤٦.٣ مليار متر مكعب عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى حوالى ٤٩.٧ مليار وذلك لزيادة المساحات المنزرعة من المحاصيل ذات الاستهلاك المائى المرتفع مثل القصب والفواكه .

وقدر د. مصطفى الجبلى أن جملة الاستخدام في أواخر الثمانينات ارتفعت إلى ٦١ كم٣ في بعض السنوات.

وقدر بعض الخبراء الزراعيين ضرورة مضاعفة المساحة المحصولية في مصر بحلول عام ٢٠٠٠ من حوالى ١١ مليون فدان إلى ٢٢ مليون فدان محصولى وذلك يحتاج إلى ٥٥ كم٣ من المياه سنويا فضلا عن زيادة احتياجات المياه للصناعة والأغراض المنزلية.

وفي تقدير رسمي للموازنة المائية في موسوعة أحكام ضبط مياه النيل "water master plan" ، فإن مصر سوف تكون في حاجة إلى ٦٣ كم٣ عام ٢٠٠٠ وذلك على أساس أن يكون مشروع قناة جونجلى- المرحلة الأولى قد استكمل وعلى أساس استصلاح ٤٢ ألف هكتار في المتوسط سنويا من عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٠ . وأن تكون مصر قد خفضت متوسط حصة الفدان من مياه الرى من ٦٠٨٨ م٣ / سنة إلى ٥٠٦٨ م٣ / سنة.

أما إذا لم يتحقق ذلك فإن مصر ستكون بحاجة إلى ما يقدر بنحو ٧٣ كم٣ في المتوسط حسب تقدير "جون وواتربرى" عام ٢٠٠٠ ، بينما يقدر د.مصطفى الجبلى الاحتياجات عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٨ كم٣ سنويا على أقل تقدير.

ورغم اختلاف التقديرات إلا أنها تتفق على تزايد حاجات مصر المائية المتوفرة حالية[١٩].

---

(١٨) رينية ديمون – مصر : بنجلاديش محرومة على حافة المتوسط – الوحدة – ع ٧٦ – يناير ١٩٩١ – ص ٤٨.

(١٩) مجدى صبحى – مصر ومياه النيل : حاجات متزايدة وموارد مهددة – رؤية – مركز الفالوجا للدراسات والنشر –القاهرة – ع (٣) – سبتمبر ١٩٩١ – ص ٢٠.

جدول رقم (١٦)

الموارد والاستخدامات المصرية من المياه [٢٠]

الموارد والاستخدامات	الكمية (مليار متر مكعب / سنة)
الموارد	
حصة مصر من مياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩	٥٥,٥
الخزان الجوفي الدلتا والصعيد	٢,٩
إعادة استخدام مياه الصرف	٢,٣
إجمالى الموارد	٦٠,٧
الاستخدامات	
الزراعة	٤٩,٧
مياه الشرب والاستهلاك المنزلى	٣,٣
الصناعة	٢,٩
الكهرباء والملاحة والسدة الشتوية	٤,٠
إجمالى الاستخدامات	٥٩,٥

ط- [illegible]

تلوث مياه المجارى المائية نتيجة لاستخدام الأهالى لها فى إلقاء القاذورات ، وإلقاء المصانع للنفايات مما يجعل تنقية مياه الشرب غير كاملة.. بالإضافة إلى ضخامة الإنفاق على جعل هذه المياه صالحة للشرب . ولو تم إنفاق جزء منه للحد من تلوث المياه ، فإن تكلفة تنقية المياه ستقل.

ويرى د. مصطفى كمال طلبة إن ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على الدول ذات الشواطئ المنخفضة ومنها مصر . ويقول أن العلم يؤكد ذلك من خلال لجنة حكومية لتغير المناخ تضم ١٥٠٠ عالم وفنى ومستشار متخصص أنشأتها منظمة الأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة عام١٩٨٩.

وأدى عمل هذه اللجنة إلى المفاوضات حول اتفاقية المناخ . ويقدر أن يرتفع سطح البحر ما بين ٢٠، ٣٠ سم عام ٢٠٣٠، ٦٠ سم عام ٢١٠٠.

---

(٢٠) م. ن – ص ٢٣.

وتدخل مصر ضمن نطاق المناطق التى سيصل ارتفاع مياه البحر فيها إلى ما بين ٢٠، ٣٠ سم والمشكلة ليست ارتفاع سطح البحر وإنما تغير المناخ خلال ارتفاع درجة حرارة الجو التى تزيد حرارة مياه البحر ٣ درجات.

ويؤكد د. طلبة أنه مازالت توجد شاحنات من النفايات السامة فى المياه المصرية وبصفة خاصة فى الإسكندرية . ويقال أن أحد مصانع الأسمنت يستخدمها كوقود وهى قادمة من ألمانيا التى أكد وزير بيئتها - رغم أنه لم يوقع على اتفاقية التلوث - أن هذا يتم بموجب اتفاقيات بين الشركات المصرية والألمانية [٢١].

كل هذا فضلا عن وجود فنادق عائمة فى قلب المياه والسفن التى تقوم بغسل جوانبها بالماء والصابون وإلقاء مخلفاتها فى النهر . وإلقاء القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات الإنسان والحيوان فيه . بالإضافة إلى المصانع حيث يوجد حوالى ٧٠٠ مصنع مقام على النيل تصرف ملايين الأطنان من مخلفاتها السامة فى مياهه ويصل ما تصرفه هذه المصانع إلى ١٠٠٠ مادة كيماوية من العناصر السامة وهذه المواد قادرة على قتل الكائنات التى تعيش فى النيل وتهديد أرواح المواطنين . وأيضا إلقاء مصانع الأسمنت لمخلفاتها فى المياه . وأيضا مشكلة الصرف الصحى والذى يؤدى إلى ما يسمى بالتلوث البيولوجى للنهر وما ينتج عنه من تكاثر بكتريا . وفيروسات وطفيليات وما يؤدى إليه هذا التلوث من أمراض لعل أشهرها البلهارسيا.

و- نبات ورد النيل:

يمثل مشكلة كبيرة تستوجب التصرف السريع فهو يتكاثر بصورة مذهلة حيث أن ورده واحدة تنتج حوالى ٧٠ ألف زهرة سنويا أى ما يكفى لتغطية فدان كامل وهو ما يعيق الملاحة فى النهر بشكل واضح وتشير الأرقام إلى أن حجم نبات ورد النيل وصل عام ١٩٩١ إلى خمسة أضعاف الأعوام السابقة عليه وما يفرض ضرورة التحرك نحو حل سريع وعاجل والا سيأتى يوم يصبح فيه سطح النيل كله مغطى بورد النيل .

ثانيا : الأبعاد الخارجية لمشكلة المياه فى حوض النيل

هناك بعدان خارجيان لمشكلة المياه فى حوض النيل الأول هو إسرائيل أما الثانى فهو الدول الأفريقية ، والذى لا ينعزل عن البعد الأول حيث أن الاول يكون بمثابة دافع ومحرض لدول أفريقيا للضغط على مصر بخصوص مياه النيل والاستجابة لمشاريع إسرائيل بخصوصها.

---

(٢١) د. مصطفى كمال طلبة ، حوار الجمهورية الأسبوعى - الجمهورية - ٧ يناير ١٩٩٣ - ص٢.

أولا: البعد الإسرائيلي:

كان الحصول على المياه العربية هدفا لدولة إسرائيل منذ إنشائها بدءا بمشروع هرتزل عام ١٩٠٣ الذى تم التفاوض عليه بين هرتزل من ناحية واللورد كرومر وبطرس غالى من ناحية أخرى بهدف تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين الإسرائيليين فيها.

وتحدث السادات عن "مد ترعة من النيل إلى القدس" عندما ما زار إسرائيل للمرة الأولى وقد ذكرت مصادر دبلوماسية أن الجانبين المصرى والإسرائيلى ناقشا فى بداية شهر أكتوبر ١٩٩٢ عقد اتفاقية لتوصيل مياه النيل إلى شمال وجنوب صحراء النقب بإسرائيل عبر ترعة السلام على أن تتولى إسرائيل مد خطوط أنابيب عن طريق رفح إلى شمال النقب ثم مدها إلى الجنوب الإسرائيلى.

وناقشا ضرورة تصميم مسار الترعة عبر الساحل الشمال المصرى لسهولة مرور المياه من شمال النقب إلى جنوبه.

وذكرت المصادر أن هذه الاتفاقية تتم على ضوء اتفاقية كامب ديفيد وبما يتمشى مع السياسة الدولية الجديدة والتى تلزم بسياسة الوفاق بين الدول العربية وإسرائيل بعد إلغاء المقاطعة العربية لها وعقد اتفاقيات معها وبالذات اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤.

وذكرت المصادر أن هذا المشروع بداية تم التخطيط له بين أمريكا وإسرائيل والكويت على أن تتولى الكويت تمويل المشروع بقرض كويتى نظير وقوف أمريكا بجانبها فى حربها ضد العراق فى حالة نشوب أى خلاف بينهما .

وذكرت أيضا أن هذه الاتفاقية سيعقبها موافقة دول الأندوجو وعلى رأسها أثيوبيا وأوغندا – على زيادة حصة مصر من مياه النيل طبقا لاحتياجات إسرائيل[*].

وتجسدت المخاطر السياسية حول استخدام مياه النيل فى السبعينات عندما بادر السادات بالإعلان عن توصيل جزء من حصيلة مياه النيل إلى إسرائيل عام ١٩٧٩ ، (في وادي الراحة بسيناء) باعتبارها جزءا من صفقة فى صراع المياه في دول حوض النيل. لأن إسرائيل ترى فيه المصدر الذى سيحل مشكلتها فى المستقبل ، مما يجعلها تولى أهمية خاصة لعلاقتها مع مصر وأثيوبيا، وترى نفسها صاحبة دور أساسى فى هذا المجال لامتلاكها تقنيات عالية لا يملكها الآخرون [٢٢].

---

[*] هدى مكاوى – مد مياه النيل إلى إسرائيل – الشعب – ١٩٩٢/١٠/١٣ . ص١١.

[٢٢] الأهرام – ١٩٩٠/٢/٢٣.

أ-مياه النيل:

يقول العقيد القذافي أن النيل ينبع من قلب أفريقيا من الحبشة وأوغندا وجنوب السودان؛ ومن ثم فان المحاولات جارية من قبل إسرائيل في هذه المناطق لإقامة مشروعات مختلفة لخنق مصر التي يأتي عليها دائما الخطر المائي .

ولم توافق الحكومة المصرية على طلب بمد مياه النيل لسيناء لتوطين اليهود في فلسطين المحتلة. وعززت هجرة اليهود السوفيتي اتجاه أنظار إسرائيل إلى النيل . وأكد المسئولون الإسرائيليون ذلك مرارا بقولهم أن الحل الوحيد لمشكلة نقص المياه في إسرائيل يكمن في الحصول على مياه النيل . وبعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ طلبت إسرائيل من مصر نسبة ١٪ من مياه النيل تقوم بسحبها إلى القدس ، ووافق الرئيس السادات على هذا المشروع من أجل تسوية شاملة للصراع وتحقيق السلام في المنطقة ولقيت الفكرة معارضة شديدة في الداخل[٢٣].

وتبذل إسرائيل كل الجهود لتحقيق إطماعها وتقف حائلا دون قيام تعاون حقيقي مشترك بين مجموعة الأندوجو التي انشئت عام ١٩٨٣.

ب- المياه الجوفية:

من المثير أنه ليس لدى أي سلطة مصرية منذ ٦٠ عاما تقدير حقيقي للمخزون الجوفي وهل هو متجددا أم لا . وهل مصدره النيل أم الأمطار . وقد قامت إسرائيل بحفر آبار عميقة على الحدود المشتركة مع مصر لسحب المياه الجوفية من سيناء وساعد على ذلك زيادة إنحدار الأرض المصرية . وبلغت كمية المياه المسروقة حتى الآن من سيناء حوالي ٣٠ مليون م٣ من إجمالي المخزون الذي يقدر بـ ٢٠٠ مليار متر مكعب . ورصدت الحكومة الإسرائيلية مبلغ خمسين مليون دولار لتنفيذ مخطط سحب المياه الجوفية من الصحراء المصرية اليها.

جـ- مياه الأمطار والسيول:

طالبت إسرائيل الحكومة المصرية بإبعاد مسار طريق الحدود الشرقية عن خط الحدود مع إسرائيل لمسافة ٢ كم داخل الأراضي المصرية؛ حيث أن تنفيذ الطريق الملاصق للحدود سوف يؤدي إلى عدم وإغلاق القنوات التي أقامتها إسرائيل لسرقة مياه الأمطار والسيول التي تسقط على المنطقة وبالتالي وقف تسرب المياه إلى الأراضي المصرية [٢٤]وترددت أنباء حول قيام إسرائيل

---

[٢٣] د. جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط - الباحث العربي - ع (٢٢). مارس ١٩٩٠ - ص ص ٢٥-٢٦.

[٢٤] الحقيقة - ١٩٩٠/١/٢.

بأبحاث لجر السحب من فوق الأراضى المصرية[٢٥].

هذا وقد فجر مشروع تحويل مياه النيل إلى النقب بإسرائيل خلافا سياسيا حادا بين دول منطقة حوض وادى النيل – وطرح فى هذا الشأن موضوع حق أى دولة من دول الحوض فى اتخاذ قرار من جانبها دون أن يكون ذلك فى إطار اتفاق جماعى يعطى لكل الدول الحق فى عدالة توزيع المنافع – وقد تجسد هذا الطلب فى مؤتمر بانكوك الذى نظمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحضرته كل دول النيل ما عدا أثيوبيا.

واعتمدت أثيوبيا فى ظل حكم هيلاسلاسى؛ على أميركا فى وضع الدراسة الموسعة التى قام بها المكتب الأميركى لاستصلاح الأراضى الزراعية فيما بين ١٩٥٨، ١٩٦٤ . والتى تستهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى القائمة على الحدود السودانية – الأثيوبية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذى يحرم مصر والسودان من خمسة بلايين متر مكعب من الماء .

وتمت هذه الدراسة إبان فترة التوتر المتصاعد بين واشنطن والقاهرة فى أعقاب بناء السد العالى . وهى محملة بتحذير ورسالة تذكير لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتكية ، فأثيوبيا هى نافورة مياه أفريقيا، حيث تصب أنهارها ١٠٠ مليار متر مكعب إلى جيرانها سنويا[٢٦].

ثانيا : البعد الأفريقى:

يعد نهر النيل نهرا دوليا لأنه يجرى فى أكثر من دولة ومن ثم فهو يخضع لقواعد القانون الدولى . وكانت الدول المستعمرة قد أبرمت اتفاقيات عديدة بشأن المياه ، إلا أن أثيوبيا ترفض هذه الاتفاقيات وتعتبرها من ميراث العهد الاستعمارى رغم أن المادتين ١١، ١٢ من معاهدة فينا ١٩٧٨ قررتا استمرار سريان هذه الاتفاقيات وفقا لقواعد التوارث الدولى.

أ–أثيوبيا:

تعتبر أثيوبيا من وجهة نظر علماء الجغرافيا نافورة مياه أفريقيا ومعظم زراعتها تقوم على المطر أى أنها لا تحتاج بدرجة كبيرة إلى مياه النيل وفى عام ١٩٧٨ أعلنت أثيوبيا إقامتها لسدود مشروعات تخفض حصة مصر عن الحصة المقررة وفقا لاتفاقية ١٩٥٩ .

وأعلنت شركة تاحل الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية فى إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال فى أثيوبيا لحساب البنك الدولى. وأنها تقوم باعمال إنشائية فى أوغادين

---

(٢٥) روز اليوسف – ع (٣٢٤٣) – ٩٠/٨/٦ – ص ص ٢٨-٢٩.

(٢٦) حسان الشويكى – الأمن المائى العربى – م. س. ذ – ص ٣٣.

في الطرف الآخر من أثيوبيا على حدود الصومال. وكشفت الصحف أن خبراء إسرائيليين قاموا بعمليات مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به ، لتقديم الاقتراحات حول إمكانية إقامة عدد من السدود على النيل الأزرق.

ويهدف التعاون الإسرائيلي – الأثيوبي إلى تنفيذ ٤٠ مشروعا مائيا على النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية – الأثيوبية، وتشمل هذه المشاريع إنشاء ٢٦ لرى ٤٠٠ ألف هتكار وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط وتستلزم هذه المشروعات ٨٠ مليار متر مكعب من الماء تأتي على حساب السودان.

وكان هذا التعاون تتويجا لتعاون سرى بينهما فقدمت إسرائيل القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الأثيوبي ، مقابل سماح السلطات الأثيوبية باستئناف تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل . وهدف إسرائيل الأساسي هو زيادة نشاطها في منطقة القرن الأفريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة لتعزيز دورها في أحداث جنوب السودان ، والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية في جزيرة دهلق.

وقد جرت محاولات عديدة للتوصل إلى اتفاق بين مصر والسودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى . ومنها:

- اتفاقية عام ١٨٩٠ بين بريطانيا وإيطاليا حول استخدام مياه النيل .
- اتفاقية ١٩٠٢ التي تنص على عدم إقامة أية منشآت مائية على النيل بدون التشاور مع الأطراف الأخرى.
- عام ١٩٣٥، تم الاتفاق على إقامة مشروع تخزيني على النيل الأزرق على بحيرة تانة ، وتوقف بسبب الغزو الإيطالي لأثيوبيا.
- عام ١٩٤٦ رفضت أثيوبيا الموافقة على الاتفاق المصري السوداني حول زيادة طاقة التخزين لدى الدولتين.
- عام ١٩٥٧ أشارت أثيوبيا إلى حقها الطبيعي في مياه النيل عند بدء مصر التفكير ببناء السد العالي.
- عام ١٩٧٧ أعلنت أثيوبيا أنها تريد أن تحول ٩٢ ألف هتكار في حوض النيل الأزرق و ٢٨٤٠٠ هتكار في حوض نهر البارو إلى أراضي مروية.
- عام ١٩٧٧ أعلنت أثيوبيا عدم موافقتها على مشروع الرئيس المصري أنور السادات لتحويل مياه النيل إلى إسرائيل. ورد السادات مؤكدا أن مصر قد تخوض حربا إذا تعرضت حصتها من المياه للتهديد.
- عام ١٩٨١ قدمت أثيوبيا قائمة بأربعين مشروعا على النيل الأزرق ونهر سوباط أمام مؤتمر

الأمم المتحدة للدول الأقل نموا ، وأكدت أنها تحتفظ بحقها فى تنفيذ هذه المشاريع إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الأخرى.

-عام ١٩٨٣ حاولت مصر تشكيل منظومة دول حوض النيل في منظمة الاندوجو لكن أثيوبيا عارضت ذلك.

-تعارض أثيوبيا مشروع ترعة السلام المصرى الرامى إلى إنشاء ترعة عبر القنطرة من دمياط إلى سيناء ، تمر من أسفل قناة السويس لاستصلاح ٦٠٠ ألف فدان.

- تصر اثيوبيا ومنذ بداية التسعينيات -لأسباب داخلية وخارجية- على أن الاوضاع القديمة في حوض النيل لا بد من اعادة ترتيبها من جديد؛ ومن ثم لابد من اعادة تقسيم المياه بين دول حوض النهر، طبقا لاحتياجات كل دولة.

لهذه المشاريع انعكاسات على مصر والسودان.

أ- مصر

يبلغ إجمالى واردات مصر المائية ٩١,٥ مليار متر مكعب ، منها ٥٥,٥ كم٣ من مياه النيل . وكان من المقرر أن يتم استصلاح ٢,٨ مليون فدان - بسبب زيادة السكان - حتى عام ٢٠٠٠، ويحتاج ذلك إلى ١٧ كم٣ من المياه ، أى أن مصر تحتاج لزيادة حصتها من مياه النيل حتى تصبح ٧٥ كم٣.

وتسعى مصر لتوفير ٤ كم٣ من قناة جونقلي و٧,٥ من خزان البرت ولكن تنفيذ المشاريع الأثيوبية سيلحق ضررا كبيرا بالحياة البشرية والاقتصادية فى مصر. وأعلن وزير الحربية السابق - أبو غزالة "أن أى مساس بجريان النيل معناه الحرب". . وقال بسيونى سفير مصرى سابق "أن أثيوبيا تقع فى حزام الأمن الاستراتيجي لمصر . أن قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شانه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصرى بحيث يشمل دولا أخرى يمكنها ، من خلال التأثير على مياه النيل التأثير على المصالح الحيوية والقومية لمصر" . وقال د. مصطفى كمال طلبة "أن دول حوض النيل قد شعرت بان مياه النهر لا تستفيد منها؛ فبدأت بالتفكير فى إنشاء السدود على النيل الأزرق وإذا فعلوا فسنذهب هنا ك للحرب والقتال بسبب المياه".

كل هذا يؤكد أن هناك أزمة مائية آخذة بالتزايد ، وبإمكانها ترك آثار مدمرة على المجتمع بأسره - ولعل هذا الخطر الشديد الذى يمكن أن يحكم مستقبل مصر هو المفسر للتنسيق الشديد بين أمريكا وإسرائيل فى مجال التكنولوجيا المائية على حوض النهر بحذر شديد والذى هو استمرار للتنسيق السياسى والعسكرى بينهما.

ب – السودان

يؤدى تزايد عدد السكان واتساع المساحات المروية وارتفاع مستوى المعيشة واستغلال المياه في الصناعة إلى تضاعف طلب السودان على المياه.

ففي عام ١٩٦٠ بلغت مساحة الأراضي المروية في السودان ٨٠٠,٠٠٠ هكتار . وبلغ عدد السكان ١٢ مليون نسمة . وفي عام ١٩٧٨ بلغت المساحة المروية من الأراضي السودانية ١,٩٠٠,٠٠٠ هكتار ، بينما وصل عدد السكان إلى ١٧ مليون نسمة ، ويقدر استهلاك السودان من مصادر المياه بـ ١٩ مليار متر مكعب . وسيحتاج إلى زيادة ١١ كم٣ من المياه بعد تنفيذ المشاريع المقترحة . وحيث أن حصة السودان من وادى النيل ، بكافة فروعه وروافده هي ٢٠,٣٥ كم٣ ، من هنا ندرك أن السودان سيواجه أزمة مياه حادة، لأنه سيحتاج إلى ١٠ كم٣ سنويا.

وتزداد أزمة المياه في السودان إذا نجحت أثيوبيا مع إسرائيل في إقامة المنشآت على نهر النيل متجاوزه الاتفاقيات التى حددت اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل[٢٧].

ويوضح الجدول التالى مصادر المياه في السودان واحتياجاته الحالية والمستقبلية على ضوء مشاريع التنمية المقترحة .

جدول (١٧) مصادر المياه في السودان واحتياجاته الحالية والمستقبلية [٢٨]

مصدر المياه	المشاريع العاملة المساحة: ألف هكتار	احتياجات المياه مليون متر مكعب	مشاريع المياه مقترحة أو تحت التجربة	احتياجات المياه مليون متر مكعب
النيل الأزرق	١٢٦٢	١٢٠٣٢	٥٩٦	٥٥٥١
النيل الأبيض	٢٨٥	٣٣٤٠	٤٢٠	٣٥٠٠
نهر عنطرة	١٧٣	١٩٧٠	٢٦٠	٢٥٠٠
النيل	١٧٦	١٦٠٣	٤٢	٣٨٥
المياه الجوفية ومصادر أخرى	–	١٢٥	٢٥٠	٢٠٠٠
الإجمالي	١٨٨٤	١٩٠٧٠	١٥٦٨	١٣٩٣٦

(٢٧) حسان الشويكي – الأمن المائي العربي – م. س. ذ ، ص ص ٣٣، ٣٥.

(٢٨) المرجع السابق – ص ٣٥.

ويوضح جدول (١٨) الأضرار المصرية السودانية من جراء التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في المجال المائي.

جدول (١٨)

الأضرار المصرية السودانية من جراء التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في مجال الأمن المائي [٢٩]

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	العجز
مصر	٥٥,٥ كم٣	٧٠ كم٣	١٤ كم٣
السودان	١٨,٥ كم٣	٢٤ كم٣	٦ كم٣

ناهيك عن ذلك أن حجز المياه عن مصر والسودان يؤدى تدريجيا إلى تحويل مجرى النهر [٣٠].

وهكذا يتضح أن منطقة حوض النيل مقدمة على أزمة مائية قد تكون من الخطورة بحيث تصل إلى الصراع المسلح ين دولها، ويكون فيها البقاء للأقوى والأكثر استعدادا .

ومن ثم فان على مصر أن تصيغ سياستها مع دول الحوض في ظل ظروف غاية في التعقيد ، فضلا عن مشاكل مصر مع السودان حاليا ، ومشاكلها التاريخية مع دول الحوض حول توزيع مياه النهر، بالإضافة إلى خلافات كل من أثيوبيا والسودان والعلاقات المصرية الأثيوبية التي مرت بفترة حرجة للغاية في أوائل الثمانينات وتحسنت تدريجيا منذ منتصف التسعينيات.

وتمثل اتفاقية مصر والسودان عام ١٩٥٩ العلاقة الإيجابية الوحيدة التي تحفظ حقوق مصر في النيل، بينما يصعب التوصل إلى اتفاقيات أخرى مما يصعب من خطورة التعرض المصري في المستقبل لسياسات تزيد من خطورة الموقف المائي.

وأصبحت صياغة علاقات تعاونية وتعاقدية مع دول حوض النيل مطلبا ملحا أكثر من أي وقت مضى - خاصة وأنها رغم اعتمادها كلية على النيل تقع أسفل النهر فهي دولة مصب، ورغم وجود عدد من الاتفاقيات التي تنظم استخدام المياه وتحفظ حقوق مصر في المياه إلا أن أغلب دول الحوض وخاصة أثيوبيا (الأكثر أهمية لمصدر مياه النيل في مصر) رفضت الالتزام بهذه الاتفاقيات لتوقيعها أثناء فترة الاحتلال وترى ضرورة عدم التزام الحكومات الوطنية الأفريقية بها.

ومازالت إمكانيات النزاع متوافرة ، بل وتتزايد مع تعقد علاقة مصر مع دول الحوض في هذه الفترة مع التغيرات العنيفة التي تجتاح القارة (تغير الحكم في أثيوبيا - مشكلات زائير

---

(٢٩) د. حسن حمدان العلكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة م. س. ذ - ص٢٤.

(٣٠) الحقيقة - ١٩٩٠/٢/٣.

الداخلية والخارجية، تعرض العلاقات المصرية السودانية إلى التوتر) ورغم ذلك فإن إمكانيات التعاون لم تصل إلى طريق مسدود بعد . والأمر الفاصل فى ذلك هو طبيعة التوجه المصرى مستقبلا لتأمين شريان الحياة فى قارة تموج بالتغيرات العنيفة والمتلاحقة[٣١].

ولذلك فإن استراتيجية مصر المستقبلية تجاه مشروعات ضبط النيل وزيادة إيراده يجب أن تؤسس على:

أولاً: العمل على حسن استخدام مياه النهر داخل حدود مصر وعدم فقد أى جزء ، مما يؤدى إلى احترام دول الحوض لمطالبنا.

ثانياً: عدم السماح بالمساس باى جزء من حقنا المكتسب فى مياه النيل.

ثالثاً: أن تسعى جاهدة للحصول على حقها الطبيعى من زيادات إيراد النيل بتنفيذ مشروعات مع دول حوض النيل.

رابعاً: أن تحاول تطويع التباين فى الأهداف الاستراتيجية بين مصر والسودان فى مجال المياه، فالسودان يرى التركيز أولا على تنفيذ مشروعات تمكن من استغلال حصته الحالية بالكامل ١٨,٥ كم٣ يستخدم منها فقط ١٣,٥ كم٣ - بتعلية خزان الروصيرص وإنشاء خزان مروى أو الحمداب ، وكليهما لا يفيد مصر فى شيء، بينما ترى مصر سرعة تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد بجنوب السودان والتخزين بأعالى النهر.

خامساً: ان تكون يقظة لما يجرى حولها . خاصة فى أثيوبيا وبقية الصراعات فى القارة .

سادساً: أن تسعى لإنشاء هيئة حوض النيل لتضم كافة الدول النيلية تشكل الإطار العام لبحث كل مشروعات أعالى النيل وترشيد مسارها بما يخدم صالح كل الدول. خاصة وأن بعض الدول تنظر إلى هذه الهيئة على أنها تقوى مركز مصر ودورها الطليعى ، وهو ما لا يرضى هذه الدول.

سابعاً: أن تكون على استعداد فنيا واقتصاديا وسياسيا لتنفيذ بعض مشروعات أعالى النيل عند سماح الظروف بذلك . بل والعمل على خلق هذه الظروف فى أسرع وقت ، وهو ما يستلزم ضرورة تواجدها الفنى والسياسى والنشط فى هذه الدول.

ثامناً: أن نأخذ فى الاعتبار ضرورة الاعتراف بأحقية دول أعالى النيل فى استخدام جزء من مياهه وفق حاجاتها الفعلية وفى إطار ما لديها من موارد أخرى.

تاسعاً: أن تكون لمصالحنا الأولوية فى التعاون وبالذات فى الأمور غير السياسية فى افريقيا.

عاشراً: العمل على التقدم الاقتصادى السريع والمثمر؛ حيث أن الاقتصاد هو صانع الحرب والسلام. بعد ان كانت المذاهب هى صناعة الحرب والسلام[٣٢].

---

[٣١] مجدى صبحى – مصر ومياه النيل : حاجات متزايدة وموارد مهددة – م. س. ذ – ص ٢٥.

[٣٢] محمود المتزولاى – نهر النيل : دراسة فى المكان – م. س. ذ – ص ٣٥.

حادى عشر: ضرورة التحرك الفعلى لإقامة بعض المشروعات الهامة التى تمت دراستها بالفعل وترتيبها حسب الأهمية وإمكانية التنفيذ . وتأتى مشروعات أعالى النيل على رأسها من حيث حجم المياه التى توفرها والتكاليف السنوية للمتر المكعب (وهو ما يقتضى التعاون مع دول الحوض الأخرى). ومن هذه المشروعات المستقبلية المقترحة بالنسبة لمصر:

أ- مشروع التخزين فى البحيرات الشمالية:

ويتضمن تحويل بحيرة البرلس إلى بحيرة عذبة وكذلك تحويل ٧٠٪ من بحيرة المنزلة إلى بحيرة عذبة كذلك والإبقاء على ٣٠٪ من مساحتها كما هى . ويتم تعذيب هذه البحيرات بامدادها بمياه النيل مع إضافة جزء من مياه الصرف للبحيرتين لتعويض مفقود البحر ثم يعاد سحب المياه من الجزء الذى تم إعذابه ببحيرة المنزلة إلى ترعة السلام واستخدام المياه المتاحة فى زراعة المساحة المتاحة للبحيرة ومساحات أخرى بالمنطقة.

ويهدف المشروع إلى تخزين المياه التى تصرف فى البحر خلال السدة الشتوية . ويهدف إلى استخدام ٣,٥ كم٣ سنويا من مياه الصرف والسدة الشتوية.

ب- مياه الصرف والمياه الجوفية:

ذكر تقرير ماكدونالد المعد لحساب وزارة الرى المصرية ضرورة إعادة استخدام الفاقد من مياه الصرف التى يمكن أن ترتفع إلى ١١,٥ كم٣. وفى تقدير آخر ذكر أن التوسع فى إنشاء المصارف المغطاة وتحسين شبكات الصرف سيؤدى إلى التوسع فى استخدام مياه الصرف فى عمليات الرى إلى حوالى ١٠ مليار متر مكعب (كم٣) / سنة بينما لا يستخدم حاليا سوى ٤,٢ كم٣ . وأوضحت دراسات وزارة الرى أن النسبة المئوية لمياه الصرف بالنسبة لمياه الرى تتراوح بين ٤٦ - ٥٠٪ وهو ما يعنى كفاءة رى منخفضة جدا ، وأن ما يفقد فى البحر من مياه الصرف يقدر بنحو ١٦ مليار متر مكعب.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بعض الدراسات إمكانية التوسع فى استخدام المياه الجوفية فى الصعيد بحيث يصل إجمالى المستخدم منها إلى ٢,٨ كم٣ / سنة بزيادة قدرها ١,٥ كم٣ عن المستخدم حاليا.

جـ- مشروعات التخزين أعالى النيل لاستعادة الفواقد:

أكدت الدراسات إمكانية استقطاب الفواقد الضخمة من مياه النيل فى منطقة المستنقعات بجنوب السودان وقدرت أنه يمكن توفير ٨ كم٣ / سنة، مقدرة عند أسوان تقسم مناصفة بين كل من مصر والسودان. وتوفر هذه الكمية من المشروعات الآتية:

١-استقطاب ٧ كم٣ من المياه التي تضيع في منطقة السدود بعد تنفيذ قناة جونجلي بمرحلتيه الأولى والثانية وزيادة كفاءة التخزين في البحيرات الشمالية.

٢-استقطاب ٧ مليار متر مكعب من المياه الضائعة في حوض بحر الغزال، ويستدعي ذلك حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار والخور داخل حدود السودان.

٣-توفير ٤ مليار متر مكعب من المياه الضائعة في مستنقعات مشار وهو ما يتطلب إنشاء قنوات جديدة داخل حدود السودان.

وقد ووجهت هذه المشروعات بصعوبات حالت دون تنفيذها، فمثلا توقف العمل بقناة جونجلي عام ١٩٨٧ بعد حفر أكثر من ثلثيها (٢٦٥ كم من ٣٦٠ كم) بسبب تفجر الحرب في جنوب السودان[٣٣].

خلاصة القول ان مصر مواجهة بنوعين من المشكلات في افريقيا: مشكلات التخلف وعلاجها التنمية بالتعاون المستمر والمشاركة الفعالة، ومشكلات الصراع الاجتماعي والقومي الممتدة والتي تختفي وتظهر باستمرار وعلاجها يتم من خلال آليتين: الأولى هي رفع حالة الاستعداد القصوى لأي أمر يمس الأمن المائي المصري كاولوية رقم واحد في الأمن القومي المصري. والثانية، هي تنشيط آلية فض المنازعات الافريقية واعتبارها أداة تفكير وعمل مشترك وليس ناديا للعلاقات العامة الافريقية. أننا مطالبون بالتواجد الدائم في افريقيا كقيادة اقليمية وكقيمة تاريخية وكوضع أمر واقع لا فكاك منه واذا لم نذهب الى هناك فان غيرنا سيذهب ويعبث بالخطوط الحمراء المصرية دون رحمة.. ولات ساعة مندم.

ويوضح جدول (١٩) الموارد المائية الإضافية لمصر والتكاليف السنوية ١٠٠٠ متر مكعب من كل منها.

جدول رقم (١٩) [٣٤]

المصدر	حية المياه الممكن الحصول عليه (كم٣ / سنة)	التكاليف للألف م٣ (جنيه مصرى)
مشروعات أعالي النيل	٩،٥	١٠ في المتوسط
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي	٤	٨-١٠ في المتوسك
المياه الجوفية في الوادى والدلتا	٢،٦	٢٠ في المتوسط
معالجة مياه الصرف الصحي	٢،٥	٣٠-٤٠ في المتوسط
معالجة مياه عادم الصناعة	٣،٨	٤٥ في المتوسط
تحلية المياه نصف المالحة Brakish	حسب الحاجة	٧٠٠ في المتوسط
تحلية مياه البحر	حسب الحاجة	١٥٠٠ في المتوسط

(٣٣) مجدى صبحي – مصر ومياه النسل – حاجات متزايدة وموارد مهددة – م. س. ذ – ص ٢٣ – ٢٤.

(٣٤) ثروت حسن فهمي – تخطيط الموارد المائية في مصر، في ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات بكلية الزراعة جامعة القاهرة – ٢٤ – ٢٥ مارس ١٩٩٠. ص٧. نقلا عن : مجدى شندى – مصر ومياه النيل : حاجات متزايدة وموارد مهددة . م. س. ذ. ص ٢٧.

ب - المطلب الثاني

الأزمة في دجلة والفرات

يعتبر نهر الفرات واحداً من أكبر أنهار الشرق الأوسط - (٢٣٥٠ كم) - ومن أكثرها أهمية وحيوية بالنسبة لسوريا وتركيا والعراق . سواء من حيث الرى (الإنتاج الغذائى) أو من حيث الطاقة (أنتاج الكهرباء). فهو ينبع من هضبات أرمينيا (التركية) برافديه الكبيرين : مورا وقراصو ، اللذين يلتقيان فى مستنقعات الأتريج ثم يتجه غربا عبر الأناضول ويدخل الحدود السورية عند جرابلس على بعد ١٥٠ كم من البحر المتوسط ثم ينحرف إلى الشرق مخترقا الزاوية الشرقية الشمالية لسوريا بطول ٤٥٠ كم ، ثم يدخل الحدود العراقية عند أبو كمال حيث يقطع داخل العراق مسافة ١٢٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب ، ماراً غرب بغداد وملتقيا مع دجلة ليؤلفا معاً شط العرب الذى يصب فى الخليج . وهو شريان حيوى لكل من الدول الثلاث[٣٥]. وقد عرفت هذه البلاد تاريخيا ببلاد ما بين النهرين: دجلة والفرات.

وتعتبر منطقة نهرى دجلة والفرات من المناطق الساخنة بالنسبة لمشكلة المياه . وتمثل أزمة المياه فيهما وضعاً نموذجياً لأزمة المياه فى الشرق الأوسط . فنحن بإزاء أطراف عربية وأخرى غير عربية . دول منبع ودول مصب جار استراتيجى له طموحاته وارتباطاته الدولية وله بحكم القربى والجوار المذكور وشائج أقوى برابطة الدين الواحد . فتركيا ترشح نفسها وسط التغيرات العملاقة فى التكتلات الدولية كنموذج يحتذى للعالم العربى والإسلامى وتضرب قيادتها (أوزرال - ديميريل) على أوتار الاعتدال الإسلامى وسط بحر من الأصولية الإسلامية الممتدة من المغرب، للجمهورية الإسلامية الأسيوية ، على أنها دولة ديمقراطية علمانية فى الشرق الأوسط . هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فهى دولة المنبع لنهر الفرات إذ ينبع منها نحو ٨٨٪ من ماء النهر ، وتقدم سوريا الباقى).

ويمكن اختصار المشكلة بأنها مشكلة توزيع الحقوق فى نهر الفرات بين الدول الثلاث. وقد راحت تركيا تلعب بورقة المياه والهاجس المائى التنموى فى الشرق الأوسط كأداة ترغيب وترهيب سياسية من خلال مشروع أنابيب السلام الذى طرحه الرئيس تورجوت أوزرال إبان زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ ويقوم على مد أنبوبين من المياه إلى المنطقة العربية وإسرائيل .

وقدرت شركات دراسات الجدوى الأميركية تكلفة تنفيذ المشروع بحوالى ٢١ بليون دولار. وقد واجه المشروع اعتراضات عربية ركزت على عاملين أساسيين . أولهما : أن ذلك المشروع يعطى

(٣٥) نبيل خليفة - مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم - الوحدة، ع ٧٦ - يناير ١٩٩١ - ص ٤٤.

دولة المنبع (تركيا) بعداً اهيدروبوليتيكي عاليا فى التحكم فى مصدر حيوى ومصيرى للعرب.

وثانيهما : وجود إسرائيل ضمن شبكة أنابيب السلام كمستفيدة يخلق عقبات ومشكلات سياسية واقتصادية وأمنية مستقبلية .

والخلاف بين دول حوض الفرات ليس جديدا؛ إذ تعود بوادره إلى عام ١٩٦٤ عندما وقعت أزمة إنشاء سد كيبان التركى، ورغم ذلك لم تتوصل الأطراف المعنية حتى الآن إلى اتفاق ثلاثى ملزم بنسب الاستفادة من النهر وطرق التعامل معه، بل زاد الأمر تعقيدا أن الاجتماعات المكثفة قادت إلى مزيد من الادعاءات حول الحقوق المكتسبة على النهر، وتفجرت الخلافات بشكل واضح قبل أزمة الخليج الثانية عندما قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق لملء سد اتاتورك بالمياه فى شهر فبراير ١٩٩٠ مما أثر بشكل ملحوظ فى كم وكيف الماء المتدفق إلى القطرين العربيين وعلى الخطط التنموية لديهما . وهنا لعب القرار التركى دوره فى لفت الأنظار إلى أن هناك أزمة مرشحة للانفجار فى العلاقات العربية مع دول الجوار الاستراتيجى أو الضلع الثالث فى الصراع العربى – الإسرائيلى.

أولا: الوضع فى تركيا:

يصل عدد سكان تركيا إلى ٥٥ مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٩،٧ مليون عام ٢٠٠٠ . وهو ما يتطلب مشروعات تنموية[٣٦] طموحة. والميزة التى تتمتع بها تركيا هى أنها الدولة الأعلى جغرافيا والأولى التى يمر فيها الفرات أي دولة منبع. فهى القادرة نظريا وعمليا على رفع حصتها من المياه والتأثير على سوريا والعراق . والعكس غير ممكن وبالتالى فهى قادرة – فى حالة عدم الاتفاق – على استغلال ما تراه مناسبا لحاجتها من المياه مما يعد ورقة ضغط شديدة التأثير بيدها فى مواجهة البلدين العربيين مما يخلق وضعاً سياسياً وعسكرياً متفجراً بين الدول الثلاث. وكذلك وضع سوريا بالنسبة للعراق . فيرى جورج كريس فى دراسته التى نشرت فى شيكاغو عام ١٩٦٠ عن "الهلال الخصيب" أنه إذا استغلت سوريا الأراضى الصالحة للزراعة فى حوض الفرات ، فسيترتب عليه استغلال نحو ٧٥٪ من تصريف الفرات ولا يبقى للعراق إلا ٢٥٪.

وبدأ التوتر فى العلاقات السورية التركية عام ١٩٦١ وازداد عندما منحت فرنسا لتركيا لواء الإسكندرونة . وفى نهاية الأربعينيات قامت تركيا بتحويل مجرى نهر قويق والذى ينبع من تركيا ويمر بسوريا مما سبب أضراراً فادحة وخسائر لسوريا . وبعد ذلك ازدادت العلاقات سوءاً وكادت تركيا أن تهاجم سوريا من الشمال لولا إرسال عبد الناصر قوات مصرية للدفاع

(٣٦) مجدى شندى – المياه الصراع القادم فى الشرق الأوسط – م. س. ذ – ص ١٨.

عن سوريا. ومن الواضح أن هناك مسلسل طويل من الصراع بين تركيا وسوريا . وجاءت المياه لتضيف عنصرا حاسما فيه. وجاء القرار التركى بإيقاف تدفق المياه فى نهر الفرات لمدة شهر كامل بدءا من ١٣ يناير سنة ١٩٩٠ بحجة ملء سد أتاتورك . وهو ما كان له آثار واضحة على سوريا والعراق التى تسبب إيقاف المياه فى إتلاف كبير من الأراضى الزراعية وهجرة الفلاحين لمناطق عديدة نتيجة إصابة مناطقهم بالجفاف. ومن الناحية الجيولوجية أكدت الدراسات والأبحاث مبالغة تركيا فى تقدير احتياجاتها من المياه على حساب سوريا والعراق مما يؤكد أن هناك أسبابا سياسية وراء القرار التركى منها مثلا تصريح سوريا حول ضرورة إعادة لواء الإسكندرونة وهو ما دفع تركيا إلى التلويح بضرورة الرد على التصريحات السورية وقد طالبت أميركا تركيا بضرورة خفض كمية المياه المتدفقة إلى سوريا إلى النصف حتى لا تسمح سوريا بمرور المياه إلى العراق وأعلنت أميركا حمايتها لتركيا من أى أضرار تترتب على قطعها المياه عن الدولتين العربيتين. وتشترط تركيا عدة شروط على سوريا لكى تسمح بمعدل التدفق الطبيعى:

١-إغلاق مكاتب الحزب الشيوعى التركى وطرد أمينه العام من سوريا.

٢-إغلاق مكاتب حزب العمال الكردى وطرد زعيمه من سوريا.

٣-طرد عناصر الجيش الأرمنى السرى فى سوريا والحد من نشاطه فى لبنان.

٤-حذف منطقة لواء الإسكندرونة من الخرائط السورية والكتب المدرسية نهائيا ووقف كل أشكال "الإدعاء" بأنها أرض سورية محتلة. وتنفى سوريا تماماً تقديم العون والسماح للأكراد وواضح أن هناك قوى أخرى تتدخل للإيقاع بين دول الفرات الثلاثة لكى تزداد المنطقة اشتعالا ويأتى القرار التركى استكمالا لبعد آخر فى المخطط الصهيونى لتعطيش العرب وكذلك لصرف أنظار العرب عن تطلعات إسرائيل المائية كى تنفذ فى هدوء مشروعاتها لنهب المياه العربية وإقامة المزيد من المستوطنات[٣٧].

وقد ذكرت صحيفة صوت الشعب الأردنية أن تركيا وإسرائيل قد وقعتا اتفاقية لبيع ربعمائة مليون متر مكعب من مياه أحد الأنهار التركية إلى إسرائيل سنويا وتنقل المياه عن طريق صهارج ضخمة كما قدمت تركيا لدول الخليج مشروعا أطلق عليه مشروع أنابيب السلام[٣٨].

ومنذ بداية السبعينات وتركيا تنتهج سياسة غامضة حيث وضعت خطة لبناء السدود - أخفتها عن جيرانها - وتحولت مشروعاتها من برنامج ضخم لإنتاج الكهرباء إلى مشروع عملاق يهدف إلى إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول وهو ما عرف بمشروع الغاب GAP أو جنوب شرق الأناضول - ويهدف لجنى ٢ مليار دولار سنويا من صادرات الحبوب والخضروات إلى المنطقة العربية.

---

[٣٧] د. جمال مظلوم - المياه والصراع الشرق الأوسط - م. س. ذ - ص ص ٢٢-٢٤.

[٣٨] مجدى شندى - المياه : الصراع القادم فى الشرق الأوسط - م. س. ذ. ص ١٧.

وأبرز مشروعات الغاب هو سد أتاتورك . ويعتبر تاسع أكبر سد في العالم . وتبعد بحيرته حوالى ٦٠ كم فقط من الحدود السورية ولملء هذه البحيرة تم قطع نهر الفرات عن سوريا والعراق. وردا على الطلب العراقى السورى بعدم قطع المياه في يناير ١٩٩٠. قال المسئولون الأتراك أنهم أحق بالمياه التى تنبع من عندهم مثلما للعرب الحق في البترول.

وكان عدم وجود استراتيجية زراعية واضحة في العراق ، وانشغال سوريا ببناء سد الطبقة بمعونة الاتحاد السوفيتي – في البداية – عاملا مساعدا للحكومة التركية على المضى في مشروعاتها . لذلك لم تهتم الدولتان بما يجرى على حدودهما الشمالية ، أما في بداية الثمانينات فقد بدأت المشاكل في الظهور مع تغير الوضع ، فاضطرت دمشق لإعادة حساباتها مرة ثانية بعد أن خاب الأمل في سد الطبقة ، حيث لم ينتج سوى ٥٠٪ من الطاقة الكهرباتية المتوقعة (٨٠٠ ميجاوات) ولم يرو أكثر من ٢٥٠ ألف هكتار بسبب وجود مشاكل فنية ، ليس لها حل إلا توافر كميات مناسبة من المياه على المدى الطويل . وفى بغداد تغير الوضع حيث أصبحت هناك استراتيجية زراعية هامة بعد ما بنت السلطات العراقية سد القادسية وطورت عددا من المزارع على ضفاف الفرات حيث يعيش ٥,٥ مليون فلاح . وتم وضع مشاريع جديدة إذا ما نفذت كانت ستنقل العراق إلى قائمة البلدان الزراعية المصدرة الكبيرة.

عند ذلك أصبحت قضية تقاسم مياه نهر الفرات مسألة حيوية وهو الأمر الذى ترفضه تركيا بحجة أن النهر تركى محلي لا تشمله القوانين الدولية . وأن القضية تعتبر مسألة فنية ترتبط فقط بحجم احتياجات جيرانها.

وقد خفضت المشروعات التركية معدل سريان بالمياه فى النهر من ٩٤٥ مترا مكعبا فى الثانية إلى ٥٠٠ متر فقط فنشأت مشكلة هرمية إذ تحتاج سوريا إلى ٣٦٢ مترا مكعبا فى الثانية من النهر ، للمحافظة على منسوب المياه فى بحيرة الطبقة ، وما لم تزد تركيا من معدل تدفق المياه فإن العراق لن يبقى له سوى ١٣٨ م٣ فى حين يحتاج ما يزيد على ٣٢٠م٣.

وكانت تركيا قد أبلغت جارتيها في اجتماع اللجنة الفنية المشتركة السورية – العراقية – التركية الذى عقد في دمشق فى ١٩٨٩/١١/٢٩. قرارها بقطع مياه النهر. والوفد الذى جاء إلى العاصمة السورية لهذه الغاية لم تكن لديه أى صلاحية للبحث فى أى شأن آخر.

وطرح الوفد الفنى السورى تصوره القائل بإمكانية تقليص مدة القطع إلى ما دون فترة الشهر وحتى من دون قطع المياه بتاتا. ووافقه الجانب العراقى فى ذلك . إلا أن رد فعل الجانب التركى كانت الثورة التامة . وانتفض أعضاء الوفد فى وجه أعضاء الوفدين السورى والعراقى وقال أحدهم "لسنا فى حاجة إلى من يعلمنا كيف نعمل ولسنا فى حاجة إلى من يدلنا على مصلحتنا" وتوقف النقاش .

وفي ١٥ يناير ١٩٩٠ استدعت الخارجية السورية السفير التركي في دمشق وسلمته مذكرة موجهة إلى الخارجية التركية خلاصتها تقول "... ولقد أثبت فنيونا وجود إمكانات فنية تؤدي إلى تعبئة سد أتاتورك من دون الحاجة إلى قطع مياه الفرات"... وكانت دمشق تأمل من ذلك في "انتصار العقل والمنطق وحسن الجوار وتأمل أن لا ينفذ الجانب التركي خطوة قطع مياه النهر ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك" حسب ما يقوله مصدر رسمي سوري.

وأكد نفس المصدر أن أنقره لم ترد على الرسالة التي وجهتها الخارجية السورية.

وأكد الفنيون السوريون أن سوريا استمرت في ضخ النسبة المتفق عليها إلى العراق.. وهي نسبة تصل إلى مئتي متر مكعب في الثانية ، في حين ان كمية المياه الواصلة إلى سوريا بعد إجراء القطع لا تتجاوز ٥٠٠ م٣ / ثانية ، مما يعني أن الفارق في الكمية يضخ من احتياط بحيرة الأسد القائمة خلف سد الفرات في منطقة الرقة في الشمال الشرقي لسوريا.

وقد كانت الآثارالمترتبة على الإجراء التركي كارثة بالنسبة لسوريا، وتمحورت وقتذاك في ثلاث نواحي أساسية :

أولها: انخفاض قوة العمل في منشآت سد الفرات الكهرمائية من ٨ مجموعات توليد إلى مجموعة واحدة . إذ أن سوريا تحتاج يوميا ما بين ٢٦، و٢٧ مليون كيلو واط ساعة ونسبة الإنتاج خلال فترة القطع لم تتجاوز ٧٥٠ كيلو واط ساعة .

ثانيها: تجميد خطط ري الأراضي الزراعية في محيط منطقة السد وسهول حلب والرقة ودير الزور، في فترة تعتبر أساسية بالنسبة لكثير من المزروعات .

ثالثها: تموين مدينة حلب وعدد سكانها يفوق المليوني نسمة والقرى المجاورة لها، ومنطقة الرقة بأكملها بساعات معدودة من مياه الشرب.

وأوضح المهندس شاكر بازوعه مدير عام مؤسسة سد الفرات أن بحيرة الأسد الواقعة خلف سد الفرات أخذت شكلها الطبيعي أى أنه لم تحصل حفريات كبيرة لتسويتها ، وأنهم كانوا يخزنون بالتدريج – عند البدء بملء البحيرة – ويعطون العراقيين نسبة تكفيهم .

وأضاف بازوعه أن المطلوب بالنسبة لهم ٤٨ كم٣ . وهذه كارثة لأن متوسط سنين الغزارة في الفرات لا تتعدى ٢٦ كم٣ . وهذا يعني أنه إذا أرادوا تعبئة سد أتاتورك خلال سنتين فلا مياه لسوريا ولا نقطة ماء واحدة. وأكد على ضرورة وجود برنامج متفق عليه بين تركيا وسوريا والعراق لتأمين مصلحة الشعب التركي والشعبين السوري والعراقي.

وأوضح أن الأتراك يحتاجون سنة ونصف لملء ٣٠ كم٣ ، وأنه إذا جاء منسوب سنة وسطية لسوريا (٢٦ مليار متر مكعب) فإن هذا يعني أن الأتراك سيأخذون كل شيء . وأن الأكثر خطورة – بيئيا من كل ذلك هو التصريف الصحي للمياه ؛ حيث يجب أن تكون المياه في حد معين

لاستيعاب التصريف . فإذا انخفضت هذه الغزارة كانت مصيبة . لأن سد أتاتورك مخصص لـرى مليون هكتار من الأراضى الزراعية التى تحتاج إلى اقنية تصريف تعود فى النهاية إلى سوريا . قسم يصب فى الفرات وقسم يصب فى الأراضى الزراعية المتاخمة لحلب وسد الفرات ، وهذه التصريفات تحوى نسبا كبيرة من الأملاح بحيث يمكن أن تخرب الأراضى السورية. وتجعل مياه شربها غير صالحة للشرب.

وكان وضع سد الفرات وقت القطع لا يسمح سوى بتشغيل دفعة واحدة فى ساعة الذروة لتصريف مياه الشرب إلى الرقة وديو الزور فقط ولا شىء للرى.

وبالنسبة لتوليد الكهرباء أوضح بازوعه أن سوريا كانت تولد نحو مليارين ونصف المليار كيلو واط ساعة ، بينما وقت القطع كانت ٧٥٠ ألف كيلو واط ساعة ، بينما تحتاج سوريا إلى ما بين ٢٦ - ٢٧ مليون واط ساعة يوميا ، لا يولد منها سوى ٧٥٠ ألف كيلو واط ساعة ، وهو ما كان له انعكاسات خطيرة على المعامل والمصانع وغيرها..[٣٩].

وصرح مصدر رسمى سورى بان الدول المتشاطئة على المياه عادة ما تلجأ إلى أسلوب حضارى هو عقد اتفاق يرضى جميع الأطراف .. وأن مبدأ السيادة المطلقة الذى تتذرع بها تركيا تخطاه الزمن .

بينما كان رد تركيا من خلال تصريح مراد سونغار الناطق باسم الخارجية التركية أن سوريا والعراق سوف تستفيدان من سد أتاتورك فى المدى البعيد . وأضاف أنهما كانا يعلمان منذ بداية بناء السد أن المياه ستقطع. وأشار أنه فى سنوات جفاف سابقة أطلقت تركيا العنان لمياه إضافية لسوريا والعراق من خزانات سدى كاراكايا وكيبان . وكانت سوريا والعراق قد اعترضتا على إنشائهما أيضا.

وأكدت أنقره أنه لا أساس للمخاوف العربية من احتمال أن تستغل تركيا نهر الفرات فى تهديد سوريا والعراق . وأعلن توروغوت أوزال عند تحويل مجرى النهر رسميا فى ١٣ يناير ١٩٩٠أنهم لن يستغلوا مياه الأنهار أبدا وسيلة للتهديد [٤٠].

وفى ظل هذه الظروف توصل مسئولون سوريون وعراقيون إلى اتفاق على توزيع مياه الفرات بينهما فى إبريل ١٩٩٠ بحيث تكون حصة سوريا ٤٢٪ وحصة العراق ٥٨٪ ، وعلى ذلك فإن وفقاً لمعدل التدفق الذى تصر عليه تركيا تصبح حصة سوريا ٦,٦ كم٣ / سنة والعراق ٩,١٥ كم٣ / سنة. أما إذا ارتفع المعدل إلى ما تراه العراق مناسبا تصبح حصة سوريا ٩,٣

---

[٣٩] على نون - عادت مياه الفرات إلى محاربها . لكن انقطاع الشهر نذير بالعطش الأتى - الحياة - ع ٩٩٠٢٠ - ١٣ فبراير ١٩٩٠ - ص٥.

[٤٠] أنقره - رويتر - تركيا أفرجت مجددا عن مياه الفرات - م. ن.

كم٣/ سنة والعراق ١٢,٨ كم٣ / سنة. وفى حالة المعدل الأخير لن تعانى البلدان العربية كما هو متصور من مشاكل ندرة مياه لفترة طويلة قادمة . فعدد سكان العراق أكثر من ١٨,٥ مليون نسمة ويبلغ استهلاكهم من مياه الفرات ما يزيد على ٨,٦ كم٣ / سنة. وفى عام ٢٠٠٠ يتوقع زيادة عدد السكان إلى ٢٤ مليون نسمة سوف يحتاجون إلى نحو ١٠ كم٣ / سنة إلى الأقل . أما سوريا فسيصل سكانها إلى حوالى ١٨ مليون نسمة ، ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠٪ – ٨٧٪ من موارد سوريا المائية ، فإنها لا تستطيع معالجة الخلل بين الإنتاج والاستهلاك إلا برفع حصتها مع استغلال مياه النهر . ومن المتوقع أن تكون بحاجة لرفع استخداماتها لمياه الفرات من ٤,٤ كم٣ سنة (إحصائيات ١٩٨٦) إلى ١٣ كم٣ / سنة عام ٢٠٠٠.

إضافة إلى مشكلات الفرات ، فمن المتوقع تفجر الخلافات بين تركيا والعراق إذا ما أقدمت تركيا على خططها لزيادة استغلالها لمياه نهر دجلة . خاصة أن تدفق دجلة يعد أكبر من الفرات ، حيث يصل إجمالى الصرف السنوى له إلى ٤٩,٢ كم٣ المتوسط ولا يستفيد العراق سوى بـ ٢٥٪ منها .

وتحاول تركيا القول أن كلا من حوض دجلة والفرات ينبغى العمل بهما كحوض واحد، وهو ما يعقد من التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاث. وتدعو كذلك إلى إدخال نهر العاصى ضمن أى اتفاق وهو نهر ينبع من لبنان ويصب فى تركيا مارا بسوريا . حيث تؤكد تركيا على أن سوريا قد قامت باستغلال مياه النهر دون التشاور المسبق معها ودون التوصل لاتفاق. وتدفق نهر العاصى فى حدود ٤٥٩ مليون م٣ / سنة أى ما لا يزيد عن ١,٨٪ من إجمالى تدفق الفرات ، ومن ثم فإنه لن يضر سوريا كثيرا الاتفاق على توزيع مياهه إذا ما قبلت تركيا بالتوصل إلى اتفاق حول الفرات وهو ما ترفضه تركيا[٤١].

وقدم تورجوت أوزرال – عندما كان رئيسا للوزراء أثناء زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ مشروع أنابيب السلام ويقوم على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للانابيب أحدهما غربى ويذهب لكل من سوريا والأردن والضفة الغربية(إسرائيل) ثم المنطقة الغربية من المملكة السعودية . والآخر يتجه من سوريا إلى الكويت ثم المنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والإمارات وعمان.

ويعتمد المشروع على وفرة المياه فى نهرى سيحون وجيحون حيث يبلغ متوسط تصرف مياههما إلى ٣٩ مليون متر مكعب يوميا تخطط تركيا لأستخدام ما لايتجاوز ٢٣ مليون متر

[٤١] مجدى صبحى – مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف – كراسات استراتيجية – كراسة رقم ٧، يناير ١٩٩٠، ص ص ١٥، ١٦.

مكعب منها. وهو ما يعنى وجود فائض قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يوميا يمكـــن توجيـــه ٦ ملايين منها يوميا إلى البلدان الأخرى فى المنطقة التى تعانى من نقص المياه .

وقدرت شركة براون وروث الأمريكية تكلفة الأنبوب الغربى بنحو ٨,٥ مليـــار دولار وأنبوب الخليج ١٢,٥ مليار . وتقدر فترة تنفيذه بحوالى ٨ - ١٠ سنوات وعمـــره الافـــتراضى بحوالى ٥٠ عام وقدر أنه سيوفر المياه بتكلفة معقولة ، حوالى ٨٤ سنتا للمتر المكعب من مياه الخط الغربى . ١,٠٧ دولار للخط الآخر مقابل ٦,١٥ دولار للمتر المكعب من مياه التحلية. وتطمـــع تركيا فى تحقيق عائدات مالية كبيرة تصل إلى حوالى مليارى دولار سنويا نظير بيع الميـــاه للـــدول العربية بالاضافة للهيمنة الهيدروبوليتيكية على اهم منطقة حيوية للغرب في العالم.

وهى خطة ذكية حيث انها فى الوقت الذى تزيد فيه من استخدامها لمياه الفرات فإنهـــا تقدم للبيع مياه أنهار تنبع وتصب بالكامل داخل تركيا مما يمنع وجود عوائق قانونية أمام المشروع.

وكان العائق أمام المشروع هو رفض أغلب الدول العربية (خاصة سوريا[*]) المســـتفيدة منه للمشروع ؛ لسببين الأول هو تخوفها من تحكم تركيا فى مقاديرها فى موضوع حيوى كالمياه .

والثانى : رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة ، وبسبب هذا الرفض قدمت تركيا المشروع بعد حذف إسرائيل من الدول المستفيدة. ثم دعت بمعاونة جهات أميركية إلى مؤتمر دولى حول التعاون فى مجال المياه كان المفروض انعقاده باستنبول فى نوفمبر ١٩٩١ . وتأجل لرفـــض سوريا ودول عربية أخرى حضور إسرائيل للمؤتمر فضلا عن الاعتراض على رفض تركيا الاتفاق حول توزيع مياه الفرات (ثم عقد المؤتمر بعد ذلك بحضور أطراف عربية وغربية). وتتعلق وجهـــة النظر العربية فى هذا الشأن بإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وانســـحاب إســـرائيل مـــن الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧. الأمر الذى قوبل برفض أميركى - تركى مـــن إقامـــة المؤتمـــر دون مشاركة إسرائيل.

ويوضح تصريح شيمون بيريز عقب لقائه بالرئيس التركى فـــى ٨ إبريـــل ١٩٩١ أن الرئيس التركى الراحل أوزال كان مستعدا لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام لأن الحروب المقبلة قد تكون بسبب المياه ، وأنه إلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص الســـلام يجب أن تكون هناك خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائيـــة ويمكـــن لمشروع مياه السلام (الأنبوب الغربى) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن [٤٢].

---

[*] طبقا لإعلان المهندس بركات حديد مساعد وزير الرى السورى أعلن رفض سوريا للمشاركة فى المشـــروع ، إلا أنها لا تمانع فى مرور الأنابيب عبر أراضيها. عمان أ. ش - أ - سوريا ترفض المشاركة فى مشروع المياه التركى - الأهرام - ١٩٩١/١١/٢٧.

[٤٢] مجدى صبحى - مشكلة المياه ...، م. س. ذ. ص ص ١٧ - ١٨.

وهكذا وفى ظل العلاقات التركية - السورية - العراقية السيئة فإن ما تخطط له تركيا نذير بالعطش الآتى فى تلك المنطقة فقد كان التهديد التركى - ثم تنفيذه بقطع مياه الفرات ردا على مساعدة سوريا للأكراد؛ وهو ما استخدمته تركيا عدة مرات بعد ذلك التاريخ. كما أن حضور الرئيس الأسد لاحتفال نظمته حركة الأكراد التركية بعد افتتاح سد اتاتورك مباشرة أثار حفيظة تركيا . مما دفع رئيس الوزراء التركى لإصدار العديد من التصريحات التى تشير إلى عدم احترام أى حقوق لكل من سوريا والعراق فى مياه نهرى دجلة والفرات .

أما العلاقات التركية فبعد تحسنها فى أوائل الثمانينات بسبب خط أنابيب البترول العراقى المارة بتركيا إلا أن هذه العلاقات توترت عام ١٩٨٩ بسبب المشروعات التركية على الفرات . وازدادت توترا بعد حرب الخليج الثانية إذ أغلق خط أنابيب البترول فضلا عن استخدام القواعد التركية فى ضرب العراق[٤٣].

وقد مثلت القضية الكردية إحدى أدوات السياسة الخارجية التركية . فعلى الرغم من المعاهدة التى وقعها نظاما بغداد وأنقره والخاصة بتعقب الأكراد عبر حدود البلدين ولعمق ١٠ كيلو متر إلا أن النظام التركى بدأ منذ أزمة الخليج فى صياغة موقف جديد من القضية الكردية . يتلخص فى دعم المعارضة الكردية فى العراق ودفعها للتخلى عن مبدأ الحكم الذاتى مقابل المطالبة بنظام ديمقراطى فعلى فى العراق بأكمله . ويرتكز الموقف التركى على تخوفه من أن تمتد النزاعات العرقية الانفصالية إلى أكراد تركيا . لذلك سارع نظام أنقره فى إقرار بعض الحقوق الكردية - مثل رفع الحظر عن التعامل الشفهى باللغة الكردية بعد حوالى ٦٠ عاما من منعها ومحاربتها. فى نفس الوقت تقوم تركيا بشن هجمات متتالية ومتكررة على شمال العراق لتدمير قواعد حزب العمال الكردستانى - المحظور فى تركيا - وتقدم أوزورال فى منتصف اكتوبر ١٩٩١م بمشروع لإقامة فيدرالية تركية - كردية إضافة إلى مطالبة المسئولين الأتراك بمنح الأقلية التركية فى العراق - ٢٥٠ ألف تقريبا - نوعا من الاستقلال الذاتى ، وهكذا تنقسم مناطق شمال العراق إلى كردية وتركية . أو أن تتولى تركيا حماية الأكراد والأتراك شمالى العراق معاً بموجب اتفاقيات دولية فى إطار النظام الدولى الجديد.

يتضح من تلك المشاريع أن تركيا تسعى لاستغلال الخلل الذى أصاب التوازن الاستراتيجى فى المنطقة من جراء هزيمة العراق لحل مشاكلها الداخلية وفرض سيطرتها. وتلك الفيدرالية المقترحة لا تعنى فقط قضم أطراف الدولة العراقية أو السيطرة على منابع النفط الغنية فى كركوك بل وتتعداها إلى السيطرة على منابع دجلة والفرات عبر مجموعة سدود فى كردستان ذاتها ، أى التحكم فى المياه العربية تحت غطاء تلك السدود.

---

(٤٣) د. محمد حليم - مياه .. مياه.. مياه - أخبار اليوم - ١٩-١٢-١٩٩٢.

وفى هذا الإطار جاء اقتراح تركيا بخط أنابيب السلام - الذى يبدأ من الإسكندرونة وينتهى فى قطر - بهدف التحكم فى المقدرات المائية لهذه الدول المار بها الخط مما يمكنها من ممارسة ضغط على سياسات هذه الدول، فضلا عن نهب الثروة النفطية العربية والإخلال بمزاياها الاسراتيجية حيث تسعى تركيا إلى إقرار معادل تبادلى بواقع برميل نفط / برميل مياه.

يأتى كل ذلك فى إطار سعى تركيا للعب دور متزايد فى المنطقة بمساعدة الولايات المتحدة وفعاليتها الجديدة كشرطى دولى[٤٤].

ثانيا: الوضع فى سوريا:

تنقسم موارد سوريا إلى أربعة انواع : أولها مياه الأمطار حيث تسقط عليها ٤٥٨٢٥ مليون متر مكعب سنويا ، وثانيها الأمطار وتمدها بحوالى ٩ مليار متر مكعب / سنة . وثالثها: المياه الجوفية وتمدها بحوالى ٢ كم٣ . ورابعها : الينابيع وتمدها بأكثر من ٣ مليار ونصف مليون متر مكعب / سنة . وتعتمد على الفرات بنسبة ٨٧ - ٩٠٪[٤٥].

ويتوقع أن تواجه أزمة مائية مع حلول عام ٢٠٠٠ مقداره بليون متر مكعب إذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه وتتراكم مقدمات الازمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه فى الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيماوية وازدياد نسبة الملوحة. ولمواجهة هذه المشكلات اتجهت الحكومة السورية منذ عام ١٩٨٨ إلى إنشاء مشاريع هيدروليكية وسدود . تشكل نسبة ٤٣٪ من الاستثمارات الحكومية فى الميزانية مقابل ١٠٪ فى الميزانيات السابقة عليها.

وقامت الحكومة السورية بإنشاء ثلاث مشاريع كبرى على الفرات لمواجهة الاحتياجات المائية فى نهاية القرن العشرين وهى مشاريع:

سد الفرات:

انتهت المرحلة الأولى منه عام ١٩٧٤ وانتهى بناؤه عام ١٩٧٨ ، يهدف لرى مساحة ٦٤٠ ألف هكتار، وتوليد ٨٠٠ ميجاوات وتنظيم مجرى النهر ويصل حجمه إلى ٤١ مليون متر مكعب ، ويحجز خلفه بحيرة الأسد وطولها ٨٠٠ كيلو كتر . وانتهى العمل بها عام ١٩٨٠ .

---

(٤٤) باهر شوقى - المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركى فى المنطقة- الوفد - ١٩ يناير ١٩٩٢ - ص ٧.

(٤٥) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم فى الشرق الأوسط - م. س. ذ. ص ٢١.

سد البعث:

يبعد عن الفرات بمسافة ٢٧ كيلو متر ويقع بين مدينتى الثورة والرقة . يهدف لتنظيم الجريان من محطة الثورة الكهربائية وتقليل تذبذب منسوب الماء فى النهر فى حالة التصاريف العادية والاستفادة من المياه المخزنة لتوليد ٣٧٥ مليون كيلو واط / ساعة سنويا . وتحسين عمل محطات الضخ القائمة على ضفاف بحيرة سد البعث وتحسين عمل محطة سد الفرات الكهربائية والمحافظة على الثروة السمكية وتحسين الحالة الزراعية للأراضى الواقعة على جانبى النهر بعد سد البعث. أما المواصفات الفنية للسد فهى طوله ٣٠٦٩ مترا ومنسوبه عند القمة ٢٥٩ مترا.

سد تشرين:

قرب منطقة يوسف باشا ، ويهدف لزيادة الطاقة الكهربائية إلى حوالى مليار و ٦٠٠ مليون كيلو واط ساعة . وقدره المحطة الانتاجية ٥٠٠ ميجاوات [٤٦].

ثالثا: الوضع فى العراق:

تبلغ موارد العراق المائية حوالى ١٤٥ كم٣ سنويا منها مليار م٣ مياه أمطار . ٤٢,٦٠ مليار م٣ مياه سطحية (دجلة والفرات) . وحوالى ١,٥ مليار م٣ مياه جوفية[٤٧].

وقبل حرب الخليج ١٩٩٠ / ١٩٩١ كانت العراق تخطط لزيادة المساحة المزروعة بمقدار ٢ مليون هكتار (حوالى ٦ مليون فدان) فى منطقة حوض نهرى دجلة والفرات . ولكن نتيجة السدود التركية والسورية على نهر الفرات فإنه لم يتمكن من زراعة ما يزيد على ثلث هذه المساحة. وإذا علمنا ان العراق يستورد حوالى ٨٠٪ من احتياجاته من الحبوب والمواد الغذائية فضلا عن أن الحملة الجوية أصابت – بالتأكيد – العديد من المنشآت المائية بإضرار بالغة وسوف يحتاج لفترة غير قصيرة لاستعادة كفاءتها ، فإننا ندرك أن هذا سوف قد أثر على برنامجه الزراعى[٤٨].

وكان من نتائج حرب الخليج الاولى والثانية أن قلت اهتمامات العراق التنموية على نهرى دجلة والفرات . ولكنهتنامى بسبب ظهور مشروع الأناضول القومى فى تركيا الذى يتضمن ١٣ مشروعا أخرى للرى والكهرباء أعالى دجلة والفرات مما يؤدى إلى خفض الماء المتجه إلى العراق بمقدار ١٩ بليون متر مكعب إذا ما استكمل المشروع . ويحدد العراق احتياجاته من

---

(٤٦) على نون – عادت مياه الفرات إلى مجاريها . لكن انقطاع الشهر نذير بالعطش الأتى – م . س. ذ.

(٤٧) مجدى شندى – المياه : الصراع القادم فى الشرق الأوسط – ص ٢٠.

(٤٨) د. محمد حليم – مياه .. مياه .. مياه – م. س. ذ.

نهر الفرات بما يوازى ١٣ بليون متر مكعب . ولأن العراق هى دولة المصب لنهر الفرات فإنها غاليا ما تصاب بإضرار التلوث القادم من أعلى النهر مما حدا به قبل حرب الخليج إلى استيراد المياه العذبة.

وهكذا فقد راحت تركيا تلعب بورقة المياه والهاجس المائى التنموى فى الشرق الأوسط كأداة ترغيب وترهيب سياسية خاصة بعد حرب الخليج الثانية .

ومن ثم فقد ارتفع الستار من بوادر أزمة فى حوض دجلة والفرات حينما أعلن ديميريل أن موارد المياه فى دجلة والفرات ملك لتركيا ولا يحق لكل من العراق وسوريا أن يشاركاها فى مواردها المائية لأن تلك مسألة تخص السيادة التركية . وقال أنه كما لا يحق لتركيا أن تطالب بحصة فى بترول سوريا والعراق فإنه لا يحق للدولتين المطالبة بحصة فى المياه التركية . وهناك مجموعة من الأسباب الكامنة والظاهرية التى قادت إلى هذه التصريحات التركية في عقد التسعينيات؛ وما أعقبها من تحركات فى العالم العربى . فمن المعروف أن تركيا ترتبط بالعالم العربى بوشائج وصلات حضارية ودينية واقتصادية قوية لا تتعارض مع ارتباطاتها الدولية.

أول هذه الأسباب:

تعارض الخطط التنموية التركية مع جارتيها العراق وسوريا . فرغم أن تركيا تسيطر على منابع النهرين إلا أن ٤٠٪ من أراضيها الجرداء التى تقع جنوب شرق الأناضول تعانى من نقص عام فى المياه ولعلاج ذلك تم التفكير فى مشروع هضبة الأناضول (GAP) وسيحتاج - طبقا للاستثمارات التركية- إلى ما يقرب من خمسين عاما لاكماله .

ويقدر المتوسط السنوى لنهر الفرات بـ ٣١ بليون متر مكعب ماء وهى تكفى لإشباع الأقطار الثلاثة. ولكن مستوى الماء هبط عام ١٩٨٩ إلى ١٦ بليون متر مكعب مما تسبب فى نقص خطير فى الماء فى البلدان الثلاثة. وقد أدى هذا الأمر إلى حدوث توتر دائم فى حوض النهر انعكس آثاره على العلاقات السياسية.

ثانى هذه الأسباب:

الأكراد هم السبب الثانى فى التصريحات والسلوك التركى تجاه سوريا بالذات. ويظهر ذلك بوضوح فى إثارة الأمر من قبل وزير الخارجية التركى "حكمت تشتين" فى دمشق أغسطس ١٩٩٢ عندما طالب بوفاء سوريا بتعهداتها بإغلاق معسكرات المتمردين الأكراد فى وادى البقاع اللبنانى . والمعروف أن أكثر من آلاف الأشخاص لقوا مصرعهم فى تركيا منذ بداية حركة المقاومة التى شنها حزب العمال الكردى للمطالبة باستقلال مناطق الأكراد فى جنوب تركيا.

وقد كان من نتيجة زيارة وزير داخلية تركيا لدمشق فى ١٧ إبريل ١٩٩٢ إغلاق

معسكرات تدريب حزب العمال الكردى فى سهل البقاع حيث ينتشر الجيش السورى ، لكـــن تركيا اعتبرت ذلك غير كاف وأعلنت أنها ستواصل مساعيها لدى سوريا ولبنان لطـــرد جميـــع عناصر هذا الحزب من لبنان . وكان لزيادة ضربات حزب العمال الكردى داخل تركيا وتعاونـــه مع الرئيس العراقى فى سد طرق الإمدادات أمام الأكراد العراقيين – المناوئين لنظام بغداد الحاكم أثرها فى زيادة هاجس الأمن والإرهاب لدى المسئولين الأتراك. وقد تفاقم الأمر بعد القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني من قبل تركيا بالتعاون مع امريكـــا واســـرائيل واليونان وكينيا وفي التحقيق معه عام ١٩٩٩.

ثالث الأسباب:

ظهر فى حديث وزير الخارجية التركى بأن أنقره تقترح إعادة النظر فى جميع موارد المياه فى المنطقة وليس فى الفرات فقط . واتهمت السلطات التركية سوريا بالتلاعب بمياه نهر العاصى الذى يجتاز الحدود التركية مما يؤدى سنويا إلى حدوث أما فيضانات قوية أو جفاف حاد على هضبة "أميك" الخصبة. مقابل ذلك وعدت تركيا إسرائيل بمدها بنهر منافعات نقلا.

رابع هذه الأسباب:

يرجع إلى البترول ؛ إذ يرى بعض المراقبين أن تركيا لا تزال بحاجة إلى موارد البـــترول العراقى الذى توقف ضخة عبر موانئها بعد حرب الخليج الثانية. وإذا أضفنـــا إلى ذلـــك حجـــم التوقعات الهائلة الى قدرها الخبراء لاكتشاف البترول فى سوريا لعرفنا مغزى إشارة رئيس الوزراء التركى بالمشاركة فى البترول كما فى المياه .

ولقد جاء الرد السورى متسما بالهدوء والحكمة والتعاون المشترك . فقد أكدت احترام السيادة التركية على أراضيها وضرورة توزيع مياه دجلة والفرات توزيعا عادلا بين الدول المشتركة فى حوض النهر . وفى حالة تحويل النهرين سيكون ذلك كارثة فى وقت يسعى فيـــه العـــالم إلى التعاون وتجنب اندلاع أشكال جديدة من التوترات والصراعات .. وأن من شان إرساء التعـــاون فى توزيع المياه تحقيق الرخاء لجميع شعوب المنطقة .

تركيا من ناحيتها فتحت بابا مواربا لتطويق الأزمة من ناحيتها من خـــلال دبلوماســـية القوة. فقام وزير خارجيتها بزيارة عاجلة لسوريا لدراسة تقاسم مياه الفرات وموضـــوع حـــزب العمال الكردستانى بالإضافة إلى الموضوعات المشتركة الأخرى . وأكد وزير الخارجيـــة عقـــب الزيارة أن تصريحات رئيس الوزراء التركى قد اسيء فهمها . بل وأبـــدى الأتـــراك اســـتعدادهم لمشاركة سوريا فى بناء سدود على نهر الفرات والنية فى عقد مؤتمر ثلاثى لدول الحوض حـــول موضوع تقاسم المياه.

وانعقد هذا المؤتمر في شهر أكتوبر ١٩٩٢ وتحددت موقف الأطراف فيه في رغبة تركيا الصريحة في تحديد احتياجات المياه لكل دولة على أساس إجراء المسح المشترك للأراضي القابلة وغير القابلة للري . بينما تحدد الموقف السوري والعراقي مجتمعين في رفض المطلب التركي وحق كل دولة مستقلة في تحديد احتياجاتها من المياه وفق المواثيق والسوابق التاريخية ووفق القوانين والإعراف الدولية المعروفة.

ولأهمية هكذا المؤتمر كعينة للحوار حول تقاسم المياه فسوف نلقى بعض الضوء عليه:

الصراع على تقاسيم النهرين وفشل المحادثات الثلاثية:

أثار الموقف التركي في المحادثات الثلاثية لدول حوض نهري دجلة والفرات في دمشق خلال شهر أكتوبر ١٩٩٢ ردود فعل واسعة وزيادة في التكهنات حول أبعاد أزمة المياه على مستقبل منطقة الشرق الأوسط ككل. ولأن تركيا دولة منبع لدجلة والفرات فإنها ومنذ حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي تتبع مسلكا جديدا كجار استراتيجي للعرب وتطلق رصاصها في كل اتجاه في معركة المياه الدائرة على قدم وساق في الجزء الشمالي الشرقي للمنطقة العربية.

فبعد ستة أيام من المباحثات المضنية للتوصل إلى اتفاق حول اقتسام مياه دجلة والفرات رفضت تركيا إعطاء أي التزام بزيادة حصة أي من العراق أو سوريا من مياه النهرين - بل والأدهى من ذلك أن المباحثات وصلت لطريق مسدود وتصاعدت حمى الحقوق التاريخية والاحتجاجات المضادة دون جدوى. فالوفد العراقي يطالب بزيادة كمية المياه المتدفقة إلى العراق بمعدل ٧٠٠ م٣ /ث. والوفد السوري يطالب بإبرام اتفاق نهائي حول تقاسم المياه في الفرات بعد أن وصلت كمية المياه المختزنة خلف سد أتاتورك العملاق جنوب الأناضول إلى ٢٨ مليار متر مكعب . هذا في الوقت الذي يطالب فيه الوفد التركي بزيادة كمية المياه خلف السد لتطوير مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) . وكمية المياه التي تطلبها تركيا خلف السد هي ٤٨,٥ كم٣ لزراعة وتطوير حوالي ٤٠٪ من أراضيها الجرداء جنوب شرق الأناضول.

والحقيقة أنه بعد حرب الخليج الثانية نقلت تركيا أزمة المياه من طور الخفاء إلى حيز جديد من الدبلوماسية العلنية في منطقة الشرق الأوسط كجزء من دور جديد للسياسة الخارجية التركية بعد هدوء متاعبها الداخلية.

تركيا تعلم جيدا أنها من الناحية القانونية والتاريخية ليست حرة التصرف - كما تدعي - في مياه النهرين . فنهر الفرات طوله ٢٨٠٠ كم وينبع من الجبال الواقعة شمال تركيا ويجتاز سوريا والعراق وتحصل سوريا منه طبقا لاتفاق عام ١٩٨٧ على ٥٠ متر مكعب / ث اما دجلة فطوله ١٩٥٠ كم وينبع من شمال تركيا ويمر عبر الحدود السورية التركية قبل أن يجتاز العراق

ويصب مع الفرات فى الخليج فى مجرى مائى مشترك هو شط العرب (أنظر خريطة ٤) ووفقا لما سبق فإن الأعراف الدولية المتبعة فى أحواض الأنهار تفرض التزامها بالحصص العادلة من النهر على أساس الفهم الكامل لعلاقات حسن الجوار والمصلحة المشتركة وأنه لا فضل لدول المنبع على دول المصب.

كما أن مجارى الأنهار الدولية تحكمها قواعد القانون الدولى العامة وما تواتر العمل به فى العلاقات الدولية وكلها تقوم على الاستخدام المنصف والعادل لمياه النهر من المنبع الى المصب دون الإضرار ببقية دول الحوض.

والمطلوب إبرام اتفاق نهائى حول تقاسم نهر الفرات طبقا لنص اتفاق عام ١٩٨٧ بعد أن وصلت كمية المياه التى تصل إلى البلدين العربيين إلى درجة غير مقبولة وتهدد بنشوب أزمة مياه فيها مما يرشح البوابة الشرقية للعالم العربي للانفجار في أي وقت. وقد سارعت كل من العراق وسوريا قبل وقوع حرب الخليج الثانية (إبريل ١٩٩٠) إلى توقيع أول اتفاق بينهما لتوزيع مياه نهرالفرات بحيث تحصل سوريا على نسبة ٤٢٪ بينما تكون حصة العراق ٥٨٪ منها وذلك رغم الخلافات السياسية والأيديولوجية القائمة بين البلدين.

نستخلص من كل ما سبق أن دول حوض دجلة والفرات العربية مقبلة على أزمة غذائية حادة تشكل تهديدا لأمنها القومى وتخلق عوامل تفجر واضطراب داخل دول الحوض . وأن الحل لا يجاد إنتاج غذائى ثابت وكاف هو استغلال مياهالنهرين الاستغلال الأمثل.

وعلى الرغم من انه من الواضح أن جميع الأطراف تسعى لإيجاد حلول سلمية مقبولة من الجميع قائمة على الندية والتعاون المشترك والمصلحة المتبادلة، إلا أنه ما لم يتم الاتفاق بين الدول الثلاث على اقتسام مياه الفرات بنسب معينة فإن الصراع وربما الحرب قد يكون هو السمة الغالبة على علاقات دول الحوض فى السنوات المقبلة.

ولأن إسرائيل هي العدو الحاضر الغائب في الصراع الدائر على البوابة الشرقية فانه أثناء زيارته لمصر فى منتصف سبتمبر ١٩٩٧ برر الرئيس التركى ديميريل - فى المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس مبارك؛ المناورات الإسرائيلية - التركية بانها للبحث والإنقاذ فقط. وأعرب عن أن العلاقات التركية - العربية علاقات جيدة ولا يوجد بين الطرفين ما يستدعى الصراع المسلح وعليه فإنه لا داعى للتخوفات العربية من تلك المناورات.

وردا على سؤال عن ثقته فى وفاء تركيا بالتزاماتها - فى نفس المؤتمر - أجاب الرئيس مبارك أنه بالتأكيد يثق فى ذلك . وأنه فى البداية كان يشكك فى نوايا تركيا - بخصوص المناورات التركية - الإسرائيلية ، أما الآن فهو يرى أن تبرير ديميريل مقنعا وكافيا.

وردا على سؤال عن أيهما له الأولوية فى العلاقات التركية - السورية قضية المياه أم الأكراد. أجاب الرئيس مبارك بعدم إمكانية إعلان جدول أعماله مع الرئيس الأسد ، وإن كل

القضايا سوف تطرح وتناقش . وأن سوريا وتركيا كلاهما ترغبان في علاقات ودية وتسوية سلمية للمشكلات.

وردا على سؤال عن ما يتوقعه الرئيس مبارك من مناقشة جامعة الدول العربية لمشكلة تركيا أجاب الرئيس أن ذلك سوف يعرف عن فى حينه، وأنه لا يمكن التكهن بالأحداث ، وأن وجهة النظر التركية قد تم إعلانها .

وجاء قرار جامعة الدول العربية فى اجتماعات الدورة ١٠٨ لوزراء الخارجية العرب بضرورة تحسين العلاقات العربية مع دول الحوار – ومنها تركيا – وأهمية التوصل لحل فى قضية المياه التركية الإسرائيلية.

وأكد عصمت عبد المجيد – الأمين العام للجامعة – أن الاتفاق العسكرى التركى – الإسرائيلى وتوقيته يعتبر مساسا بالامن القومى العربى ، وباستقرار الأوضاع فى المنطقة التى هى فى حاجة إلى تحقيق السلام والتعاون بعيدا عن سياسة الأحلاف والاستقطاب ودعا تركيا إلى معالجة موضوع المياه بينها وبين سوريا والعراق وفقا لقواعد القانون الدولى*.

جـ- المطلب الثالث

الأزمة فى حوض الأردن

ينبع نهر الأردن من مرتفعات سوريا ولبنان ويحتوى على ١٢٧٨ مليون متر مكعب من الماء ويعتبر نهر اليرموك الرافد الرئيسى للأردن وهو الفاصل الطبيعى بين سوريا والأردن ويفصل إسرائيل أيضا عن الأردن . إذن فنحن أمام ثلاث دول تستفيد من الحوض وهى إسرائيل والأردن وسوريا. انظر خريطة رقم (٥).

وتشير الدلائل التى رصدتها مراكز أبحاث الدول الغربية والعربية على السواء إلى أن حوض نهر الأردن سوف يواجه أزمة حقيقية حتى عام ٢٠٠٠ فحاجة إسرائيل من المياه ستزيد عن ٥٠٪ عما هو موجود فى أوائل التسعينات ، بينما ستعانى الأردن نقصا يصل إلى ٢٠٪ . هذا فى الوقت الذى تم فيه استغلال الجزء العلوى من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة ، ويتفق معظم خبراء السياسة المائية (الهيدروبولتيكا) على أن الأردن وإسرائيل سوف يصلان إلى وضع الأزمة ما لم يصل الطرفان إلى مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه القائمة بينهما ، وقد ظهرت بوادر ذلك بالفعل عام ١٩٩٩رغم اتفاقية "وادي عربة" الموقعة بين البلدين. وتزداد الأزمة حدة باستمرار

* الأهرام ٢١ سبتمبر ١٩٩٧ صـ ٩.

سوريا فى تنفيذ مشاريع التنمية فى أعالى اليرموك ، وهو ما يؤدى إلى زيادة نسبة الملوحة فى أدنى نهرى الأردن واليرموك والبحر الميت . كما سيؤدى إلى خفض مياه الرى فى مشروع تنمية غور الأردن . وهو ما يؤدى إلى تخصيص مستوى ما تحصل عليه الأردن من مياه اليرموك لـرى وادى الأردن كما يقلل من مجرى الماء الواصل إلى إسرائيل . وكمحصلة من وجهة نظر استراتيجية سيزيد ذلك من معدل التوتر القائم بين هاتين الدولتين العربيتين وإسرائيل.

وتمثل حالة حوض الأردن أكثر حالات النزاع حول المياه خطورة وقابلية للتطور فى اتجاه الصراع المسلح بين الجانبين العربى والإسرائيلى . فقد دخلت أزمة المياه فى الوقت الراهن – بين العرب وإسرائيل – فى دائرة مفرغة من التصعيد والاسترخاء حول مصادر المياه [٤٩]فقد كانت أطماع إسرائيل فى مياه نهر الأردن (فقط) أهم دافع عربى لعقد أول مؤتمر قمة عربى عام ١٩٦٤. والذى شكل "هيئة استغلال مياه نهر الأردن وراوفده" والتى تولت مهمة وضع التصميمات والإشراف على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية فى كل من لبنان وسوريا والأردن لاستثمار مياه هذه الروافد فى الأرض العربية ولصالح الاقتصاد العربى[*].

وبعد فترة غير طويلة استخدمت إسرائيل الحل العسكرى وقامت بغارات حيوية مكثفة على مواقع عمل المشروع وباستيلائها على الجولان عام ١٩٦٧ وقعت مواقع المشروع فى سوريا تحت سيطرتها وكذلك روافد الأردن[٥٠]. ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل تحول مياه الأردن عبر الناقل القطرى إلى المناطق الغربية منها وهو ما أدى إلى تلوث المياه الباقية نظرا للاستخدام المنهك من جانب إسرائيل.

أ–الوضع فى الأردن

تصل مساحة الأردن إلى ٨٩,٠٠٠ كم٢. وتنقسم جغرافيا إلى: انظر خريطة رقم (٦).

–سهل الغور ووادى عربة .

–الهضبات الشرقية المجاورة للسهول.

–الصحراء الشرقية وتغطى نحو ٨٠٪ من مساحة الدولة.

---

(٤٩) أحمد إبراهيم – الأبعاد العسكرية للنزاع حول المياه فى الشرق الأوسط – رؤية – م. س. ذ. ص٤٦.

(*) أحمد يوسف القرعى – المياه العربية والقمة الغائبة – الأهرام ١٧ أغسطس ١٩٩٥ – ص ١٠.

(٥٠) د. محمد أبو العلا محمد – مشكلات المياه فى الشرق الأوسط – نقلا عن د. حسان محمد حسان – شئون عربية – م. س. ذ. ص٢٠٦.

وتتكون مصادر المياه في دول حوض نهر الأردن من :

أ-نهر اليرموك وطاقته حوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب سنويا .

ب-الجداول ويجف معظمها فى الصيف ، والتى تتدفق فى اتجاه الغرب وتصب فى نهر الأردن ، والبحر الميت ووادى عربة . ويبلغ إجمالى كمية مياهها الكامنة نحو ٣٧٠ مليون متر مكعب سنويا.

ويستغل من هذه المصادر حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا. ويعتبر نهر اليرموك أكبر وأفضل المصادر المستخدمة ، ويجب - لكي يتم استخدامه بالكامل - تخزين مياه فيضاناته الشتوية ، ولا يستخدم الأردن من مياه اليرموك إلا حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا فى الوقت الحالى[٥١].

وفى منتصف عام ١٩٨٥ كان استهلاك الأردن من المياه يصل إلى ٨٧٠ مليون متر مكعب ومن المتوقع ان يتزايد - حسب تقديرات توماس ناف الخبير بجامعة بنسلفانيا - إلى ألف مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ وهو ما يعنى عجزا مائيا قدره ١٧٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب.

وحققت الأردن نموا سريعا للزراعة الحديثة ، وقد تم معظم هذه التنمية فى الغور خلال الثمانينات .

وركزت مشاريع التنمية الأردنية (التى يعانى معظمها من النقص فى المياه) على زيادة المياه الى تزود بها المدن، وعلى توسيع الزراعة المروية ويبلغ حجم استهلاك المياه فى الزراعة نحو ٠,٤٪ مليار متر مكعب سنويا منها ٠,١ مليار من اليرموك في مشروع قناة الغور. ويبلغ حجم استهلاك المياه فى المدن ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا. ويضاف إلى ذلك زيادة متوقعة ومطلوبة تقدر حتى نهاية القرن الحالى بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا . وسيكون جزء من هذه الزيادة - على الأقل - على حساب تخفيض نصيب الزراعة من المياه فى حال عدم زيادة هذا التزويد بسرعة.

ويعتبر مشروع "قناة الغور الشرقية" مشروع المياه الأساسى للدولة . ويسقى بمياه اليرموك ، ومياه سيل الزرقاء وسيل الكريمة ويعتبر الغور المنطقة الرئيسية للزراعة المعتمدة على الرى . وكان يشمل فى بداية التسعينات أرضا مروية تقدر بـ ٢٢ ألف هكتار. ولم يكن يتم - فى معظم الأعوام - إلا رى ثلثى هذه المساحة كما يتضح من جدول رقم (٢٠).

---

[٥١] اليشع كالى - المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية م. س. ذ. ص ص ٥٥ - ٧٥.

جدول رقم (٢٠)

استخدام الأرض والمياه فى مشروع الغور [٥٢]

السنة	التزويد بالمياه فى إطار مشروع الغور (مليون متر مكعب سنويا)	المساحة المروية	عدد الغرسات فى السنة [*]
١٩٧٤	٧٦	١٢,٠٠٠	١,٠٦
١٩٧٨	٩٤	١٢,٤٠٠	١,١٨
١٩٨٠	١٠١	١٣,٨٠٠	١,٥٨

وتبلغ طاقة قناة الغور حوالى ٢٠ م٣ / ث، وطولها حوالى ١٢٥ كم. وتزود العاصمة بمياه الشرب. واعد مشروع (الغور – عمان) لضخ ٤٥ مليون متر مكعب سنويا إلى ارتفاع ١٣٥٠ مترا بواسطة أنبوب قطرة ٤٨ بوصة ، وخمس محطات ضخ .

والمفترض ان المشروع يحصل على المياه من المصادر التالية [٥٣]

– الحد الأقصى التصريف الأساسى لنهر اليرموك ٩٣ مليون م٣ سنويا

– تجميع مياه اليرموك الشتوية ٢١٠ مليون م٣ سنويا

– السيول الجنوبية الى تصب فى اليرموك ١٢ مليون متر مكعب سنويا

المجموع ٣١٥ مليون م٣ سنويا

وهناك نوعان من مشكلات المياه للأردن :

أ–ضآلة مصادر المياه (أقل من الطلب المحتمل).

ب–تخلف تنمية المصادر المحلية فى الأردن (وخاصة تنمية سهل الغور).

وقد خصص مشروع جو نستون (انظر خريطة (٧) للأردن ٨٠٪ من مجمل الإنتاج العام لنهر اليرموك – أكبر مواردها المائية – (حوالى ٠,٥ مليار م٣ سنويا). وبسبب تدفق معظم مياه النهر فى شكل سيول شتوية فإن الأردن يكون عاجزا عن استعمال معظم مخصصاته مالم يقم بتخزينه ثم نقله للاستخدام . إلا أن هذا الأمر يكتنفه الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية.

فمن الناحية السياسية : يتطلب التخزين إقامة سد على النهر ، والعائق السياسى فى هذا الصدد هو أن الضفة الشمالى لنهر اليرموك ليست تحت سيطرة الأردن، بل تحت سيطرة سوريا (هضبة الجولان) وإسرائيل.

[٥٢] المرجع السابق، ص ٥٩ جدول ٤.

[*] لم يحدد المؤلف وحده قياس المساحات المروية.

[٥٣] المرجع السابق، ص ٦٠، وراجع ايضا: د. حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ص ١٣١–١٣٢.

ومن الناحية الاقتصادية، فتبلغ تكلفة بناء السد حوالى ١٠,٥ مليار دولار (تقديرات تكلفة السد بالاشتراك مع سوريا). وهذه التكلفة الباهظة لا يستطيع الرى الزراعى تحقيق مردودها.

أما إذا تم التخزين في بحيرة طبريا (داخل حدود إسرائيل) فهو أقل تكلفة بكثير.

وقد ركزت معظم مشاريع تطوير المياه في الأردن على المصادر الثانوية وبخاصة روافد الأردن الواقعة جنوبي اليرموك. وعلى الخزان الجوفي الذى يغذى عددا من ينابيع اليرموك، ولأن هذه المصادر لا تفى بالحاجة فقد فكر الأردن في استيراد المياه من الفرات في العراق. وأجريت دراسة – في بداية العقد الحالى. لإمكان تنفيذ مشروع يقوم على استيراد حوالى ١٢٠ مليون م٣ سنويا باستثمار مليار دولار– ويعيب هذا المشروع بهاظة الثمن وضخامة المصروفات لإنتاج طاقة ضخ عالية(خط نقل طويل وعرضه للأعطال والاعتماد على دول أخرى). ويعكس اهتمام الأردن بهذا المشروعرغم عيوبه حدة نقص المياه فيه.

ب – الوضع السورى

تتبنى سوريا سياسة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحويل نحو ٤٠٪ من مياه اليرموك إليها . وإذا لم يتم ذلك بالإتفاق مع الأردن فإنه سيؤدى إلى احتمالات الصراع بينهما. لأن تنفيذ هذه المشاريع بدون موافقة الأردن – يعني فقدان الأردن لكميات غير قليلة من المياه.

جـ – الوضع الإسرائيلى

تقوم إسرائيل ومنذ عدوان ١٩٦٧ بتحويل حوض نهر الأردن عبر الحامل المائى الوطنى (الناقل المائى القطرى) إلى المناطق الغربية منها وقد أدى هذا الاستخدام المنهك من إسرائيل لنهر الأردن وبحر الخليل إلى تلوث المياه الباقية في جنوب النهر إلى حد لا يمكن الأردن من استخدامه بالإضافة إلى ذلك تحصل إسرائيل سنويا على نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا من نهر اليرموك وإذا استمر ذلك كما يقول الخبراء فإن الأردن لن يكون قادرا على استعمال سد الوحدة بكفاءة عالية وفى بداية العقد كانت إسرائيل تستهلك ٩٥٪ (أى ما يعادل ١,٧٥٥ مليون م٣ من المياه سنويا) من المياه المتجددة وهو ما يوازى خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها فى نفس الفترة (مقارنة بما يحصل عليه الفرد الواحد سنويا).

وذكر تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن ان إسرائيل ستواجه نقصا فى المياه عام ٢٠٠٠ يصل إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب– وهو وما يعادل نصف استهلاكها فى بداية العقد – والذى يمكن تفاديه إذا أرادت بتقليل المشروعات الزراعية العملاقة التى تتبناها لبناء

الجسم الصهيونى فى الصحراء. ولما كان هذا الأمر هو جوهر القصيدة الصهيونية وعاملا سياسيا ومركزيا فى سياسة إسرائيل التوسعية فإن هذا الاختيار يصبح من المستحيل أتباعه.

هذا وتعتبر إسرائيل فى حالة عداء مع سوريا حاليا وفي حالة سلام مع الأردن.

فقد كانت فى حالة حرب مع الأردن - رسميا - منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وفيما يتعلق بالعلاقات الفعلية بين الدولتين فقد وقعت أعمال عدائية خلال حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧ التى انتزعت إسرائيل فيها الضفة الغربية من الأردن). وعام ١٩٧٠ قامت منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل بعمليات فدائية وتسلل انطلاقا من الأردن. وبعد هذه الفترة لم تقع أعمال عدائية على أساس:

- الدمار الذى أصاب سهل الغور نتيجة الرد على عمليات الاعتداء.

وهو ما كبح أعمال الأردن هذه - لما لتطوير سهل الغور الزراعى من أهمية.

- تطور ميزان القوى بين الدولتين لصالح تفوق إسرائيل مما كبح الدوافع الحربية الأردن.

- التقاء المصالح - جزئيا - بين الدولتين .

وساد العلاقات بين الدولتين - ولا يزال - هدوء منذ تلك الفترة. وحدثت بينهما اتفاقات تتعلق بالبنى التحتية (المواصلات عبر جسور الأردن...) والمياه. وبعد حرب "سلامة الجليل" ١٩٨٢ ضد لبنان استخدم هذا الهدوء مرتكزاً لمقترحات إسرائيلية وأمريكية - وعربية (كما يدعى كالى) من أجل التقدم نحو السلام وهو ما تحقق كلية عام ١٩٩٤ باتفاقية السلام.

وبالنسبة لسوريا فإنها ما تزال فى حالة عداء مع إسرائيل وتنظر أى منهما بإرتياب إلى أى تصرف يبدر عن الطرف الآخر. فكل منهما يصر على موقفه بخصوص القضايا العالقة بينهما. وهو ما يجعل الأمر أكثر خطورة عنه فى حوض النيل أو دجلة والفرات حيث أن إسرائيل هنا هى طرف فى المشكلة بشكل مباشر وليست طرفا عاديا، بل أنها تمتلك الكثير - فى هذا الصدد - الذى يوفر لها موقفا قويا فى مواجهة الدولتين العربيتين. هذا فى حين أنها فى حالات الصراع الأخرى على المياه مع الدول العربية تتدخل إسرائيل بشكل غير مباشر من خلال دول الجوار (الضلع الثالث فى الصراع العربى - الإسرائيلى).

وعلى الرغم من التوافق الإسرائيلى - الأردنى. إلا ان صحيفة الأردن الأسبوعية ذكرت أن خلافاً نشب - مؤخرا - بين الحكومتين الأردنية والإسرائيلية حول المشروع المتعلق باستصلاح الأراضى فى منطقة وادى الأردن. وأشارت إلى أن الحكومة الأردنية قدمت مشروعا إلى الحكومة الإسرائيلية لربط البحر الميت بالأحمر بواسطة قناة تمر عبر الحدود، ورفضته إسرائيل واقترحت آخر بربط البحر الميت بالمتوسط. وهو ما أشارت إليه الصحيفة برغبة إسرائيل فى حرمان الأردن من أهم مشروعاته المائية التى سيعتمد عليها فى استصلاح وتنمية بوادى الأردن.

وأعربت عن أن الهدف من ذلك المشروع أن تكون القناة خاضعة تماما للسيادة الإسرائيلية. وفي مارس ١٩٩٩. وقعت أزمة مياه واطلقت إسرائيل الرصاصة الأولى على اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في وادي عربة عام ١٩٩٤، وبالذات فيما يتعلق بمسألة المياه. فطبقا للمعاهدة، كان على إسرائيل تزويد الأردن بما قيمته ٥٥ مليون متر مكعب سنويا، الا ان إسرائيل تراجعت وقررت من جانب واحد تقليص الكمية الى ١٨ مليون متر مكعب بسبب توجهات الأردن العربية نحو مصر وسوريا والسعودية عقب وفاة الملك حسين وتولي الملك عبد الله الحكم. واوفدت إسرائيل رئيس لجنة المياه مائير بن مائير الى الاردن لشرح الموقف على أنه حالة جفاف عامة في إسرائيل وليس بقصد الضغط السياسي(*). وقد سادت حالة من الذعر المائي في هذا البلد العربي الشقيق وبالذات تجاه مياه الشرب المستوردة من الجار الشمالي الشقيق سوريا الذي كان يعاني بدوره من مواجهة محتسبة مع تركيا. فارتفعت اسعار المياه وبالذات المعدنية منها اضعافا مضاعفة. ووضح بما لا يدع مجالا لأي شك ان صيحات التحذير التي اطلقت في بداية العقد على صفحات الجرائد العربية لم تكن عبثا، فهاهو العقد لم ينته وتركيا واسرائيل المتحالفتان تطلقان الرصاص تجاه المياه العربية.

د- المطلب الرابع

الأزمة في لبنان

تبلغ مساحة لبنان ١٠.٤٠٠ كم٢ موزعة على الوحدات الجغرافية التالية:

- السهل الساحلي
- جبل لبنان
- البقاع: وهو المنطقة الزراعية الأساسية للدولة
- الجبال المواجهة للبنان.

وتبلغ قيمة الأمطار في لبنان ما بين ٨٠٠- ١٠٠٠ مليمتر على الساحل، ١٥٠٠ – ١٧٠٠ مليمتر في جبل لبنان، ٢٥٠ – ٧٠٠ في البقاع، ٣٠٠ – ٧٠٠ مليمتر في الجبال المواجهة للبنان.

وتصل الأمطار في لبنان إلى ٨.٨ كم٣ سنويا، وتتدفق على سطح الأرض. وتتوجد

(*) عمان – وكالات الأنباء – خلاف أردني إسرائيلي حول مشروع لاستصلاح الأراضي- الأهرام – ١٩٩٧/٩/٢١

راجع ايضا: الاهرام في ١٩٩٩/٣/٢٠ والأهالي (المصرية) في ١٩٩٩/٣/٣١.

غالبها إلى البحر المتوسط. وجزء قليل منها إلى حوض نهر اليرموك. انظر خريطة رقم (٨) [٥٤] لتوضح شبكة الأنهار فيه.

وكان الوصول إلى الليطاني – في عقد الثمانينات – من أهم الأهداف الإسرائيلية أثناء عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢. وكان هدف إسرائيل من الاستيلاء على الليطاني تأمين كمية مياه عذبة اضافية لا تقل عن ١٥٠ مليون م٣ سنويا لتنفيذ برنامج السنوات العشر (لري ٢٥ ألف هكتار اضافي وإيواء مليون مهاجر جديد). ويؤمن الليطاني ٧٠٠ مليون م٣ سنويا تستغل لبنان منها حوالي ٤٠٠ مليون م٣ لإنتاج الطاقة الكهربية. وهكذا يوفر الليطاني لإسرائيل كمية مياه أكبر مما توفره لها منابع الأردن التي خاضت حروبا عديدة بسببها. فضلا من ان لبنان هو الحلقة الأضعف في سلسلة دول المواجهة العربية. وهو ما يدفع إسرائيل للإصرار على الاحتفاظ بالشريط الحدودي في الجنوب وتعديل المبدأ الأساسي للسلام العربي الاسرائيلي من الأرض مقابل السلام إلى الأرض مقابل الماء بالاستيلاء على مياه الحاصباني والوزاني والليطاني وحتى اشعار آخر.

وقامت إسرائيل عام ١٩٨٦ بقضم منطقة واسعة من الأراضي اللبنانية في منطقة مرجعيون وحاصبا طولها ١٥كم وعرضها ٥كم. ويقع فيها الوزاني. وفي شهر مارس ١٩٩٠ قال الوفد اللبناني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب بان إسرائيل تستغل مياه نهرى الحصباني والوزاني استغلالا كاملا وتاما بمعدل ١٤٠ مليون م٣ سنويا. وقد أحاطت نبع العين ونبع الوزاني بسياج ومدت منهما أقنية وأنابيب عبر الأراضي الإسرائيلية . أما نهر الليطاني فتسيطر إسرائيل على منطقة طولها ٣٠كم من مجرى النهر وجرى ربط شبكة مياه الحدود اللبنانية بشبكة الجليل في فلسطين المحتلة، وهو ما يعني ان مياه الجولان ولبنان تغذي بالفعل ثلث سكان إسرائيل.

ولم يكن كل ذلك مفاجئة أو غريبا – فقد اتجهت إسرائيل بعد وضع يدها على نهر الأردن – إلى الليطاني – وطرح عام ١٩٦٨ مندوب أمريكي – خلال زيارة لبيروت – فكرة رفضها لبنان ، حيث عرض خريطة أعدتها إسرائيل تشير إلى كيفية إستغلال مياه الليطاني من نقطة الخردلي مروراً بأطراف بلدة ديرميماس. ونقطة تل النحاس وصولاً إلى المطلة عبر أنابيب تنقل ١/٣ كميات المياه المتدفقة عبر النهر وهو يشق طريقه من الشمال إلى مصبه في منطقة القاصمية شمال مدينة صور وبعد رفض لبنان له هدد "ليفي أشكول" رئيس وزراء إسرائيل آنذاك – لبنان قائلا "أنه ليس للبنان شأن في مشاريع تحويل المياه وإلا فإن ذلك سيكلفه استقلاله".

وفي عام ١٩٩٠ تم – لأول مرة –تم سحب مياه الليطاني إلى محطة إقيمت في مستعمرة المطلة عند أطراف سهل الحولة شمالي فلسطين المحتلة[٥٥] .

اليشع كالي، مرجع سابق ذكره، ص ٦٣.

مجدى شندى – المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط. م. س. ذ. ص ص ١١٧–١١٨.

وعلى الرغم من الحقائق السابقة ينفي أحد الأساتذة الإسرائيليين حصول إسرائيل على قطرة واحدة من الليطاني[*].

وترتبط مشكلات المياه في لبنان بطرق التنمية لا بضآلة الموارد – بالإضافة إلى ارتباطها – وخاصة في المستقبل – بحواجز التناقضات في المصالح الحالية (مثل الاستفادة من الليطاني في جزئه الأعلى – حول بحيرة الفرعون – في مقابل الاستفادة منه في أسفله) وفي مصالح قطاعية (الاستفادة منه في توليد الكهرباء في مقابل الاستفادة منه في الري). وتبرز هنا الضرورة الملحة لبلورة مصلحة وطنية قادرة على تنفيذ التطوير.

وكانت الفوائض المائية في لبنان – خاصة حوض الليطاني – موضوعا لمشاريع من أجل تصدير المياه للجنوب منها مشاريع المياه الوطنية لإسرائيل (مشروع وايزمن ١٩٢٠ – ومشروع هايز ١٩٤٦). ومشاريع أخر طرحت بمبادرة عربية مثل مشروع التحويل الذى طرحته جامعة الدول العربية. بنقل مياه الحصباني (مياه لبنانية بحسب أصحاب المشروع في ذلك الوقت. أصبحت تحت سيطرة إسرائيل فيما بعد) إلى دولة الأردن عبر قناة التحويل السورية التي كان من المفترض أن تمر شرقي الجولان ولا تمر في إسرائيل.

وهناك حساسية بالنسبة لنقل المياه إلى إسرائيل من لبنان. وبالنسبة لنقلها إلى الجنوب مكتنفة صعوبة أن نقل أى مياه لبنانية إلى الجنوب لابد أن تمر عبر المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل[٥٦].

وتساوم إسرائيل مساومة غير الشرفاء في تقنين حقوق قانونية لها في الليطاني. فتلكؤها وتعنتها في مفاوضات المسار اللبناني يكشف عن دوافعها في احتلال الجنوب اللبناني في عام ١٩٨٢ وأقامتها للحزام الأمنى وهو حزام مائي بدليل أن نهر الحصباني يدخل ضمن الحزام الأمني المزعوم نبعا ومجرى ومصبا في بحيرة الحولة بعد أن يلتقي بنهر بانياس. وتهدف إسرائيل بالتلكؤ والتعنت والمساومة إلى فرض سيطرتها الكاملة على الليطاني وتحويل التصريف إلى القناة الإسرائيلية وبذلك تكون إسرائيل قد أفرت حقوق ارتفاق لها وتعمل على أخذ تعهدات بالحصول على حصتها من نهر الليطاني تحسبا لأية معارضة عربية قوية لهذه الخطوة في المستقبل[٥٧].

وأدت هذه التصرفات الإسرائيلية إلى استشراء الصراع بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل وهو ما نتج عنه خسائر كبيرة لكلا الطرفين ولا أحد يعرف إلى أين سينتهي هذا الصراع.

فالسيطرة الإسرائيلية على جنوب لبنان ومياهه تمثل ضربة قاصمة للاقتصاد اللبناني. وضربة سياسية لباقي الدول العربية؛ لأن ذلك يقويها سياسيا وعسكريا.

(*) د. يوري ديفيس – الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية – الباحث العربي – ع ٢٢ – مارس ١٩٩٠، ص ص ٢٥، ٢٦.

(٥٦) اليشع كالي – المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية – م. س. ذ. ص ص ٦٦–٦٧.

(٥٧) أحمد يوسف القرعي – المياه العربية والقمة الغائبة – م. س. ذ.

وإذا كان لبنان قد أضاع فرصة ثمينة في استغلال مياه الليطاني والجنوب بالشكل اللازم. فهذا لا يعني مبررا لإسرائيل للاعتداء على حقه المطلق في استثمار مياهه حيثما شاء ومتى أراد فضلا عن أن عدم وجود اهتمام جدى عربى موحد في مقاومة المخططات المائية الإسرائيلية هو ما أعطاها الفرصة الكافية لقطع هذا الشوط الطويل من تنفيذ مخططاتها ضد العرب. فأى أمة تلك التي تقف ساكنة مكتوفة الأيدى وهي ترى عدوها يسلب ثرواتها ليتقوى بها عليها ويستفيد بها دونها!. فقضية الجنوب اللبناني حلقة مركزية في سلسلة الأمن القومي العربي. وفي نفس الوقت هي جزء من المجال الحيوى لدولة إسرائيل وأحد مرتكزات بنائها.

من ذلك تتضح أهمية القضية اللبنانية بالنسبة للطرفين وهو ما يبرز خطورة الموقف في الجنوب اللبناني. ويدعو إلى التفكير فيما يمكن أن يؤول إليه الوضع هناك مما يتطلب الحذر الشديد في السعى لإيجاد حلول لمشكلة الجنوب اللبناني. وهذا يفسر الى حد كبير فكرة "الأمن" الاسرائيلية المزعومة التي تطرحها إسرائيل للتخلص من كابوس جنوب لبنان. فالمقصود هنا هو الأمن المائي الذي لم يغب عن جميع القوى السياسية والصحف الإسرائيلية عشية انتخابات مايو ١٩٩٩.

هـ- المطلب الخامس

الأزمة فى إسرائيل

تعتمد إسرائيل على ثلاثة مصادر للمياه:

-الأمطار والسيول: فتقع فلسطين المحتلة على أطراف المنطقة المطيرة في الشمال، وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة في الجنوب. وتصل كمية الأمطار إلى ما بين ٩٠٠- ١٠٠٠ ملم سنويا في الشمال، و٣٩ ملم سنويا في إيلات، وأنشأت إسرائيل عدة مشاريع للاستفادة من مياه الأمطار أكبرها مشروع وادى متش المنشأ عام ١٩٦٨، ويقع في برديس حنا بالغرب من طريق تل أبيب – حيفا. ويخزن حوالى ١٤ مليون م٣، ومشروع شكماه بالقرب من شاطئ البحر في يد مردخاى أقيم ١٩٥٨- ١٩٦٥. وتصل قدره تخزين المحطات عليه ١٢,٠٠٠ مليون م٣. بالإضافة إلى مشاريع صغيرة أخرى. وتستفيد إسرائيل من مياه الأمطار بحوالى ٤٠ مليون م٣ سنويا. منها ١٥ مليون صالحة للشرب، ١٥ للرى والباقى مياه مالحة.

- المياه الجوفية:

هناك عدد من الأحواض الرئيسية التى تضمها أرض فلسطين المحتلة منها طبرية والأردن الأعلى ومخزونه ٥٧٥ مليون م٣. والحوض الساحلي ومخزونه ٩٣ مليون م٣، وحوض العوجا والزرقا ومخزونه ٣٣٠ مليون م٣ بالإضافة إلى أحواض أخرى صغيرة يصل مخزونها إلى ٥٢٢

مليون م٣. وتستأثر إسرائيل بحوالي ٩٠٠ مليون م٣ منها بينما لا تسمح للفلسطينيين باستخدام أكثر من ١١٠ مليون م٣- في حين تحتاج الزراعة في القطاع إلى ٦٠٠ مليون م٣ .

- الأنهار :

تسحب إسرائيل من نهر الأردن - أهم هذه الأنهار - ٦٢ مليون متر مكعب سنويا. بالإضافة إلى أنهار أخرى مثل العوجا والمقطع والنعامين والكابرى وروبين[58].

والمياه في إسرائيل هي أملاك عامة - بموجب التشريعات الصادرة عن الكنيست الصهيوني - وتعود سلطة الأشراف عليها من خلال وزارة الزراعة التي تشرف على لجنة المياه المسئولة عن متابعة النواحي التنظيمية المتعلقة بالمياه وكذلك شركة تخطيط المياه تاحل التي أنشئت عام ١٩٥٢ وملكيتها مشتركة بين الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. وتساهم في العمل أيضا شركة مكوروت التي تشكلت عام ١٩٣٨ .

وتتباين تقديرات الخبراء حول حجم الواردات المائية في فلسطين المحتلة. فقدرها الخبير الأمريكي جيمس هيس عام ١٩٤٨ بـ٢.٣ - ٢.٨ مليار م٣ سنويا. وفي عام ١٩٥٢ جاء في دراسة نشرها المهندسان الأمريكيان جيمس هيس وجون كوتون أن الكمية تصل إلى ٢.٢٤٥ مليارم٣ سنة. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الدراستين دمجتا مصادر المياه في نهر الليطاني ضمن دراستها لواردات المياه في فلسطين المحتلة. أما تقديرات الحكومة الإسرائيلية التي أصدرتها وزارة الزراعة فهي تحصر كمية المياه بنحو ١.٨ مليار م٣ سنويا. وهذا ما أكده التقرير الرسمي الذي ورد في الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل ١٩٦١ ١٩٦٢ .

ويوضح جدول (٢١) أحد التقديرات لمصادر المياه في إسرائيل في فترات مختلفة من ٦٤- ١٩٨٣ (بالمليون م٣) .

جدول (٢١) [59]

المصدر	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٦/٧٥	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
ميكوروت	٦٣٥	٨٥٣	١٠١٥	٩٨٥	٩٨١	١٠٥٤	١٠٤٦
آبار	٣٧٧	٤١٣	٤٣٤	٤٤٥	٤٢٥	٤٢٢	٤٢١
مياه سطحية	١٧٠	١٤٣	١٤٠	١٣٥	١٤٥	١٥٦	١٥١
وصادر أخرى	١٤٣	١٥٥	١٣٩	١٣٥	١٢٨	١٣٨	١٤١
اجمالي	١٣٢٩	١٥٦٤	١٧٢٨	١٧٠٠	١٦٧٩	١٧٧٠	١٧٥٩

(٥٨) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الاوسط - م س ذ. ص ٢٩ .

(٥٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ - الاقتصاد السياسي للموارد المائية في الوطن العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٩ .

ويوضح جدول (٢٢) أحدى الاحصائيات الخاصة بتوزيع استخدام المياه في إسـرائيل على القطاعات المختلفة عامي١٩٨٥، ١٩٩٠

جدول (٢٢)

توزيع استخدام المياه في إسرائيل على القطاعات المختلفة[٦٠]

(بالمليون م٣)

القطاع	السنة ١٩٨٥	٪	السنة ١٩٩٠	٪
الصناعة	١٠٥	٥,٣	١٠٧	٥,٦
الزراعة	١٤٥٠	٧٣,٢	١٣٠٠	٦٨.٤
الاستعمال المنزلى	٤٢٥	٢١,٥	٤٩٥	٢٦
إجمالى	١٩٨٠	١٠٠	١٩٠٢	١٠٠

ويوضح جدول (٢٣) الميزان المائي الإسرائيلي وفقا لتقديرات أشخاص إسرائيلية .

جدول (٢٣)

الشخصية / المصدر	مردخاى يعقوفوفيتيس[٦١]	اليشع كالى[٦٢]	حاييم مرغليت[٦٣]
مياه جوفية	٩٥٠	٨٠٠	١٣٤٠
حوض بحيرة طبرية	٦٠٠	٣٥٠*	٦٢٠
مياه مجارى الرى	٩٠	–	١١٠ (مياه مالحة)
مصادر أخرى	٦٠	–	–
مياه السيول	–	–	٤٠
إجمالى	١٧٠٠	١٦٠٠ (تقريبا)	٢١٠٠

(٦٠) د. حسن حمدان العلكيم – أزمة المياه فى الوطن العربي والحرب المحتملة م. س. ذ. ص ٨.

(٦١) مشاكل المياه فى إسرائيل – المعرفة – ع٣ – سبتمبر ١٩٩١، ص ٣٤.

(٦٢) اليشع كالى – المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية . م. س . ذ. ص ٦٨.

(٦٣) حاييم مرغليت – علهمشمار – ٣١ مايو ١٩٨٨.

* يقول مرجليت أن طبرية تؤمن ٦٥٠ مليون م٣ سنويا يتم نقل ٣٥٠ عبر الحامل الوطنى وتصب ٣٠٠ مليون م٣ فى حوض نهر الأردن مباشرة .

أن محدودية الواردات المائية فى فلسطين المحتلة وأطماع إسرائيل فى مصادر المياه العربية فى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وفى الدول العربية المجاورة، وسعى إسرائيل لاستقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود (كانت خطة شامير احضار ١٠ مليون يهودي لاسرائيل حتى العام ٢٠٠٠)، وتوطينهم بغض النظر عن الإمكانيات الاقتصادية والواردات المائية. هو فى الواقع ما يدفع إسرائيل إلى تضخيم الحديث عن الأزمة المائية إلى درجة تدفع بعض الكتاب الإسرائيليين. وحتى المسئولين إلى أن يطالبوا العرب بتأمين المياه لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كى تستأثر إسرائيل بالواردات المائية فى الضفة الغربية والتى تصل إلى ٩٠٠ مليون م٣ مياه جوفية - هذا مايقوله رئيس مجلس إدارة تاحل - ونشرته صحيفة هارتس بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧، علما أن إسرائيل. باعتراف الكاتب الصهيونى مائير كاتلر تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه ولا تسمح لهم بأكثر من ١١٠ مليون م٣ سنويا مع أن حاجة الزراعة فى الضفة الغربية تصل إلى ٦٠٠ مليون م٣ سنويا. وتسرق إسرائيل ما بين ٣٠٠، ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا (معاريف ١٩٨٠/٣/٣١).

أما الحديث الذى يقرأه الناس عن العجز الذى ستواجهه إسرائيل فيما يتعلق بمصادرها المائية فى نهاية القرن الحالى أو مطلع القرن الحادى والعشرين، فهو أيضا مرتبط وإلى حد كبير جدا بأطماع إسرائيل بالمياه العربية وخططها لاستقدام أكبر عدد من المهاجرين اليهود. والذين يتحدثون عن العجز المائى ويصرخون بأعلى صوتهم بهذا الصدد يصمون آذانهم نهائيا عن حقيقة ان الوطن العربى قد يعانى من عجز مائى فى بدايات القرن الحادى والعشرين يتراوح بين ١٠٠، ١٣٧ مليار متر مكعب سنويا.

فيدعى اليشع كالى أن إسرائيل تستغل كل مصادر المياه الطبيعية المتوفرة لديها - تقريبا- فى الوقت الحالى. وأن الاستهلاك غير الزراعى سيتضاعف خلال ثلاثة عقود من بداية التسعينات. وأنه فى حالة عدم وجود مصادر جديدة، سيتم الحصول على مياه جيدة من الموارد المائية المخصصة للزراعة، وفى المقابل يحول جزء من مياه المجارى بعد معالجته - إلى الزراعة. وعلى ذلك يرى أن مشكلات المياه الرئيسية فى إسرائيل كالتالى:

-أن كميات المياه المتوفرة تحد من التنمية الزراعة الإضافية وهى خاضعة للطلب الذى يفوق العرض.

- أن تزايد استخدام مياه المجارى يخلق مشكلة نوعية المياه المستخدمة.

- الاعتماد على الأمطار كمصدر للتزود بالمياه نتيجة عدم وجود وسائل تخزين كافية وهو ما يهدد حجم مخصصات الزراعة المائية فى حالة وقوع جفاف.

ويقول كالى أيضا - عن مشكلات المياه فى إسرائيل - أن المشروع القطرى والمشاريع المتصلة به على مستوى المناطق يشكل شبكة تزويد واحدة للمياه القطرية تؤمن معظم مياه

إسرائيل. وأن من مشكلاتها الأساسية التخزين الموسمي والتخزين الممتد فترة أعوام.

وتنبع الحاجة إلى التخزين الموسمي من كون موسم توفر المياه من مصادرها كل عام (من ديسمبر حتى مارس) لا يتوافق مع موسم الطلب على المياه من جانب المستهلكين (من أبريل حتى نوفمبر) . وأن الحاجة إلى التخزين الممتد فترة أعوام، تنبع من أن كميات المياه السنوية تختلف من عام إلى آخر، وبالتالي تخزن كميات في العام الغزير الأمطار لاستخدامها في العام القليل الأمطار.

ويجرى التخزين في الشبكة القطرية أساسا في الخزانات الآتية:

أ- بحيرة طبريا: يبلغ حجم التخزين فيها حوالى ٠.٥ كم٣ (و تم التخطيط لزيادته إلى ٠.٧ كم٣). وهذا التخزين مقيد بالحد الأقصى الممكن لمنسوب البحيرة (٢٠٨.٨ متر) من جهة. ومن جهة أخرى بالحد الأدنى المسموح به لذلك المنسوب (وتم وضع هذا الحد الأدنى تخوفا من الملوحة والخوف الضرر بأجهزة الضخ وصيد السمك)..

ب- الطبقة الحاملة للمياه الجوفية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، والخزان الجوفي القريب من شاطئ البحر، والخزان الجوفي الصخرى الذى يبعد عن البحر مسافة تتراوح بين بضعة كيلو مترات وعشرات الكيلومترات. ونفس الوضع هنا أيضا، فحجم التخزين مقيد بالمستوى الأعلى للمنسوب، كما أنه مقيد بالمستوى الأدنى (الذى دونه تصبح المياه مهددة بالملوحة)[٦٤] .

وكذلك يدعى مردخاى يعقفوفيتس – في سلسلة أعراف الدولة والاقتصاد الصادرة عن مركز الإعلامي للقدس ١٩٩١– ان مرفق مياه إسرائيل يعانى من عجز متراكم في المياه نتيجة سنوات الجفاف والأسراف في ضخ المياه ويقدره (عام ١٩٩١) بحوالى ٢ مليار متر مكعب. وهى كمية تقارب الاستهلاك السنوى لإسرائيل من المياه. وأن منسوب المياه في كافة مصادر إسرائيل قد وصل إلى مستوى لم يسبق ان وصل إليه من الانخفاض، وهو ما انتج فقداً أسفر عن تقدم الطبقة الوسطى (الخط مياه البحر المتوسط) إلى داخل اليابسة (تدفق المياه تحت الأرض). وصاحب ذلك تحول مياه الآبار العذبة إلى مياه مالحة. ويدعى أيضا أنه تم استنزاف احتياطى المياه في إسرائيل حتى نهايته.

ويرى مردخاى ان سياسة إسرائيل لاستغلال المياه كانت خاطئة (على الرغم من نجاح مشروعها الوطنى للمياه)، وهو ما نتج عنه استنزاف مصادر المياه وتلوث المياه الجوفية.

ويرى ان الوضع أصبح غاية في الخطورة بعد أن قلت الكمية السنوية المتوسطة من الأمطار في شمال البلاد (٦٠- ٦٥٪) وبعد وصول منسوب بحيرة طبريا إلى أدنى درجة عام ١٩٩١ منذ بدء قياس المنسوب. فضلا عن ضخ المياه من تحت الخطوط الحمراء من الطبقة

اليشع كالى – المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية – م. س. ذ – ص ص ٦٧–٦٩.

الجيولوجية التي تحوي المياه الجوفية الواقعة بين نهر يركون ونهر تنينيم- والتي من المخطط أنها ستكون مصدرا لمياه المشروع الوطني وتجمعا رئيسيا للمياه الفائضة منه في المستقبل. فضلا عن أن الوضع في الطبقة الجيولوجية الذى تحوى المياه الجوفية تحت السهل الساحلي مماثلا لذلك ويقدر العجز فيها بحوالى ١١٠٠ مليون م٣. فضلا عن زيادة استغلال طبقات أرضية أخرى تحتوى مياه جوفية في إسرائيل [٦٥].

وتتضح خطورة ذلك إذا علمنا أن بحيرة طبريا، والطبقة الجيولوجية التي تحتوى على المياه الجوفية عند نهر يركون ونهر تنينيم (وادى الزرقا)، بالإضافة إلى الطبقة الجيولوجية التي تحوى مياه جوفية تحت السهل الساحلي. تشكل المصادر الرئيسية لتغذية جهاز المياه الوطني.

وهكذا تتعالى الأصوات وتدق الأجراس للتحذير من أزمة المياه في إسرائيل، وكما تقول افتتاحية يدعوت احرونوت (٩٢/٣/٨) أن مشكلة المياه في إسرائيل تحتل اهمية كبيرة بحيث تتصدر جدول أعمال أى تفكير في المستقبل – على حد تعبيره – وأن بحيرة طبريا هي ترمومتر ومقياس المياه الحقيقي في إسرائيل من حيث الزيادة أو النقصان.

ويضيف إسرائيل أورتنبرج إلى ما قاله إسرائيل طوفياس بخصوص منسوب مياه بحيرة طبرية في تلك الفترة (شتاء ٩٢) – في نفس الافتتاحية – أنه إذا لم يتم الوصول إلى المستوى المطلوب في بحيرة طبريا فسوف تحدث مهزلة . وإذا وصلوا للوضع الذى يبقى فيه مكان غير مستغل في البحيرة فسيكون شئ محزن ويؤكد انه ليس هناك ما يؤدى لحدوث ذلك الأمر[66] وهذا ما يعكس مدى اهتمام الجهاز الحكومي والاعلامي الإسرائيلي بموضوع المياه وباستغلال كل المصادر استغلالا كاملا.

وكل هؤلاء وغيرهم ممن يحدثون جلبة حول أزمة المياه في إسرائيل يتجاهلون التفاوت الصارخ في حصة الفرد – الإسرائيلي عن العربي – من المياه. فهم يقدرون كمية المياه المطلوبة في بداية القرن الحادى والعشرين ما بين ٤٠٠– ٥٠٠ مليون م٣ سنويا، إضافة إلى حجم الواردات المائية المتاحة لديهم حاليا، ويتجاهلون التفاوت الكبير في حصة الفرد من المياه. فالعرب في المناطق المحتلة يستهلكون حوالى ١،٨٪ من حجم المياه المستغلة في حين أنهم يشكلون أكثر من ١٧٪ من حجم السكان. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يزداد التفاوت ويتضح وبشكل صارخ الغبن الشديد الذى يقع العرب ضحيته، فتبعا للتقديرات التي نشرتها سارة روى فإن متوسط حصه المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية تبلغ ١٤٢٠ م٣ سنويا، بينما لا يتعدى هذا المتوسط

---

(٦٥) مشاكل المياه في اسرائيل – مركز الفالوجا للدراسات والنشر – الجيزة – ع ٣ – سبتمبر ١٩٩١ – ص ص ٣١–٣٢.

(٦٦) مشكلة المياه في اسرائيل – من قلب اسرائيل – الوفد ١٩٩٢/٤/٢٠.

في قطاع غزة أكثر من ٢٠٠ م٣ سنوياً، من حصتنا، بعد كاهانا قتصت الحصة المستوطن اليهودي بمع ٢٦٦٧م٣ سنوياً بينما يتراوح حصة المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين ٢٣٤. و٢٦٧ م٣ سنوياً. والسؤال هو ما هو العجز المتوقع إذا نجح الفلسطينيون في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ و١٩٤٨ في رفع حصتهم من المياه أو لنستعمل التعبير الذى يردده كثيرون في الكيان الصهيوني، إذا نجح هؤلاء في انتزاع المساواة . أو ما هو حجم الأزمة المائية إذا استطاع الشعب الفلسطيني . ضمن تسوية سياسية معد استغلال مياهه بنفسه. ودون تعديات إسرائيل وسرقاتها ؟

الوضع في الضفة الغربية قطاع غزة

تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق الواقعة غربي الخط الأخضر .. الحدود الإسرائيلية ما قبل ١٩٦٧، حوالى ٦٠٠٠ كم٢ من الضفة. و٣٦٠ كم٣ من قطاع غزة انظر خريطة رقم (٩).

وتعتبر المياه الجوفية مصدر المياه فيها . وتشير التقديرات العلمية إلى أن حجم الموارد المائية المخزونة في باطن الأرض في مناطق الضفة الغربية يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب قابلة للتجدد المستمر عن طريق الأمطار المتذبذبة. وتشير الدراسات إلى أن هناك ٣٠٠ ينبوع تتصرف منها كميات المياه المخزونة غير أن غالبيتها تتسم بالطبيعة الموسمية والتصريف المحدود والتوزيع الغير منتظم في وسط الضفة وعلى السفوح الغربية لجبالها.

وتشكل الينابيع الواقعة على السفوح الشرقية لجبال الضفة حوالى ٩٣٪ من المجموع السنوى للينابيع.

ويقدر المتوسط السنوى لمياه الأمطار القابلة للاستغلال بالضفة بحوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا . ويستهلك العرب حوالى ١٢٠ مليون م٣ بالاضافة إلى مليون م٣ من مياه الأمطار يجمعونها في آبار جمع يتراوح عددها بين (٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ بئر).

ويستهلك القطاع الزراعى في الضفة حوالى ٩٣ مليون م٣ سنويا. والاستهلاك المنزلى والصناعى حوالى ١٤ مليون .

ويقدر الصهاينة مجموع كميات المياه المتوفرة سنويا في الضفة بحوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب يخططون للاستيلاء على حوالى ١٩٣ مليون متر مكعب وتحصل إسرائيل على ثلث استهلاكها من مياه الضفة الغربية . وتستغل المستعمرات الصهيونية فيها حوالى ٥٠ مليون م٣ سنويا بشكل مباشر.

ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية ويستخرج منها حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا ويستخدم حوالى ٨٥٪ من هذه المياه لزراعة ١٥٠ ألف دونم.

ويعود اهتمام إسرائيل بمياه الضفة والقطاع إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تتجه إلى يهودا والسامرا . وهو ما يتطلب كميات مياه لا يوفرها سوى الماء العربي . ومن هنا تنبع أهمية هذه المياه في الاستراتيجية الإسرائيلية .

ويشكل احتياج إسرائيل إلى احتياطي يقدر بـ ٥.٤ مليار متر مكعب (ثلاثة أضعاف الاستهلاك السنوى تقريبا) عاملا إضافيا إلى سياسة التوسع في الاستيطان يزيد من أهمية المياه العربية في الاستراتيجية الصهيونية .

وقد شكل هذا العاملان (التوسع الاستيطانى والازمة المائية) حجر الارتكاز للسياسة الصهيونية التى وضعت لنفسها مجموعة من الخيارات المتمثلة في محاولات الاستيلاء على مياه اليرموك وتحويل مياه الليطانى في أعقاب غزو لبنان ١٩٨٢ وتحويل جزء من مياه النيل إليها مرورا بسيناء ، بالإضافة إلى العمل على إبقاء اقتصاد المناطق المحتلة متخلفا للحد من استهلاك العرب للمياه.

ويدعى اليشع كالي أنه ليس هناك إمكانات لزيادة الكميات المستهلكة في الضفة - ١٢٠ مليون م٣ سنويا معظمها للرى - أكثر من عشرات الملايين من الأمتار المكعبة سنويا على الرغم من أن التوقعات تشير إلى بروز طلب على المياه من أجل الزراعة (لرى ٥٠.٠٠٠ هكتار) وغيرها ، يقدر بمئات الملايين سنويا ، ويربط كالي بين توقع ارتفاع الطلب على المياه في الضفة ارتفاعا حاداً وبين تغير وضعها السياسى (الحصول على الحكم الذاتى) . حيث أن ذلك من وجهة نظره - سوف يؤدى إلى وقف الهجرة إلى الخارج وتنمية نشاطات جديدة (الصناعة والزراعة).

ويشبه كالى - أيضا - وضع المياه في غزة بالوضع في إسرائيل - من جهة الاستهلاك الكامل للمصادر - ويدعى أنه أكثر خطورة بمراحل حيث أن الضخ في غزة ضخم في حين أن المصدر الوحيد - تقريبا - لمياهه وهو خزانها الجوفى الرملى . وفى حين أن هذا الخزان يمكنه تأمين ٦٠ مليون م٣ سنويا (مياه متجددة)، إلا أنه يتم استغلال حوالى ١٥٠ مليون م٣، ويتم الحصول على الفارق باستغلال الاحتياطي غير المتجدد، وهو ما يسفر عن تسرب مياه البحر إلى الخزان وزيادة ملوحته.

ويرى كالي أن حاجات المياه في القطاع تتطلب :

١-تزويد المياه بما يسمح بوقف الضخ الزائد (وهو أمر ملح وضرورى)

٢- تزويد المياه بما يسمح بزيادة الإنتاج .

والقطاع - على عكس الضفة - لا يتوفر له مصدر محلى أو مجاور وقادر على حل مشكلات النقص في المياه. ويقول كالى أن الحل هنا يأتى من مصدر هيدرولوجى خارجي .

(ويقصد بذلك طبعا نهر النيل وهو ما تهدف إليه إسرائيل منذ زمن طويل ومازالت تسعى لحصول عليه من خلال المياه الجوفية التي ستوفرها ترعة السلام المصرية المتجهة لسيناء).

ويتابع كالي حديثه عن أزمة المياه في المناطق والضفة الغربية وقطاع غزة) بأنها معرضة لنقص حاد في المياه نتيجة الكثافة السكانية والنشاط الزراعي في غزة . ونتيجة استغلال معظم الثروات المائية التي كان يمكن أن توضع في تصرف المناطق – وخصوصا الخزانات الجوفية المائية الإسرائيلية، والجزء الجنوبي من مياه نهر الأردن – بواسطة إسرائيل ويدعي أن هذا الوضع من صنع الطبيعة ويبرر إدعائه بأن معظم المياه الجوفية في الضفة تتسرب إلى الأراضي الإسرائيلية [أنهار البركون (العوجا) (وتنينيم (التمساح)، وحارود، وينابيع بيت شان (بيسان).

ويدعي أنه لا يمكن حل مشكلة القطاع بنقل المياه الإسرائيلية إليه. ويقول أنه حل غير واقعي . ويعلل ذلك بنقص المياه في إسرائيل، وأنه وضع غير مقبول من زاوية قانون المياه الدولي الذي يقدم حصانة إلى الاستخدامات الراهنة للمياه والاستخدامات التاريخية (على حد تعبيره) .

وفي نفس الوقت يرى أنه ليس لهذه المشكلة سوى حل واحد وهو استيراد المياه من مصادر خارجية (اليرموك – النيل – الليطاني) ويعترف بأن هذا الحل على الرغم من أنه ممكن من الناحية التقنية والناحية الاقتصادية إلا أنه غير ممكن من الزاوية السياسية، ورغم ذلك ينادي ببذل كافة الجهود والاستثمارات – أيا كانت – لتنفيذ هذا الحل نظرا لمحاذير ابقاء وضع المياه في المناطق دون تغيير [٦٧] .

ومن يحلل بدقة كلام كالي يجد أنه يبالغ في حجم الأزمة كباقي الصهاينة. وهو الأمر الذي يتشكك فيه الباحثون العرب اعتقادا منهم بأن ذلك ينبع من رغبة إسرائيل الملحة في قيام العرب بتوفير المياه في القطاع لكي تتمكن من استغلال كافة المصادر الموجودة به .

فقد تحدث كالي عن الأزمة وعن مخاطر استمرارها في القطاع ولكنه تجاهل تماما أن إسرائيل تحصل على ٩٥.٥٪ من مياه الضفة بينما يحصل سكان الضفة على ٤.٥٪ فقط . وأن إسرائيل خططت لتوزيع ١٣٧ مليون م٣ سنويا على الفلسطينيين كان عددهم عندئذ حوالى مليون نسمة مقابل ١٠٠ مليون متر مكعب للسكان اليهود والذين كان عددهم حوالى مائة ألف نسمة – وهكذا تتضح المفارقة!! حيث تتعدى السكان اليهود حصتهم المقررة بنحو الثلث على حساب نصيب العرب [٦٨] وإذا ما نظرنا إلى الوضع في غزة – الذي هو أسوأ بمراحل منه في الضفة – وإلى أن

---

(٦٧) اليشع كالي – المياه والسلام / وجهة نظر إسرائيلية – م. س. ذ. ص ص ٩٦-٧٥.

(٦٨) د. حمدى عبد الرحمن – إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي – أعمال المؤتمر السنوى الخامس للعلوم السياسية – م. س. ذ. ص ٥٠٣.

إسرائيل تحصل على ما بين ٣٠- ٤٠٪ من استهلاكها من الضفة الغربية يتضح ما تم الاتفاق عليه بين إسرائيل وفلسطين من منح الحكم الذاتي لغزه (التي كانت بمثابة كابوس. رهيب لإسرائيل) والتي عاده ما كان يتم وصف الوضع المائي فيها بأنه قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار.

ونظرا إلى ما تحصل عليه إسرائيل من مياه الضفة – لإمداد مستوطناتها القائمة في الضفة بحاجتها من المياه أو لاستخدامها داخل الخط الأخضر – فإن قضية التخلي عن موارد الضفة تعتبر في نظر الإسرائيليين بمثابة انتحار للدولة العبرية. ويتضح ذلك من تجاهل أن هناك مياها تستولي عليها إسرائيل بالفعل من الضفة. ومع الاعتراف بذلك مع استمرار الإصرار على سيطرة إسرائيل وتحكمها في إدارة الموارد المائية للضفة الغربية – أيا كانت طبيعة التسوية وأيا كانت المرحلة التي تمر بها الأوضاع في الضفة (مرحلة انتقالية ذات حكم ذاتي محدود. لعدة سنوات، ثم مرحلة تقرير الوضع النهائي لطبيعة الحكم في الضفة وغزة).

وما تفعله إسرائيل بمياه الضفة الجوفية لا يختلف عما يحدث في الأنهار المشتركة ومنها الأردن. فهناك حوض واحد رئيسي للمياه الجوفية – ثاني أكبر أحواض الضفة – يقع بالكامل داخل إسرائيل الخط الأخضر ويبلغ إيراده السنوى حوالى ٢٨٠ مليون م٣. وتقع منابع الثلاثة أحواض الأخرى داخل الضفة الغربية وأكبرها يجرى من الشمال إلى الجنوب بمحاذاة المرتفعات الغربية للضفة ويبلغ جملة إيراده السنوى ٣٣٥ مليون م٣. وتتدفق مياهه عبر الخط الأخضر. وثانيها مجموعة أحواض تقع في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية وتبلغ جملة إيرادها السنوى بين ١٣٠-١٤٠ مليون م٣ وتتدفق مياهها عبر الخط الأخضر كذلك. يمكن التحكم في كل من هذين الحوضين من كل من جانبي الخط الأخضر. وتقع ٥٪ فقط من مساحة الحوضين داخل إسرائيل وحدود ما قبل ١٩٦٧ – وعلى الرغم من ذلك فقد فرضت إسرائيل عدداً من القيود على استخرج الفلسطينيين لمياه هذين الحوضين لاعتمادها بدرجة كبيرة هلى مياههما.

والحوض الوحيد غير المشترك مع إسرائيل وجد في شرق الضفة الغربية وإيراده ما بين ٨٥-١٢٥ مليون م٣ وليس له نفس طبيعة المشاكل المترتبة على انقسام الحوضين الآخرين بين الضفة الغربية وإسرائيل. وحوالى ٨٠٪ من جملة المياه الجوفية المتاحة في الضفة الغربية تشير من حيث طبيعتها الجيولوجية مشكلات تشابه مشكلات الأنهار المشتركة وكيفية اقتسام المياه[٦٩].

وإذا علمنا أن اقتسام المياه تبعا لمساحة الحوض في كل منطقة يعني عمليا حصول إسرائيل على مالا يزيد عن ٥٪ مما تحصل عليه قبل هذا التقسيم، فإننا ندرك دوافع الرفض

(٦٩) مجدى صبحى – مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعدد الأطراف – كراسات استراتيجية – كراسة رقم ٧ – م س. د. ص ص ١٩-٢٠

الإسرائيلي. وندرك إصرار إسرائيل على تحكمها في الموارد المائية في الضفة التي تعتبر بمثابة دولة المنبع التي يمكنها التحكم في مقادير إسرائيل المائية إذا ما أتيح لها ذلك.

يتضح من كل ما سبق أن هناك مشكلة مياه حقيقية في الشرق الأوسط يجب أن يسرع جميع الأطراف بإيجاد الحلول والبدائل لها وإلا فإنها قد تصل لحد الأزمة التي تهدد بنشوب صراعات قد تصل إلى الحروب في المنطقة – على مصدر حيوى لا غنى عنه – التي تموج بالاضطرابات والمشكلات بين بعض دولها والتي تجعل أمر التوصل إلى حلول لهذه المشكلة أكثر صعوبة وحساسية. ونظرة على الوضع القائم تبرز النظر الى الامر من هذه الزاوية الخطيرة.

توازن القوى يعطي لاسرائيل الغلبة على الأرض. لكن الماء مصدر نادر لا غنى عنه لكل شئ حي وغير قابل للمساومة لأنه حاجة اساسية وحق غير قابل للتنازل عنه. ومن هنا يمكن النظر الى الهرم المقلوب في اجندة المفاوض الاسرائيلي بالقياس للمفاوض العربي. الأول يجعل المياه أعلى سلم اولوياته على مائدة المفاوضات بحيث يصبح المبدأ الحاكم لها هو "مبدأ الأرض مقابل الماء" وليس "الأرض مقابل السلام" كما اسلفنا. بينما المفاوض العربي يضع استرداد الأرض المحتلة اعلى سلم اولوياته في التفاوض. ان بقاء إسرائيل لأكثر من ربع قرن في الأراضي العربية المحتلة لم يكن بهدف تأمين الدولة العبرية العسكري بالدرجة الأولى بل المائي. ان نظرة شاملة الآن لدور إسرائيل في احواض المياه العربية (سواء المشاركة فيها أو مع دول الجوار الجغرافي للعرب) سوف تثبت ان الدولة العبرية قد جعلت مياه العرب نبراس الحلم الصهيوني ولأجل غير مسمى بقوة البندقية الاسرائيلية .. والبقاء للأقوى.

الفصل الرابع

الصراع القادم في الشرق الأوسط

يتفق العديد من علماء السياسية – وفي مقدمتهم صامويل هانتيجنون – على أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم الجديد لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا ولا اقتصاديا. بل أن الانقسام بين البشر والمصدر الأساسي للخلاف سوف يكون ثقافياً. وستظل الدول القوى المؤثرة في الشئون الدولية ولكن الخلافات الرئيسية بين دول العالم سوف تقع بين جماعات حضارية مختلفة.

ويقصد بالحضارة الكيان الثقافي المتجذر عبر الزمن وهي أعلى درجات التجمع الثقافي بين الناس.

ويحدث الصراع الحضارى على مستويين : الأول المستوى الضيق أى المجموعات المتجاورة أو المتقاربة ويكون صراعها السيطرة على الأراضى الواسعة الواقعة على حدود كل منها للآخر.

والثاني هو المستوى الواسع أى دول مختلفة تتنافس على السيطرة على القوى الاقتصادية والعسكرية وتتصارع للسيطرة على المؤسسات الدولية وتعمل على تصعيد قيمها السياسية[1] .

وهكذا لم يعد الصراع الدولى كما كان في الماضى صراعا يحكمه توازن القوى التقليدى أو النووي بل أصبحت سمة العصر هي ما نسميه في عالم اليوم بالصراع الحضارى أى بين ما تنتجه من ثقافات . أن العالم ينتقل من عصر الثورة الصناعية الثالثة إلى الرابعة.

الثورة الثالثة تمثل نقلة تكنولوجية هائلة من البترول ومشتقاته إلى عصر الثورة الاتصالية ثورة المعلومات والإلكترونيات القائمة على العلم والتعليم. ومازالت منذ عصر الوفاق الأمريكى – السوفيتي في بداية السبعينات حتى مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ في ريودى جانيرو بالبرازيل والتي دشنت ظهور الطور الرابع من الثورة الصناعية القائمة على الرفاهية الاقتصادية المتمثلة في الحفاظ على البيئة كمسئولية عالمية واستخدام تكنولوجيا نظيفة في تنمية العالم الواقع خارج نطاق الشمال.

---

(١) Samuel Huitingon. op.cit. p.25.

كان ذلك يعنى ضربة جديدة لدول الجنوب لتحجيم وإلغاء أهم مادة خام على وجه البسيطة: البترول فمن خلال وثائق قمة الأرض وما تبعها من مواثيق وندوات واتفاقات ظهر لنا أن البترول هو أكبر ملوث للبيئة ثم زاد على ذلك بدء نقص مورد حيوى آخر لا غنى عنه للإنسان هو الماء ثم جاءت "الجات" لتشكل ضربة أخرى للأحلام المؤجلة لدول العالم الثالث في وجود مكان تحت الشمس في النظام الاقتصادى العالمي . لقد أدى ذلك ضمن ما أدى إلى وجود صراع – عبر الأطلنطي – بين حلفاء الأمس فيما كان يسمى بالمعسكر الرأسمالى مما ينبئ بظهور حرب باردة في المستقبل بدأت بالحرب التجارية بين التكتلات الكبرى الأميركية (نافتا) والأوربية والآسيوية وفق قاعدة البقاء للأقوى وسيطرة الشرعية الدولية (الانتقائية) القائمة على حق القوة وليس حق العدل من خلال الأمم المتحدة التي أصبحت مرتهنة بإرادة القوى العظمى والكبرى التي تحكمها. أن ذلك يعنى في التحليل الأخير أن التفوق الدولى القائم على توازن المصالح بين التكتلات الكبرى يفترض أول ما يفترض التنافس حول ركيزة التقدم: المعلومة المتقدمة وهي قاعدة ثلاثية الاضلاع من الثقافة والتعليم والعلم. وأدى ذلك إلى تراجع دور البندقية والجندى وبروز المباراة السلمية الحضارية القائمة على التطور التكنولوجي والتفوق الاقتصادى والاجتماعي.

وقد عنى ذلك لمنطقتنا التأثير على أربعة ركائز حيوية تشكل منظومة الحركة السياسية في المنطقة العربية! الديمقراطية، السلام، التنمية، مواجهة العنف السياسي.

أن عصرا جديدا قائما على التحدى الحضارى يقف أمامنا سلاحه الأساسي هو تراكم المعرفة وعربته المنطلقة ثلاثية المقصد، ثقافية، علمية ، وتعليمية. وما لم نسرع في خلق منظومة عربية تضامنية. على الأقل – في هذا المجال الحيوى – ولو حركيا – فإن العرب سيدخلون القرن الحادى والعشرين وهم خارج التاريخ.

أ – المطلب الأول

الصراع الحضارى والدولى وانعكاساته على الشرق الأوسط الجديد

أن الصراع القادم سوف يكون صراعاً اقتصادياً ثقافياً بالدرجة الأولى. وسيكون لذلك انعكاساته على الشرق الأوسط[1] .

---

[1] ترى المدرسة الليبرالية الجديدة –بخلاف المدرسة البنائية– ان الحرب الباردة قد انتهت بانتصار الحضارة الغربية المبنية على دعائم الرأسمالية والديموقراطية الليبرالية والمسيحية ومن هؤلاء فرانسيس فوكوياما وسام هانتجتون، وهو قول مردود عليه في الفصل الأول، وتحتل مقولاته جوهر الفكر السياسي الغربي اليوم.

انظر النظرية كاملة في: Samuel P. Huntington, Clash of civilizations and the New world Order, New York: The Free Press,1996.

وإسرائيل تعى ذلك تماما وتجاهد لتبنى لنفسها مكانا متميزا فى ذلك العالم الجديد. ومن يتابع أقوال وأفعال المسئولين الإسرائيليين – ومنهم شيمون بيريز، ذلك الشخص النشيط الذى يهدف إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية تحت راية السلام، على عكس الليكود وأن اتفقت الأهدافإلا أن الأسلوب مختلف – يدرك ذلك.

ففى كتابه عن "الشرق الأوسط الجديد" يتبنى بيريز فكرة إقامة ذلك الشرق الجديد بدءاً بالتعاون الاقتصادى ثم الاتجاه إلى التعاون السياسى ومن ثم الانتهاء بنظام إقليمى شرق أوسطى على غرار المجموعة الأوروبية تكون إسرائيل هي قائده. ولأهمية هذا الكتاب ومؤلفه يجب مناقشته بشكل موجز، لما فيه من تحولات في الفكر الصهيوني مع نهاية القرن العشرين يتحدث عنها أحد اركانه.

والقارئ لذلك الكتاب يعى تماما مدى إيمان بيريزبفكرة الصراع الحضارى القادم. وحيث أن المياه تحتل مكانا متميزا فى أولويات السياسية الإسرائيلية على مختلف الأصعدة، فإن بيريز لم يكن ليهمل ذلك المورد فى مخطط لنظام إقليمى جديد – الهدف الأساسى منه إذابة النظام العربى فى إطاره – والذى تعمل إسرائيل بكافة السبل وبكل فئاتها على الاستيلاء عليه.

وفيما يلى نوضح بعض أفكاره – من ذلك الكتاب – والتى توضح إيمانه باستخدام التقدم العلمى وإنجازاته، في الهيمنة على المياه العربية وأيضا بعض الأفكار الخاصة باستغلال المياه فى إطار تعاون إقليمى.

يقول بيريز أنه فى عالم الغد سيكون موقع الصدارة والهيمنة للمبادئ القائمة على العلوم والمعرفة التى يتم إحرازها فى الجامعات ومعاهد الأبحاث وليس لمعسكرات الجيوش ... وأن الأهداف القومية سوف تستند على تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة وتعزيز الآمال والطموحات الحياتية ... وأن الوزن الأكبر سيكون للاقتصاد – أكثر من السياسة – فى تحديد وتنفيذ السياسات الدولية.

ويرى أن الفترة القادمة سوف تعتمد النموذج الأسيوى للسياسات القومية النابع من قيم العالم الاقتصادية والقائمة على المبدأ الأساسى المتعلق بالاستقلال الأمثل للمعرفة وصولا إلى تحقيق الأرباح المتعاظمة– بدلا من النموذج الأوروبى النابع من عالم القيم والرموز الوطنية .

وفى عام ١٩٨٧ بعد انتهاء فترة رئاسته لحكومة الوحدة الوطنية بفترة قصيرة. قام بيريز بزيارة جامعة كارينجى ميلون فى بيتسبيرغ بنسلفانيا الامريكية . والتقى بعدد من العلماء والباحثين الذين يدمجون علوم الكمبيوتر بالفلسفة فى محاولة لاختراق حدود التفاهم والمعرفة الموجودة ومنهم البروفيسور هيربرت سايمون – الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاديات عام

١٩٨٧ واحد مؤسسى العلوم الاجتماعية الامريكي. والذى عمل طويلا لتطوير حقل الذكاء الاصطناعي.

تم ناقش ما جرى بينهما مع المؤلف الفرنسى سيرفان سيربير وخرج من كل هذا بنتيجة مؤداها أن رخاء الأمة –أية أمة– لم يعد يعتمد على مواردها الطبيعية ومساحتها الشاسعة أو على تركيزها على الثروة بشكل رئيسى، بل يأتى حصيلة تجميع المعرفة التى تعتبر الثروة الحقيقية فى القرن القادم. ويعتمد ذلك بدوره على تطوير الأفكار العلمية التى يمكن تطبيقها تكنولوجيا. والأهم أن ذلك لا يتطلب مالا كثيرا فى رأيه. ويرى بيريز أيضا أن ثورة المعرفة يجب أن تبدأ فى المدارس. ويجب عدم السماح بوجود ثغرات فى النظام التعليمى. ويقول أنه يجب القول أن جامعتى هى حياتى بدلا من قول الكاتب الروسى مكسيم أن حياتى هى جامعتى.

ويرى بيريز أن للتعليم مظهران هما: جمع ونقل المعرفة، وتطوير القيم والتقاليد. وإنه يجب النظر إلى ما وراء الحواجز القومية والدينية. وأنه لتحقيق الانفتاح الفكرى لابد من تحقيق السلام الفعلى. فالسلام قادر على فتح البواب على الحقول المنكشفة حديثا فى مجال المنطق والقيم والمعرفة.

ويقول فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨أيلول ١٩٩٣. انه يجب الالتفات إلى التطورات العلمية الواعدة وإلى اقتصاد السوق والتعليم الشامل، وأن تؤسس الصناعة والزراعة والخدمات على قمة التكنولوجيا المتاحة وأن تستثمر المدارس.

ثم يتحدث عن السوق المشتركة للشرق الأوسط ويقول أن عصر الهيمنة السياسية والاقتصادية انتهى وفتحت الأبواب للتعاون الاقليمي الاوسع.

ويرى أن التكنولوجيا المتطورة تتيح للشعوب تحقيق الاستقلال الفعلى وتجربة الحرية الحقيقية السياسية منها والاقتصادية وليس هناك من جديد فيما يتعلق بندرة المياه فى المنطقة ويقول "فقد شرب يعقوب واسحاق من نفس الآبار حتى عندما اختلفت بهما السبل غير أنهما – وعلى عكس اليوم – لم يكونا يملكان القدرة على تحلية مياه البحر والتحكم بالرى من خلال الكمبيوتر أو أن يحظيا بالتكنولوجيا الحيوية". أن الفرصة اليوم مختلفة تماما فتخضير الأراضى سيصاحبه العديد من فرص العمل فى المنطقة وأن أكثر الفرص الواعدة تكمن فى تطوير السياحة.

ويرى ضرورة تشييد بنية تحتية بوسائل حديثه حتى نتفادى خلافات الماضى. على أساس أن طرق النقل الحديثة ووسائل الاتصالات ستحول التقارب الجغرافى إلى خصائص اقتصادية.

ويقول أنه حان الوقت لبناء شرق أوسط جديد من أجل الشعوب وليس الحكام. ويرى وجوب مزج السياسات الحكيمة بالأمن الإقليمى واقتصاديات السوق.

وفى موضع آخر من كتابه يقول بيريز أن القوة الحقيقية والقوة العسكرية لم تعد توجد

في المعسكرات بل في الحرم الجامعي. وأنه أصبح على السياسات أن تمهد الطريق بعيدا عن الاستراتيجية العسكرية إلى الذخيرة السياسية والاقتصادية. ويدعى أن هدفه النهائي خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة – على غرار الجماعة الأوروبية – وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية:

الأول : الاستقرار السياسي.

الثاني : التعاون الاقتصادي. أن من الضروري إقامة منظومة رى مشتركة عالية التطور وضرورية لكبح زحف الصحراء وتمكين بلدان المنطقة من إنتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها. وهذا هو جوهر الحلم الصهيوني وقلب فكرة الشرق الأوسط الجديد.

الثالث : الأمن القومي .

الرابع : إشاعة الديمقراطية.

ويصف الخطة لإقامة نظام إقليمي بأنها برنامج تعاون يشبه هرم ثلاثي الأضلاع:

المرحلة الأولى: معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء ومصالح تعاونية لتحلية المياه.

ويناى بضرورة تنفيذ بعض المشروعات قبل توطيد سلام دائم، حيث أن لإسرائيل برامج اقتصادية وبرامج أبحاث مشتركة مع مختلف البلدان التي لم توقع معها معاهدات سلام بعد.

المرحلة الثانية: تتضمن كونسورتيوماتٍ دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمارات هائلة بإشراف البلدان ذات العلاقة والأطراف ذات المصلحة. مثل : قناة البحر الأحمر – البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها. وإنشاء ميناء إسرائيلي – أردني – سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه. ويرى أن مشاريع الصحراء هذه تحقق واحدا من أحلام بن غوريون بتطوير النقب وجعل إسرائيل واحة غناء.

المرحلة الثالثة : تشمل سياسة الجماعة الإقليمية مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية.

ويقول أنه لتذليل مشكلة التنافر بين دول المنطقة – في المستويات الاجتماعية – الاقتصادية ، ومستويات المعيشة ونصيب الفرد من الدخل القومي – يجب النظر إلى المنطقة وكأنها مشدودة بأربعة أحزمة اقتصادية – سياسية.

الأول: نزع السلاح.

الثاني: المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء أن هذا الحزام يهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة وإمداده بوفرة من الأغذية لسد حاجات سكانه.

الثالث: الهياكل الارتكازية للنقل والاتصالات.

الرابع: السياحة.

ويدرج جدولين أحدهما يوضح الإنفاق العام على الصحة والتعليم والدفاع في المنطقة. والآخر يوضح الوضع الاجتماعي فيها. في محاولة منه لدعم وجهة نظره الخاصة بمستقبل المنطقة.

جدول رقم (٢٤)

الإنفاق العام على الصحة والتعليم والدفاع (بالمئة) عام ١٩٨٦

الدولة	الصحة	التعليم	الدفاع	
إيران	١,٤	٥,٥	٢٠,٠	لا يشمل الجدول إنفاق إيران والعراق على حربهما
الأردن	٢,٧	٦,٥	١٣,٨	
إسرائيل	٣,٢	٧.١	١٩,٢	
الكويت	٢,٧	٥,١	٥,٨	
ليبيا	٣,٠	١٠.١	١٢,٠	
مصر	١,١	٥,٤	٨,٩	
سوريا	٠.٤	٢.٩	١٤,٧	
السعودية	٤,٠	١٠,٦	٢٢,٧	
العراق	٠,٨	٣,٧	٣٢,٠	
عمان	٢,٣	٥,٣	٢٧,٦	
اليمن	١,٢	٥,٦	٩,١	

جدول (٢٥)

الوضع الاجتماعي في الشرق الأوسط

(مؤتمر البنك الدولي حول الشرق الأوسط عام ١٩٩٢ .

ورقة مقدمة من ستانلي فيشر)

الدولة	السكان بالمليون	الدخل الفردي	معدل العمر	النمو السكاني	نسبة الأمية بين البالغين
إيران	٥٣,٣	٢,٥٣٠	٦٣	٣,٣	٤٩
البحرين	٠,٥	٦,٣٨٠	٦٩	٢,٨	٨١
الأردن	٣,٩	١,٦٣٠	٦٧	٢,٨	٢٥
اسرائيل	٤,٥	٩,٩٧٠	٧٦	١,٨	٥
الكويت	٢,٠	١٦,١٦٠	٧٤	٣,١	٣٠
لبنان	٢,٧	٠,٨٨٠	٦٦	٠,١	٢٣
ليبيا	٤,٤	٥,٣١٠	٦٢	٣,٦	٣٣
مصر	٥١,٠٠	٠,٦٤٠	٦٠	١,٨	٣٩
مشايخ الخليج	١,٥	١٨,٤١٠	٧١	٢,٣	٤٠
سوريا	١٢,١	٠,٨٧٠	٦٦	٣,٧	٤١
السعودية	١٤,٤	٦,٠٢٠	٦٤	٣,٧	٤٩
العراق	١٨,٣	٣,٠٢٠	٦٣	٣,٤	٥٨
سلطنة عمان	١,٥	٠,٢٣٠	٦٥	٣,٩	٧٠
اليمن	١١,٧	٠,٦٠٠	٥٢	٣,٦	٨٠

ويرى بيريز أن المكسب الحقيقي المتحقق من إقامة الشرق الأوسط الجديد فهو المكسب الاقتصادي والاجتماعي وليس السياسي فقط (وهو ما دشنته مؤتمرات الدار البيضاء والقاهرة والدوحة بعد ذلك بناء على افكاره).

ويقول أنه طالما أن إمداد الغذاء في الشرق الأوسط غير كاف وطالما ان مصادر الغذاء الجديد تنمو بمعدل أكثر بطئا من عدد السكان في المنطقة. فإن العوز سيستمر وكذلك تعبيره السياسي.

ويدعي أن إسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية على عكس جيرانها.

ويقول أن الاقتصاد الحديث ليس حادثا عرضيا، أنه نتاج الكد والاجتهاد والفكر الخلاق وإيجاد بعض القوانين الأساسية لبناء اقتصاد حديث سيكون منها تخفيض الميزانية المخصصة للحرب وزيادة الاستثمار في التعليم واستخدام الاحتياطات الطبيعية المتاحة بصورة حكيمة وخلق بدائل بقدر ما تدعو إليها الضرورة وإقامة خطط للطاقة والتحلية. وتطوير الزراعة والصناعة. وهو ما يتطلب استخدام جميع المنافع الموجودة وفتح الحدود وتشجيع المنافسة.

وفي إطار حديثه عن الدور الأوروبي في المفاوضات متعددة الأطراف أوضح أن فرانسوا ميتران –رئيس فرنسا السابق– خلال زيارته لإسرائيل وعد بيريز أن تقترح فرنسا بأن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي ما قيمته ١ بليون من وحدة النقد الأوروبية (اليورو حاليا) من أجل إقامة صناعة إقليمية منها المواصلات وتحلية المياه في مثل هذه المناطق.

وأكد اهتمام جاكسون ويلورز رئيس لجنة المجموعة الأوربية آنذاك بثلاثة مجالات: إقامة محطة للطاقة، وبناء مشاريع لتحلية المياه، وشن حرب على التصحر. وطلب من مساعديه إعداد مخططات تفصيلية للأعمال التعاونية (وهو ما سيدشنه في مركزه الجديد للسلام في إسرائيل والذي حضرته فعاليات عربية كبيرة ومنها مصر عام ١٩٩٩).

ويرى بيريز أن وضع أولويات لاستخدام المياه هو عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية في كثير من أنحاء العالم، وأن استخدام المياه سيكون موضوعاً سياسيا رئيسيا في المنطقة. وحيث أن نقص المياه يعد اكثر خطورة من الافتقار إلى الأرض، فإنه يجب إعادة تكرير المياه وإنتاج المياه بواسطة عملية إزالة الملوحة وتطوير أنواع جديدة من الغذاء تتطلب جهدا أقل. ويمكن تحقيق هذه الأهداف باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويرى أن التكنولوجيا مهمة لدرجة أن استخدام الوسائل التكنولوجية جعل إنتاج البقرة الإسرائيلية من الألبان ثلاثة أضعاف إنتاج البقرة الروسية التي لها نفس المواصفات. وإن التكنولوجيا فتحت ميادين جديدة في البيولوجيا البحرية.

ويعتبر أن ميدان أن البيوتكنولوجى ربما يكون أكبر إنجاز علمى وأن تكنولوجيا التقنية الحيوية ستدخل ثورة إلى أساليب الزراعة والرى مع تحقيق إزدهار فى الإنتاج. وإن الزراعة تتحول بسرعة إلى جزء من العلوم التكنولوجية.

وكذلك يعتقد أن التكنولوجيا الحيوية تضع حدا للسيناريو المتشائم – القائل به توماس مالتوس – بأن ازدياد السكان بالنسبة للازدياد فى وسائل موارد الرزق ما لم يتم تحديده سيقود إلى الفقر والحرب. وأن استغلال إمكانيات التكنولوجيا الحيوية فى الزراعة، الصناعة وحماية البيئة هو مفتاح النمو والتقدم. وأن إسرائيل تمتلك مزية نسبية فى استخدام الأبحاث الأساسية والتطبيقية فى الزراعة والتصحر، وأنها تمكنت من زيادة دخلها الزراعى حوالى أثنى عشر ضعفا خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ دون زيادة حجم الأراضى الصالحة للزراعة أى أن ما يقارب ٩٥٪ من هذه الزيادة تحققت نتيجة العلم والتكنولوجيا والتخطيط. ويدعى أن إسرائيل مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها العرب.

وينادى بضرورة تنظيم البحث والتطوير على أسس متعددة الأطراف باستخدام ثلاثة مراكز أبحاث واحد فى إسرائيل وآخر فى أمريكا وثالث فى الدولة العربية. وأن موضوعات البحث تشمل أساليب زراعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة، وتطوير مصادر المياه وأساليب من أجل استغلالها وإعادة تأهيل الأرض والأنظمة البيئية التى تدهورت نتيجة التصحر.

ويرى أنه ليست هناك حاجة لتأخير تأسيس مركز الأبحاث هذا إلى أن تستكمل الإجراءات السياسية العديدة من أجل السلام، فالجفاف لا ينتظر وامتداد الصحراء لا يتوقف ويعتقد أن الطريقة الوحيدة لكسر ما يصفه بالدائرة الشريرة – أنه كلما تضاءلت المياه كلما أزداد الفقر وكلما ازداد عدد السكان كلما تضاءلت المياه أكثر وهكذا ... وتكمن فكرته فى ضرورة تغيير القيم الفكرية الأساسية وبناء بنية تحتية اقتصادية وهو ما لا يتأتى إلا من خلال التحديث السريع والمعرفة.

وينادى بضرورة التنسيق والتعاون، حيث أن الحروب التى نشبت حول المياه – مثلها مثل الحروب السياسية والاستراتيجية – لم تحل مشاكلها. فالحرب غير قادرة على تغيير المعطيات الجغرافية – التى نعتبرها المشكلة الحقيقية– فالصحراء تغطى ٦٠٪ و٧٠٪ و٨٥٪ و٩٠٪ من إسرائيل وسوريا والأردن ومصر على التوالى.

ويدعى بيريز – انه كما يقول روسو بأن المياه لا تعود لشخص واحد أو لبلد محدد ولكن للبشرية لكل – أن المياه فى الشرق الأوسط ملك للمنطقة كلها (وهذا هو جوهر الفكر الصهيوني من الفرات إلى النيل ...هذه أرضك يا إسرائيل).

وينادى بعدم ضرورة الانتظار لإقامة نظام مياه إقليمي. وعليه فإن التسويات والاتفاقيات الثنائية المتعددة تمثل سلسلة من الإجراءات في قطاعين هما نقل المياه من المناطق ذات الوفرة إلى المناطق المحتاجة، ومن خلال تكنولوجيا تحلية المياه.

وأن النقل يمكن أن يتم مباشرة من خلال القنوات المفتوحة أو الأنابيب، أو بشكل غير مباشر من خلال الحاويات. ويتحدث عن المشروع التركى (انابيب السلام) ويؤكد على أهميته بالنسبة للاستقرار في المنطقة[٢].

وهذا ملخص رؤية بيريز للتقدم العلمي فيما يتعلق بالمياه في الشرق الأوسط كمثال لاهتمام إسرائيل بهذا التقدم العلمى على المستوى الرسمى والسياسى – وهو ما يعكس اهتماما خاصا وينطوى على خطورة بالغة أن لم تسارع دول المنطقة إلى اللحاق بركب التقدم العلمى والتطور التكنولوجى ويعكس التحولات الجوهرية للفكر الصهيوني في عصر الصراع الحضاري القادم في القرن الحادي والعشرين وقد تحقق من مشروعه الكثير على ارض الواقع في الشرق الأوسط الجديد. وتم بالفعل اشاء مراكز الابحاث التي تحدث عنها ومنها ما هو اصيل في عموم الشرق الأوسط وما هو فرعي في وزارات الزراعات العربية وغيرها.

ثم نتناول بعد ذلك نشاط مراكز الأبحاث الاستراتيجية والسياسية فى هذا الصدد – أى الصعيد الأكاديمى. فمع تحول منطقة الشرق الأوسط نحو عملية السلام وتوقيع مصر – أكبر دولة عربية – معاهدة سلام مصرية إسرائيلية برعاية الولايات المتحدة الأميريكية. ضمنت إسرائيل عدم قيام أية دولة أخرى قوية قادرة على هزيمتها فى المنطقة. وعلى هذا الأساس بدأت مراكز الأبحاث الاستراتيجية والسياسية فى أميركا وإسرائيل (أو بمعنى أصح خلق حلقة أكاديمية بين البلدين يقودها ستيفن كوهين وأخرون) بإعتبار أن المعارك القادمة لن تكون عسكرية بقدر ما هى حضارية. ومن هذا المنطلق بدأ التفكير فى غزو الفضاء بأقمار التجسس الاسرائيلية والقيام بمغامرات عسكرية محدودة الهدف منها إلحاق الهزيمة المعنوية بمجمل العرب وإفهامهم شيئا واحدا: أن بإمكان إسرائيل استراتيجيا وعسكريا ليس فقط إنزال هزيمة عسكرية بهم نظراً لتوازن القوى الكبير لصالحها بل وأن تمتد ذراع إسرائيل الطويلة لمنع قيامهم بأية تعبئة لمصادر قوتهم على الإطلاق (حرب وقائية أو إجراءات وقائية) وأن يظل هؤلاء تحت رحمة ورعاية أميريكا وإسرائيل.

ولما كانت مؤسسات صنع القرار الأميركية قد تركت الحبل على الغارب لممثلى الحركة الصهيونية الأميركية فى صنع جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأميركية فى الشرق الأوسط ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن الذراع الأميركية القوية فى العالم وبالذات فى الشرق

---

[٢] شمعون بيريز – الشرق الأوسط الجديد – ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ – الأهلية للنشر والتوزيع – عمان ١٩٤٤.

الأوسط تصب في مصلحة إسرائيل على الدوام – حتى في حالة وجود إدارة أميركية مخالفة في البيت الأبيض.

من هذا المنطلق بدأت مراكز البحوث الأميركية في استشراف المستقبل بالنسبة للشرق الأوسط مدفوعة بمراكز الأبحاث التي يسيطر عليها اليهود وإسرائيل. في عام ١٩٨٦ وفي مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية Center for Strategi & International studies (CSIS) تم البدء في إعداد دراسات طويلة المدى حول مصادر المياه في الشرق الأوسط ومن هذا البرنامج خرجت عدة برامج أبحاث موزعة على الجامعات الأميركية لاستكمال الدراسات بمبالغ مدفوعة سلفا لهذه المراكز.

بدأ تقرير CSIS بالقول بأن عقد التسعينيات هو عقد الصراع على موارد المياه في الشرق الأوسط ولذا لابد للإعداد لهذا من الآن. وتحت ستار الحصانة العلمية واستشراف المستقبل – وهي مسائل مصونة في أميركا – بدأت مراكز الأبحاث القوية دراساتها على غرار **CSIS** ومنها مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع بجامعة ميرلاند. ومركز تحليل الصراع بجورج ماسون وغيرهم كثير. وقد قام بالإشراف على برنامج **CSIS** نخبة ممتازة من العلماء الأمريكيين واليهود في آن واحد. اشرف على برنامج الشرق الأوسط السفير بول نيومان وساعده في ذلك علماء معروفون بموالاتهم لاسرائيل ومنهم شيرين هنتر رئيسة البرنامج الدولي للمياه المعروف باسم **(World Watch)** وهي دبلوماسية من عصر الشاه ولدت في اذربجان السوفيتية وراحت إلى إيران تحت عهد الشاه. وكانت تعمل رئيسة لقسم العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطون انتقلت بعد ذلك الى (CSIS) وهي صهيونية متعصبة. ويرأسCSIS ديفيد ابشاير المعروف بارتباطاته بدوائر اللوبي الصهيوني في واشنطون. وفي عام ١٩٨٧ عقد في CSIS مؤتمر لمصادر المياه في الشرق الأوسط حضره أعضاء من الكونجرس الأميركي (بول سايمون–عضو الكونجرس ومرشح الحزب الديموقراطي للرئاسة كان هو المشرف على البرنامج) ودبلوماسيون ورجال أعمال وأبحاث وغيرهم من ممثلي الحكومات العربية الذين كان معظمهم لا يزال في حالة حرب رسميا مع إسرائيل (الاردن وسوريا والعراق ..الخ). ونشرت الواشنطون بوست والنيويورك تايمز سلسلة مقالات مطولة في حينه حول هذا المؤتمر وكيف أنه يؤسس لعلاقات سلام عربية–اسرائيلية. وقد تحدث فيه د.أدوارد الياس عازار (مسيحي كاثوليكي لبناني) وكان مدير مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع بجامعة ميرلاند CIDCM واقتطفت البوست عبارات كثيرة مما قال حول ازمة المياه في الشرق الأوسط وضرورة تعاون دولها بمن فيهم إسرائيل لمواجهتها. وفي نفس العام حصل مركز CIDCM على منحة من CSIS لعمل برنامج مستقل بجامعة ميرلاند–كولج بارك حول إدارة مصادر المياه في الشرق الأوسط يعمل فيه طلاب من بلاد الشرق الأوسط وبالذات دول حوض

النيل. وعلى غرار هذا المركز بدأت هوجة تمويل الابحاث الشرق اوسطية للعمل بتركيز كبير في عموم الولايات المتحدة نحو دراسة مصادر المياه في الشرق الأوسط مع البحث الجاد عن حلول عملية لأزمة مياه إسرائيل وطرق التفاوض المتوقعة بينها وبين العرب حول هذا الموضوع.

أن إدراك إسرائيل أن منابع المياه التى تغذى العالم العربى تأتى النسبة العظمى منها من خارجه (أثيوبيا – تركيا) قد شجعها –يدا بيد مع اللوبي اليهودي الاكاديمي في الولايات المتحدة– على تبنى انشطة مراكز أبحاث قوية وعمل دراسات هدفها معرفة طرق التأثير على هذه المنابع الحيوية الهامة عن طريق الضلع الثالث فى الصراع العربى – الإسرائيلى وهو الدول المحيطة بإسرائيل والعالم العربى ومحاولة إقامة أسس للتعاون مع هذه البلاد يمكن بها تهديد أمن وحياة العرب واستخدام ذلك كورقة سياسية رابحة فى أى وقت تشاء[٣].

يتضح من كل ما سبق أن موازين القوى المحيطة بالأنهار العابرة للدول، تميل حتما لصالح الدول الأكثر تطورا من الناحية التقنية والاقتصادية وللدول التى تتمتع بفوائض مالية وذات الحجم والسكانى الأكبر أو أنماط الاستيطان الأكثف ودول المنبع. اضف الى ذلك ومع ازدياد حدة الصراع حول هذا المورد النادر وغير القابل للمساومة، ان العامل العسكري سوف الحد الفاصل في ادارة هذا المورد في حالة عجز الاساليب غير العنيفة عن الحل.

وبهذه المعايير سيكون لتركيا على الأقل ميزة أنها دولة المنبع وأنها أكبر من حيث عدد السكان وأكثر يسرا من ناحية الموارد المالية والاقتصادية عموما ولها جيش قوي قادر على الحسم في صراع قادم على المياه في البوابة الشرقية للعالم العربي. كما سيظل لأثيوبيا ميزة أنها تسيطر على جزء هام من منابع نهر النيل. وسوف يبقى لإسرائيل أنها أكثر تطوراً من الناحية التقنية والتكنولوجية ونمط الاستيطان الأكثف واليسر الاقتصادى والمالى الأكبر والقوة العسكرية الاقوى. أى أن موازين القوى سوف تميل مع الزمن لصالح دول غير عربية فى معادلات المياه التى تشترك فيها دول عربية.

وعلى ذلك فإنه من شأن استمرار تخلف التنظيم العربى وسيطرة غير المتخصصين والمراكز العشوائية فى معالجة هذه القضايا الخاصة بالمياه المشتركة مع غير العرب؛ ان يقود الى كارثة حقيقية في القريب العاجل. أن العامل الحاسم فى هذا الصدد هو القوة التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية والسياسية وليس القانون.

---

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه التقارير من CSIS و CIDCM، انظر:

Hassan Bakr Hassan, Water, War ,and Peace, op.cit, p4.

الفصل الخامس

إدارة الصراع حول موارد المياه في الشرق الأوسط

ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الحروب غير قادرة على حل المشكلات التي أثيرت بسببها لأنها (اي الحروب) لا تسفر إلا عن أوضاع مؤقتة في الغالب فيما يطلق عليه تسويات. وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي ينادي بالشرعية الدولية، وإحلال توازن المصالح محل توازن القوى التقليدي أصبح جليا عدم جدوى الحروب، غير أن الكاسب في الحرب خاسر فالحروب مكلفة للغاية وتسبب خسائر جسيمة لكل الأطراف فيها. من هذا المنطلق أصبح ضروريا إيجاد حلول للمشكلات التي تثور بأساليب سلمية-تعاونية تحددها موازين القوى على الأرض بشكل سلمي.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط – بما تحويه من ثروات، وبما يميزها من موقع، وأيضا بما تثيره من مشاكل وصراعات – منطقة جذب للاهتمام العالمي . وتمثل إسرائيل – الجسم الغريب في قلب المنطقة العربية – الطرف الغالب بما تملكه من ميزة تنافسية للقوة وبمساعدة أميركا لها ومساندتها بشكل دائم.

ولأن الحرب – كما ذكرنا – تسفر عن أوضاع مؤقتة اللهم إلا إذا استخدم أحد الأطراف أسلحة الدمار الشامل لينهي على الطرف الآخر وعلى مقاومته للأوضاع الناتجة عن الحرب والتي قد تظل مقاومته ساكنة لزمن قصير او طويل. ولأن الحرب منحت إسرائيل ميزة السيطرة على مناطق استراتيجية، إلا أن هناك المزيد الذي بإمكانها تحقيقه من مزايا ولكن ليس عن طريق الحرب، فضلا عن أهمية تطبيع وضعها في المنطقة. كل ذلك يدفع إلى انتهاج الأساليب السلمية-التعاونية لفض النزاعات في منطقتنا – لا سيما النزاعات الخاصة بالمياه. ولأن إسرائيل لا تريد حلولا عادلة بل حلول تكسبها مزايا التفوق في السيطرة على ذلك المورد الحيوي في المنطقة. ولأن العرب على الجانب الآخر يطالبون بحلول منصفة وعادلة. بالإضافة إلى تفاوت الكروت التي يمتلكها كل طرف. فقد تباينت إدارة الأطراف المعنية للصراع حول موارد المياه. ولأن التفاوض لم يسفر عن نتيجة نهائية ومرضية بعد، فكل طرف يحاول إيجاد الوسيلة التي تنهي التفاوض لمصلحته الى الحد الذي جرى فيه تغيير المبدأ الأساسي للتسوية في الشرق الأوسط الجديد من مبدأ الأرض مقابل السلام الى الأرض مقابل الماء الذي تحميه بلا أدنى شك القوة المسلحة.

أ – المطلب الأول

الأرض مقابل الماء كمبدأ أساسي حاليا في الشرق الأوسط الجديد

الماء هو سبب الوجود، ولا يمكن لأى كائن حى الاستغناء عنه، فهو حاجة من الحاجات الأساسية التى لا تقبل التفاوض؛ والتنافس حوله قد يؤدى إلى الصراع وربما الحروب.

وتم اقتراح المفاوضات متعددة الأطراف لتسير بالتوازى مع المفاوضات الثنائية. وبما أنه أحد محاور الصراع العربى – الإسرائيلى فقد كان بعد المياه أحد أبعاد الحوار فى تلك المفاوضات – بل ومن أهمها. ويعتبر الماء أحد العوامل الضاغطة على مستقبل المنطقة. إلى الحد الذى دفع بالملك حسين إلى القول عام ١٩٩١ بأن المياه هى الموضوع الوحيد الذى قد يزج بالأردن فى حروب قادمة. وأكدت الدراسات والبحوث والتصريحات الأميريكية مع بداية عقد التسعينات أن وضع المياه يسوء فى المنطقة، وأنه سيصبح بعدا جديداً فى سيناريوهات الحرب فى القرن الحادى والعشرين؛ وهو امر تأكدت معالمه مع نهاية العقد. وأكدت مصر فيما يتعلق بإدعاء أن لديها أفكار حول نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء، وهو أمر غير وارد مطلقا – أن المياه مرتبطة بالأرض وأن الأرض مرتبطة بالسلام، وبذلك ترتبط الحلول الحقيقية لمشكلة المياه بتطور حل مشكلة الأرض العربية المحتلة حلا نهائيا. وهكذا دخلت مصر فى المفاوضات متعددة الأطراف بموقف ثابت هو عدم طرح مياه النيل – أساسا – كمشروع للمشاركة، كما أن المشروعات الأخرى تحتم موافقة سوريا ولبنان عليها. وليست هناك حقيقة حتى الآن سوى استيلاء إسرائيل على موارد مائية عربية لا تبدى استعدادا للتخلى عنها. وكانت وجهة النظر السورية أن المشاركة فى المفاوضات المتعددة مصيبة كبرى، فهى ترى أنه يستحيل البحث فى تحقيق تعاون إقليمى (تطبيع) مع إسرائيل دون أن يسبق ذلك انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

أما الموقف الفلسطينى فقد اتسم بالتردد، حيث أعلنت منظمة التحرير أولا عن ميلها إلى رفض المشاركة فى مفاوضات موسكو ٢٨ يناير ١٩٩١. الحقيقة أنه تم بالفعل ذهاب وفد فلسطينى إليها ثم تطورت الامور تطورا كبيرا بعد توقيع اوسلو ١٩٩٣ في واشنطون وما بعدها؛ انتظارا لمفاوضات الحل النهائي وما تسفر عنه من حلول كاملة ونهائية.

هذا فى حين أن هناك أطرافا عربية رأت إمكانية المشاركة والعمل على التوصل إلى برامج تعاون محددة بما يشكل ورقة ضغط على إسرائيل فى اتجاه تحقيق قرارات الشرعية الدولية.

وفى هذا الإطار من المواقف المختلفة والمتعارضة أحيانا بدأت المفاوضات متعددة الأطراف. وكانت المياه ضمن أحد أهم محاورها .

فمع بدء هذه المفاوضات فى إطار ظروف إقليمية شديدة الخصوصية بعد حرب الخليج الثانية من مدريد إلى موسكو ٩١-١٩٩٢. ظهر بما لا يدع مجالا للشك أهمية العامل المائى فى حسم أمور كثيرة. وجعلت إسرائيل همها الأول هو تقاسم مياه المنطقة. وتشكلت لجنة مختصة بهذا الأسم فى موسكو مع بداية عام ١٩٩٢، ستكون أهم نتائجها اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤.

ثم جاءت المفاوضات التى جرت فى إيسترن شور بولاية ميرلاند الأميركية قرب واشنطون لتمثل مرحلة جديدة فى المسارين السورى واللبناني. والمدرك لما جرى فى هذه المفاوضات يعى حرص سوريا وكذلك إسرائيل على إيجاد للصراع العربى - الإسرائيلى فى آخر قلعة حصينة تقف حتى الآن سدا منيعاً أمام الأطماع الإسرائيلية التوسعية وسياسة الهيمنة وتهميش العرب مع بداية القرن الحادى والعشرين. فسوريا تغامر بالكثير ولكنها تدرك قاعدة إدارة الصراع الذهبية "أنك حينما تفاوض؟ تفاوض على ما تملك . ولا تفاوض على ما تريد" ولا شك أن لدى سوريا "كروتا" كثيرة أولها وأهمها التأييد العربى المساند لأول مرة من المحيط إلى الخليج والرغبة الأميركية فى إغلاق ملف الشرق الأوسط ؛ وهوأحد الملفات الدامية للحرب الباردة، يضاف إلى ذلك المواجهة اليومية المستمرة مع إسرائيل فى جنوب لبنان. لكن إسرائيل وهى تضع عينا على أمن الكيان العبرى القائم، تضع الأخرى على أمن إسرائيل فى القرن القادم وهو - كما يتضح من الأيديولوجية الإسرائيلية الآن - أمن متعدد الجوانب سياسى.. اقتصادى .. ثقافى .. عسكرى ... إلخ، وهضبة الجولان لا تمثل تهديدا عسكريا فقط لإسرائيل بل تهديدا لقلب نظرية الأمن القائمة على التوسع والاستيطان والحرب الخاطفة وتفوق الجيش الإسرائيلى. ومع انتهاء فكرة الحرب التقليدية فى ظل النظام الدولى الجديد يبقى فى بؤرة الحلم الإسرائيلى التوسع بأشكال أخرى ودوام الاستيطان وسياسات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية عبر الشرق الأوسط.

وبما أن قطرة الماء هى نبراس الأمن الصهيونى حتى قبل إنشاء إسرائيل بنصف قرن فى مكاتبات بطرس غالى وهرتزل عام ١٩٠٣م. وبما أن إسرائيل فى الأيديولوجية الصهيونية هى واحة الديمقراطية وسط الصحراء العربية. ولا واحة بدون ماء. ورغم اختلاف الليكود والعمل فى استخدام القوة العسكرية ضد العرب فإنهما يتفقان- كلاهما - على إقامة سلام مع العرب لتطبيع وضع إسرائيل فى الشرق الأوسط. وما لم تستطيع إسرائيل تحقيقه بالحرب و تأمينه، فإنها بوسائل أخرى تستطيع ضمانه من خلال اتفاقات السلام. وهكذا بعد ضمان الشراكة الإسرائيلية فى المياه العربية فى المسارات الأخرى وفى المسار الأهم والأصعب الذى يعول إسرائيل بثلث احتياجاتها المائية؛ هضبة الجولان والبقية فى جنوب لبنان.

وفى العام ١٩٩٣ فى القاهرة وفى لقائه بالرئيس مبارك بعد توقيع اتفاق أسلو فى واشنطون، قال شيمون بيريز وزير الخارجية آنذاك "أن المبدأ الأساسى لعلاقتنا مع العرب هو

الأرض مقابل الماء" وتمثل المفاوضات على المسار السورى واللبنانى جوهر هذه المعادلة الصعبة حول المياه التى أصبحت الأولوية رقم واحد فى أجندة المفاوض الإسرائيلى مع دول الطوق العربى: مصر والأردن وسوريا ولبنان.

ويمثل ترسيم الحدود الأولوية رقم (١) فى مفاوضات المسار السورى. وتطالب سوريا بانسحاب إسرائيل من الجولان إلى خطوط ما قبل حرب الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ويرتكز هذا الانسحاب على ما يعرف بمثلث "الحمة" جنوب شرقى بحيرة طبرية. أما إسرائيل فتؤكد على أن مثلث الحمة لا يقع ضمن الحدود الدولية المرسومة عام ١٩١٦.

وهضبة الجولان تمثل لإسرائيل خطرا عسكريا ومائيا على درجة من الأهمية فهى ترى دمشق على بعد ٦٠كم فى الشمال وكانت المدفعية السورية تقصف إسرائيل من فوقها من عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧. وهى تضم روافد مائية تتدفق نحو بحيرة طبرية وهى أكبر مستودع مياه إسرائيلى. يمدها بحوالى ٣٠٪ من احتياجاتها(*). وبما أن إسرائيل تعانى نقصا فى المياه المتجددة يصل إلى ٥٠٪ من احتياجاتنا، وبما أنها قد لوثت معظم الأنهار والآبار التى تمدها بالمياه العذبة التى هى محور الحلم الصهيونى فى التهجير وبناء المستوطنات وسقاية المواطنين وبالذات المستوطنين، فإن الكيان الصهيونى اتجه بثبات لتدشين مبدأ "الأرض العربية مقابل الماء" كمحور للتفاوض على المسار المصرى والأردنى والفلسطينى ثم يحاول الآن فى أهم منطقة حيوية لبقائه فى الجولان وجنوب لبنان.

والمشكلة الرئيسية بين المتفاوضين العرب واليهود فى ميريلاند وغيرها هى الحدود التى ستنسحب إليها إسرائيل والتى تطالب بها سوريا. والفارق بينهما هو شريط حدودى يصل إلى ٦٥ ألف دونم وهذا الشريط حيوى لكلا الطرفين، ودونه خرط القتاد بالنسبة لسوريا. فهو يحتوى على الشاطئ الشرقى لبحيرة طبرية. وإذا انسحبت إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ فمعنى ذلك حفاظ سوريا على هذا الشاطئ الشرقى ومشاركة إسرائيل فى نصف مياه نهر الأردن. المنطقة الحيوية الثانية داخل هذا الشريط الحدودى الضيق هى فرع من نهر الأردن يسمى نهر وان ووصول سوريا إليه يشكل استيلاء على أمر واقع فرضه الاحتلال الإسرائيلى على مورد نادر أغلى من البترول فى الشرق الأوسط. والمنطقة الثالثة هى مثلث الحدود الأردنية – الفلسطينية – السورية عند ملتقى نهر اليرموك بنهر الأردن وهى منطقة استراتيجية حيوية لمن يسيطر عليها. وتحاول إسرائيل بكل الطرق قطع الطريق على سوريا نحو مصادرها المائية، لأنها مواجهة بأزمة مائية داخلية من ناحية ومن ناحية أخرى مطالبة – أى إسرائيل – بتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون

(*) لم يتم حساب نسبة الينابيع الثلاثة الغزيرة التى تم اكتشافها فى نهاية ١٩٩٣، وتعتبر كافية لتزويد قسم من المستوطنات هناك باحتياجاته المائية بعد اعتماده على مياه الضخ من بحيرة طبرية. المحرر.

م٣ من مياه نهر الأردن سنويا طبقا لاتفاق وادي عربة لعام ١٩٩٤.

هضبة الجولان إذن ليست موقعا استراتيجيا يهدد أمن إسرائيل فحسب بل يهدد الكيان العبرى فى أهم خصائصه: الحلم الصهيونى بإقامة دولة فى الصحراء (خريطة رقم ٩). ويمثل الجولان – كما ذكرنا – ٣٠٪ من المياه التى تحتاجها إسرائيل وتتراوح كميات المياه المأخوذة منها سنويا بين ٥٠ – ٦٠ مليون م٣ تخرج من حوالى مائة منبع، هذا بالإضافة إلى الغنى المعروف للهضبة بالآبار والمياه الجوفية المتجددة بفعل الأمطار وتربة الجولان، مما يعنى تشكيل روافد أساسية لنهر الأردن وبحيرة طبرية. كما تضم الجولان نهرى اليرموك وبانياس وهما ضمن مناطق مائية مهمة تغذى الهضبة ومحيطها وتغذى نهر الأردن بكمية كبيرة من المياه.

وقد استطاعت الحكومة الصهيونية استخدام طرق تكنولوجية هيدروليكية لزيادة منسوب الأمطار على الهضبة عن طريق تكوين معين للسحب برش مادة يود الفضة على هذه على هذه السحب لتكثيف البخار وسرعة سقوط الإمطار بغزارة بنسبة تتراوح بين ١٠ – ١٥٪ من الزيادة.

وفى الفترة الأخيرة بدأ السلام العربى – الإسرائيلى يأخذ أبعادا عميقة متجذرة تتعلق بالحاجات الأساسية للإنسان وبمنظومة القيم التى يؤمن بها. ولاشك أن استبدال إسرائيل مبدأ الأرض مقابل السلام بالأرض مقابل الماء يعد تحولا نوعيا ومكشوفا وخطيرا، شكلا ومضمونا مما يلقى بتبعات ثقال على المفاوض العربى، ويدعونا مرة أخرى إلى ضرورة التضامن العربى أكثر من أى وقت مضى لأن الأمر لم يعد مسألة حدود بل مسألة وجود.

وتحاول إسرائيل الخلط بين مفاهيم التعاون والمشاركة – فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية – فتعنى بإدارة الموارد المائية المشتركة أن تكون هناك إدارة مشتركة لموارد المنطقة من المياه ككل. ولكن المقصود حقيقة هو إمكانية إقامة نوع من الإدارة المشتركة لكل حوض من أحواض الأنهار على حدة تكون لها فيها اليد العليا فى هذا المورد النادر.

ولا يمكن توقع متقدم المفاوضات متعددة الأطراف إلا إذا تم إحراز تقدم على المستوى الثنائى للمفاوضات.

وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه المفاوضات فإنه لا يتوقع أحد منها أن تقوم بدور فى تسوية الصراع العربى – الإسرائيلى مماثل لدورها فى الفترة من ٧٣ –١٩٧٩. لأن الوضع الحالى لا يمثل لها وضعا استراتيجيا فى إطار الصراع الدولى قبل نهاية الحرب الباردة. وفى حين تطالبها الدول العربية بالقيام بدور الشريك الكامل وتحديد موقعها من قضايا الصراع والضغط على إسرائيل للوصول إلى تسوية عادلة وتقديم الضمانات، فإن إسرائيل حرصت على الحد من الدور الأمريكى كوسيط فى المفاوضات، وبالتأكيد على دورها فى دعم التفوق

الإسرائيلى وقضايا المياه وإنهاء المقاطعة العربية. وجاء الدور الأميركى – كما يتوقع ويعرف الجميع – منفذاً للإرادة الإسرائيلية.

تركيا

تمثل تركيا أحدى دول الجوار الاستراتيجي للعالم العربي واحد الأطراف التي تمثل الضلع الثالث في الصراع العربي – الإسرائيلي، ودولة منبع لنهرى دجلة والفرات.

وكانت تركيا قد اقترحت مشروع خط أنابيب السلام وتمت مقابلته بالرفض من جانب الدول العربية المستفيدة منه. فقامت تركيا بإعادة طرح المشروع بعد حذف إسرائيل من الدول المستفيدة ولم يكن ذلك سوى رفض مرحلي وهذا ما أكده شيمون بيريز عقب لقائه مع أوزال (٨ أبريل ١٩٩١).

وفشلت تركيا في عقد مؤتمرا استنبول حول التعاون في مجال المياه عام ١٩٩١، بسبب رفض سوريا وبعض الأطراف العربية المؤيدة لها حضور إسرائيل. وقد قدمت المفاوضات متعددة الأطراف فرصة ذهبية لاسرائيل وتركيا لعرض وجهات نظريهما بطريقة رسمية. وهكذا استعاضت تركيا عن ذلك المؤتمر الملغي بالمباحثات متعددة الأطراف حيث يمكن تدويل المشكلة والضغط على سوريا التي سيمر المشروع عبر أراضيها[١].

ويدعى المراقبون في أنقرة أن تركيز سوريا على المياه يعزى إلى مشاكل ترتبط بالسياسة الداخلية لسورية ولا صلة لها بحاجات سوريا من الطاقة، وأشاروا إلى ربط سوريا بين المياه والإرهاب (اي مساعدة الأكراد).

وفي حين تطلب تركيا من سوريا عدم مساعدة الأكراد وتقديم تنازلات لحل مشكلة المياه فإن مسئوليها يقولون أنهم لن يتخلوا عن مشاريعهم المائية مهما حدث. ويدعى ديميريل أن الفرات نهر عابر للحدود وليس نهرا دوليا ولا يوجد أى اتفاقيات أو أنظمة دولية تنظم تقسيم المياه في مثل هذا النهر[٢].

سوريا

يتسم الموقف السورى منذ بداية المفاوضات وحتى الآن بالتشدد وعدم اللين، فهى تؤكد على منهاج الصفقة الكاملة وترفض منهج إسرائيل القائم على الفصل بين الاتفاق على المبادئ

---

[١] مجدى صبحى – أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة – السياسة الدولية – ع ١١٤ – أكتوبر ١٩٩٣ – ص ص ١٢٤ – ١٢٨.

[٢] عصمت أمست – الحياة – ١٩٩٣/١/٢٣.

والأتفاق على التفاصيل، بما يسمح لإسرائيل بتحقيق أهدافها والمماطلة في تحقيق التزامها. فسوريا لا تثق مطلقا في إسرائيل، ولذلك فهي لا تسعى إلى الإتفاق فقط بل إلى تقديم الضمانات الكافية من إسرائيل لضمان التزامها بالاتفاقات. ودعت سوريا منذ البداية عدم التكالب على السلام مع إسرائيل، وتوحيد الموقف التفاوضي العربي، وعدم التنازل عن تنفيذ القرارات الدولية. وقد تحركت سوريا بخطى ثابتة رغم كثرة المتغيرات والأحداث. ولم تتنازل عن شروطها، فقد تعلمت الدرس جيدا مما حدث في المسارين الأردني والفلسطيني.

وتسعى سوريا لدور أميركي ذي فاعلية في المفاوضات. وفيما يتعلق بمشاكل المياه السورية – العراقية – التركية. فسوريا تصر على قسمة عادلة للفرات. وتؤكد على أهمية تقسيم مياه دجلة بشكل عادل وموضوعي تماما مثل الفرات الذي ينصب عليه الاهتمام في أي حديث عن تقسيم المياه الإقليمية دون سواه.

ونعتقد أن سوريا لن تتنازل عن حقوقها مهما كلفها الأمر. فقد ذكر مسؤول سوري "أنه ليس هناك خيار أمام سوريا وتركيا سوى إيجاد حل للخلاف بشأن مياه الفرات إذا أريد الحفاظ على السلام والأمن الدوليين فى المنطقة"[٣] .ومهما عرض عليها. وكانت واشنطون قد أعلنت قبل استئناف المفاوضات في ميرلاند أنها قد تمنح سوريا مساعدات اقتصادية في حالة توصلها إلى اتفاق مع إسرائيل وبالتالي رفعها من قائمة الدول المساعدة للارهاب الدولي.

لبنان

تتفق لبنان تماما مع سوريا وتسير معها جنبا إلى جنب. وترى ضرورة عدم تفتيت الصف العربي في المفاوضات أمام إسرائيل فيما يتعلق بالمياه وإنما تريد تسوية شاملة وعادلة لكامل الوضع اللبناني وفق القرارات الدولية. وقد لعبت المقاومة اللبنانية الباسلة دورا محوريا في تقوية الوضع اللبناني وحاولت إسرائيل دون جدوى فصل الوضع اللبناني عن السوري، باعلان الانسحاب من لبنان من جانب واحد وعقد اتفاقية سلام مع لبنان.

فلسطين والأردن

وصف تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٥، وعام ١٩٩٩ مشكلة المياه بأنها قنبلة ديناميت موقوتة تفجر الحروب والصراعات في القرن الحادي والعشرين. وقد تحركت قضايا المياه في

---

[٣] المرجع السابق.

المفاوضات لتحتل المقاعد الأمامية. إلا أن فلسطين والأردن تريان أن مشكلة المياه ليست بهذا الحجم من الخطورة. ففي دراسة أعدتها جامعة هارفارد بمشاركة خبراء أمريكين وفلسطين وإسرائيليين وأردنيين ترى أن حجم نقص المياه في المنطقة – الشرق الأوسط – لا يبرر نشوب الحروب، ويجب ألا يقف عقبة أمام التسوية الدائمة إذا تخلت دول المنطقة عن نظرتها الضيقة وانتهجت نموذجا اقتصاديا يقوم على التسعير النقدى وتداول الماء مثل أى سلعة أخرى[4] . إلا أن قبول البدء بالوضع القائم كنقطة بداية للتفاوض يعتبر أجحافا لحقوق الفلسطينيين بالذات.

وقد انعكس ذلك على مفاوضات المسارين الأردني والفلسطيني ١٩٩٣- ١٩٩٤، حيث سعى الطرفان إلى موافقة إسرائيل على منهجها التفاوضى الذى يفصل بين الاتفاق على المبادئ والاتفاق على التفاصيل فقد اعترفت إسرائيل للفلسطينيين بالحق في ملكية موارد المياه لكنها أجلت مناقشته حتى وقت التفاوض حول الوضع النهائي وهو ما يعنى تأجيل المشكلة بالمماطلة – دون حلها، فضلا عن أنها لم تتطرق إلى مسألة السيادة. وهو ما أسفر عن مشكلات عملية لا حصر لها في حصول الفلسطينيين على المياه اللازمة لهم. كما أكتفت أيضا بالأعتراف للأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب سنويا زيادة على استهلاكه الحالى والمساهمة في مشاريع مشتركة بهدف تزويد الأردن بـ ١٠٠ مليون متر مكعب إضافي في السنة. ولم يأخذ الطرفان – الأردن وفلسطين – أن إسرائيل تجيد عقد الاتفاقيات وتقديم الوعود والالتزامات نظريا فقط فهى لم ولن تتخلى عن سياساتها وأهدافها المرسومة سلفا تجاه العرب، وكل ما هنالك مجرد تغيير في الأساليب من وقت لآخر. فقد نشب خلاف أردنى إسرائيلى – كما ذكرت صحيفة "الأردن" الأسبوعية – حول مشروع استصلاح الأراضى في منطقة وادى الأردن – فقد قدمت الأردن مشروعا للحكومة الإسرائيلية لربط البحر الميت بالأحمر بواسطة قناة تمر عبر الحدود، بينما رفضت إسرائيل ذلك المشروع واقترحت آخر يربط البحر الميت بالمتوسط. وهو ما يعنى حرمان الأردن – على حد ما ذكرته الصحيفة – من أهم مشروعات المياه التى سيتم الاعتماد عليها في استصلاح وتنمية أخدود وادى الأردن هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن تكون القناة خاضعة تماما للسيادة الإسرائيلية[5].

وفى بداية المفاوضات أتهم الجانب الإسرائيلى الوفد الفلسطينى الأردنى بتعطيل المفاوضات. وطالبت الدكتورة عشراوى بالسماح للفلسطينيين بالتحكم في موارد المياه الخاصة بهم .. وأشارت إلى استحواذ إسرائيل على أكثر من ٨٠٪ من المياه الجوفية في الأراضى المحتلة.

---

[4] سجينى دولرمانى – محاور وبدائل جديدة لحل مشكلة المياه فى الشرق الأوسط – الأهرام – ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.

[5] الأهرام – ١٩٩٧/٩/٢١ ص ٨.

إلا أن إسرائيل تجاهلت تماما أن الفلسطينيين طرفا متساوى الحقوق مع غيره.

وكان اقتراح إسرائيل قد انحصر في الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري على نطاق إقليمي، وترى إسرائيل أن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه على عكس الفلسطينيين الذين يرون أن المشكلة الأساسية التى يجب حلها هي سوء توزيع الموارد وإساءة استخدام إسرائيل لها.

وعبر رئيس الوفد الفلسطيني في مجموعة العمل الخاصة بالمياه في هذه المفاوضات بالقول "أننا نرغب في التعاون ونحن مستعدون للنقاش للوصول إلى حل ولكن طالما أن شعبنا محروم من مصادر المياه فلا يمكننا البحث في مشاكل المياه".

إسرائيل

تتلخص المشكلة الأساسية من جانب إسرائيل في أنها تتعامل مع احتلالها للأراضي العربية على انه أمر واقع أبدى ومسلم به، وبالتالي يعطيها حقوقا في المياه التي تحت سيطرتها.

وتعتمد إسرائيل منهاج الفصل بين الاتفاق على المبادئ والاتفاق على التفاصيل لحين الحل النهائي، مما يمنحها حرية حركة واسعة في التنفيذ. وبصفة عامة فإنها ليست على أستعداد للتنازل عن سيطرتها على المياه العربية، لأنها ببساطة ليست مستعدة للتنازل عن الحلم الصهيوني الكبير.

فقبل بدء المفاوضات متعددة الأطراف نشرت وزارة الزراعة الإسرائيلية بيانا طالبت فيه بعدم التنازل عن السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وغزة. وتم نشر البيان في جميع الصحف الإسرائيلية. وذكر البيان أنه من الصعب تصور أى تسوية سياسية لا تتمشى مع بقاء إسرائيل ولا تتضمن استمرار سيطرتها الكاملة على مصادر المياه ونظم الصرف في الأراضي الفلسطينية[٦].

والحقيقة أن أزمة المياه في إسرائيل أزمة مزعومة هدفها الاستيلاء والاستحواذ على المياه العربية. وقد قال مسئولون وفنيون إسرائيليون في صيف ١٩٩١ أنه يمكن تخفيض مخصصات المياه للزراعة بما يصل إلى ٥٠٪ وهو ما يؤدى إلى فرق مذهل في ميزانيات المياه في وادى الأردن إلا أنهم التزموا الصمت مع بدء محادثات السلام. فلا يمكن أن تعترف إسرائيل صراحة بأنها لا تحتاج كل المياه التي تستهلكها.

ويفسر توفر المياه في الضفة الغربية على عكس قطاع غزة سبب انسحاب إسرائيل من القطاع ورفضها للإنسحاب من الضفة.

---

[٦] الجمهورية – ١١ أغسطس ١٩٩٠ – ص٢.

وقد بنيت المقترحات الإسرائيلية على أنه – بالإضافة إلى تعاملها مع احتلال الأراضي العربية على أنه أمر واقع – تكون إسرائيل مركزا لمختلف المشروعات التي تقوم على سحب المياه من أطراف أخرى عبر الأراضي السطحية أو الجوفية او كليهما.

وتؤكد التقارير على أن عدم نجاح الجولات الأربع الأولى للجنة المياه يعود إلى إصرار إسرائيل على الاستمرار في احتلال المناطق التي تضم احتياطيا مائيا كبيرا. وان الجولة الخامسة التي استضافتها مسقط كانت انجح هذه الجولات، وأهم ما صدر عنها موافقة إسرائيل على وجود هيئة فلسطينية للمياه، على أن تحدد صلاحيتها في جولات تالية.

وتتعامل إسرائيل مع سوريا على أنها أصعب الأطراف المفاوضة فهي "سوريا" حريصة على تغيب عامل الوقت كعامل ضاغط وتطالب بالانسحاب الكامل وهو ما يعني ميزة نسبية لها وأعطاتها أكثر مما أعطي على المسارين الفلسطيني والأردني. وكانت إسرائيل تحت قيادة رابين تقرن الانسحاب بشروط أمنية معينة (تغيير بنية الجيش السوري ومعداته والاحتفاظ بنقاط عسكرية متقدمة في جبل الشيخ، إلى جانب توفير آليات للتعاون والتنسيق بين الجيشين ومغادرة العناصر الرافضة للسلام الموجودة في سوريا)[٧] .أما الآن وتحت قيادة نيتنياهو المتعصب والمعروف بميله لأن يكون رجل الجماهير (أي يحقق إرادات الجماهير)، فضلا عن انتمائه لليكود فقد تراجعت مفاوضات السلام للوراءالى درجة التوقف؛ واستمرت سياسة الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل كما هي لم تتغير ولا نتوقع تغيرها. فضلا عن امتلاك إسرائيل لزمام المبادرة في المفاوضات بعد تراجع سوريا مخافة الظهور بمظهر المتكالب عليها. بالإضافة إلى رفض إسرائيل للندية التي تعاملها بها سوريا.

ونظرا لما للجولان من أهمية مائية لإسرائيل فإن الأوساط الصحفية العبرية تعتبرها أشد نقاط الخلاف بين إسرائيل وسوريا. فالجانب الإسرائيلي يطالب بتعهد سوريا بعدم القيام بتحويل مياه الجولان إلى أراضيها، في حين ترى سوريا أن من حقها المطالبة بالانسحاب من أراضيها واسترداد مصادر المياه في بانياس والحمة.

وفي تقرير وضعه مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب جاء أن انسحاب إسرائيل من الجولان سوف يحرمها من مياهها وبعض روافد الأردن، واقترحوا على الحكومة انسحابا جزئيا من الجولان باتباع أحد طريقين:

١- خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى الحمة وهو ما يعنى بقاء معظم الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي .

---

[٧] أيمن السيد عبد الوهاب – المسار السوري الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة – السياسة الدولية – ع ١٢٠ – إبريل ٩٥ – ص ص ٢١٩-٢٢٣.

٢- خط الانسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء يسير ومتفق عليه من الجولان ويتضمن إبقاء المناطق الغنية بمصادر المياه تحت الإشراف الإسرائيلي.

وهكذا يتضح أن السياسة الإسرائيلية هي المعوق الحقيقي للمفاوضات على المسار السوري، إلا ان إسرائيل تدعي أن سياسة سوريا وإصرارها على شروطها هو المعوق الأساسي للمفاوضات.

فيدعي حجاي هوبرمان أن سوريا هي التي أفسدت مؤتمر السلام للمياه الذي كان مقررا عقده في تركيا نوفمبر ١٩٩١. ويدعي أنها كانت ستجني مزايا لها ولشعبها من وراءه وأنها كانت ستكون من الدول الرئيسية الرابحة من نتائجه حتى ولو تطلب الأمر منها ما أسماه "بتنازلات معينة".

ويدعي أن سوريا اعترفت لإسرائيل بحق البقاء ولم تعترف لها بحق شرب الماء. وينهي . مقاله بقوله "أن من يسيطر على الضفة (يهودا والسامرا- في العرف الصهيوني) فإنه يسيطر على مستودع المياه الرئيسي في باطن الأرض في "دولة إسرائيل". أن تسليم زمام السيطرة على مصادر المياه في "دولة إسرائيل" إلى سلطة أجنبية، ستؤدى أن عاجلاً أم آجلاً إلى خلق بؤرة من الاحتكاك المتجدد بين إسرائيل وجاراتها، ستؤدى بالتالي إلى إندلاع الحرب مجدداً في الشرق الأوسط. مثلما حدث بالفعل في الستينات. ولن يترعرع السلام في ظل ذلك. أن من يريد السلام حقا من الأفضل له أن يلتمس لنفسه الحل، حلا جذريا وليس حلا سطحيا [8]. أنه يطالب سوريا بأن تلتمس طرق الحل الجذرى للسلام وإذا أسلمنا بصحة كلامه جدلا وقلنا بأن سوريا هي التي تعيق السلام، فإنها تعيقه على المسار السوري - الإسرائيلي. فهل تعيقه أيضا على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني والإسرائيلي - اللبناني؟. أن افتراءات إسرائيل واضحة ومكشوفة ولا تحتاج للنقاش أو الرد.

أن الحلول المؤقتة وإنصاف الحلول للمشاكل العربية - الإسرائيلية لن تؤدى إلا إلى استشراء الصراع او تسويته جزئيا، وان كان من الممكن أن تهدئ الوضع بعض الوقت فإنها لن تحل الصراع من جذوره وبالتالي يكون الوضع قابلا للانفجار في أي وقت.

ب- المطلب الثاني

حرب إسرائيل من الفرات إلى النيل

"حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل": تعكس تلك اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل الكنيست الأهمية البالغة لقضية المياه في الايديولوجية الصهيونية، فنقطة الماء تعد بؤرة

---

(٨) المعرفة - ع (٣) - سبتمبر ١٩٩١ - م. س. ذ - ص ص ٤٨-٤٩.

الحلم الصهيونى فى إنشاء إسرائيل فى قلب الصحراء. فالأيديولوجية الصهيونية ومنذ البداية – فى التفكير فى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة جزيرة خضراء ديموقراطية وسط بحر متلاطم من الصحراء.

وقد تنامى الحلم الصهيونى مع الواقع الإسرائيلى ومنذ إنشاء الدولة اليهودية جنبا إلى جنب فى السعى لتوفير المياه اللازمة لبناء "واحة الرفاهية والديمقراطية وسط الصحراء" ولما كانت موارد المياه محدودة والهجرة إلى إسرائيل مفتوحة على اتساعها وبالذات السوفيتية منها فقد نشأت فكرة سرقة المياه العربية ونفذت جنبا إلى جنب مع إزدياد التوسع الإسرائيلى على حساب الأرض العربية. بل لا يغالى الباحث فى القول بأن أحد الأهداف التوسعية الرئيسية لإسرائيل هو الوصول إلى أحواض الأنهار العربية. ولم تكتف إسرائيل بذلك بل شاركت بشكل سياسى وفنى فى تحريض دول الجوار غير العربية للعب على هاجس الأمن المائى بمناسبة وبدون مناسبة فى مواجهة الدول العربية المشاركة فى أحواض الأنهار، وإذ علمنا أن أكثر من ٧٥٪ من موارد المياه العربية تأتى من أراض غير عربية لادركنا أهمية وصية نبى إسرائيل المسلح "بن جوريون" فى الاهتمام بالبعد الثالث فى الصراع العربى – الإسرائيلى وهى دول الجوار الإستراتيجى ووضعها فى أعلى سلم الأولويات الإسرائيلية (إيران – تركيا – أثيوبيا – كينيا والآن اريتريا .... إلخ) فى مواجهة العرب.

إن محدودية الواردات المائية الإسرائيلية مع سعى إسرائيل لاستقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الإمكانات الاقتصادية والواردات المائية المتوافرة لديها يدفع إسرائيل وأنصارها فى الغرب إلى تضخيم الحديث عن الأزمة المائية لدرجة تدفع بعض كتاب إسرائيل والمسئولين فيها إلى المطالبة بتأمين العرب المجاورين لهذه المياه اللازمة لسكان المناطق فيما تستأثر إسرائيل باستغلال الموارد المائية فى الضفة الغربية بشكل دائم ومنظم والتى تصل إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية، علما بأن إسرائيل تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه ولا تسمح لهم بأكثر من ١١٠ ملايين متر مكعب مع أن حاجة الزراعة كانت تصل إلى ٦٠٠ مليون م٣ سنويا فى الضفة الغربية فى بداية العقد الحالى. هذا فضلا عن زيادة الحاجة الفلسطينية للمياه بعد الحصول على الحكم الذاتى لأغراض الصناعة الزراعة والاستهلاك وغيرها.

ويصر زئيف شيف المحلل العسكرى الإسرائيلى فى واشنطن على فكرة الاعتماد المتبادل بين سلطات الاحتلال الإسرائيلى والفلسطينيين فى الداخل فيؤكد أن أية اتفاقية مستقبلية بين الطرفين لابد أن تتطرق إلى المشاركة فى موارد المياه طبقا لحاجة كلا الطرفين. أن عدم التطرق لهذا معناه ترك موضوع مهم وحساس من الممكن أن يؤدى إلى قيام الحرب مستقبلا. وطبقا لتقديرات خبير المياه فى فلادلفيا "توماس ناف" فإن إسرائيل تسرق ٤٠٪ من مواردها المائية من الأراضى العربية المحتلة. وقد أدت حاجة إسرائيل الملحة لموارد المياه اللازمة للتنمية الداخلية واستيعاب

المهاجرين الجدد إلى السعي الذاتي والإقليمي لتوفير ما تحتاجه وتهديد الأمن المائي العربي وقت الأزمة.

توفير الاحتياجات المائية لإسرائيل

لأن الحلم الصهيوني في إسرائيل بني على حقائق مائية فإن وقائع التاريخ تؤكد سعي الآباء الأوائل للوطن القومي اليهودي في فلسطين"هرتزل ووايزمان وبن جوريون" لتأمين هذا الجانب حتى قبل إنشاء إسرائيل وقد شملت طموحاتهم ليس فقط ما هو موجود داخل فلسطين المحتلة بل معظم مصادر المياه الموجودة في العالم العربي، وبتعبير أدق في آسيا العربية ووادي النيل.

- ففي عام ١٩٠٢ تقدم تيودور هرتزل إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالسبوري وجوزيف تشمبرلين وارثر بلفور وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديو عباس الثاني ومصطفى باشا فهمي وبطرس باشا غالي والمعتمد البريطاني اللورد كرومر بهدف تحويل مياه النيل إلى سيناء. وقد بذل هرتزل نشاطا كبيرا لتحقيق المشروع الهادف إلى توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء بقصد الوثوب على فلسطين وقد أحيط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية والمعتمد البريطاني في مصر. وقد اعد هرتزل مشروعا الامتياز لعرضه على الحكومة المصرية والمعتمد البريطاني في مصر - اللورد كرومر - عام ١٩٠٣ بعد نجاح مساعيه الأولية بقبول المشروع مبدئيا في لندن. كان المشروع يستهدف توطين اليهود في العريش وبالتالي امتياز التوطن وإنشاء الفنارات الشرقية لقناة السويس وخليج السويس حتى حدود مصر وفلسطين وقد كون هرتزل بعثة فنية أرسلتها الحكومة البريطانية خلال شهري فبراير ومارس ١٩٠٣ وزارت سيناء. وقد شارك في البعثة التي أجرت أبحاثها في سيناء بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية زعماء الحركة الصهيونية في فينا وجنوب أفريقيا ولندن والأرجنتين ولم تكن مجرد بعثة فنية لمجرد البحث في توطين الأوربيين في سيناء. وقد لقي مشروع هرتزل عام ١٩٠٣ موافقة مبدئية ولكنه فشل بسبب الظروف الدولية التي فرضت على انجلترا سياسة الوفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ تأهبا لمواجهة ألمانيا واستعدادا للصدام مع تركيا (التي كانت تحتل معظم الدول العربية باسم الخلافة العثمانية آنذاك) عند الانتقال لتنفيذ سكة حديد الحجاز.
- كانت المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ تنص على أن "تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبل لبنان حتى جسر الفرعون ثم إلى البير. ثم تتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم وتتجه جنوبا لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الغربية والشرقية لجبل الشيخ.

- طالب حاييم وإيزمان (وهو عم الرئيس الحالي لاسرائيل عزرا وايزمان) فى رسالته المؤرخة فى ١٩١٩/٣/٢٩ والمرسلة إلى لويد جورج – رئيس وزراء بريطانيا آنذاك – بتحسين حدود الوطن القومي اليهودى. وكانت الذريعة التى استند إليها هى المياه. ولهذا رأى وإيزمان أنه من الضرورى أن يضم المشروع الصهيونى في ثناياه حوض الليطانى وجبل الشيخ وحوران الذى يحتوى على منابع الأردن وبانياس واليرموك ..إلخ، بحجة أن هذه المياه ضرورية لقيام الدولة اليهودية.
- وفى عام ١٩٢٠ كرر ديفيد بن جوريون – باسم اتحاد العمال الصهيونى – ما قاله حاييم وإيزمان عام ١٩١٩ فقد وجه بن جوريون مذكرة إلى حزب العمال البريطانى يطالب فيها بضرورة ضم حوض الليطانى وجبل الشيخ وحوران حتى اللجاه إلى الدولة اليهودية.
- وفى عام ١٩٤١ قدم الرئيس اللبنانى الفريد نقاش اقتراحا باستثمار المصادر المائية فى لبنان على يد المؤسسات الصهيونية وقد انكشفت أبعاد هذا المشروع ودوافعه فأوقفته الأصوات الوطنية فى حينه.

أ- مصادر المياه فى إسرائيل

مع إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ سعت إسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر لاستغلال الموارد المائية بدرجة قصوى وتشمل مصادر المياه الإسرائيلية ما يلى:

(١) الأنهار: وتشمل نهر الأردن والعوجا ونهر المقطع ونهر النعامين ونهر الكابرى ونهر روبين.

(٢) المياه الجوفية: وتضم عددا من الأحواض الرئيسية من أهمها: حوض طبرية والأردن الأعلى، الحوض الساحلى، حوض العوجا – الزرقا، وأحواض أخرى صغيرة.

(٣) الأمطار: تقع إسرائيل على أطراف المنطقة المطيرة فى الشمال وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة فى الجنوب. وأنشأت السلطات الإسرائيلية عددا من مشاريع جمع مياه الأمطار وأكبرها مشاريع وادى منشى وهو أكبر المشاريع وقد أنشئ عام ١٩٦٦ – ١٩٦٨ ويقع فى منطقة برديس – حنا بالقرب من طريق تل أبيب – حيفا. ومشروع شكماء بالقرب من شاطئ البحر فى منطقة يد مردخاى الذي أقيم ما بين ١٩٥٨ – ١٩٦٥.

ب- مشاريع استغلال المياه فى إسرائيل

هناك مجموعة من المشاريع لاستغلال مواردالمياه فى فلسطين المحتلة قبل وبعد إنشاء إسرائيل بالإضافة لعدة مشاريع لاستثمار مياه الأردن ومن أهمها:

- مشروع روتنبرج عام ١٩٢٦ نسبة إلى بنحاس روتنبرج لاستثمار مياه الأردن.

- مشروع أيو نيدس . عام ١٩٣٧ لاستثمار مياه اليرموك والأردن.
- مشروع لاودر ميلك عام ١٩٣٩ لاستثمار مياه الأردن.
- مشروع جيمس هيس وجاء مكملا لمشروع ميلك، وكان له دور كبير في رسم حدود الدولة اليهودية. انظر خريطة رقم (١٠) .

وبعد إنشاء دولة إسرائيل ظهرت مشاريع أخرى كثيرة إلى حيز الوجود وجرى تنفيذها على نطاق واسع ويمكن اجمالها فيما يلي:

(١) مشروع كوتون ١٩٥٤:

وضعه الخبير الأميركي جون كوتون لاستغلال مياه نهر الأردن الأردن بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية وطالب في المشروع بضرورة إدخال مياه الليطاني في حساب تقسيم المياه بين إسرائيل والدول العربية. وقد رفض المشروع القبول بإشراف لجنة دولية على توزيع المياه واستثمارها وأعاد الحياة إلى مشروع تحويل نهر الأردن. ويهدف لحصول إسرائيل على ١٢٥ مليون م٣ من مياه حوض نهر الأردن، و٤٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الليطاني وتم رفضه لعدم قبول الإشراف الدولي عليه عند تنفيذه.

(٢) مشروع الحامل القومي للمياه (الناقل القطري):

وهو خلاصة مشاريع جون كوتون وقد نفذ المشروع على ثلاثة مراحل: ٥١-١٩٥٢ لتجفيف بحيرة الحولة، والثانية من ٥٣-١٩٥٥ وتم خلالها إنجاز القنوات الثلاث الشرقية والغربية والشمالية، والثالثة من ٥٥-١٩٥٧ بهدف نقل المياه السطحية إلى قنوات الأردن وحمل ١٢ مليون م٣ من مياه بحيرة الحولة إلى الأردن.

(٣) مشروع اريك جونستون لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٥٦

بدأت الولايات المتحدة في تقديم مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن تلبية للمطامع الإسرائيلية القديمة. وقام حاييم وإيزمان بإرسال خطاب إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت عام ١٩٢٠ أوضح فيه أن "الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب بل تريد أيضا مد حدودها لتشمل جنوب لبنان. ولا يكفي أيضا أن يكون اليرموك والليطاني داخل الحدود بل من الضروري ضم الأراضي التي يسير فيها أيضا". وقد رفض العرب مشروع جونستون ومن الملحوظ أن سد الوحدة من المشاريع التي بنيت على أساسه لاحقا وفي مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ ناقش الملوك والرؤساء العرب الفكرة الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب بحسبانها عدوانا على المصالح العربية ووافقوا على القيام باستثمار المياه في

الحصباني والليطاني واليرموك وتمويل مشروع استغلال نهر الأردن وتدخلت إسرائيل لإيقاف هذه المشروعات المعتمدة وبعد عدوان ١٩٦٧ . ألغى العرب مشروعاتهم فى الوقت الذى أعلنت فيه اسرائيل عن تنفيذمشروعاتها التى أعلنتها من قبل.

(٤) مشروع قناة البحرين

يستهدف الربط بين البحر الأبيض والبحر الميت – أى مشروع هرتزل – وقد طرح فكرة المشروع الكاتب البريطاني ويليام ألن فى كتابه "البحر الميت : طريقاً جديداً للهند" ويتلخص مشروعه بإنشاء قناة خليج حيفا إلى وادى الأردن بالقرب من بيسان وبالتالي عدم حرمان البريطانيين من طريق قناة السويس إذا حدث تمرد عسكرى فى مصر وكان ذلك عام ١٨٩٩. وقد أيد كل من لاودر مينك وجيمس هيس فكرة قناة البحرين بل وشجعاها بهدف توليد الطاقة من خلال استغلال فوارق الأرتفاع. وعند وصول حكومة الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ قام البروفيسور يوفال نيمان بدراسة المشروع فأيده رقدر تكلفته بحوالى ٦٨٥ مليون دولار، ولكن مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل عام ١٩٨٤ بزعامة شمعون بيريز تم تجميد مشروع قناة البحار لعدم جدواه الاقتصادية والاضرار التى يمكنها أن تلحق بمعامل البوتاس على البحر الميت. ولكن ظل المشروع حلماً على أرض الواقع "يساور أذهان الصهاينة فقد وصفه ديفيد ليفى بأنه مشروع طلائعى من الدرجة الأولى". وهو أحد المشاريع التى تم الاتفاق عليها بين إسرائيل والأردن بعد توقيع اتفاقية السلام الثنائية بينهما عام ١٩٩٤.

وتوضح الخريطة رقم(١١) مشروع جونستون ورقم (١٢) مشروع قناة البحرين. بينما يوضح الجدول رقم (٢٦) توزيع المياه فى مشروعى جونستون وكوتون وكذلك المشروع العربى: انظر خريطة رقم (١١)، (١٢).

جدول (٢٦)

توزيع المياه فى المشاريع الإسرائيلية والمشروع العربى[٩]

المشروع	المشروع العربى		مشروع جونستون		مشروع كوتون	
الدولة	المياه / مليون م٣	٪	المياه/مليون م٣	٪	المياه / مليون م٣	٪
سوريا	١٣٢	٩.٥	٤٥	٣.٧	٣٠	١.٣
لبنان	٣٥	٢.٥	–	–	٤٥٠	١٩.٢
الأردن	١٠٧٦	٧٦	٧٧٤	٦٣.٨	٤٧	٢٤.٥
مجموع الدول العربية	١٢١٤	٨٧	٨١٩	٦٧.٥	١٠٥٥	٤٥
إسرائيل	١٨٢	١٣	٠٣٩٤	٣٢.٥	١٢٩٠	٥٥

[٩] د. حسن العلكيم ، مرجع سابق، ص ٦.

جـ- نهب مياه الأراضي المحتلة

تحصل إسرائيل على ما يعادل ٤٠٪ من إحتياجاتها المائية من موارد المياه الواقعة في الأراضي المحتلة – في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أكد خبير المياه الأميركي – توماس تاني– للواشنطون بوست ذلك.

وتقوم السلطات الإسرائيليين بوضع قواعد صارمة لاستغلال المياه عن طريق العرب. ففي ١٩٦٧/٨/١٥ أصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكرى رقم (٩٢) بشأن صلاحيات المياه، خولت بموجبه للحاكم العسكرى السلطة المطلقة في تحديد كميات المياه التي يحق للعرب استغلالها. وخولته بالمقابل فرض العقوبات والغرامات التي يراها مناسبة بحق المخالفين لهذا الأمر.

وفضلا عن سلب المياه السطحية في الضفة – على اختلاف أنواعها – فإن عملية السلب أمتدت أيضا لتشمل المياه الجوفية، حيث السلب المنهجي لهذا المصدر الحيوى والهام من مصادر الطبيعة، وقد وضعت خطوات هذا السلب التطبيقية ونفذت قبل احتلال الضفة بسنوات عديدة ويكشف الباحث أورى ديفيس عن أساليب هذا النهب عن طريق الآبار الأرتوازية الحدودية داخل خطوط ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ وقد رأى أن الكيان الصهيونى قد سحب سنويا ما يزيد عن ٥٠٠ مليون م٣ من احتياطى مياه الضفة، وهى الكمية التى سدت ثلث استهلاك المياه في إسرائيل وشكلت خمسة أسداس مياه الضفة عموما[١٠] وتؤكد هذه الاحصاءات الحامية فاليستيا لا نغر، إذ تشير إلى أن أكثر من ثلث المياه المستهلكة في إسرائيل نفسها قادم من الضفة الغربية[١١] ويكتب جوليس عصفور ليزيد الصورة بوضوح اكبر، إذ يؤكد أن الكيان الصهيونى يتزود بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة من الضفة الغربية بواسطة أنابيب تحت الأرض، إضافة إلى قناة يبلغ طولها ٨٠ ميلاً تنقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب[١٢] تمت أشادتها عام ١٩٦٤ بتحويل قسم كبير من مياه النهر عن طريق بحيرة طبرية إلى منطقة النقب من أجل استصلاحها. وتدرس إسرائيل مخططات كثيرة لحفر مشروع قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت. بذلك فإن النهب الصهيونى لمياه الضفة الغربية هو أقدم بكثير من احتلالها لها ويجرى تنفيذه بدقة. ومما يزيد من النهب والجشع الكولونيالى، الأزمة المائية فى إسرائيل ذاتها، إذ تؤكد بعض المصادر أن العجز في ميزان المياه يصل إلى ٥٥٠ مليون متر مكعب، في حين يشهد الميزان في الضفة الغربية فائضا

---

(١٠) Davis. Uri and Others. "Israel's Water Policies" . Journal of Palestine Studies. Winter 1980. Vol. 34. pp. 18-20.

(١١) فاليتسيا لانغر ، عبر نضوب الدم والكراهية ، مجلة الأزمنة الحديثة السوفيتية، العدد ٤٠ ، ١٩٨٤ صفحة ٢٢، وكذلك ابحاث الدكتور كمال قبعة، مجلة الهدف ١٩٨٤–١٩٨٨ حول نهب المياه الفلسطينية.

(١٢) مجلة فلسطين الثورة بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٢.

يبلغ مقداره أكثر من ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا. وهذا ما دفع سلطات الاحتلال إلى سد حاجاتها المتزايد للمياه في ظل الأزمة القائمة عن طريق النهب المبرمج والجشع لمياه الضفة. إذ تتباين الاحصاءات بهذا الشأن، فمنها ما يؤكد أنها تنهب ٣٠٪ من المخزون السنوى للمياه في الضفة سنويا[١٣]. وأخرى تؤكد ان النسبة تغطى ٣٢.٢ بالمائة من احتياجات إسرائيل[١٤]. بينما يؤكد تقرير مراقب الدولة الصهيوني الذى نشر في نهاية الثمانينيات. أن المستوطنات وشركة ميكوروت تنهبان مائة بالمائة مياه الضفة[١٥].

ومهما يكن من تباين في المعلومات والمصادر المشار إليها، وأخرى تعج بهـا الأبحاث والصحف، فإن الثابت والأكيد هو أن السياسة المائية لسلطة الاحتلال تستهدف أشباع احتياجات الدولة المحتلة ذاتها بكل ما تمثل من أبعاد وأثار استقلالية كولونيالية أمافية تتناقض تماما ومبادئ وقواعد الاحتلال الحربى في ضوء ما أستقر في القانون الدولى العام المعاصر.

التشريع العسكرى أداه للنهب

في تنكر سافر لما استقر من مبادئ وقواعد وأعراف دولية، أعلنت سلطات الحكم العسكرى بتاريخ ١٩٨٢/٩/١١ أن شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكوروت) ستتولى إدارة الموارد المائية في الضفة، وذلك كرد استعراضى على مبادرة الرئيس الامريكى الاسبق ريجان في تلك الفترة، وأمعانا من سلطات الاحتلال في فرض سياسة الواقع المادية الثابتة في عملية القضم التدريجى والإلحاق والضم الزاحفين للضفة الغربية بدولة الاحتلال الصهيونى. ولإشباع احتياجاتها المتزايدة للمياه. وقد قدر ذلك ارئيل شارون – حين تسلمه لوزارة الزراعة– بقوله" في حدود عام ٢٠٠٠ ستفتقر إسرائيل إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه لسد حاجاتها السنوية" – مشيرا إلى أن ثلثى استهلاك المياه في إسرائيل يؤخذ منذ ٦ يونيو عام ١٩٦٧ من الأراضى الفلسطينية المحتلة. وخاصة من الضفة الغربية[١٦].

إن قرار الوزارة الصهيونية هذا، والقاضى بضم جميع أنظمة مياه الضفة إلى شركة ميكوروت ليس إلا استكمالا لخطوات سبقتها. إذ كشفت الصحف الصهيونية حينذاك عن أن

---

(١٣) راجع في ذلك سجلا كاملا لحرب المياه العربية الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة في ملف مجلة السياسة الدولية تحت اشراف د. بطرس غالي، وفي نفس الملف: د. حسن بكر، المنظور المائى لصراع العربى الإسرائيلى، مجلة السياسة الدولية، ع ١٠٤ – ابريل ١٩٩١، ص ص ١٣٢ – ١٤٤.

(١٤) أزمة مياه حادة في الأرض المحتلة، صحيفة السياسة الكويتية – ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٨٧.

(١٥) سرقة الماء والكهرباء بعد سرقة الأرض، صحيفة القبس الكويتية – ٢٣ يوليو/تموز ١٩٨٧.

(١٦) النهار البيروتية – ١٩٨٩/٩/١٢.

تسعة من أنظمة مياه الضفة كانت تخضع فعليا للإشراف المباشر من قبل سلطات الحكم العسكرى قبل صدور هذا القرار، بينما وضعت ١٦ نظاما بتصرف المجالس البلدية والقروية وبإدارة سلطة مياه الضفة وتحت رقابة وإشراف سلطات الاحتلال المختصة[١٧].

ولقد سبق هذه الخطوات ممارسة سلطات الاحتلال سحب صلاحيات "إدارة سلطة مياه الضفة الغربية" بحيث أفرغتها من صلاحياتها وبقيت تقاريرها بتصنيف (سرى جـدا). ولم تنشر تلك التقارير منذ عام ١٩٧٧ "[١٨].

ولم تكتف سلطات الاحتلال بإجراءاتها التعسفية هـذه، بـل استخدمت أوامرها العسكرية لأحكام قبضتها على مصادر مياه الضفة خاصة، والتى تعتبر من قبلها مسألة تمس الأمن التنموىعلى اساس انها "مجال حياتي أساسي لا يمكن التفريط به". فلم تخف السلطات أطماعها هذه قبل احتلالها للضفة وبعده. وما النصوص المعلنة والمعروفة جيدا "بمشـاريع الحكـم الإدارى الذاتي" حول إبقاء السلطة التقديرية والتنفيذية لمسألة المياه بيد الحكم العسكرى إلا دليلا واضحا على ذلك. هذا ما أكدته دراسة اللجنة الدولية الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حول السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إذ تؤكد الدراسة - الوثيقـة. أن مصادر مياه الضفة تلعب دورا هاما فى تحديد الموقف الإسرائيلى، بخصوص الحكم الذاتى لهذه الأراضى، حيث تخشى دولة الاحتلال فقدان سيطرتها وتحكمها فى مصادر مياه تلـك الأراضـى ولهذا فهى تحاول أطباق سلطتها كليا على مصادر المياه فى جبال نابلس خاصة[١٩]، والتى تنتـج وتختزن كميات كبيرة من المياه، كونها جزءا من المناطق الجبلية الشرقية التى تهطل عليها الأمطار. انظر خريطة رقم (١٣).

خنق وتجفيف الآبار الفلسطينية

لما كان استخراج واستثمار المياه من قبل المواطنين الفلسطينيين يتم عبر الآبار الأرتوازية أساسا، فقد أقدمت سلطة الاحتلال على تطبيق سياستها الحديدية تجاهها. وتتواجد فـى الضفـة الغربية ثلاث أنواع من الآبار الأرتوازية:

أولا الآبـار العربيـة الفلسطينية: بلغ عددها حتى عدوان حزيران ١٩٦٧، ٧٢٠ بئرا منها ٣١٤ تضخ فعلا والباقي جاف أو مغلق[٢٠] بينما تؤكد دراسات أخرى أنه يوجد فى الضفة ٣٣١

---

(١٧) Jerusalem Post. Sept. 1. 1982.

(١٨) الطليعة المقدسية ١٢ - ١٩٨٢/١٢/٨.

(١٩) Joe stork. "Water and Israel's Occupation Strategy". MERIP. Report No. 116. 1988. p. 456.

(٢٠) السياسة المائية فى الضفة الغربية المحتلة ، وثائق مؤتمر التنمية من أجل الصمود، الملتقى الفكرى العربى، القدس ١٩٨٥ - ص ص ١٣-١٥.

بئرا ارتوازيا منها ٣١ بئرا غير صالحة ولا تضخ المياه، و١٩ بئرا تضخ لأغراض الشرب، أما البقية فتستخدم لصالح الرى، ويتركز ٨٨ بئرا منها فى منطقة الأغوار[٢١] .

وتعتبر منطقة قليقلية من أكثر المناطق ازدحاما بالآبار المنتجة، إذ يوجد فيها حوالى ٧٠ بئرا لوقوعها فى منطقة سهلية تحيط بها الجبال، وتأتى فى الدرجة الثانية منطقة طو لكرم فجنين، ويعتبر بئر الباذا التابع لبلدين نابلس من أكثر الآبار فى الضفة الغربية إنتاجا[٢٢] .

ثانيا: الآبار الاستيطانية: بلغ عددها حتى عام ١٩٧٧ – كما اعترفت بذلك سلطات الاحتلال – سبع عشرة بئرا تركزت أساسا في منطقة الأغوار، إلا أن الرقم هو أكثر بكثير مما أعترفت به السلطات، إذ أكدت دراسة أخرى بأن عددها يتجاوز ٢٧ بئرا، بينما تؤكد مصادر أخرى بأنها قد تجاوزت ٣٠ بئرا حتى أيلول ١٩٨٢. ولقد تجاوز عددها الرقم الأخير بكثير. والتدقيق بذلك فى غاية الصعوبة، حيث أن الجزء الأعظم منها مقام فى المستوطنات الإسرائيلية الصهيونية.

ثالثا : آبار دائرة المياه المركزية لدى مكتب الزراعة فى الإدارة العسكرية: والتى تجاوز عددها حتى عام ١٩٨٤ أكثر من سبعة آبار تمتلكها دائرة المياه المركزية (ميكوروت)، حيث تتكفل هذه الدائرة بمد المستوطنات الصهيونية بمياه الشرب والرى، وتخصص الجزء اليسير من مياه تلك الآبار لبعض القرى الفلسطينية المحيطة بها.

وتتميز آبار النوع الثانى والثالث بفعالية إنتاجية كبيرة في مجال ضخ المياه، إذ يؤكد بسام الساكت وآخرون أن طاقة آبار الأغوار الـ ٨٨ بلغت ٩٩٣٢,٧ ألف متر مكعب ماء عام ١٩٧٧، بينما وصلت طاقة الـ١٧ بئرا في المستوطنات ١٤١٤٤,٩ ألف متر مكعب. بينما تؤكد دراسة السياسة المائية فى الضفة الغربية المحتلة أن الاحصاءات الصهيونية فى هذا الحقل – كما فى غيره – ليست دقيقة لمحاولتها إخفاء صورة النهب الكولونيالى، مؤكدة بأن الآبار الاستيطانية تضخ نصف الكمية الكلية التى تضخها الآبار للفلسطينيين مجتمعة[٢٣] .

والآبار الفلسطينية تعانى من مشكلات وأزمات مستعصية تتفاقم مع استمرار التطبيقات الاستيطانية، إذ تستهدف فى تلك التطبيقات الأبقاء على عدم صلاحيتها وأعطاب فعاليتها المتدنية برفض السماح للبلديات وسلطة مياه الضفة شراء واستبدال المضخات الأرتوازية القديمة والمشلولة الكفاءة بمضخات حديثة، وهذا ما يفاقم من أزمتها الأخرى: كلفة التشغيل الحالية وتراكم الطمى

---

[٢١] بسام الساكت وآخرون ، بعض مصادر الضفة الغربية وما تعنيه للاقتصاد الإسرائيلى، مجلة البياور السياسى ، ٩٤ – الأول من كانون أول ١٩٨١ – ص ٥٦. وكذلك في : د. كمال قبعة، مرجع سابق.

[٢٢] السياسة الكويتية – ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٨٧.

[٢٣] فاليتسيا لانغر – عبر نضوب الدم والكراهية . م. س. ذ.

في مقرها؛ ولعل متوسط عمق آبار المياه يظل سببا أساسيا لتلك المشكلات والأزمات التي تفتعلها سلطات الاحتلال قصدا وعن سابق تدبير، إذ بينما لا يتجاوز هذا المتوسط مائة متر في الآبار الفلسطينية، فإنه يصل إلى ٦٠٠ مترا في الآبار الاستيطانية وآبار شركة ميكوروت. كل ما تقدم من مشكلات ليست سوى نتيجة طبيعة وحتمية للسياسة والتطبيقات البرنامجية من قبل سلطات الاحتلال، والتي تستهدف تدمير والحاق مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية بكيانها الاستيطاني في عمليات نهب مكشوفة وسافرة لتلك المصادر الحيوية لاستمرار حياة وتطور الأراضي المحتلة – الضفة الغربية، وتطبيق إجرامي لممارسة سياسة التعطيش على المواطنين. وتدمير وإلحاق القطاع الاقتصادي الأساسي – الزراعة.

في الأبعاد والآثار التدميرية

إن إحدى دلائل النهب الصهيوني لمصادر المياه تتجلى فيما يقدره الخبراء لقيمة تلك المياه والتي تتجاوز ٢٥٠ مليون دولار سنويا، وهو الأمر الذي يثبت الأبعاد التدميرية لتلك السياسة، والتي تتجلى أحدى استهدافاتها في الأثراء على حساب الإقليم المحتل – الضفة الغربية الأمر الذي تحرمه اتفاقيات لاهاي وجنيف والبروتوكولات الملحقة بها. ولا تجيزه القاعدة الدولية التي تؤكد مبدأ حق الشعوب في ممارسة السيادة الوطنية على الخيرات المادية الجوفية للأراضي المستعمرة والتي تقع تحت الاحتلال الحربي.

ولعل في البعد الآخر لهذه السياسة ماله دلالة خاصة، إذ أنه ونتيجة هذا النهب أبقت السلطات الاسرائيلية ١٢٠ مليون متر مكعب فقط من المياه لاستخدامات السكان والزراعة، أي نسبة لا تتعدى ١٥٪ من الموارد المائية في الضفة الغربية[٢٤] . ولتنفيذ هذا النهب حددت سلطة الاحتلال كمية استهلاك المياه المنزلي للمواطن الفلسطيني بـ ٤٠ مترا مكعبا سنويا، بينما منحت المستوطنين ١٠٠ متر مكعب لكل شخص[٢٥] ، حسب الإحصاءات التي توفرت للجنة الدولية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عام ١٩٨٠ على أن الاحصاءات الحديثة تشير إلى أن المستوطن يستهلك حاليا ١٨٠ متر مكعب سنويا، بينما لا يجد المواطن العربي سوى ١٥ مترا مكعبا سنويا[٢٦] أن هذه المعلومات تبين أبعاد سياسة التمييز العنصري التي تمارسها سلطات الاحتلال. وهي دليل آخر على صحة مساواه الصهيونية بالعنصرية ووصفها بأنها شكل من العنصرية والتمييز العرقي. ولعل ما يزيد وضوح تلك السياسة العنصرية التمييزية انه بينما يباع المتر المكعب من المياه للمستهلك العربي بسعر ٩٠ أغورة فإن تباع للمستوطنات بحوالي ٢٥ اغورة.

---

(٢٤) Joe Stork "Water and Israel's Occupation". Op. Cit.. P. 13.

(٢٥) Ibid. pp.8-9.

(٢٦) فاليتسيا لانغر – غير نضوب الدم والكراهية ، مرجع سابق.

وتبدو صورة النهب الكولونيالى الاسرائيلي بوضوح كبير في مجال ضخ المياه من الآبار الأرتوازية، إذا يؤكد بعض الباحثين الفلسطينيين في الوطن المحتل أن كمية ضخ المياه محكومة بالأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلى الخاص بسلطة التخطيط للمحافظة على المياه. التى أنشأتها منذ الشهور الأولى لاحتلالها الضفة الغربية، إذ أمرت تلك السلطة بتطبيق نظام الحصص فى الرى ووضع عدادات لتحديد ومراقبة كميات المياه التى تضخها الآبار الفلسطينية. وفى هذا السياق يؤكد جوليس عصفور أن الأوامر العسكرية قد قيدت المزارعين الفلسطينيين بنفس كمية المياه التى كانوا يحصلون عليها عام ١٩٦٧، وحرمتهم من تطوير أية مشاريع رى جديدة. ويعتبر الخبراء أن مكتب الزراعة لدى الإدارة العسكرية قد قرر تحديد سقف ضخ الآبار الفلسطينية بما لا يتجاوز ٣٥ مليون م٣، وهذا ما يلقى بآثار تدميرية على الزراعة، إذ تقدر المساحة المزروعة فى الضفة بـ٢٨,٩ بالمائة من إجمالى المساحة التى تبلغ ٥,٥٧٢,٠٠٠ دونما، أما المساحة المروية فتقدر بحوالى ٧٧ ألف دونم، أى نسبة ٤٪ فقط من مجموع المساحة المزروعة[٢٧] .

فى الوقت ذاته تعانى الآبار الأرتوازية الفلسطينية من مشكلات مستعصية تتفاقم أزمتها مع مرور سنين الاحتلال، وأبرز هذه المشكلات تتمثل بقدم المضخات وضعف كفاءتها بمرور الزمن، وعدم سماح سلطة الاحتلال باستبدالها بمضخات حديثة، وهذا ما يؤدى إلى ازدياد كلفة التشغيل العالية التى تحتاج إليها بفعل قدمها وعدم صلاحيتها وتراكم الطمى فى قعرها وعدم تنظيفها منذ حفرها. لقد أدى النهب المتزايد للموارد المائية من الضفة وتصاعد أزمة المياه فى الكيان الصهيونى والسياسة التدميرية – الإلحاقية للزراعة الفلسطينية إلى تطبيق سياسة خنق أى مشروع حفر آبار جديدة، وخاصة الآبار الأرتوازية الزراعية، فى محاولة تعسفية لخنق الزراعة الفلسطينية وإلحاقها بالعجلة الصناعية والزراعية لدولة الاحتلال. وبهذا الخصوص يؤكد عبد الرحمن أبو عرفة أنه منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن لم تزد كمية المياه المستخدمة فى رى المزروعات مطلقا، ولم يتم حفر أى بئر من أجل الأغراض الزراعية للمواطنين العرب. هذا فى الوقت الذى يكشف فيه تقرير بعثة مجلس الأمن الدولى حول المستوطنات (وفقا للقرار رقم ٤٤٦ عام ١٩٧٨) جوانب تدميرية أخرى، إذ يبين أنه فى الوقت الذى تمنع فيه سلطات الحكم العسكرى إعطاء أى ترخيص لحفر آبار من قبل الفلسطينيين، فقد قام الإسرائيليون بحفر ٢٠ بئرا على عمق ٣٠٠–٦٠٠ مترا فى وادى الأردن تضخ من ١٥ – ١٧ مليون م٣ سنويا لدى الأراضى المصادرة التى أقاموا عليها مستوطناتهم، وحفر العديد من هذه الآبار على مقربة من الينابيع العربية المحلية خارقين بذلك القوانين الأردنية التى تنظم حفر الآبار الجديدة، وقد تركت هذه

---

[٢٧] النهار البيروتية – ١٩٨٩/٩/١٢ – ص ٨– ١٠.

الممارسات آثارها السلبية في مختلف أرجاء الضفة الغربية(٢٨) .

ويستطرد التقرير – الوثيقة بإيراد أمثلة حسية على خلاصته هذه مشيرا إلى أنه في أريحا، على سبيل المثال، ازدادت نسبة ملوحة المياه التي تضخ من الآبار التي جرى حفرها قبل عام ١٩٦٧، بينما انخفض معدل المياه بصورة ملحوظة في مناطق أخرى عديدة مثل حوض وادي القارعة، حوض برولة ومنطقة العوجا، حيث تحولت الينابيع التي تضخ ١١ مليون م٣ سنويا إلى مجرى هزيل مما يهدد بنهاية الزراعة في القرية(٢٩) .

أن الحقائق والإستخلاصات لهذا التقرير – الوثيقة، والصادر عن منظمة الأمم المتحدة، تعتبر أدلة دامغة على التطبيقات التدميرية – الإلحاقية لسلطة الاحتلال في الضفة الغربية والتي كما سبق وتبين – تعتبر إجرامية في ضوء قواعد وأعراف القانون الدولي المعاصر. فسلطة الاحتلال تحفر آبارا استيطانية بجوار الآبار الفلسطينية وبعمق أكبر وبألية أحدث لتجفيف الآبار الفلسطينية وقتل الزراعة الوطنية، إضافة إلى مترتبات وتبعات ذلك على الصحة العامة للمواطنين.

وتعاني الأرض الفلسطينية المحتلة يوميا من ممارسات سلطة الاحتلال الهادفة إلى تجفيف الآبار العربية وتعطيش الشعب. ففي بدايات اغسطس/آب عام ١٩٨٤ أقام مستوطنو "ماخوراه" – المقامة على أراضي "بيت فوريك" – بسرقة عشرات الأمتار المكعبة من التراب الذي يزرع به المواطنون الفلسطينيون القمح والذرة، وقد عريت الأرض تماما، وأصبحت غير صالحة، كما حفر المستوطنون بئرا قرب عين الماء الأثرية في منطقة "طانا التحتا" التي تعتمد عليها المواشي ، والنابعة من مخزون المياه الجوفية التي تغذي العين الأثرية مما سبب جفاف العين وتهديد قطعان الماشية بالموت(٣٠) .

أما ما جرى ويجري في الخليل على هذا الصعيد، فإنه يعتبر واحدا من أوضح صور الاستغلال والنهب الكولونيالي، إذ قامت بلدية الخليل المعينة من قبل سلطات الاحتلال والتي يرأسها الضابط زمير شمس حينذاك، بتزويد مستوطنة كريات أربع المجاورة للخليل بالمياه والكهرباء بواسطة الصهاريج من مجلس المستوطنات. وفي تموز عام ١٩٨٤ بدأ سكان مدينة الخليل والمحافظة يعانون من نقص خطير في المياه، مما دفع صاحب مصنع طوب صهيوني إلى

---

(٢٨) عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان : التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للدراسات والنشر ، عمان ، ص ١٩.

(٢٩) وثيقة الأمم المتحدة، تقرير بعثة مجلس الأمن حول المستوطنات الإسرائيلة، مجلة "صامد" الاقتصادي ، السنة الثانية ، ع ١١، ١٩٧٩، ص ١٢٦. وكذلك ما يكل هدسون "ندوب الاحتلال : دراسات في أساليب الضم والتهويد" ، سلسلة الدراسات رقم ٦٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية نيقوسيا، ١٩٨٤، ص١٤.

(٣٠) الطليعة المقدسية ٢ اغسطس/آب ١٩٨٤.

استغلال حاجة المواطنين وظروف هذا الوضع، فبدأ ببيع الماء للمواطنين الفلسطينيين بسعره ٢ ديناراً للصهريج الواحد بحجم عشرة أمتار مكعبة. ترافق ذلك بمعاناة قرى الظاهرية والسموع ويطا بفعل انقطاع ضخ المياه من نبعه "السيمياء" في السموع، بحجة عطب في الموتورات حيث وانخفاض منسوب المياه أحيانا أخرى، وهذا ما دفع المستوطنين بالمتاجرة بالماء، حيث وصل سعر الصهريج من المياه من ١٨-٢٥ دينارا أردنيا، والأمر الأكثر إجراما أن بلدية الخليل المعينة قد أمدت المستوطنات بأنابيب مياه بدون عدادات، أي بلا ثمن[٣١] .

وتبدو النتائج التدميرية - الإلحاقية هذه بانتظار منطقتي بيت لحم والخليل على إثر قرار السلطات بحفر البئر الاستيطاني بالقرب من موقع أيروديون الأثرى، ليصبح عددها أربعة آبار في المنطقة المذكورة، والتي بمقدورها تجفيف الآبار الفلسطينية المجاورة لها. ولقد كشف بيان مجلس إدارة منطقة سلطة مياه منطقة بيت لحم الصادر ٢٩ حزيران ١٩٨٦ أبعاد تنفيذ الأمر العسكرى هذا، إذ بين أن البئر سيضخ مالا يقل عن ثمانية آلاف متر مكعب في الساعة، وسيتم نقلها إلى إسرائيل والمستوطنات، وقد يؤدى هذا إلى جفاف مياه الآبار الأرتوازية الخمس العاملة في منطقة بيت لحم وجزء كبير من منطقة الخليل. وأضاف القرار أن بيان حفر البئر الاستيطاني هذا يحمل أخطاء إضافية تتمثل في كون منطقتين مكتظتين بالمواطنين وتفتقران إلى المياه أصلا لوقوعهما في منطقة صحراوية جافة[٣٢] ويضيف ناطق باسم بلدية بيت لحم بان البئر سيجعل منطقة بيت لحم منطقة معدومة المياه، مما سيؤثر على الحياة اليومية للمواطنين، مهددا بأن البلدية سوف ترفع هذه القضية إلى المحكمة الصهيونية العليا وتتوجه إلى مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر[٣٣] .

تنطوى الخطة الجديدة من قبل السلطات الصهيونية على بعد هام جديد آخر. إذ كشفت وكالات الأنباء عن شركة إسرائيلية- أمريكية لتنفيذ مخطط تجفيف منطقة بيت لحم وتعطيش مواطنيها. فتم الاتفاق على أن تقوم بحفر البئر شركة "مورياد" الأميركية التي تملك فرعا لها في الكيان الصهيوني والمتخصصين أساسا في التنقيب عن النفط. وهي التي تقوم بتمويله وتنفيذه عبر استخدام احدث أنواع التكنولوجيا الأميركية المتخصصة في هذا المضمار[٣٤] . وهذا ما اعترف به وأكده السفير الأميركي لدى دولة الاحتلال محاولا تخفيف وطأة هذه الخطوة التدميرية- الالحاقية بتكراره لتصريح اسحق رابين (رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت)

---

[٣١] الاتحاد الحيفاوية ،٣١ تموز ١٩٨٤.

[٣٢] الرأى الأردنية، ١ تموز ١٩٨٧.

[٣٣] السياسة الكويتية،٦ تموز ١٩٨٧.

[٣٤] الرأى الأردنية، ٤ تموز ١٩٨٧.

ووعده بأن تحظى منطقة بيت لحم بجزء يسير من المياه التى سيتم استخراجها.

هذه بعض الأمثلة على الممارسات الإسرائيلية الصهيونية فى مجال المياه الفلسطينية، التى تندرج تحت عنوان النهب الكولونيالى للإقليم المحتل والاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية والجوفية الأمر الذى يشكل خرقا واضحا للسيادة الوطنية الفلسطينية.

حرب المياه الفلسطينية - الإسرائيلية

للوهلة الأولى قد تبدو العلاقة بين طرفى المعادلة، حرب المياه وأزمة الشرق الأوسط مصطنعة، أو فلنقل غير دقيقة، لكننا إذا دققنا فى القضية وجدنا أن حرب المياه جاءت مكملة لأزمة الشرق الأوسط فى كل تعقيداتها وتجلياتها، بل هى جزء لا يتجزأ من هذه الأزمة تستخدم فى كثير من الحيان لأضفاء الطابع الحقيقى للأزمة وخلق صراعات هامشية تطغى على الصراع الأساسى وتغطيه.

فالمياه بالنسبة لإسرائيل هى أحدى ركائز المشروع الصهيونى القائم على أرض بلا شعب ومهاجرين يهود يتجمعون من شتى أصقاع الأرض، ومياه تستخدم للزراعة والصناعة والترقية لإرضاء المستوطنين، سواء كان ذلك على حساب العرب فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ أو الدول العربية المجاورة (سوريا - لبنان - الأردن - مصر) كما أن المياه كانت ومازالت هى المبرر الذى تخفى وراءه الصهيونية أطماعها التوسعية فى أراضى الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، التى رسمها هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية من الفرات إلى النيل - أى بشكل آخر - أن دولة هرتزل المنشودة تحتوى على معظم مصادر المياه الموجودة فى الوطن العربى، وبشكل أدق فى آسيا العربية ووادى النيل.

ومنذ وعد بلفور وحتى الآن تبقى حرب المياه أحدى تجليات عدوانية المشروع الصهيونى على الأمة العربية، سواء داخل فلسطين أو خارجها، فيما يذهب بن غوريون إلى الطرف الآخر من الحلبة ليعلن أن حروب إسرائيل التى خاضتها هى حروب مياه.

وليس من المبالغة القول أن قضية مياه الأردن وبانياس واليرموك والحصبانى ومحاولات الدول العربية الاستفادة من مياه هذه النهار العربية، كانت سببا مباشرا للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية والأردنية عامى ١٩٦٤، ١٩٦٥، ومن ثم احتلال إسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧.

وعندما ما تطرح أية تسوية سياسية لمسألة الأراضى المحتلة ١٩٦٧ تثير إسرائيل دائما موضوع المياه لدى عرض وجهة نظرها إزاء المشاريع المقترحة. ولعل العالم يعرف جيدا كيف تسرق إسرائيل مياه الضفة الغربية وتعطش سكانها الأصليين وتريد تكريس تلك السرقة بشكل

دائم حتى بعد إزالة الوضع الراهن، أى بعد تطبيق أية تسوية نهائية ممكنة فى المستقبل مع الفلسطينيين؛ اضف الى ذلك سرقة المياه من الدول العربية المجاورة بطرق ملتوية عن طريق مد انابيب الى المياه الجوفية وتأليب الدول المشتركة مع العرب لتنال حصتها منهم بطرق مباشرة وغير مباشرة.

الأطماع الإسرائيلية فى مياه الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية هى جزء من مفهوم إسرائيلى متكامل لسياسة السيطرة على الموارد. ولابد من النظر إلى الأطماع الإسرائيلية من هذه الزاوية؛ بان انسحاب إسرائيل عن الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ يعنى "تخليها عن غنائم الحرب" وقدر الباحث الأميركى ستوفر توماس صاحب الكلمات المذكورة أعلاه والتى وردت ضمن كتابه "غنائم الحرب" أن كمية المياه التى حصلت عليها إسرائيل جراء احتلالها للأراضى العربية فى الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان تساوى ٢ مليار دولار سنويا.

ولو القينا نظرة سريعة على أشكال التمييز التى يتعرض لها العرب فى مجال المياه، نجد مثلا أن المستوطن اليهودى يستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطينى، يضاف إلى ذلك أن الفلسطينى يدفع ضعف رسوم المياه التى يدفعها المستوطن الإسرائيلى لقاء الكمية نفسها، بينما يؤكد الباحث الفلسطينى "عورتان" ان هذه الرسوم تصل إلى خمسة أضعاف ما يدفعه المستوطنون.

وفى مجال الزراعة تقوم إسرائيل بقطع المياه التى يستخدمها الفلسطينيون فى الزراعة، وذلك بهدف تخريب زراعتهم. وحظرت الأوامر العسكرية الإسرائيلية على المزارعين العرب زراعة بعض المحاصيل التى تعتبر منافسة للمحاصيل الإسرائيلية. وتقوم سلطات الاحتلال بين فترة وأخرى، بإصدار الأوامر العسكرية التى تقضى بتقليص عدد الأشجار المثمرة وتجبر السكان على اقتلاعها، ففى عام ١٩٨٧ جرى اقتلاع ١٨ ألف شجرة مثمرة من مختلف الأنواع وخلال عام ١٩٨٨ جرى اقتلاع ١٠٠ ألف شجرة ولإعطاء صورة عن سياسة التعطيش التي كانت معتمدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة نورد الأمثلة التالية.

- عام ١٩٨٦ تعرضت مدينة جنين للعطش مما اضطر السكان العرب إلى شراء المياه من الصهاريج، علما بان أصحاب الصهاريج هم من المستوطنين الصهاينة الذين يسرقون مياه المنطقة المحيطة.
- فى مدينة بيت لحم تنتج آبار بطن الغول ٣،٢،١ بئر عين فجار ٩٦٠م٣/ ساعة بينما لا تزيد حصة الفلسطينيين فى المنطقة عن ٧٠م٣/ ساعة.

أن حفر الآبار الإسرائيلية فى المناطق الفلسطينية المحتلة هو استمرار لسياسة الضم

الزاحف لتلك المناطق، كما يقول عكيفا الدار فى صحيفة "هآرتس" لأن المستوطنين والحكومة سيعتبرون ضم المناطق خطوة تمهيدية لربطها بشبكة المياه القطرية.

د - الأطماع الإسرائيلية فى الدول المجاورة

تتبع إسرائيل سياسة "العصا والجزرة" مع الدول المجاورة فيما يتعلق بمصادر المياه الحيوية لها، فهى من ناحية تستهدف أجبار الدول العربية المحيطة على الجلوس معها إلى مائدة المفاوضات بدرجة المستوى الثانى غير السياسى بقصد الوصول إلى الهدف الأصلى وهو التفاوض السياسي. ومن ناحية أخرى تقدم المشروع تلو الآخر أما لدول حوض النهر العرب المحيطين بها أو لدول الجوار الاستراتيجى بقصد التلويح بضرب الأمن المائى العربى فى مقتل ونظرا لضعف الميزانيات الإسرائيلية المخصصة لدراسة مشاريع الأنهار العملاقة، فإن مراكز الأبحاث الغربية والأميركية بالذات غالبا ما تقوم عنها بالنيابة فى هذا الدور. والأمثلة على ذلك كثيرة منها مشروع أيريك جونستون السالف ذكره وأبحاث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (١٩٨٦ وما بعدها) . وإبان الحرب الباردة بين مصر - عبد الناصر والولايات المتحدة عام ٥٨ - ١٩٦٤ انجزت الولايات المتحدة دراسة حول مياه النيل قدمت إلى النظام الأثيوبى بهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى القائمة على الحدود السودانية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذى أن تحقق كان سيحرم مصر والسودان على الأقل من خمسة بلايين متر مكعب ماء. وكانت الولايات المتحدة تلوح لعبد الناصر آنئذ باستخدام سلاح جديد وخطير لأن منابع النيل الأساسية تأتى من مرتفعات أثيوبيا وبإمكان النظام الأثيوبى لعب دور محوري ضده.

١ - إسرائيل والنيل

لإسرائيل مطامع فى مياه النيل تعود إلى بداية هذا القرن، ومع ازدياد إحساسها بوجود أزمة مائية سارعت بالتعاون والتنسيق الشديد مع أميركا فى مجال التكنولوجيا المائية والأبحاث وهو استمرار للتنسيق العسكرى والسياسى بينهما. ولأسباب غير معلومة ترى دوائر البحث الإسرائيلى فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل الأمر الذى يجعلها تولى عناية خاصة بكل من مصر وأثيوبيا وكينيا فى هذا المضمار، بل انها ترى فى نفسها أنها صاحبة دور أساسى بسبب امتلاكها تقنيات عالية فى مجال تكنولوجيا المياه لا يملكها الآخرون.

وقد ظهرت مقالات عدة فى الصحف الإسرائيلية منذ منتصف السبعينات تدعو إلى "مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب" بعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة لم تصل لحيز التنفيذ بإيصال مياه النيل لإسرائيل فى حاله استتباب السلام الشامل، وقد كان هدفه تخفيف

التطرف الإسرائيلى بشان الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يكرر الرئيس السادات الفكرة مرة أخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة والتى تزعمها فى حينه وزير الرى المصرى المهندس عبد العظيم أبو العطا وغيره فى النقابات والأحزاب.

وعادت صحيفة معاريف الإسرائيلية فى ١٩٧٨/٩/٢٧ لتكرار نفس الفكرة: "كتبت الصحف الأميركية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحا إسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية. وهى فكرة المهندس اليشع كالي الذى يعمل فى شركة تاحال ويرى اليشع كالي أن إسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضع سنوات قادمة وهو يرى أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة أى "إحضار مياه النيل إلى النقب الشمالى وقد نشرت صحيفة "معاريف" مشروع اليشع كالي.

وقد نشره اليشع كالى نفسه فى" كتاب المياه والسلام"– السابق الاشارة اليه– وفيما يلى نوضح مشروع اليشع كالى كما جاء فى كتابه:

يأتى عرض كالى لهذا المشروع ضمن اتفاقات تتم بين مصر وإسرائيل بالإضافة إلى اتفاقات بين إسرائيل ودول أخرى فى إطار يصفه بمشاريع المياه فى عهد السلام وفيما يتعلق بالاتفاق المصرى – الإسرائيلى فيقسمه إلى:

التعاون المصرى الإسرائيلى على استخدام الموارد المصرية (من أرض ومياه) فى الأراضى المصرية. ويرى أن ذلك التعاون فى مجال الزراعة يأتى نتيجة ميل مصر إلى الاستعانة بأطراف خارجية– خاصة فى رأس المال والخبرة لتقدم الزراعة المصرية. وأن التعاون سيتخذ طابع نشاط إدارى إسرائيلى على أرض مصرية. وأن التنمية الأفقيه للزراعة فى مصر ستكون أكثر تطورا فى حالة وجود تعاون مصرى – إسرائيلى.

مشروع نقل مياه النيل نحو الشرق:

يقول كالي أن المنطق الإساسى فى فكره هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة بالمقياس المصرى (٠,٥٪) من الاستهلاك والتى تشكل فائضا وقتذاك يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصاديا – إلى غزة والنقب بل وإلى الضفة الغربية والأردن. ويوضح المعطيات الاقتصادية للمشروع:

– أن هناك فوائض مياه ناتجة عن التخزين فى بحيرة ناصر وأن التطوير الذى من المفروض أن يستنفذها، لن يستنفذها قبل نشوء فوائض جديدة ثمرة مخططات توفير المياه. بالإضافة إلى فوائض الرى (١٠ مليارات م٣ سنويا) ولا يمكن استهلاكها فى مشاريع تنمية جديدة قبل توقع توفير مياه إضافية (حصة مصر من مشروع جونقلى) . بالإضافة إلى مليارات الأمتار المكعبة التى تذهب سنويا إلى البحر (شهرى ديسمبر ويناير) والمطلوبة للملاحة وإنتاج الكهرباء. وكل

ذلك يمكنه تغذية المشروع.

– أن المشروع المطروح سيشكل توسيعا وتهديدا للمشاريع المصرية – في ظل ما تخطط له مصر من نقل المياه إلى سيناء والذى تم بالفعل – ويسمح باستغلال فائض الكمية.

– أن تزويد النقب بمياه النيل أقل تكلفة من تزويده بمياه بحيرة طبرية (فالتزويد من طبرية يتطلب طاقة ٢ – ٣ كيلو واط/ ساعة، بينما التزود من النيل يتطلب أقل من ١ كيلو واط/ ساعة ويدعي أن ذلك سيكون أكثر فائدة بالنسبة للأردن، حيث تنقل مياه النيل إلى النقب ونقل مياه طبرية إلى الضفة الغربية (يهودا والسامرة في الفكر الصهيوني التلمودي).

وهناك عوائق جوهرية أمام تنفيذ هذا المشروع تعود إلى عدم التناسب بين فوائد المشروع ومخاطره الاقتصادية:

– ضآلة الفائدة الاقتصادية (١٠ مليون دولار سنويا) بالنسبة إلى مزودى المياه، تترك للاعتبارات الأيديولوجية وزنا كبيرا.

– أن الفائدة الكبيرة نسبيا – بالنسبة للحاصلين على المياه – تولد الخوف من التبعية الزائدة.

ويوضح كالى المعطيات المساعدة والمانعة لعناصر المشروع فى الجدول التالى:

جدول (٢٧) [35] معطيات مانعة ومساعدة بالنسبة إلى عناصر مشروع نقل مياه النيل شمالا

معطيات هدف التزويد	معطيات هندسية – اقتصادية	معطيات هيدرولوجية
قطاع غزة	الهدف الأقرب الحدود للمشروع. ويقع على الارتفاع نفسه (+٥٠م). وعليه يكون تمديد المشروع حتى هذا الهدف بسيط نسبيا. ويمكن استيعاب مياه الشتاء في خزانات جوفية	يوجد التزام مصرى بالنسبة لهذا الهدف أى أن هناك خلفية مساعدة.
النقب الإسرائيلي	بعيد نسبيا عن الهدف السابق. والعلو منه (+١٠٠+ ٢٠٠م). وعليه فإن تمديد المشروع إليه أكثر تعقيدا. ولا توجد خزانات جوفية ملائمة مما يصعب تخزين مياه الشتاء	هناك تحفظ مصرى واضح وثابت تجاه تزويد إسرائيل بالمياه.
يهودا والسامرة (الضفة الغربية)	ضرورة تبادل المياه مع إسرائيل تجعل المشروع أكثر تعقيدا	الخلفية أقل مساعدة مما هي عليه إزاء غزة، حيث أن الالتزام المصرى إزاءها أقل منه إزاء غزة. فضلا عما يضيفه التبادل مع إسرائيل من صبغة تزويد إسرائيل بالمياه.
الأردن	مماثل لحال يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، إلا أن الجدوى الاقتصادية أكبر. نظرا للفارق بين تكلفة نقل المياه من طبرية إلى النقب، ونقلها إلى الأردن (مشروع الغور)	مماثل لحال يهودا أو السامرة (الضفة الغربية)

ويقوم مشروع كالي على توسيع قناة السلام (التى تتغذى من روافد (دمياط فى الدلتا) وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل التى تتراوح بين ١٠٠ مليون م٣ سنويا – فى حال تزويد غزة فقط – و٥٠٠ مليون م٣ – فى حال تزويد مستهلكين آخرين. وهى

(٣٥) اليشع كالى، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، م. س. ذ.، ص ٩١.

قدرة مؤقتة بحسب الاستهلاك في شهر أغسطس (شهر الذروة) بمعدل ١٨٪ من الاستهلاك السنوى، ٤٤ مترا مكعبا في الثانية، و٩ أمتار مكعبة/ ث قياسا بذلك.

يبلغ طول القناة بدءا من قناة السويس حتى حدود إسرائيل نحو ٢٠٠ كم. وتوضح الخريطة (١٤) ذلك المشروع. انظر خريطة ١٤.

وتعكس تلك الخريطة أن ما يقترحه كالي ليس مجرد عرض لمشروع ولكنه – كما يرى د. محمد نعمان (معهد التخطيط القومي) – يعرض الجزء المكمل لخطة المياه الإسرائيلية لأن شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٨٠ وتعتمد على رفع المياه من بحيرة طبرية إلى جبل الجليل ومنها تضخ المياه في المواسير الرئيسية للشبكة، ثم يأتي مصدر التغذية الآخر من الشمال من نهر الليطاني. وهناك مصدر تغذية ثالث كان من المزمع ربطه بنهر اليرموك وهو قناة رى مكشوفة جنوب بحيرة طبرية.

وفي دير ياسين في نهاية خط أنابيب الرى الرئيسية توجد طلمبة الاتصال المعدة لاستقبال مياه النيل من امتداد ترعة السلام.

وإذا حصلت إسرائيل على ما تريده بالفعل من المياه المصرية فإنها تستطيع زيادة زراعتها بمقدار ٢,١٦ مليون دونم أى إضافة ١.٢٧ مليون فدان، وهو ما يرفع من مقدرتها على استيعاب مهاجرين جدد دون ضغط إضافي على مواردها يقدر بحوالى ١.٦ مليون نسمة، وفي ظل معدلات التعبئة في إسرائيل (من أعلى معدلات التعبئة في العالم ١١.٠٨ من عدد السكان) فإن تلك المياه ستساعدها على حشد جيش من مليون جندى: وهنا سوف تحتاج لكميات أكبر من المياه[*].

وقد أعلن الرئيس مبارك يوم ١٩٩٧/١١/٢٦ بمناسبة بدء إطلاق مياه النيل في ترعة السلام وصولا لسيناء أنه "ليس لدينا فائض من المياه نمنحه لأحد وأعلنها صريحة أننا لا نكد ونتعب وننفق أموالنا من أجل عيون إسرائيل أو غيرها".. وأننا على استعداد للدفاع عن كل حبة رمل من أرضنا. وهكذا تقف مصر بخطى ثابتة وقوية في وجه الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل. فنهر النيل – كما يقول د. عودة – نهر دولى لا يرتبط بتسوية الصراع العربى الإسرائيلى.

ويرفق كالي عددا من الجداول توضح الاستثمار في هذا المشروع وتكلفة المياه أو التي يشكل الاستثمار المذكور عنصرا فيها:

---

[*] د. محمد نعمان – خطة إسرائيل لابتلاع المياه العربية – مصر الفتاة – ٩١/١٠/٢٨. ايضا:

– د/ عبد الملك عودة ، النيل دولى لا يرتبط بتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، المصور ، ع ٣٥١٠ ، ٩٢/١/١٧. ولنفس المؤلف: السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، كتاب الاهرام الاقتصادي، عدد١٢٥، أول ابريل ١٩٩٩، ص ص ٨–٢٥.

جدول رقم (٢٨)[٣٦]

الاستثمار في مشروع نقل مياه النيل شمالا

الموضوع حصة الشبكة	الاستثمار في وحدة تزويد (دولار / م٣ سنويا)		الاستثمار الإجمالي بملايين الدولارات	
توسيع الشبكة المصرية	١.٠٢	.٧٦	١٠٢	٣٨٠
مد الشبكة حتي غزة والنقب	.٥٦	٠.٦٣	٥٦	٣١٥
المشروع بأكمله	١.٥٨	١.٣٩	١٥٨	٦٩٥

جدول رقم (٢٩)[٣٧]

السعة البند	مشروع بسعة ١٠٠ مليون م٣ سنويا	٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا
قسط الاستثمار (فائدة ٥٪)	٨.٧	٧.٦
طاقة للضخ (٧ سنت كيلو واط ساعة)	٥.٢	٥.٢
تشغيل وتخزين (مع تعقيم)	٢.٥	٣.٠
تكلفة المياه في المصدر	٤.٠	٤.٠
المجموع	٢١.٤	١٩.٨

جدول رقم (٣٠)[٣٨]

الهدف البند	الضفة الغربية (مناطق السامرا المنخفضة)	الأردن (مشروع الغور)
تكلفة مياه النيل في النقب (جدول ٢٩)	١٩.٨	١٩.٨
التوفير في الكهرباء لضخ ميـــاه طبريـــا إلى النقب (٢.٥ كيلو واط ساعة/م٣)	- ١٧.٠	- ١٧.٠
الضخ إلى الهدف	١٤.٠	١.٠
الاستثمار في أجهزة النقل إلى الهدف	٣.٠	١.٠
المجموع	+ ١٩.٨	+ ٤.٨

---

[٣٦] اليشع كالي، مرجع سابق، ص ٩٣.

[٣٧] المرجع السابق، ص ٩٤.

[٣٨] المرجع السابق، ص ٩٥.

هذا مع الأخذ في الاعتبار ان تكلفة إنتاج المياه الهامشى فى كل من إسرائيل والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة تتراوح بين ١٠ – ٣٠ سنتا للمتر المكعب الواحد[٣٩].

٣ – إسرائيل ونهر الأردن

كتبت صحيفة لوس انجلوس تايمز عام ١٩٨٨ تقول بأنه قبل نهاية القرن ستواجه إسرائيل وجيرانها العرب نقصا حادا في المياه سيضطرون أمامه أما إلى التعاون من أجل حل مشترك للأزمة أو إلى إشعال حرب حول طرق تقسيم المياه. ولقد اعتمدت الصحيفة في قولها هذا على تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطون والذى حث واشنطون على القيام بعمل إجرائي مائي يجمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة، وتقوم أمريكا بتمويله وتوجيهه وهكذا يمكن حل الصراع العربى الإسرائيلى لا عن طريق الحرب بل عن طريق محاربة الجفاف. وكان المرشح الأكبر لهذا التجمع الجديد هو الأردن. هذا وقد ظهرت ورقة أخرى في مؤتمر "ارماند هامر" للتعاون الاقتصادى في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب في يونيو ١٩٨٨ تطرح مشروعا آخر يشترك فيه الأردن وإسرائيل لتحويل فيضان نهر اليرموك في الأراضى الأردنية إلى بحيرة طبرية التي أخذ منسوبها في الإنخفاض.

وفى يوليو ١٩٩٠ ذكرت صحيفة "تيموانياج كرانيان" الفرنسية أن إسرائيل تستولى كل عام على مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من الماء من الحصة الطبيعية لعدد من الدول العربية وأضافت الصحيفة ان عمليات سحب الإسرائيليين لمياه نهر الأردن والتى تتم عن طريق بحيرة طبرية تصل إلى ٦٦٠ مليون م٣ مما يزيد من نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن ويكون من الصعب إستخدامها في الرى. وقالت الصحيفة أن إسرائيل تأخذ أيضا نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه غزة (قبل الحكم الذاتى).

ويتناول كالى فى كتابه (المياه والسلام) اوجه التعاون الإسرائيلى – الأردنى في موضوعات مختلفة.

يقول كالي أن الحدود بين الأردن وإسرائيل تشكل مركزا هيدروليجياً ممتازا؛ حيث أنها تمر في أجزاء مائية تغذى الشبكات المائية المشتركة، وتقع على طول الحدود المشتركة: نهر الأردن، اليرموك والبحر الميت، وسيل عربة، والبحر الأحمر. بالإضافة إلى خزانات جوفية مشتركة (فى حوض اليرموك وعربة) وهو ما يعتبره كالي وضعا مانحا بصورة طبيعية للتعاون المشترك فى مجال المياه ويضيف معطيات أخرى:

– أن الأردن تحتاج إلى استيراد المياه من الخارج، وأن التصدير المجزى لها يكون من مصر أو لبنان، وذلك غير ممكن إلا إذا تم عن طريق إسرائيل.

---

[٣٩] المرجع السابق– ص ٩٥.

– والواضح أن هذه كلمة حق يراد بها باطل فإسرائيل تتذرع باحتياج الأردن للمياه، وكون المصادر المصرية واللبنانية الأنسب بالنسبة للأردن لكي تصل إلى ما تخطط له من الوصول إلى مياه البلدين، اللذين يصعب – أن لم يستحيل – اقناعهما بتصدير المياه لإسرائيل.

– أن المعطيات الجغرافية للدولتين (الأردن وإسرائيل) تسمح لهما بتنفيذ مشروع مشترك يتعلق باستمطار الغيوم.

وهكذا تمتد يد إسرائيل الطويلة ليس فقط إلى مصادر المياه السطحية والجوفية العربية، بل حتى إلى الأمطار.

ويدعى كالي أن هذا التعاون سيكون الأغنى والأجدى والأوفر إمكانات في المنطقة.

(أ) التعاون في إدارة الخزانات الجوفية

يرى كالي أن استغلال الخزانات الجوفية المشتركة – من دون تنسيق تقريبا – يتم على نحو يضر بكلا البلدين.

ويرى أن المشروع ممكن التحقيق حتى قبل انجاز السلام أو تمهيدا له.

(ب) نقل مياه النيل إلى الأردن من مصدر طرف ثالث

وفي حالة نقلها من لبنان سيتم تحويل مياه الليطاني إلى حوض الأردن لتصل لطبريا. وفي حالة نقلها من مصر فإنها ستكون المياه التى لا تضخ من طبريا إلى النقب (في إسرائيل) مقابل تلقى (إسرائيل) لمياه النيل التى سترسل إلى النقب.

ويمكن في البداية تنازل إسرائيل عن نصيبها من مياه اليرموك لغاية ٤ ملايين متر مكعب في الشهر، مما يترتب عليه عدم الحاجة لتركيب محطة ضخ لنقل المياه من طبريا إلى الغور. إلا إذا زادت الكميات المطلوبة عنى المذكورة أعلاه.

(جـ) مشروع استمطار الغيوم فوق حوض اليرموك:

يرى كالي إمكانية زيادة كمية المطرفى الأردن (حجمها غير واضح) لعدة أهداف:

– زيادة الأمطار في سهل الغور.

– زيادة الأمطار في حوض التخزين الخاص بنهر اليرموك.

– زيادة الأمطار في أحواض الروافد الصغيرة التى تصب في نهر الأردن بين اليرموك والبحر الميت.

ويرى وجوب زرع الغيوم المؤثرة على هذه المناطق في معظمه على حدود إسرائيل، كما يرى ملائمة هذا المشروع للتنفيذ قبل التوصل الى حالة السلام الكامل.

(د) استغلال قناة الغور لنقل المياه إلى غربي نهر الأردن:

يرى إمكانية استخدام القناة لإيصال المياه للمستهلكين غربي نهر الأردن عن طريق:

– التزود بمياه اليرموك لمستوطنات غور الأردن الإسرائيلي وغوربيت شان (بيسان) عبر قناة الغور (بواسطة أنبوب عبر النهر) بدلا من ضخها مباشرة من مجرى النهر يوفر في الطاقة ويسمح باستغلال مياه أكثر عذوبة.

– أيضا استخدام أنبوب عبر النهر لنقل مياه طبريا من القناة إلى الضفة الغربية يغني عن شق قناة من طبريا نحو الجنوب.

– أن نقل المياه عبر قناة الغور للمستهلكين في غور الأردن أنجح طريقة، حيث تغني عن إقامة قناة جديدة موازية للموجودة، كما تلغي الضخ من نهر الأردن الذى تتسم مياهه بالملوحة.

(هـ) المشروع الأردني – الإسرائيلي لاستغلال مياه اليرموك:

وأساسه تخزين التدفق الشتوى لنهر اليرموك في بحيرة طبريا الإسرائيلية. ويستند –من وجهة نظر كالي– إلى ما يلي:

– يستغل الأردن بصورة أساسية مياه النهر الصيفية، إلا أن غالبية مياه النهر غير مستغلة. وحيث أن معظم مياهه فيضانات شتوية متدفقة، فإنه لا يمكن استغلالها إلا عن طريق التخزين الموسمي.

– يمكن التخزين أما عن طريق إقامة سد على النهر أو تحويل المياه إلى خزان طبيعي في بحيرة طبريا. والطريقة الأولى لها مشكلات أعمق من الثانية فبالإضافة إلى التكلفة الباهظة لإنشاء السد (من ٠.٤ أو ٠.٥، إلى ٠.٨ مليار دولار بما يوازى ٢–٣ دولار لكل م٣ سنويا)، فهناك ايضا المشكلة السياسية المتمثلة في تبعية الضفة الشمالية – الغربية للنهر لدولتين هما سوريا وإسرائيل، في حين أن طبريا تقع داخل حدود دولة واحدة هي إسرائيل.

– أن الاستثمار المائي لمياه اليرموك في طبريا أكثر جاذبية بسبب التكلفة المنخفضة للمياه (٢١ مليون دولار، أي بضع عشرات في المائة من استثمار السد)، وكمياتها حيث تسمح باستغلال ١٩٠ مليون م٣ سنويا.

وهناك عدة مشكلات تقنية قد تعطل هذا المشروع:

– صغر السعة المتوفرة في البحيرة من أجل هذا التخزين عن أن تلبى كل المتطلبات. مما يعنى فيضان جزء من المياه المحولة في الشتاء دون استغلال من جهة ومن جهة أخرى عدم توفر المياه الكافية لتلبية الطلب في فصول الصيف التالية للشتاءات قليلة المطر.

– سيكون لدى إسرائيل حافز لتنفيذ المشروع لقدرتها على الاستفادة بمياه المفيض الشتوى عن طريق سحبها وتخزينها في خزانات جوفية.

- سيكون لدى إسرائيل حافز آخر وهو تحلية مياه طبريا التي تبلغ الملوحة فيها (٨٠٠ جزء في المليون) حيث أن تحويل مياه اليرموك إليها يخفض هذه الملوحة بنسبة ٢٠٪.

وهكذا يتضح أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر عن هذا المشروع على عكس ما يدعيه كالي بان الأردن هي المستفيد الأكبر. أن إسرائيل لا تمتنع من القيام بمشروع يعود ببعض النفع على الأردن. مقابل ان يكون لها الجزء الأكبر من النفع. فمياه اليرموك التي تخفض ملوحة المياه في طبريا التي تستخدمها إسرائيل هي بعينها التي تزيد ملوحة ما يستخدمه الأردن من هذه المياه المخزنة. هنا تقوم إسرائيل بتخزين المياه للأردن في طبريا. وتستفيد بسحب الفائض الشتوى من قدرة البحيرة على التخزين في خزاناتها لاستخدامها الخاص. فضلا عن كل ذلك يصبح لديها القدرة على التحكم في مصدر هام لمياه الأردن أي السيطرة الهيدروبوليتيكية التي تفجرت أزمتها لأسباب سياسية عام ١٩٩٩[*] . بالإضافة إلى أن تحويل مياه الينابيع المالحة من طبريا إلى النهر يعطى ٣٠ مليون م٣ وبذا تحصل إسرائيل على ٥٦٪ من وادى الأردن وتترك ٤٤٪ للدول المعنية. ويهدف ذلك إلى مضاعفة موارد إسرائيل المائية خلال ١٠ سنوات لزيادة مساحة أراضيها القابلة للزراعة إلى ٣ أضعاف. أن إسرائيل لا تقبل على اقتراح هذه المشاريع تمهيدا للسلام - كما يدعى كالي - ولكن تسعى إليها للاستفادة منها ودفع الدول العربية لتنفيذها تحت دعاوى السلام. أن السلام بمعناه الحقيقي لا يعنى عدم استخدام الأسلحة وعدم وجود حروب بين المتصارعين ولكنه يعنى أيضا عدم إستخدام أى شكل من أشكال الحرب الاقتصادية - غير الشريفة - أو المعنوية. وإسرائيل في كل هذا لا تنادى إلا إلى السلام بمعناه الضيق - الإمتناع عن الصراع المسلح - وهو ما يكفل لها أن تجنى فوائد جمة من وراء السلام. وفى نفس الوقت يمكنها بطرق ملتوية أخرى - لا يمكن أدراجها ألا تحت مسميات الحروب والصراعات - تحقيق أهدافا أخرى. فقد تقوم بسرقة المياه العربية دون استخدام الأسلحة، ولكن أليست هذه حربا ؟. وقد تقوم ببناء المستوطنات دون قتل أو عنف - في حالة استسلام الأهالى - وهنا تدعى أنها تحقق السلام، أما إذا دافع الأهالى عن بيوتهم وأراضيهم تستخدم القتل والهدم بحجة مواجهة الارهاب الفلسطيني.

---

[*] بسبب توجهات الاردن العربية عقب وفاة الملك حسين في شهر فبراير ١٩٩٩،لتدعيم موافقها مع الدول العربية القائدة مصر وسوريا والسعودية، قامت إسرائيل بانقاص حصة الاردن من المياه من ٥٥ مليون متر مكعب حسب اتفاق وادي عربة بين الدولتين عام ١٩٩٤. الى ١٨ مليون متر مكعب بسبب ضعف واردات إسرائيل المائية كما تدعي وكانت تلك الرصاصة الثانية في حروب المياه في الشرق الأوسط بعد ازمة المياه بين تركيا والعراق وسوريا عام ١٩٩٢ . وقد كان اثر ذلك مأساويا على البلدين العربيين الشقيقين الاردن وسوريا. راجع جريدة الاهرام في ١٩٩٩/٣/٢٠.

وهنا لن تكون أيضا البادية بالحرب ولكنها مدافعة، فهم الأهالي – من بدأوا بالاعتداء عليها.

ويوضح كالي في الجدول التالي ما يتميز به مشروع تحويل مياه اليرموك إلى طبريا عن إقامة سد على النهر من تكلفة منخفضة نسبيا.

جدول (٣١)

معطيات اقتصادية لوسائل التخزين المختلفة في اليرموك

المشروع / البند	سد ضمن الحدود الأردنية – الإسرائيلية	سد ضمن الحدود الأردنية – السورية	تحويل المياه إلى طبريا
الاستثمار بملايين الدولارات	٤٠٠*	٨٠٠*	٢١
تسديد الاستثمار وبفائدة ١٠٪ سنت/ م٣	١١.٩	٢٧.٧	١.٤
تسديد الاستثمار ٥٪ سنت /م٣	٦.٧	١٥.٥	٠.٨
تكلفة الضخ (+) أو توليد الكهرباء (–) سنت/م٣	– ٢.٠	– ٣.٠	+ ٠.١
نفقات أخرى سنت/ م٣	٢.٠	٤.٠	٠.٢
تكلفة المياه بحسب تسديد الاستثمار مع فائدة ٥٪ سنت/م٣	٦.٧	١٦.٥	١.١
تكلفة المياه بحسب تسديد الاستثمار مع فائدة ١٠٪ سنت/م٣	١١.٩	٢٨.٧	١.٧

توضح الخريطة التالية منطقة تحويل اليرموك إلى طبريا انظر خريطة(١٥).

(و) استغلال طاقة البحر الميت :

يهدف إلى نقل المياه من البحر المتوسط أو الأحمر إلى البحر الميت لتوليد الكهرباء. وتعويض المياه التي تصب في البحر الميت من المياه العذبة التي كانت تتدفق إليه قبل تحويلها للري في إسرائيل والأردن ثم تتبخر منه فيحافظ بذلك على توازن منسوبه.

ومشروع الربط بين البحرين المتوسط والميت، والذي يطلق عليه الإسرائيليون أحيانا مشروع هرتزل، هو بالأصل مشروع بريطاني ارتبط بالمخططات الاستعمارية البريطانية ضمن ما

(*) هناك تقديرات استثمارا على إلى حد ٢٥٪ انظرالمصدر:
اليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية ، م. س. ذ، ص ١١٢.

كان يعرف آنذاك شرق السويس. ويهدف إلى الحفاظ على طريق الهند. وأول من طرح فكـــرة المشروع هو الكابتن البريطاني وليام آلن. وذلك فى كتاب تحت عنوان "البحر الميـــت – طريـــق جديد للهند".

ويتلخص مشروع آلن بإنشاء قناة من خليج حيفا إلى وادى الأردن بالقرب من بيسان.

ثم طرح المشروع الجنرال تشارلز غوردون الحاكم العسكرى البريطاني للسودان، وبرر مشروعه بضرورة الحفاظ على طريق الهند فى حال حدوث تمرد عسكرى فى مصر يمكن أن يهدد بحرمـــان البريطانيين من فرصة استغلال قناة السويس لأغراض النقل البحرى. وفى عـــام ١٨٩٩ أرســـل المهندس السويسرى ماكس بوركات رسالة إلى تيودورهرتزل تحدث فيها عن إمكانية شق قناة من خليج حيفا إلى غور بيسان ومن ثم تسير بمحاذاة نهر الأردن وصولا إلى البحر الميت. وبعد ذلـــك تحدث هرتزل فى كتابه "الأرض القديمة – الجديدة" عن مشروع قناة البحار .

وفى عام ١٩١٩ طرح المشروع المهندس بورش واعاد طرحه عام ١٩٢٥ مهنـــــدس فرنسى يدعى بيار جنادريو.

وعندما درس كل من لاودرميلك وجيمس هيس المشكلة المائية فى فلسطين فى النصف الأول من الأربعينات، أيد الأثنان مشروع إنشاء قناة البحار. وتحدثا فى التقرير الذى نشراه معـــا عن إمكانية استخدام قناة البحار لأغراض توليد الطاقة من خلال استثمار فوارق الإرتفاع. وعندما درس جون كوتون أوضاع المياه فى إسرائيل، تحدث عن سبعة خطوط محتملة للربط بين البحريـــن الميت والمتوسط.

وفى عام ١٩٦٠ طرح البرفيسور يوفال نيمان مشروعاً للربط بين البحريـــن الميـــت والأحمر. ولم ير المشروع النور بسبب وجود هضبة كبيرة ولأن حفر نفق عبر هذه الهضبة يتطلـــب مبالغ باهظة جدا. وآخر مشروع طرح كان مشروع شلومو غور للربط بـــين البحـــر المتوســـط والميت عبر قناة تسير من خليج حيفا حتى منطقة بيسان. وتحدثت الصحف الصهيونية عن إمكانية استخدام هذه القناة لأغراض التجارة والملاحة.. إلخ.

وبعد تشكيل حكومة الليكود فى أيار ١٩٧٧ كون مناحم بيجـــن رئيـــس الـــوزراء الإسرائيلى لجنة لدراسة كل البرامج المطروحة لإنشاء قناة البحار. وذلك برئاسة البروفيسور يوفال نيمان. وفى ١٢/٨/١٩٨٠ قدمت اللجنة تقريرا إلى وزيرى الطاقـــة والماليـــة فـــى الحكومـــة الإسرائيلية. وقد تضمنت توصيات اللجنة الموافقة المبدئية على المشروع مع الإشارة إلى إمكانيـــة حصول حكومة إسرائيل على مساعدات لتنفيذ المشروع. أما الفوائد التى ستحصل عليها إسرائيل جراء تنفيذ هذا المشروع فتتمثل فى توليد ٨٪ من احتياجات إسرائيل من الكهربـــاء، وتوفـــير ٢.٦ مليار دولار من أسعار الوقود، بأسعار ١٩٨٠، وتحويل البحر الميـــت إلى بحـــيرة شمســـية. وقدرت تكلفة المشروع بـــ ٦٨٥ مليون دولار.

وفي ١٩٨١/٣/٢٩ وافقت الحكومة الإسرائيلية على حفر قناة من تل القطيفة بين دير البلح وخان يونس في قطاع غزة تنتهي في منطقة مسعدة جنوبي غربي البحر الميت مرورا بمنطقة بئر السبع. غير ان هذا المشروع جمد. وكان السبب الأول لتجميد مشروع قناة البحار هو الانخفاض الذى طرأ على أسعار النفط في الثمانينات يضاف إلى ذلك ان المعارضة كانت لا تؤيد الفكرة وتحدثت عن عدم جدواه من الناحية الاقتصادية، وعن الإضرار التي ستلحق بمعامل البوتاس على البحر الميت، والخسائر الفادحة التي ستصيب الاقتصاد الأردني جراء غمر مناطق استخراج البوتاس الأردنية بالمياه. لذلك تم تجميد المشروع بعد تشكيل ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية بزعامة شمعون بيريز عام ١٩٨٤.

لكن مشروع قناة البحار مازال يلقى هوى في نفوس كثيرين من الصهاينة. فقد وصف مناحم بيجن يوم بدء العمل في المشروع بأنه يوم عظيم لشعب إسرائيل وللإنسانية جمعاء، ووصفه ديفيد ليفي، بأنه مشروع طلائعي من الدرجة الأولى، وقال عتمأوري غوردون زعيم حركة "تيلم" الدينية أنه مشروع سيتدفق نحوه الشبان المتحمسون من كل أنحاء الشتات لحفر القناة والنفق. وقد عاد المشروع من جديد الى السطح بعد اتفاق وادي عربة للسلام مع الاردن وهذه المرة لأسباب سياسية ضد مصر بسبب توجهاتها العربية.

وهناك مخططان للمشروع:

الأول إسرائيلي لخط قطيف – مسادة، وأساسه ضخ المياه (نحو ١.٥ مليار م٣ سنويا) من البحر المتوسط إلى ارتفاع +١٠٠م بالغرب من قطيف في قطاع غزة، ونقلها في قناة إلى جوار أو ريم، ومن هناك إلى مسادة جنوبا في نفق طوله ٨٠ كم، ثم أسقاطها على محطة طاقة كهربائية على شاطئ البحر الميت.

الثاني: اردني لخط البحر الأحمر – البحر الميت، وأساسه ضخ المياه (١ مليار م٣ سنويا) من البحر الأحمر بالغرب من العقبة إلى ارتفاع +٢٢٠م على مرحلتين من الضخ، وتنقل من هناك في قناة عند سفوح جبال أدوم على امتداد أكثر من ٢٢٠ كم وتسقط في البحر الميت لتوليد الكهرباء في أربع محطات للطاقة.

ولا يمكن من الناحية الهندسية إقامة المشروعين معا لأن البحر الميت قادر على استيعاب (وتبخير) حصة واحدة فقط.

وهناك بدائل ثلاثة لذلك:

– أن تقيم كل دولة نصف مشروع يستغل نصف الإمكان فقط.
– يقام مشروع إقليمي واحد، تتقاسم الدولتان إنتاجه.
– يقام مشروع ثنائي إقليمي مشترك بين الدولتين.

ويعيب البديل الأول خسارة ميزة ضخامة المشروع، بينما يعيب البديل الثانى أن كل دولة لن تقبل أن يكون موقع المشروع في أراضي الأخرى. وأن إسرائيل الأقوى - على حد تعبير كالي - لن تسمح للأردن بإقامة مشروع خاص به، كما أن قيام أى منهما بمشروع خاص بها سوف يفتقد لمساحة التمويل الدولى وهو ما يحوى خسارة اقتصادية كبيرة.

وأفضل الحلول هو الثالث لفوائده السياسية والاقتصادية! وهو المشروع الذى يقوم على جر مياه البحر الأحمر إلى قناة تمتد حتى البحر الميت، وعلى استغلال واقع أن الخط الأقل تكلفة والأفضل للقناة فى الجزء الحيوى من منطقة عربة ضمن حدود الأردن، وأن الخط الأفضل فى الجزء الشمالى هو خط ضمن حدود إسرائيل.

وللمشروع فوائد عديدة منها الكهرمائية (يوضحها جدول ٣٢) وغير الكهرمائية المتمثلة فى الفوائد الاقتصادية الثانوية تنبع من كون المشروع يحمل مياه البحر إلى منطقة جافة تكون للمياه فيها قيمة اقتصادية كبيرة وبيئية كذلك. وأيضا:-

-الزراعة البحرية فى منطقة ذات مناخ ملائم لذلك.

-تبريد أصطناعي فى منطقة تعانى نقصان فى المياه.

جدول (٣٢) [٤٠]

الفوائد الكهربائية لمشروع قناة البحرين

(الكهرباء بألاف الكيلو واط/ ساعة فى السنة)

(القيمة بملايين الدولارات فى السنة)

البند	المشروع الثانى الإقليمي	المشروع الإسرائيلي
الانتاج السنوى لكهرباء (ألف. ك. ساعة)	٢٢٦٥	١٦٥٠
الاستهلاك السنوى لنكهرباء (الف. ك. س)	١٢٣٠	٥٦٠
الإنتاج الصافي للكهرباء	١٠٣٥	١٠٩٠
إنتاج معادل لنكهرباء فى ساعات الذروة على افتراض قيمة كهرباء الضخ ٧٠٪ من قيمة الكهرباء المنتجة (الف. ك.س)	١٤٠٤	١٢٥٨
قيمة الكهرباء المنتجة وذلك بحسب ك. ساعة فى ساعة الذروة =٨ سنت	١١٢,٣	١٠٠,٦
القيمة الوسيطة للكهرباء (القيمة الحالية على افتراض أنه بعد فترة الأمتلاء يهبط الإنتاج إلى ٧٪)	١٠٢,٣	٩١,٠

---

(٤٠) اليشع كالي - المياه والسلام - م. س. ذ. ، ص ١٢٦.

ويوضح جدول (٣٣) تكاليف المشروع والقسط السنوى (بملايين الدولارات)

(جدول ٣٣) [٤١]

البند / المشروع		المشروع الإسرائيلى	الثانى الإقليمى
تكلفة التنفيذ		١٠٦٨.٠	١١٨٠.٤
القسط لقاء رأس المال المستثمر في فترة التنفيذ على	فائدة ٣٥٪	١٧٧.٤	١٣٠.٩
افتراض ٦ أعوام تنفيذ واستهلاك أفقى لرأس المال	فائدة ٨٪	٣٤١.٧	٣٧٧.١
التكلفة الإجمالية للمشروع	فائدة ٣٪	١١٨٥.٤	١٣١١.٣
تكلفة التنفيذ + تكلفة رأس المال وقت التنفيذ	فائدة ٨٪	١٤٠٩.٧	١٥٥٧.٥
القسط السنوى المطلوب لقاء إعادة رأس المال المستثمر	فائدة ٣٪	٤٦.١	٥٠.٩
(مفروض لمدة ٥٠ عاما)		١١٥.٣	١٢٧.٣
قيمة الكهرباء المنتجة في السنة كمعدل وسطى	فائدة ٨٪	٩١	١٠٢
نسبة العائد إلى التكلفة	فائدة ٣٪	١.٩٧	٢.٠٠
	فائدة ٨٪	٠.٧٩	٠.٨٠٠

وتوضح خريطة (١٦) مشروع قناة البحرين انظر خريطة (١٦).

وتجنى إسرائيل من وراء هذا المشروع فوائد جمة. بحيث أن إقامة مسطح مائى بينهم وبين الدول العربية يعتبر حدا أمنيا واستراتيجيا وعسكريا. كما أن تنفيذ المشروع يفرض واقعا جديدا فى الأراضى المحتلة يصعب تغييره. ويمنح إسرائيل الفرصة لأغتصاب مزيد من الأراضى والمياه العربية فهو يبدأ من البحر الإقليمى لقطاع غزة ويمر بأراضى القطاع ويصب فى البحر الميت وبالتالى ستنزع ملكية هذه الأراضى لتنفيذ المشروع.

ويعتبر هذا المشروع تهديدا مباشرا للأمن القومى العربى والأردنى خاصة. من عدة نواحى أهمها:

– أن المساحة الزراعية التى ستغمرها مياه البحر حوالى ٣٣٠ هكتار جنوبى البحر الميت و ١٠٠ كم فى المنطقة الشمالية للبحر. وهو ما يؤثر على الإنتاج الزراعى فى الأردن سلبيا.

– يعرض المشروع خزانات المياه الجوفية فى غزة للخطر. نظرا لمرور القناة بمنطقة القطيفة. وهو ما يعنى إمكانية تسرب المياه المالحة إلى هذه الخزانات.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٢٤.

– سيكون لارتفاع منسوب المياه في البحر الميت وتغير نسبة الملوحة فيه آثار سيئة على كافة المشروعات التعدينية الأردنية[٤٣].

٣- إسرائيل فى لبنان

كان من أهم الأهداف الكبرى لعملية إسرائيل فى غزو ولبنان عام ١٩٨٢ هو الوصول إلى نهر الليطاني اللبناني واستغلاله لصالح الدولية اليهودية. وفى مارس ١٩٩٠ قال الوفد اللبنانى فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب بأن إسرائيل تستغل مياه نهرى الحصبانى والوزانى استغلالا كاملا وتاما بمعدل ١٤٠ مليون م٣ سنويا. وقد أحاطت إسرائيل نبع العين ونبع الوزانى بسياج ومدت منهما اقنية وأنابيب عبر الأراضى الإسرائيلية. أما نهر الليطانى فتسيطر إسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كيلو متراً من مجرى النهر ولا أحد يعرف تماما – حسب تقرير الوفد – ماذا تفعل هناك. أما شبكة مياه الحدود اللبنانية فقد جرى ربطها بشبكة الجليل فى فلسطين المحتلة.

ويتحدث كالي عن التعاون الإسرائيلى اللبنانى فى شأن المياه.

ويرى أنه يمكن أن يتضمن نوعين من الموضوعات:

أولا: توليد الكهرباء من المياه التى تتدفق إلى إسرائيل.

ثانيا: نقل مياه لبنان إلى إسرائيل لهدف مزدوج: إنتاج الطاقة وتزويد المستهلكين (الإسرائيليين أو الأردنيين أو أهالى الضفة الغربية).

ويتعلق النوع الأول بمياه نهر الحصبانى أساسا وبمياه نهر العيون جزئيا.

(أ) مشروع توليد الكهرباء من مياه الحصبانى

يستغل المشروع نحو ١٠٠ مليون م٣ سنويا (نحو ٨٠٪ من طاقة تصريف النهر)، ويقوم على إنشاء خزان داخل لبنان بارتفاع + ٣٠٠٠ متر تقريبا. ومد أنبوب ضغط يصل الخزان بمحطة طاقة يحدد موقعها داخل إسرائيل فى مكان قريب من مجرى النهر، على إرتفاع – ١٢٠ مترا. وتقدر تكلفة المشروع بحوالى ٢٤ مليون دولار، وأن ينتج حوالى ٤٠ مليون ك.س سنويا.

(ب) مشروع تحويل مياه الليطانى إلى طبريا

يتم تحويل مياه الليطاني إلى الحصبانى أو العيون، وهناك خطان أساسيان لخطوط التحويل:–

– خيار التحويل إلى الحصبانى فوق "بركة الليطانى" وخزان الخردلى المصمم.

---

[٤٣] د. حمدى عبد الرحمن – إمكانيات تدعيم الأمن المائى العربى – أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية – م. س. ذ – ص٥١٦.

- خيار التحويل من الليطانى إلى نهر العيون عند منحدر الخزان المصمم.

ويتميز الخيار الثانى فى استغلال وظيفة الخزان فى تخزين مياه الشتاء لاستخدامها فى الصيف، الأمر الذى يمنح هذا الخيار الأفضلية

ويوضح جدول (٣٤) تكلفة نقل مياه الليطانى إلى طبريا.

جدول (٣٤)

البند	التكلفة
قيمة المياه فى المصدر	١٠ سنتات/م٣
تكلفة التحويل	سنت واحد/ م٣
قيمة الكهرباء المنتجة من خلال التحويل	- ٤ سنتات /م٣
المجموع	٧ سنتات /م٣

وتوضح خريطة (١٧) منطقة تحويل مياه الليطانى إلى حوض الأردن ومنشآت تحويل ممكنة انظر خريطة (١٧).

وتسيطر إسرائيل على منطقة طولها ٣٠كم من مجرى الليطانى، وجرى ربط شبكة مياه الحدود اللبنانية بشبكة الجليل فى فلسطين المحتلة.

وتمت أول تجربة بسحب مياه الليطانى إلى محطة فى مستعمرة المطلة (عند أطراف سهل الحولة شمال فلسطين المحتلة) عام ١٩٩٠.

وتمثل أطماع الإسرائيليين فى مياه الليطانى تهديدا مباشرا للأمن القومى اللبنانى وتهديدا مباشرا للأمن القومي العربي عامة.

٤- إسرائيل فى الجولان:

نظرا لما تمثله الجولان السورية من أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل لإشرافها على سهول الحولة ومنطقة طبريا ووادى اليرموك، بالإضافة إلى اشتمالها على روافد هامة لنهر اليرموك- فإن إسرائيل قامت باحتلالها عام ١٩٦٧ ثم ضمها رسميا في التسعينيات. ويتم حسم مشكلة الحقوق السورية فى طبريا لصالح إسرائيل. وتوفر إسرائيل الحماية الكاملة- لأعمال الضخ الإسرائيلية لمياه طبريا من خلال التحكم الكامل فى الجولان، ويمكنها ذلك التحكم أيضا من مواجهة أى جهد سورى أو عربى لتحويل نهر الأردن الأعلى إلى داخل حدود عربية أو من أجل تنمية اليرموك.

وبدأت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٧١ باستغلال مياه الجولان من خلال شركة ميكوروت التى قامت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لصالح المستعمرات اليهودية فى الجولان كما أقامت الشركة ذاتها محطة لضخ المياه من بركة رام التى تقع تحت سطح جبل الشيخ إلى المستعمرات، حيث أن هذه البركة تستقبل مياه السيول الناجمة عن ذوبان الثلوج فوق جبل الشيخ بطاقة ١.٥ مليون م٣ سنويا، وأقامت ميكوروت أيضا خزانات مياه تجمع حوالى ٣ مليون م٣ سنويا[٤٤].

ويلاحظ أن كالي هنا أسقط دور سوريا فى مجالات التعاون مع إسرائيل بسبب المكابرة والعنجهية الاسرائيلية من ناحية، ولعلمه بإدراك سوريا لأساليب إسرائيل جيدا أو استحالة اشتراكها فى أى مشروع مع إسرائيل قبل استتاب السلام الكامل كما يخطط كالي ومن لف لفه. وإهماله للدور السورى عامل نقص خطير فى دراسته حيث أنها دولة مشاركة فى موارد مياه حوض الأردن وبانياس واليرموك ويرى منذر حدادين[٤٥]أن التعاون مع سوريا يمكن أن يشكل بديلا ثالثا – بالإضافة إلى المصرى واللبنانى – تتوفر له إمكانيات نجاح أكبر فى حالة السلام.

٥– إسرائيل فى دجلة والفرات

من المعروف أن خبراء فنيين على مستوى عال يشاركون فى المشاريع المائية فى تركيا وقد كافئت تركيا إسرائيل بمدها بكميات وفيرة من المياه. وفى مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عرض الممثل التركى ذو المستوى الرفيع– لم يذكر أسمه– مشروع رئيس الوزراء التركى أوزال باسم أنابيب السلام. وتقدر قيمة تكلفة المشروع بحوالى ٢٠ بليون دولار مما يستدعى معه طلب السلطات التركية مساعدة البنوك والمنظمات الدولية وكما ذكر تقرير المركز فإن العقبة الأساسية امام المشروع هى فى الدول المستفيدة والمشاركة فيه وأن على هذه الدول الاقتناع بأن الفوائد الاقتصادية للمشروع أكثر من التنازلات السياسية بين العرب واليهود فى الشرق الأوسط وإنعاش خططه التنمية فى المنطقة. وكانت بعض الدول العربية الخليجية قد وعدت بالتمويل، ولكنها سحبت العرض بعد علمها بدخول إسرائيل فيه.

٣– تهديد الأمن المائى العربى أو المواجهة بالتفويض مع العرب

أثارت إسرائيل – ومازالت – بين الحين والآخر هاجس الأمن المائى العربى الذى هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى. ففى منطقة مليئة بالصراعات الاجتماعية الممتدة والمتنوعة يمكن لأية مغامرة غير محمودة العواقب تهديد آلاف بل ملايين الناس فى أهم مصدر لازم لاستمرار

---

[٤٤] المرجع السابق– ص ٥١٨.

[٤٥] المرجع السابق، المقدمة.

حياتهم وهو الماء. ومن الملاحظ أن إسرائيل تحرص كل الحرص على عدم المجاهرة بإثارة هذا الهاجس لدى العرب بل وأحيانا التظاهر بمظهر المتعاون الداعى للاستقرار فى المنطقة وذلك لعدة أسباب تخص إسرائيل:-

- أن إسرائيل تشارك فى بعض أحواض الأنهار العربية بشكل مباشر أو غير مباشر مع أطراف عربية لا تزال حتى الآن فى حالة حرب رسمية مع إسرائيل.
- أن القدرة العربية على الردع لا تزال فعالة فى مجال الأمن المائى ومن ثم يصعب استخدام هذه الورقة لتهديد العرب بشكل مباشر وفى أية مواجهة قادمة.
- أن دول الجوار الاستراتيجى، وأن كانت فى بعض مراميها الاستراتيجية تختلف مع الدول العربية المشاركة فى أحواض الأنهار إلا أن ما يربطها بهذه الدول أقوى مما يربطها بإسرائيل من علاقات جوار ومصالح حيوية وأمن متبادل لا غنى عنه.

وعلى ذلك ابتعدت إسرائيل عن خط المواجهة المباشرة إلى الخط الثانى وهو شن حرب باردة طويلة الأمد ضد العرب لم تظهر خطورتها إلا فى نهاية العقد الماضى حين ظهر أنها تستخدم الدول الأخرى المشاركة فى احواض الأنهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية أو ما يطلق عليه الحرب بالانابة أو التفويض. حين تقوم دول الجوار الاستراتيجى باتباع استراتيجيات تتسق مع ما تطالب به إسرائيل متذرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية فى الوقت الذى تكون فيه إسرائيل قد نفذت فيه إلى هذه الدول تحت ستار المساعدات الفنية أو العسكرية وغيرها.

وللحروب إسرائيل الباردة مع العرب محاور عديدة.

أ- محاور الحرب الباردة المائية الإسرائيلية مع العرب[*]

١) التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجى المشاركة فى أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربى المسرف للمياه. وفى ذلك تستخدم إسرائيل مساعداتها المباشرة أو المساعدات الأميركية لبعض دول أحواض الأنهار مثل تأمين سيطرتها على بلدان أفريقية تقع فى حوض النيل مثل زائير وكينيا ورواندا ولعل هذا يفسر سبب سيطرة

(*) هذه الحرب تحددت ملامحها منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٧٦، بعد استيلاء إسرائيل على مياه نهر الأردن. ولكن ظهرت معالمها بشكل لايقبل الشك مدعمة بقوتها العسكرية وبظهير أمريكي علني في داخل وخارج احواض الانهار العربية منذ نهاية الثمانينيات ومع اتضاح الخطوط العريض لمفاوضات العرب السلمية والسرية مع اسرائيل وبالذات مع الفلسطينيين في أوسلو. لمراجعة أوضح لحروب المياه العربية الاسرائيلية منذ العقد الماضي. انظر للمؤلف: - المنظور المائي للصراع العربي-الاسرائيلي، مرجع سابق.
- البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية-الاسرائيلية، مرجع سابق
- حروب المياه في الشرق الاوسط من الفرات الى النيل. مرجع سابق.
Hassan Bakr Hassan. water. war and peace, op.cit.

الشركات الأميركية والغربية على جملة مشاريع الرى في هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التي توليها إسرائيل للأبحاث الخاصة بموارد المياه.

وقد أفادت الأنباء عن تحالفات يقيمها النظام الأثيوبي وحركة جنوب السودان مع إسرائيل وبدء الانتقال التدريجي لإيديولوجية هذه القيادات من اليسار إلى اليمين، فلا يخفى أن هناك خبراء إسرائيليين وتعاون مباشر بين جون قرنق وإسرائيل ومجلس الكنائس العالمي، ووافق النظام الأثيوبي رسميا على هجرة يهود الفلاشا إلى إسرائيل. مقابل قيام إسرائيل بدراسات تفصيلية حول التربة الأثيوبية ومشاريع لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج أشمل وماكينات. وقد قام مهندسون إسرائيليون باختبار التربة في منطقتي أباى وبحيرة تانا على مقربة من النيل الأزرق. وقد قامت إسرائيل بمعاونة أثيوبيا لبناء سد على نهر فنشا (أحد فروع النيل الأزرق الذى يمد النيل بحوالى ٧٥٪ من المياه) لحجز ٥ مليار م٣ سنويا.ويعتقد البعض أن المقابل ليس فقط هجرة الفلاشا، بل تقديم النظام الأثيوبي تسهيلات لإسرائيل في جزيرتي دهلك وفاتيما في البحر الأحمر، وهو ما يعني عودة إسرائيل للتغلغل في أفريقيا وإعادة بناء قواعدها العسكرية التي كانت بالقرب من باب المندب قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو ما حاولت اريتريا القيام به دون جدوى في التسعينيات.

(٢) المحاولة الدؤوبة والمستمرة لاستخدام ورقة الهاجس المائى لدى دول الأحواض العربية لإجبار دول عربية – لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل – طوعا أم كرهاً على الجلوس إلى مائدة المفاوضات المباشرة معها.

(٣) استخدام المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية التقنية في تكنولوجيا توفير والحفاظ على المياه لتقليلها عن دول حوض المياه العربية المجاورة. كما يوجد عدد من الخبراء الإسرائيليين لدى شركات وأفراد من أحواض الأنهار بهدف تقديم خبرتهم في مشروعات الأمن الغذائى مثل تطهير التربة وإصلاح الأراضى الزراعية ... إلخ.

ب – دول الجوار

تمثل دول الجوار الإستراتيجي بالنسبة للدول العربية التي تمر بها أنهار دولية ما يعرف بالضلع الثالث في الصراع العربي – الإسرائيلي وتستخدمها إسرائيل كوسيط للحرب البادرة مع العرب – كما كان يفعل المعسكران الغربي والشرقي بدول العالم الثالث قبل التسعينيات– فيما يعرف بالحرب بالإنابة (أو عن طريق وسيط War by Proxy) ولما كان اكثر من ثلاثة ارباع المياه العربية هي أنهار دولية تنبع من دول الجوار، فإن سياسات هذه الدول قد تشكل خطرا داهما على الدول العربية إذا ما اتفقت سياساتها مع السياسات الإسرائيلية، ولما كانت تركيا وأثيوبيا أهم

هذه الدول على الإطلاق من حيث حجم المياه التى تمررها للعرب، بالإضافة لطموحاتها المتزايدة والمخالفة للمصالح العربية فسوف نلقى الضوء على دور كل منها:

١-تركيا

أن تركيا تبحث عن دور جديد بعد حرب الخليج الثانية وإنهيار الشيوعية فى أهم معاقلها بالكتلة الشرقية. وتركيا عضو فى حلف الأطلنطى ومفتاحه للدخول إلى الشرق الأوسط. وهى بلد إسلامى على النمط الغربى الليبرالى (العلمانى) وقد ظهر الدور التركى بوضوح أثناء الأزمة الثانية فى الخليج والارتباط القائم مع الجمهوريات الإسلامية الست فى الاتحاد السوفيتى السابق ويبرز الدور التركى بوضوح فى موضوع المياه، وتكمن أهمية تركيا فى هذا الصدد فى تحكمها فى كم لا بأس به من العرض المائى لكل من سوريا والعراق. وتزداد أهميتها بالنسبة للعرب فى تنامى علاقاتها مع إسرائيل التى تعود علاقتها بها إلى ١٥ مايو ١٩٤٨ (يوم إعلان قيام إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة). حتى وصل الأمر -بمباركة امريكية وطموح تركي نحو الغرب- الى تحالف استراتيجي سياسي وعسكري في التسعينيات موجه بالدرجة الأولى ضد العرب وبالذات في مقتل الأمن المائي على البوابة الشرقية للعالم العربي.

وتسعى تركيا من وراء تطوير علاقتها بإسرائيل إلى التأثير فى أية تسوية إقليمية للصراع العربى – الإسرائيلى وهو ما يعكس المغزى السياسى والاقتصادى لمشروع أنابيب السلام التركى والمواجهات شبه اليومية مع العراق وسوريا.

وتظهر الدوافع الإسرائيلية نحو تركيا من خلال:[٤٦]

- أهمية تركيا كدولة إسلامية علمانية ودورها فى التأثير على العالم الإسلامى.
- أنها تعتبر سوقا كبيرا للمنتجات الإسرائيلية.
- أنها تشكل موردا سياحيا لإسرائيل خاصة زيارة المسلمين للمناطق الدينية.

ورغم محاولات تركيا – من الثمانينات – تحسين علاقتها بالعرب إلا أن سلوكها فى مجال استغلال مياه دجلة والفرات خيب آمال العرب.

ويتضح التعاون بينهما – تركيا وإسرائيل – فى مجال المياه أيضا من اتفاقهما على أن تقوم شركات إسرائيلية من خلال البواخر بنقل المياه من تركيا لإسرائيل.

وتهدف الدولتان من تعاونهما فى مجال المياه إلى اختراق الأمن العربى، ويأتى دور تركيا فى سياق ما ترمى إليه من لعب دور إقليمى قوى يوحد علاقتهما بدول الغرب سواء الدول الأوروبية أو أميركا وتجد إسرائيل نفسها متجهة لجنى ثمار الطموح لتركي نحو الغرب.

---

[٤٦] د. حسن العلكيم – أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة ، م. س. ذ، ص ١٤.

وتشكل المياه بؤرة الصراع بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى.

وفي حين تسعى إسرائيل للمبالغة في مشكلة المياه لديها لاستخدامها كمبرر للتوسع في أراضي الدول العربية المجاورة وضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة ولا سيما منطقة حوض اليركون – التنميم التي تمتد إلى مساحة ما بين ٢–٦ كم شرق الخط الأخضر. فقد جاء التعاون التركي – الإسرائيلي تحت دعاوى التكامل أي وجود فائض مياه لدى تركيا وعجز مقابله لدى إسرائيل.

واتضح ذلك عندما التقى وزيرا خارجية البلدين في أكتوبر ١٩٨٨ في نيويورك – شمعون بيريز ومسعود يلمظ، حيث طلب الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي.

وفي عام ١٩٩٠ أعلنت تركيا استعدادها لإمداد إسرائيل بالمياه مباشرة عن طريق النقل المباشر، وفي مارس ١٩٩٠ بدأت جلسة المباحثات الإسرائيلية – التركية في أنقرة. ووافق الجانب التركي على إمداد إسرائيل بنحو ما بين ٢٥٠– ٤٠٠ مليون م٣ سنويا من المياه، من خلال بالونات خاصة أنتجتها شركة كندية ويتكلف الاستثمار في هذا المشروع ٢٠٠ مليون دولار تعهد الجانب التركي بالمساهمة بـ ٥٠ مليون[٤٧] وهوتعاون توالى حدوثه في التسعينيات بشكل متكرر وعلى سبيل المثال تعهدت تركيا بشكل مباشر بنقل المياه من نهر "منافعات" التركي جنوب هضبة الاناضول الى إسرائيل لسد حاجتها من المياه المطلوبة.

وتفاقمت خطورة تركيا كمصدر تهديد للأمن العربي منذ إعلانها البدء في تنفيذ مشروعات تنمية مياه نهري دجلة والفرات. وهو ما يترتب عليه السيطرة التركية شبه الكاملة على منابع النهر خاصة وأن ٨٨٪ من مصادر مياه الفرات وحوالي ٨٧٪ من مياه دجلة تقع داخل أراضيها.

وهو ما يعطي تركيا – بالإضافة إلى تهديدها للأمن المائي السوري والعراقي – قوة تفاوضية حاسمة نتيجة استخدامها للمياه كسلاح سياسي ضد العرب، واتضح ذلك عند قطع مياه الفرات عام ١٩٩٠ ، وتأزم الموقف برفض تركيا تخفيض مدة القطع، وطالبتاها بالتوصل إلى اتفاق بشأن المياه في الفرات، وهو ما رفضته تركيا من خلال المماطلة والتسويف وإثارة القضايا السياسية التي تمس سيادة الدول العربية وأمنها القومي.

وتتمثل خطورة تركيا وتعاونها مع إسرائيل من المشاريع العديدة سواء المنفردة – من

---

[٤٧] د.عماد جاد – التعاون الإسرائيلي – التركي في مجال المياه ؛ مقدمة لتوزيع الأدوار في العالم العربي: رؤية، م. س. ذ. ص ١٥ – ١٩.

جانب تركيا – أو المشتركة بينهما وبين إسرائيل وبالذات المائية منها.

(أ) مشروع غاب GAP وانعكاساته على الأمن المائي العربي:

قامت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وهو أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية الإقليمية في تاريخها. ويشمل إقامة ٢١ سداً منها ١٧ على الفرات وأربعة على دجلة، و١٧ محطة كهربائية على النهرين وروافدهما. وتقدر تكلفته بحوالى ٢٠ مليار دولار. ويخطط لإنهائه عام ٢٠٠١. وأهم المشروعات التي يتضمنها:

– مشروع سد أتاتورك:

أهم وحدات المشروع، طوله ٢٠٠٠م، وإرتفاعه ١٦٦م، ويخلف وراءه بحيرة تبلغ مساحتها ٨١٧ كم٢، وسعتها التخزينية ٤٨ مليار م٣، ولا تبعد عن الحدود السورية بأكثر من ٦٠كم.

–مشروع سد ومحطة (قره قايا):

بدأ بناؤه عام ١٩٧٦، اكتمل عام ١٩٨٧، وتبلغ الطاقة التخزينية لبحيرته ٩.٥ مليون م٣، وتصل الطاقة الإنتاجية لمحطته الكهربائية إلى ٧,٣٥٥ مليون ك.وات/ ساعة.

– مشروع الفرات الحدودى: ويضم إقامة سدين ومحطتين كهربائيتين.

– مشروع رى سروج بازكى، بهدف لرى ٤٦,٥٠٠ هتكار.

– مشروع رى أدى بامان – كاهتا: ويضم أربعة سدود توفر المياه اللازمة لرى ٧٧.٤٠٩ هتكار. بالإضافة إلى إنشاء محطاتها الكهربائية لتوليد ٥.٩ مليون ك.وات/ ساعة سنويا.

– مشروع رى "وادى بامان جوكصو – ارابان"

وبهدف لري ٧١،٥٩٨ هكتارا.

– مشروع غازى – عنتيب: ويضم ثلاثة سدود ومحطات لضخ المياه وهو ما يوفر المياه اللازمة لرى ١٨٩ ألف هتكار.

– مشروع دجلة – قرال قيزى عبارة عن سدين ومحطتين كهربائيين:

– مشروع سد ومحطة باطمان: يهدف لرى ٣٧,٧٤٤ هتكار من الأراضى وإنتاج ٤٨٣ مليون ك. وات/ساعة / سنة.

– مشروع سد ومحطة جرزان. يرمى لتوفير المياه اللازمة لرى ١٦٠ ألف هتكار، وتوليد طاقة ٣١٥ مليون ك.وات. ساعة/ سنة[٤٨].

---

[٤٨] د. حسن العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحروب المحتملة، م. س. ذ.

- مشروع محطة إيلي صو: وتصل طاقتها الإنتاجية ٣.٨٣٠ مليار ك. وات. ساعة/ سنة.
- مشروع سد ومحطة باطمان سيلوان: ويهدف لري ٢١٣ هكتار وإنتاج ١.٥ مليار ك.وات. ساعة/سنة.
- مشروع جزره

يضم إنشاء سد ومحطة كهرمائية بالإضافة إلى مشروع ري. ويحقق المشروع لتركيا مزايا اقتصادية واجتماعية.

فهو يوفر لها المياه اللازمة لري مليوني هكتار ربما يعادل ٢٠٪ من إجمالي مساحة الزراعة التي كانت بها عند البدء في المشروع. وهو ما يجعلها دولة زراعية كبرى ويعزز مكانتها الاقتصادية والإقليمية.

ويقود إلى إنعاش المناطق الفقيرة المتخلفة في الجنوب الشرقي التي يسكنها أغلبية الأكراد مما يساعد على تطويق حركة التمرد الكردي التي يقودها حزب العمال الكردي منذ أغسطس ١٩٨٤ في هذه المناطق التي يبلغ سكانها حوالي ١٠ مليون نسمة معظمهم أكراد.

وعلى الصعيد العربي فقد سبب قيام تركيا في ٢٣ يناير ١٩٩٠ بتخفيض معدل تدفق مياه الفرات من ٥٠٠ إلى ١٢٠ م٣/ث. وقد سببت مشروعات تركيا خسارة كبيرة لكل من سوريا والعراق: فخسرت سوريا ٤٠٪ من كمية المياه التي كانت تحصل عليها من نهر الفرات والتي تصل إلى ١٥.٧ مليار م٣ سنويا.

واشتملت الخسائر على توقف العمل بـ٧ وحدات من أصل ٨ في محطة كهرباء سد الفرات التي كانت تزود سوريا بـ٧٠٪ من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وانقطعت الأنوار عن غالبية المدن السورية بما فيها دمشق. وفي العراق توقفت محطة القادسية نهائيا عن العمل منذ عام ١٩٩١ وخسرت محاصيل العراق١٥٪ [٤٩] من قيمتها المحصولية.

(ب) مشروع أنابيب السلام

تم إعلانه في فبراير ١٩٨٧. ويسمح للدول العربية في المنطقة وإسرائيل بمشاركة تركيا في مياه نهري سيحان وجيحان. وكلاهما ينبعان ويجريان في تركيا. ويبلغ معدل التدفق اليومي فيهما حوالي ٣٩.١٧مليون م٣. تخطط تركيا للاستفادة بنحو ٢٣.٠٧ مليون م٣. أما الكمية الباقية (١٦.١). والتي تذهب للبحر المتوسط- فترى تركيا إمكانية الاستفادة منها من خلال إنشاء خط أنابيب من تركيا ثم يتفرع إلى خطين عند مدينة حماه السورية، وينقلان ٦ مليون م٣ من مياه النهرين:

[٤٩] المرجع السابق

- الخط الأول: هو الخط الغربي وينقل ٣,٥ مليون م٣ من المياه يوميا عبر مسافة ٢٧٠٠كم، ويتكون من فرعين للأنابيب. أولهما يصل إلى عمان في الأردن وينقل المياه لحلب وحماه وحمص ودمشق في سوريا. والثاني يوازى الأول ويصل إلى مدن السعودية: تبوك والمدينة والمنورة وينبع ومكة وجده. وتبلغ تكلفته ٨.٥ بليون دولار - ويمكنه توفير المياه لـ ٩ مليون شخص بمعدل ٤٠٠ لتر من المياه يوميا لكل شخص.

- الخط الثاني : خط الخليج، وينقل ٢.٥ مليون م٣ يوميا ويخدم الكويت (الكويت) والدمام والخبر والهفوف (السعودية)، والمنامة (البحرين)، والدوحة (قطر) وأبو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القوين (الإمارات) ومسقط (عمان). ويبلغ طوله ٣٩٠٠كم. ويوفر المياه لحوالى ٧ مليون شخص بمعدل ٤٠٠ لتر يوميا لكل فرد، وتكلفته عالية (حوالى ١٢.٥ بليون دولار).

ويمكن تنفيذ المشروع اقتصاديا فتكلفته أقل من تكلفة تحلية مياه البحر. ولكن تكمن العوائق الأساسية في أسباب سياسية تتعلق بالدول العربية ورفضها لمشاركة إسرائيل في المشروع من ناحية، وتخوفها من تحكم تركيا في مورد حيوى بالنسبة لهم من ناحية أخرى. بالإضافة إلى أنه ليس هناك ما يدعو لقيام سوريا والعراق بشراء المياه من تركيا بينما يمتلكان الحق الطبيعي فيها.

- تدعيم مكانتها الإقليمية. - الاستفادة من تحكمها في مصادر مياه دجلة والفرات واستخدام المياه كورقة تفاوضية مع سوريا والعراق ومقايضة المياه بالأمن والبترول والثروات العربية الأخرى. فقد تقدمت بمطالب أمنية معينة عام ١٩٨٧، على النحو التالي:

جدول (٣٥)

توزيع أنابيب السلام

الخط الأول ٣.٥ مليون م٣ يوميا	حصص الدول
تركيا	٣٠٠ ألف م٣
سوريا	حلب ٣٠٠ ألف م٣
	حمص ١٠٠، دمشق ٦٥٠ ألف م٣
الأردن	عمان ٦٠٠ ألف م٣
السعودية	تبوك ١٠٠، المدينة ٣٠٠ ألف م٣
	الدمام ٢٠٠، ينبع ١٠٠ ألف م٣
	مكة ٥٠٠، جدة ٥٠٠ ألف م٣
الخط الثاني ينقل ٢,٥ مليون م٣	
الكويت	الكويت ٦٠٠ ألف م٣
السعودية	الجبل ٢٠٠ ألف، الدمام ٢٠٠ ألف م٣
	الخبر ٢٠٠، الهفوف ٢٠٠ م٣
البحرين	المنامة ٢٠٠ ألف م٣
قطر	الدوحة ١٠٠ ألف م٣
الإمارات	أبو ظبى ٢٨٠ ألف م٣، دبى ١٦٠ ألف م٣
	الشارقة ١٢٠، رأس الخيمة
	وعجمان والفجيرة وأم القوين ١٤٠ ألف م٣

ولتركيا أسبابها التي تدفعها لهذه المشاريع ، ولعل اهمها:

- وقف نشاط حزب العمال الكردى المعارض لتركيا.

- طرد عناصر الجيش الأرمني السرى في سوريا والحد من نشاطه في لبنان.

- حذف منطقة لواء الإسكندرونة من الخرائط السورية وايقاف كل أشكال الإدعاء بأنها أرض سورية.

- رغبتها في إمكانية أن يؤدى المشروع إلى مقايضة المياه بالغاز والنفط.

وعلى الرغم من أهمية المشروع التركي من الناحية الاقتصادية لكل من تركيا وإسرائيل - بشكل أساسي - والدول العربية - باستثناء سوريا والعراق - بشكل ثانوى؛ إلا أنه يكتنفه بعض المخاطر من الناحية السياسية. فهو يجرى في دولتين مجاورتين للدول العربية لكل منهما مع العالم العربي من الخلافات ما يكفي لإعاقة التعاون.

وإذا كان الموقف العربي تجاه إسرائيل - في الأساس- مختلفا عنه تجاه تركيا (دول إسلامية وليس بينهما صراع مصيرى) فإن التحالف التركي-الإسرائيلي تمهيدا لتوحيد مواقفهما في مواجهة العرب يجعل ذلك الموقف العربي يمتد ليشتمل تركيا.

فالصراع العربي الإسرائيلي، صراع اجتماعي ممتد (يضرب بجذوره بين الشعوب، ويمتد لفترات طويلة) ولا يعني إيجاد تسوية سياسية له نفس الشيء بالنسبة للجوانب الحضارية والاجتماعية وعليه فإن من يساند إسرائيل في مواجهتنا يكون طرفاً في هذا الصراع (فصديق عدوى، هو أيضا عدوى). وتركيا بما تفعله مع إسرائيل في مجال المياه، تقدم لها عنصرا يزيد من قوتها في مواجهة العرب (يزيد من قدرتها على زيادة الاستيطان وتنمية اقتصادها بدرجة أكبر. كما يقلل من أهمية الورقة المائية بالنسبة للجانب العربي في المفاوضات). هذا بالنسبة لإسرائيل، وبالنسبة لتركيا فإن ذلك يحقق أحلامها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى - بمساعدة الغرب - وأن تدخل السوق الأوربية المشتركة - بمساعدة أميركا - وهو ما ينطوى على تهديد شديد الخطورة للأمن القومي العربي ككل، والسورى والعراقي خصوصا.

لقد كان من الممكن أن تقوم تركيا بتنفيذ مشروعاتها بالتنسيق مع سوريا والعراق، إلا أنها سلكت سلوكا عدائيا لا يمكن إغفاله تمثل في العديد من الممارسات الغريبة على العلاقات التاريخية والاخوة الاسلامية وحسن الجوار.

جـ- المحاولات التركية لإضفاء الهيمنة التركية على نهري دجلة والفرات

إرتكازاً على عدم وجود اتفاق دولي بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى، تدعى تركيا أن دجلة والفرات أنهارا وطنية عابرة للحدود وتنكر عليهما الصفة الدولية. وعليه فإن لتركيا الحق في استغلال كل مياه النهرين استغلالا كاملا ولا يوجد ما يجبرها على

التنسيق مع سوريا والعراق، اللتين لا يحق لهما إثارة الخلافات والنزاعات بشأن مياه دجلة والفرات ولا يوجد ما يبرر عقد اتفاقيات بين الدول الثلاث، فكما لهاتين الدولتين (سوريا والعراق) السيادة الكاملة على نفطيهما، فإن لتركيا السيادة الكاملة على مياهها (دجلة والفرات).

وهو ما يخالف القانون الدولي والاعراف المتفق عليها وقوانين الدول المتحضرة على السواء. فطبقا للقانون الدولى هناك جملة من المفاهيم المتفق عليها:

النهر الوطني:

هو الذى يقع برمته داخل إقليم دولة واحدة، وبالتالى فهو يخضع لسيطرة واختصاص هذه الدولة مالم يقيد هذا الاختصاص بموجب معاهدة أو إتفاقية دولية.

النهر الدولي:

هو الذى يمر باقليم دولتين أو أكثر بالتتابع مثل النيل أو الذى يفصل بين أقليم دولة أو أكثر. وعليه يعتبر النهر دوليا إذا مر بإقليم أكثر من دولة أو كون الحدود بين أكثر من دولة.

وكل دولة– فى النهر الدولى – تتمتع بالسيادة على ما يمر فى إقليمها من النهر أو ما يجاوره من مجراه، شريطة أن تراعى مصالح الدول الأخرى التى يمر بها النهر. وأن تلتزم – عند ممارسة سيادتها على الجزء الذى يخصها – بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للنهر. والاعتراف للدول المشاركة فيه بحق الاستفادة منه بالقدر المعقول.

وتؤكد مفاهيم القانون الدولى على مراعاة عدة مبادئ من جانب الدولة المستخدمة للنهر:

- الاعتداد بالقواعد المتفق عليها بين الدول المشتركة فى النهر.
- ضرورة مراعاة الحقوق المكتسبة (الكميات التى كانت تحصل عليها الدول فى الماضى).
- مراعاة التوزيع العادل لمياه النهر من خلال تقدير حاجة الدول لمياه النهر ومدى اعتمادها عليه مع ربط ذلك بمصالح جميع الدول المشتركة فى النهر.
- على الدولة الراغبة فى إدخال تعديلات فى طريقة الانتفاع بالنهر (إنشاء سد أو تحويل مجرى النهر) الدخول فى مفاوضات مع الدول المشاركة فيه للحصول على موافقتها وإذا ما تعذر الوصول إلى اتفاق يتم اللجوء للتحكيم الدولى.

وإذا لم تقم بذلك فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التى تلحق بالدول الأخرى.

يتضح مما سبق أن دجلة والفرات أنهار دولية تنطبق عليها تلك المبادئ[48] وأن تركيا لا

(48) د. حسن بكر، المنظور المائي ....، مرجع سابق، ص١٢٧ وما بعدها ؛ وكذلك انظر:
د. حسن العلكيم، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٥ – ٢٣١.

يحق لها ما تفعله بنهري دجلة والفرات فاستمرار الجمود بين الدول الثلاث وإنشاء السدود من جانب وأحد وتلويث مياه النهر يمكن أن تؤدى فقط إلى تصعيد النزاعات المسلحة والمواجهة العنيفة على البوابة الشرقية للعالم العربي.

٣- الدور الأثيوبي

يرتبط البعد المائي بالبعد السياسي في علاقة أثيوبيا بمصر وكان الاستعمار وراء تسييس قضية المياه – كما يقول الأستاذ جمال حمدان في كتابة شخصية مصر – وكادت بريطانيا أن تختلق تعارضا ظاهريا – بإثارة مسألة المياه مع الحبشة – في المصالح المائية الحيوية بين مصر ودول أعالي النيل وخاصة أثيوبيا، رغم عدم وجود تعارض جوهرى يحكم الطبيعة فى هذه المصالح، فهضبة الحبشة التى تسهم بنحوه ٨٥٪ من مياه النيل، تكونت بفعل الطبيعة بشكل لا يمكن – على الأقل الآن – من أن تنجح أية قوة في إيقاف تدفق هذه المياه.

بالإضافة إلى أن اهتمام مصر بمياه النيل يقوم على كونه مصدرا أساسيا للرى، بينما في أثيوبيا يقوم على أنه مصدر لتوليد الطاقة الكهربية، مما يعنى عدم وجود تعارض حقيقى بينهما فيما يتعلق باستغلال مياه النيل في الزراعة والاغراض الأخرى.

ومصر حريصة على تعزيز علاقاتها مع أثيوبيا، وكل ما يهمها مصر هو تسليم أثيوبيا بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل.

وساد تلك العلاقات بعض التوتر فى أواخر السبعينات ثم عادت للإزدهار في عهد الرئيس مبارك[٤٩] مرة أخرى.

ولما لأثيوبيا من أهمية مائية للوطن العربى فإنها تقع ضمن دائرة الاهتمام الأولية في الاستراتيجية الإسرائيلية. وتسعى إسرائيل للتعاون مع أثيوبيا في استثمار واستغلال المياه باساليب فنية وتكنولوجية ذاتية أو أمريكية بهدف تضيق الخناق على مصر ودفعها للاستجابة لمطالبها.

فتعمل على تشجيع أثيوبيا على إقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذى يشكل ٨٠٪ من مصادر مياه النيل، وإضافة مشروعات للرى على النيل. وتشتمل المشاريع على ٣٣ سدا معظمها على النيل الأزرق ستحصل أثيوبيا بموجبها على ٧ مليار م٣ سنويا أى ٢٠٪ من حصة مصر والسودان وتهدف إسرائيل من تعاونها مع أثيوبيا وارتيريا إلى منع قيام بحيرة عربية على مدخل البحر الأحمر واستخدام المياه كسلاح ضد مصر بالذات.

ولقد استغلت إسرائيل فقر الدول الأفريقية ومعاناتها الاقتصادية لجذبها للتعاون معها واستفادت من المخططات الأميركية فى المنطقة، وشمل تعاونها المائى منابع النيل تنزانيا وبورندى،

فتحى على حسين – قراءة تحليلية فى العلاقات المصرية الأثيوبية – م. س. ذ. – ص ص ١٨٤ – ١٨٦.
ود. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ... ١٩٩٩، ص ١٨ وما بعدها.

ورواندا وزائير وكينيا وأوغندا. فأرسلت خبراء إلى أوغندا ودعمت علاقتها بجون قرنق في جنوب السودان بهدف فصل الجنوب السوداني عن شماله والأضرار بمصر والسودان وأيضا الأضرار بالصومال، حيث ان إقامة المشاريع في إقليم الأوغادين سيسفر عن إعاقة المياه المتجهة إلى الصومال.

وتهدف أيضا لإقامة قواعد عسكرية في البحر الحمر تزيد من قوتها في الصراع العربي – الإسرائيلي مثلما دفعت اريتريا لاحتلال جزر حنيش اليمنية في مدخل البحر الأحمر في منتصف التسعينيات والتي لم ترجع الا من خلال التحكيم الدولي بمعاونة مصرية–فرنسية. بالإضافة إلى هدفها في تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل (وهو ما تم الموافقة عليه بالفعل)[٥٠] .

وقد كشفت وثيقة سودانية عن تآمر إسرائيلي – أثيوبي على منابع النيل والمطامع الإسرائيلية في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية[٥١] .

وتتكشف خطورة ذلك التعاون إذا علمنا أن :

– مياه النيل تكاد تكون المصدر الوحيد للمياه العذبة في مصر فالإمطار تسقط بكميات ضئيلة ولمسافة قصيرة على الساحل الشمالي بمعدل ١٠٠ – ٢٠٠ مليميتر في العام. وتستخدم في الزراعة المتقطعة على ساحل البحر المتوسط. والشبكة الأساسية للمخزون المائي من المياه الجوفية تقع في الصحراء الغربية وتتألف من سلسلة سميكة من الحجر الجيري.

– أن مصر تخصص ٩٠٪ تقريبا من نصيبها البالغ ٥٥,٥ بليون م٣ من مياه النيل للزراعة. وتحصل على ٦ مليون إضافية من نصيب السودان (لأنها لا تستغل كل نصيبها ١٨,٥ مليون م٣) خاصة منذ أواسط الثمانينات.

وفي ظل التوسع الاقتصادي والعمراني وزيادة السكان في مصر وإذا ظل الاستهلاك كما هو عليه، فإن مصر ستواجه مشكلة مائية لا محاله.

– أن مصر دولة مصب وهو ما يمنح الدولة في أعالي النيل قوة في مواجهتها باستغلالهم للمياه بطرق ملتوية وبمساعدات اجنبية.

– ان أحد أبعاد الأمن القومي المصري والعربي وهو الأمن المائي ليمتد إلى هذه المنطقة من أفريقيا (منابع النيل) وقد عبر الرئيس مبارك عن ذلك بقوله "أن قضية المياه في أعالي النيل قضية مصرية .. مصيرية" .

---

(٥٠) د. حسن العلكيم – أزمة المياه في الوطن العربي والحروب المحتملة م. س. ذ. ص ١٨.

(٥١) محمد جمال عرفة – على هامش حرب المياه القادمة – الشعب – ١٩٩١/٤/٢٣. ود. حسن بكر، المنظور المائي، مرجع سابق، ص ١٢٨ وما بعدها.

- التحدى الأثيوبى للنظام القانونى لنهر النيل :

ظل النيل لفترات طويلة محل المفاوضات وتبادل البروتوكولات بين الدول المعنية. وتؤكد أثيوبيا - ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للنيل - على أنه لا توجد اتفاقية واحدة ملزمة لجميع دول الحوض، فالاتفاقات القائمة معظمها يمثل ميراثا استعماريا لإنها تمت بشكل ثنائى أو من جانب واحد.

وأهم الاتفاقيات التى تمت بخصوص النيل هى:

- بروتوكول روما بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٥ إبريل ١٨٩١.
- اتفاقية أديس أبابا بين بريطانيا وأثيوبيا فى ١٥ مايو ١٩٠٢.
- معاهدة لندن ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا والكونغو المستقلة.
- الاتفاق الثلاثى بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى ١٣ أبريل ١٩٠٦.
- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ديسمبر ١٩٢٥.
- اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ بين بريطانيا ومصر. والتى أسهمت بشكل واضح فى تطور النظام القانونى لنهر النيل من نواحى عديدة:

أولها: التأكيد على مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

ثانيها: الاعتراف بمبدأ الاقتسام العادل للمياه.

- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان

وقد قامت أثيوبيا - بمساعدة أميركا - بعمل دراسات وأبحاث تتعلق باستصلاح الأراضى وتوليد الكهرباء على النيل الأزرق وذلك خلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٣. وكانت أميركا تهدف من وراء ذلك بالتلويح لمصر - عبد الناصر بورقة المياه والضعف المصرى إزائها. وفى عام ١٩٧٧ أعلنت أثيوبيا أنه سوف يتم على المدى القصير تحويل ٢٢٥ ألف فدان فى حوض النيل الأزرق، و٧٠ ألف فى بارو إلى أراضى مروية. وستسفر هذه المشروعات عن خفض تدفق النيل الأزرق عند الحدود السودانية بنحو ٥,٤ مليار م٣ سنويا. وكانت تلك الكمية فى تلك الفترة تعنى انخفاضا كبيرا فى إمدادت مياه للنيل المتاحة لمصر والسودان، واليوم تعنى كارثة مائية لهما. ولم تنفذ أثيوبيا من مشروعاتها سوى مشروع على طول رافد فينشا عام ١٩٧٥ والذى يشمل نطاقا مرويا كبيرا، ومحطة طاقة تعمل بمياه النيل.

ثم عادت أثيوبيا لتعلن أنها ستصطلح ما يزيد على ٩١ ألف هتكار فى حوض النيل الأزرق.

وفى عام ١٩٨١ طرحت أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا قائمة بأربعين مشروعا للرى يقع بعضها على حوض النيل الأزرق وحوض نهر السوباط. وأعربت أنه فى حالة رفض جيرانها، فإنها ستحتفظ بحقها فى إقامة مشروعاتها من جانب واحد.

وتعاونها إسرائيل فى عمل مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به. بهدف تقديم اقتراحات إسرائيلية حول إمكانية إقامة عدد من السدود على النهر الأزرق.

وفى أواخر السبعينات – فترة تدهور العلاقات المصرية الأثيوبية – تبادل كل من مصر وأثيوبيا الاتهام بإساءة استخدام المياه. ومنذ محاولة اغتيال الرئيس مبارك في اثيوبيا، والعلاقات المصري-الاثيوبية تشهد حالة من الشد والجذب. ولم تكتف اثيوبيا بالمطالبة بتعديل اتفاقية ١٩٥٩ بشأن مياه النيل بل طالبت ببداية جديدة لكل القضية من الصفر مع نهاية عقد التسعينيات.

وقد اعترفت السودان بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر فى مياه النيل بموجب اتفاقية ١٩٥٩. إلا أن الوضع يختلف كل الاختلاف بالنسبة لدول أعالى النيل، فهى ترى أن مصر هى الوحيدة المستفيدة من أيه اتفاقيات بشأن المياه، فأثيوبيا لا تعترف بوجود معاهدات أو أية التزامات تحول بينهما وبين استغلال مياه النيل التى تنبع من أراضيها. ورواندا وبوروندى لا تختلفان كثيرا عن هذا الرأى. وكينيا وأوغندا وتنزانيا ترفض مبدأ الالتزامات الدائمة المترتبة على اتفاقية ١٩٢٩، وقبلت تلك الدول بشكل مؤقت الالتزام بواجباتها المترتبة على اتفاقية ١٩٢٩، وحتى يتم التوصل إلى اتفاقية أكثر عدلا وشمولا تلقى قبول الأطراف المختلفة. ولا يختلف موقف زائير عن دول أعالى النيل[٥٢] .

ولكن لا يزال هناك من المصالح ما يربط بين مصر وأثيوبيا خاصة، وما قد يمنع نشوء صراعات بسبب المياه بل وحتى الوصول إلى تلك المرحلة. خاصة فى الفترة الحالية والتى تسود فيها العلاقات الجيدة بين البلدين.

ويؤكد ذلك قيام تسفاى دنكا نائب – رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأثيوبى عام ١٩٩٠ وأثناء زيارته للقاهرة– بنفى الشائعات التى ترددت حول بناء سدود على النيل الأزرق.

وعن مشاركة شركة تاحال الإسرائيلية فى بعض أعمال التشييد الأثيوبية. قال أنها مجرد شركة استشارية صغيرة ضمن مئات الشركات فى الجزء الجنوبى الشرقى فى أثيوبيا وأنه ليس هناك أى ارتباط بين ما يجرى فى هذه المنطقة وبين النيل.

وجاء رد الفعل المصرى على هذه التصريحات واضحا عن خلال إعلان المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية المصرى الراحل في ١٩/١/١٩٩٠ أنه ليس هناك صلة للخبراء الإسرائيليين العاملين فى أثيوبيا ومنابع النيل. وقد وقع فى أول يوليو ١٩٩٣ اتفاق أديس أبابا بشأن تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة[٥٣] .

---

[٥٢] د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ....، مرجع سابق، ص ١٩ ، وايضا: د. حمدى عبد الرحمن – إمكانيات ....، م. س. ذ، ص ص ٥٣١ – ٥٣٩.

[٥٣] فتحى على حسين – قراءة تحليلية فى العلاقات المصرية الأثيوبية . م. س. ذ.

ويمكن القول أن الوضع في تلك المنطقة أفضل مما هو موجود على البوابة الشرقية للعالم العربي، فإثيوبيا لا تمتلك الدوافع ولا الإمكانيات التي تمتلكها تركيا، فضلاً عن انه إذا كانت دول حوض النيل وأثيوبيا ترفض الاتفاقيات القائمة لأسباب مختلفة، إلا أنه توجد اتفاقيات على أي حال يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي بمقتضاها في حالة نشوب نزاعات حول المياه. على عكس الوضع بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى. والأهم من كل ذلك هو وجود اعتراف بين دول حوض النيل بأنه نهر دولي وهو ما يمنح مصر والسودان حرية حركة للتفاوض بشأنه على عكس الوضع بالنسبة لتركيا التي لا تعترف بأن دجلة والفرات نهران دوليان وعليه فإنه ليس هناك أساس للتفاوض بشأنيهما.

٣-الدور الأميركي

حملت أزمة المياه وأبعادها المستقبلية الولايات المتحدة الأميركية على الاهتمام بها. وتكريس مجموعات دراسية تستقرئ دور المياه في تفجير الحروب في المستقبل. مما يعني أن الماء أصبح عنصرا أساسيا في صياغة سياسة القوة العظمى الأولى فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وضمن الدراسات دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في أواخر الثمانينات وفي التسعينيات تأكد وجود أزمة مياه في الشرق الأوسط وإمكانية وصولها إلى حالة الصراع خاصة في ظل وجود روابط هشة وصراعات ممتدة وتخلف بنيوي في المنطقة.

والدراسات الأميركية لا تهدف لمساعدة المنطقة بالدرجة الأولى بل تهدف إلى حماية المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة- أو كما يقول التعبير الأميركي الدارج المصالح القومية الأميركية- وهو ما يعكس أن أميركا تتعامل مع مسألة المياه، بشكل يؤمن استثمارها سياسيا وأدراجها في إطار الاستراتيجية الأميركية الدولية: يمكن تلخيص التوصيات الأميركيةفي:-

- -الاهتمام بتكنولوجيا المياه المتطورة.
- -تشجيع حكومات منطقة الشرق الأوسط على إنتاج أشكال جديدة اكثر كفاءة لإدارة الموارد المائية وإستراتيجيات تخزين الماء.
- – تحسين التنسيق بين الوكالات الأميركية التي تتعامل مع مسألة المياه.
- – الاهتمام بالبحوث والتخطيط طويل المدى.
- – إنشاء برنامج مائي مشترك بين الولايات المتحدة ودول المنطقة محوره إسرائيل.

ولم يكن ذلك الاهتمام الأميركي مفاجئاً أو جديداً فقد قامت الولايات المتحدة ضمن دراسات أخرى مثلاً بدراسة مياه عن النيل خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ لصالح أثيوبيا.

والدور الأميركي حاليا يهدف إلى أمرين:

الأول: تأمين سيطرتها الراهنة على الشرق الأوسط، لأنها تبغى تجاوز أسباب جعل الموضع قلقا وقابلا للإنفجار باستمرار، خاصة وأن التقارير تشير إلى أن تلك المنطقة – الشرق الأوسط – تعج بالعداءات العرقية والدينية والسياسة أي القلق المحكوم. وهو ما يعنى ضرورة أن تعمل أميركا على خلق تعايش بين هذه الدول اعتمادا على مسألة المياه، أى ان يكون لها الهيمنة الشاملة على المنطقة. حيث أنه يتغير الموقف الأمريكي من بلد لأخر بخصوص المياه باختلاف موقف هذا البلد تجاه أميركا.

ويتضح من التقرير الأول الصادر عام ١٩٨٧ أن أميركا جعلت من التكنولوجيا المائية أداة فعل سياسي، حيث أنها أكثر الدول تقدما في هذا المجال وهو ما يمنحها أداه ضغط جديدة مستقبلا على حلفائها وخصومها على حد سواء مع الامساك بهذا "الكارت" من الموارد النادرة.

ويفسر الخطر الشديد التي يحدق بمستقبل بالوطن العربي بالتنسيق الشديد بين إسرائيل وأمريكا في مجال التكنولوجيا المائية حيث أصبحت إسرائيل أكثر دول المنطقة تقدما في هذا المجال وهو ما يمنحها قوة ضغط في مواجهة العرب. وإسرائيل تدرك ذلك وترى أنها صاحبة دور أساسي في هذا المجال المائي لامتلاكها تقنيات عالية لا يمتلكها الأخرون.

وقام برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن بدراسة استغرق إعدادها خمسة عشر شهرا وتتعلق بمشكلة المياه في الشرق الأوسط. واقترحت الدراسة على البيت الأبيض القيام بعمل إدارى يجمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة. وتقوم أميركا بتوجيهه وتمويله وهو ما سيظهر لاحقا في برنامج المياه الدولي.

وكان المركز يخطط لأن يخصص عام ١٩٨٨ للقيام بعمل يحث واشنطن على الأخذ بالسياسة المائية التى تجمع العرب وإسرائيل لحل مشكلة المياه عن طريق التعاون على محاربة الجفاف، وهو ما تم بالفعل عام ١٩٨٨ عندما اجتمع خبراء دول الشرق الأوسط وأميركا، وشارك في الاجتماع إسرائيل ومصر، بدعوى أن رى سيناء والنقب الإسرائيلى لا يمكن أن يتم إلا بواسطة مياه النيل.

ويعتبر البعض أن ما قاله السادات عند زيارته الأولى لإسرائيل بخصوص مد ترعة من النيل إلى القدس – ترعة السلام – كان في الحقيقة تحقيقا لرغبات إسرائيل والولايات المتحدة معا[٥٤].

---

[٥٤] جمال محفوظ – إسرائيل وأميركا وسياسة السيطرة المائية – الهدف – ع ٩٩١ – ١٩٩٠/١/٢١ ، ص ص ٢٤-٢٥.

المطلب الثالث

الإدارة العنيفة للصراع

ويقصد بها الأغراء باستخدام القوة Forceful persuasion، وتعني إجبار الخصم على تنفيذ الأهداف من خلال المناورة بالقوة العسكرية التي ابتكرها الكسيندر جورج في بداية التسعينيات بتكليف من معهد السلام الامريكي التابع للكونجرس[55].

وتقوم هذه النظرية على أن مفهوم الأمن القومي لا يتجزأ أى أنه يشمل استخدام الدول العربية لقواتها العسكرية لوقف استغلال الدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار العربية وبالتالى خرق اتفاقيات المشاركة الموقعة بين دولها.

وقد تزايدت لهجة اللجوء إلى الحرب من كافة أطراف الأزمة على فترات تاريخية مختلفة.

ففي إسرائيل عبر النائب بيليد أحد أهم الجنرالات في الجيش الإسرائيلي "أن أحد أهم حروبنا ستكون من أجل المياه ولابد للعالم أن يتفهم بواقعية حاجات إسرائيل الاستراتيجية".

وعندما سئل عن رد الفعل العرب قال: "أعتقد أن الليطاني لن يثير ردود فعل كبيرة، نحن نشعر شيئا ما أن هذا النهر ملك لنا" وجاء هذا في الوقت الذى كانت تحضر إسرائيل فيه فعلا لعملية عسكرية وقائية تحت عنوان "مياه الجليل" وكانت تستهدف التقدم إلى نقطتين: الأولى تسير بمحاذاة نهر الاردن. والثانية تدعيم الوجود العسكرى الإسرائيلى فى الشمال حيث يجرى نهر الليطاني والغرض هنا الوصول إلى سد الفرعون الذى أقامته الحكومة اللبنانية ولم يتمكن من الاستفادة منه كليا.

ويتضح الاتجاه الذى يميل للحرب أيضا من خلال مناقشات اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الأميركى لموضوع ندرة المياه فى المنطقة.

وعلى الصعيد العربي يرى البعض أن تطور الصراع إلى الحد الذى يصبح عنده استخدام القوة المسلحة لردع إسرائيل والدول المساندة لها ضرورة، والبعض يراه أمرا واردا.

وفى استطلاع أجراه مركز "الفالوجا للدراسات والنشر" في الاردن، اتضح أن البعض يرى أنه بالنسبة لسوريا والعراق ليس أمامهما إلا استخدام القوة العسكرية إلا أن إمكانياتهما لن تمكناهما منالسيطرة على الموقف.

وبالنسبة لإسرائيل تحددت استراتيجيتها المائية فيما يلي:

– التمسك باحتلالها للضفة الغربية.

---

(55) Alexander George. Forceful Persuasion. USIP. Washington.DC. 1992. p.5.

- القيام بعمليات عسكرية ضد عمليات سد اليرموك في حالة قيام الأردن وسوريا بتنفيذه.
- عدم الانسحاب من المنطقة الأمنية بجنوب لبنان إلا بعد ضمان الاستغلال المشترك من جانب إسرائيل للمياه اللبنانية.

وبالنسبة لمشكلة مياه حوض النيل: ليس أمام مصر إلا استخدام القوة العسكرية في حالة محاولة دول الحوض بحجب أو تقليص أى جزء من حصة مصر.

المطلب الرابع

الحل التعاوني للصراع

يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجي أو بين دول الحوض الواحد من منطلق الإيمان بوجود مصالح مشتركة أو متبادلة دون مغالاة أو تجاوز مع معرفة حقيقية لحاجات دول الحوض من الماء واستخدام أمثل لها.

ويقتضى هذا الحل تطوير شامل لإدارة الصراع حول موارد المياه بطرق سلمية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال جهود دولية وإقليمية مشتركة شرط توافر حسن النوايا وتبادل المنافع للجميع. وذلك لن يتأتى إلا بعقد اتفاقيات قانونية ذات صفة دولية يحترمها الأطراف الموقعون عليها – ويشكل التفاوض والبحوث المشتركة والمنفعة المتبادلة وسائل الوصول إلى عقد هذه الاتفاقيات الملزمة حول هذا المصدر الحيوى النادر وهو ما جرى التفاوض حوله في قمة الأرض١٩٩٢ وما تلاها بعد انعقاد المؤتمرات التالية لدراسة ورقة الماء المرتبطة بعده متغيرات تؤثر فيها وتتأثر بها كالسكان والغذاء والأرض والأمن والحدود والحروب الصغيرة الممتدة بلا نهاية.

وهنا يجب التنبيه على.

١- ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع التنفيذ فإذا لم يكن هناك اتحاد كامل الرؤية فعلى الأقل وجود وحدة حركية في العمل لتنفيذ الحد الأدنى من الاتفاق تمنع الآخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والأعراف الدولية بشأن أحواض الأنهار.

٢- وجود هيئة عربية عليا من المستوى الثاني في المسئولية ملحقة بأمانة جامعة الدول العربية يكون دورها ليس فقط تنفيذ الاستراتيجية السابقة بل وضع خطط طويلة الأمد لتنظيم واستغلال أحواض الأنهار العربية والأشراف الدائم لمنع تحول أية أثار جانبية إلى عقبات تحول دون استغلال هذه الأحواض.

يضاف إلى ذلك مرونتها وحيويتها في استخدام عوامل الإحلال والطرد للقوى الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق مع الإدراك الكامل لحاجات دولها وحتمية التعاون بينها.

أن تأجيل التعاون العربى الناجح – رغم كل الأزمات – إلى وقت آخر معناه فقط استشراء الحرب العربية – الإسرائيلية الباردة حول المياه والتى تقودها إسرائيل على قدم وساق دون مواجهة علنية ومعناه أيضا أن كل عام جديد يأتى بفيضان من الأعباء المستجدة وضياع الحقوق العربية.

ويمكن طرح عناصر ورقة عمل عربية مع دول الجوار الاستراتيجى – مع استبعاد دبلوماسية القوة مع دول أحواض الأنهار – وهى على النحو التالى:

– تطوير رؤية شاملة للاستقرار والأمان فى أحواض الأنهار وإنشاء هيئة مشتركة لحل الصراعات التى تنشأ بالطرق السلمية.

– التعاون الاقتصادى والمشاركة المتبادلة فى المشروعات المتوقع قيامها فى حوض النهر وطرق الاستفادة منها.

– إعداد دراسات جدوى مسبقة لمشروعات المياه الممكن قيامها، مما يعنى المشاركة المتساوية ولو نظرياً لجميع البلدان المختلفة فى حوض النهر للمنافع المتوقعة.

– إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الطموحة على حوض النهر مع الحرص على عدم خلط المشروعات المشتركة على النهر مع المشروعات المحلية.

– إنشاء منظمات إقليمية أو "حوضية" – إذ جاز التعبير – لدول حوض النهر لتطوير الاستفادة المشتركة من مياهه. وأكثر من ذلك يمكن التفكير من الآن فى إنشاء منظمة دولية لدول أحواض الأنهار (على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" على سبيل المثال) لتنسيق التعاون بين هذه الدول وحل مشكلاتها بالطرق السلمية. هذا بالإضافة إلى الإسراع فى إنشاء مؤسسات ذات طبيعة أكاديمية وبحثية مشتركة تساعد فى دراسة وتطوير والتنبؤ بأوضاع هذه الأنهار.

ولسوف يظل موضوع المياه أمراً مثاراً فى منطقة الشرق الأوسط طوال العقد القادم ومصدرا خصبا لإثارة التوترات بين الدول العربية ودول الجوار الاستراتيجى ما لم يتم تدارك الأمر منذ الآن فى اتجاهين:

أولهما: تغليب وقائع التعاون مع دول الجوار على حساب وقائع الصراع مع الاحتفاظ بالأخيرة فى إطار مخطط من دبلوماسية القوة والأقناع بالعنف.

وثانيهما: إيجاد اتفاقيات مشتركة ترضى عنها جميع الاطراف؛ تقنن تقاسم المياه بين دول الحوض الواحد منعا لحدوث التوترات وقت الأزمة مستقبلا.

وإذا لم نفعل ذلك من الآن وصاعدا، فان الخصوم سوف يسعون الى هناك بكل الطرق والوسائل كلما سنحت الفرصة ودخل العرب وضع الأزمة الإقليمي أولى الدولي.



جلب﴿ع ظحلظع ﴿خبص ب﴾ظع

إن أي متابع لحالة المياه في الوطن العربي خصوصا والشرق الأوسط الجديـــد عمومـــا، سوف يلحظ أن هذه المنطقة -ولأسباب متعددة- داخلة لا محالة الى حالة شح خطيرة في مـــوارد المياه الطبيعية. وبعبارة أبسط فان العرب يدخلون تدريجيا دائرة العطش مع اقتراب القرن الحـــادي والعشرين. ومعنى ذلك أنه ما لم يتم تدارك الموقف قبل العام ٢٠١٠، فـــان اوضـــاع التخلـــف الهيكلي والظلم الاجتماعي سوف تؤجج الصراعات الاجتماعية والقومية المختلفة. وعندئذ سوف يرد الماء الأقوى والأعنف وليس الرشيد العاقل. من هذا المنطلق، ومع عجز البندقية العربية بالنظر الى الاوضاع القائمة على الأرض، ومع استعار أزمة الدولة العبرية المائيـــة؛ نتيجـــة التوســـع في الاستيطان وسط الصحراء وفي كل مكان على ارض فلسطين المحتلة، ونتيجـــة الاســـتهلاك غـــير الرشيد، والاستخدام الصناعي للموارد المتوافرة حاليا؛ فإن حربا على المياه في الشرق الأوسط - مع افتراض استمرار الوضع على ما هو عليه- لا محالة واقعة. ويسرع من خطى ذلك حمـــى دول الجوار الاستراتيجي التي استعرت في العقدين الاخيرين تجاه المياه بمناسبة وبدون مناسبة في ارتبـــاط واضح مع العدو الصهيوني وحليفه الامريكي المسيطر على العالم، والذي يجعل سيطرته السياســـية والتكنولوجية -بقوة اللوبي الصهيوني في واشنطون- في خدمة إسرائيل.

وفي التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٢ مارس ١٩٩٩ بمناسبة اليـــوم العـــالمي للمياه وقائع ومعلومات وتنبؤات خطيرة تتعلق بوضع الماء الكوني عموما والوضع القادم في منطقة الشرق الأوسط خصوصا، وما يمكن ان يثيره ذلك من معارك مستقبلية في هذه المنطقة المركزية من العالم وفي قلبها الوطن العربي الذي يحتوي على واحدة من أهم المصالح الحيوية للغرب والولايات المتحدة والتي -كما ذكرنا- تكتوي بثنائية التخلف والصراع الممتد، الاجتماعي والقومي. قـــال التقرير ان دائرة العطش ستتسع بحلول العام ٢٠٢٥ في العالم لتشمل مليار نسمة جدد عن عقـــد التسعينيات، وأنه بحلول هذا التاريخ سيرتفع عدد العطشى من ١،٤ حاليا الى٢،٣ مليار نسمة. ان تعداد سكان الكوكب سوف يصل عام ٢٠٢٠ الى ٨ مليار نسمة، وهذا يعني شيئا واحدا حذرت منه مراكز الابحاث الدولية في منتصف الثمانينيات أن العالم مقدم لا محالة بدوره على أزمة مائيـــة جديدة قد تقود الى استعار الازمات القائمة بالفعل في دول العالم الثالث التي ستكون محور الصراع الدولي القادم في القرن الحادي والعشرين. وعلى نفس الموجه صدرت عدة كتـــب مماثلـــة بهـــذه المناسبة منها كتاب الدكتور محمود أبوزيد خبير المياه المعروف والرئيس المنتخب للمجلس العالمي

للمياه ووزير الاشغال والموارد المائية في مصر.باسم "المياه: مصدر التوتر في القرن الحادي والعشرين" وكذلك صدر كتاب خبير المياه الدولي واستاذ العلوم السياسية بجامعة لوفان ببلجيكا تحت اسم "مانيفستو المياه: نحو عقد دولي يحافظ على المياه". هذه الكتب تناقش مشكلة المياه في القرن القادم ضمن اطار دولي عام وتحذر من خطورة الوضع القائم وما يمكن ان يجلبه من ازمات قادمة لا محالة.

وهذا الحديث يقودنا الى دراسة وضع الوطن العربي في دائرة العطش. لأسباب طبيعية أدت الى شح كوني للمياه وأخرى مختلقة بفعل التخلف والصراع التي تعاني منها المنطقة. فالمنطقة العربية هي اصلا منطقة صحراوية مترامية الاطراف وتعاني من مشكلة تاريخية مزمنة هي ندرة الماء والتصحر عبر الزمن وهي تتعرض الآن لفترة شح مائي تغذيها الاطماع الصهيونية المسلحة ببناء إسرائيل الكبرى التي تتسع لعشرة مليون نسمة في الحلم الليكودي التلمودي المتعصب. وقد حذر تقرير الأمم المتحدة –السابق ذكره– من أن المنطقة العربية قادمة لا محالة على ازمة مائية بسبب التصحر والجفاف وندرة سقوط الامطار واستمرار معدل زيادة السكان بما يفوق ٣٪ سنويا والاستخدام البشري والصناعي غير الرشيد لمصادر المياه العذبة وعدم القدرة على ايجاد مصادر جديدة. ان عجز الماء العربي بحلول العام ٢٠٢٥ سيصل الى ما يزيد عن ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الشرب فقط. موزعة على النحو الآتي: شبه الجزيرة العربية: ٥ مليار متر مكعب. المغرب العربي: حوالي ١١ مليار متر مكعب. المشرق العربي: حوالي ٧ مليار متر مكعب. وادي النيل: حوالي ١١ مليار متر مكعب. اما في مجال الاستخدامات الصناعية والزراعية فحدث ولا حرج. العالم العربي يمثل اكثر من ١٠٪ من مساحة العالم ويحتوي على اقل من ١٫٢٪ من مياهه. ومن هنا حذر تقرير الأمم المتحدة –على لسان "كلاوس توفر" مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة– دول الشرق الأوسط من أزمة مياه قادمة اذا استمرت اساليب استخدام المياه، ومعدلات الزيادة السكانية الحالية على ما هي عليه. كما حذر من تزايد تهديدات حروب المياه من قبل الدول التي تسعى لزيادة مواردها المائية على حساب الآخرين في الشرق الأوسط. وطالب دول العالم – ومنها الشرق الأوسط– بالتعامل مع هذه الأزمة على انها ازمة حقيقية تحتاج الى مشروعات ضخمة وتعامل افضل مع موارد المياه المتاحة حاليا.

وقد فاجأت إسرائيل العالم باعلانها رسميا يوم ١٥ مارس ١٩٩٩، حالة الجفاف في اراضيها في كل فلسطين المحتلة. وقال اريل شارون –وزير خارجيتها المتعصب والذي شن حرب لبنان لأسباب مائية صرفة شغل بعدها منصب وزير الزراعة المسؤول عن الملف المائي– بأن "اسرائيل ستطلب مساعدة اوروبية وامريكية لمواجهة نقص المياه الحاد لديها". وكان ذلك كله تحصيل حاصل لتبرير رفض تقديم إسرائيل للأردن حصته من المياه (٥٥ مليون متر مكعب سنويا)

طبقا لاتفاقية وادي عربة الموقعة بين البلدين في ١٧ اكتوبر ١٩٩٤. وفي مارس ١٩٩٩ اوفدت إسرائيل "مائير بن مائير" رئيس لجنة المياه الاسرائيلية مرتين ليعتذر للأردن عن تقديم ١٨ مليون متر مكعب فقط هذا العام بسبب حالة الجفاف التي تعم الدولة العبرية.

ولم ينقض عقد التسعينيات الا وقد تفجرت الازمة الثانية بين الاردن واسرائيل؛ بعد ازمة الفرات على البوابة الشرقية للعالم العربي بين القطرين العربيين الشقيقين العراق وسوريا، من ناحية؛ وتركيا من ناحية أخرى. هذه الرصاصة الثانية التي اطلقت على الاردن تنذر بما تم التحذير منه في الحروب القادمة في الشرق الأوسط حول هذا المورد النادراللازم لكل شي حي. ولأن هذه الأزمة نموذج مصغر لما يمكن ان تكون عليه حرب المياه فهو يحتاج الى وقفة. الاردن وبسبب توجهاته العربية التي اعقبت وفاة الملك حسين نحو اشقائه العرب وبالذات نحو العربية السعودية ومصر وسوريا وفلسطين، كان يعاني بدوره من أزمة مائية اضطرته للحصول على المياه العذبة اللازمة للشرب من الجارة الشقيقة سوريا التي ارتفعت فيها بدورها حدة اسعار مياه الشرب النقية وبالذات المياه المعدنية. وانتشرت على الفور لافتات التحذير في العاصمة عمان من الاستهلاك المفرط للمياه، هذه اللافتات التي كانت مقصورة في الماضي في المحال العامة والفنادق فقط. تقارير الأمم المتحدة تشير الى أن الاردن سيواجه ازمة مائية مع حلول العام ٢٠٠٠ وستتقلص مياهه العذبة المتاحة بما يعادل ٦٠ ٪ تقريبا. ومن الملاحظ ان بوادر الازمة لا تزال قائمة حتى بعد زيارة مائير بن مائير وستتضاعف مع مرور الايام القادمة. وقد سجلت بداية العام ١٩٩٩ نقصا في المياه الاردنية وصل الى حوالي العشر تقريبا، بنقص وصل مقداره الى ٣٠ مليون متر مكعب. وهناك ملاحظتان جديرتان بالتأمل هنا في أزمة الاردن: الأولى. انها ارتبطت بما يسمى بالهيدروبولتيكا، أي استخدام الماء لأغراض سياسية للجم الأردن في مساراته العربية عند نقطة التحول المركزية وهي وفاة الملك حسين وتولي ملك جدي لمقاليد الحكم يريد التركيز على الثوابت الاردنية في مواجهة المتغيرا الدولية في الشرق الأوسط. الثانية، زرع بذور الشك في اتفاق وادي عربة -رغم التطمينات الاسرائيلية المستمرة والمدعومة امريكيا- التي اعطت إسرائيل الحق في استئجار واستخدام منطقة الباقورة/نهاريم الواقعة داخل الاراضي الاردنية جنوب البحر الميت والتي تقدر بحوالي مليون متر مربع. ان إسرائيل تلوي ذراع الاردن لأغراض سياسية منها تغيير اولويات الاردن العربية، وضم الاردن مع فلسطين في اتحاد فيدرالي (الخيارالاردني لليكود) قبل قيام الدولة الفلسطينية المعلن ، وطرد المنظمات الفلسطينية العاملة على الساحة الاردنية وبالذات "حماس"؛ وتلعب بورقة الهاجس المائي مع تغير الظروف الدولية والاقليمية التي سمحت لها ليس فقط "باسرائيلية" السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط؛ بل وباللعب بالاتفاقات التي وقعتها مع الدول العربية ومنها اتفاق وادي عربة، واعتبار هذه الاتفاقات والمحادثات التي رعتها الولايات

المتحدة وروسيا بل والامم المتحدة- مراجع تاريخية لا تلتزم بها الحكومة الحالية لليكود ولا تبدأ من حيث انتهت في اية مفاوضات قادمة. يضاف الى ذلك دفع الاردن لعمل مشروعات مشتركة- ربما تستفيد منها إسرائيل بموجب اتفاق وادي عربة- الى عقد اتفاقات مائية مع سوريا حول الفرات وغيرها. الأردن من ناحيته سرت فيه عدوى الغاء اتفاق وادي عربة مع تزايد التوجه العربي وصيحات النواب في البرلمان.

ولا يختلف الوضع كثيرا في حوض النيل، فاوضاع الصراع الممتدة والتخلف في منابع النيل لا تزال تلعب دورا محوريا في اقلاق تماسيح النيل. ان الفائض الطافح في سد اسوان وبحيرة ناصر لا يغري المرء كثيرا بالفرح الغامر بقدر ما يدفعه الى توخي الحذر وترقب ذلك الهدوء الذي يسبق العاصفة في حوض النيل بدءا من البحيرات العظمى الى اثيوبيا المتنمرة وجنوب السودان وقلاقله حتى يصب النيل في البحر المتوسط على ارض المحروسة. سياسة مصرالنيلية كما اوردها الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية هي سياسة ثابتة وحتى عام ٢٠١٧، تقوم على مبدأ لا يتغيرهو "عدم المساس بحق مصر في المياه وحصتها المقررة طبقا لاتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وايضا على حق مصر في الحصول على مزيد من المياه، مع الايمان بحق كل دولة من دول حوض النيل في استخدام حصتها بشرط عدم المساس بحصة مصر"؛ وفي ذلك يهون كل بذل ويرخص كل عطاء.

ان الوضع في حوض النيل لا يزال الى حد كبير في الوقت الراهن مطمئنا. ولكن لا ينبغي بأي حال من الاحوال اخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية مائية عربية-افريقية. فلا يزال مناخ السنوات السبع العجاف التي سبقت زخات الامطار عام ١٩٨٨ قائما في الاذهان. ولا يزال الوضع متوترا في البحيرات العظمى والحرب الاهلية مستعرة في جنوب السودان . اوضاع التوتر والتخلف تفرض اخذ الأمر بعين الحيطة والحذر في منطقة من اشد مناطق الاضطرابات في العالم. واعتقد ان هذا ما توصل اليه وزراء الموارد المائية الافريقية في تنزانيا في مارس ١٩٩٨، حين اتفقوا على مناشدة رؤساء دولهم في مؤتمر القمة الافريقي القادم ضرورة فتح الباب للحوار والتفاهم حول استراتيجية وآلية تعاون جديدة بين الدول المشتركة في حوض النيل. كذلك ما يدعو قليلا الى الاطمئنان وجود اتفاقات دولية حول حوض النهر واهمها اتفاقية السد العالي بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، وهو ما جعل اثيوبيا آنذاك تعترض على عقدها فقط بين طرفين دون اخذ رغباتها في الاعتبار وهو ما جعلها تختار صفة العضو المراقب في الاندوجو عام ١٩٨٣. السياسة الاثيوبية تغيرت كثيرا مع تحول السياسة الخارجية المصرية نحو افريقيا لتأكيد خط الدفاع الأول للأمن الأقليمي المتمثل في حماية منابع النيل كأولوية رقم واحد في الأمن القومي المصري، ومع التحسن التدريجي بوصول قيادة صديقة لمصر منذ اوائل التسعينيات في أديس أبابا.

الاستراتيجية الاثيوبية -كما وضح من حديث رئيس الوزراء الاثيوبي مليس زيناوي الى صحيفة "الحياة" العربية اللندنية في ٧ أبريل ١٩٩٨ - تحولت تحولا استراتيجيا كبيرا عما كان عليه الحال في الماضي؛ إذ كانت اثيوبيا في الماضي تطالب بالغاء او تعديل اتفاقية ١٩٥٩ كشرط مبدئي لبدء الحوار المصري-الاثيوبي حول نهر النيل. انها الآن تطلب بداية جديدة لكل القضية وانه يجب النظر الى قضية المياه من منظور دول الحوض جميعها باستخدام كل الوسائل المتاحة للاستفادة من مياه النيل. السياسة الاثيوبية هنا تتخلى نهائيا عن مفاهيم رددتها كثيرا من قبل حول الانتفاع المنفرد او السيادة المطلقة او الملكية الاحادية لماء النيل الى رؤية استراتيجية مغايرة تقوم على الانتفاع المشترك اوما يعرف بالسيادة المقيدة ضمن الاطر والقوانين الدولية او تلك الموقعة بشأن النهر الدولي. وهذا امر يتوافق مع قانون استخدام الانهار الدولية للاغراض غير الملاحية الذي تم توقيعه في الأمم المتحدة في مايو ١٩٩٧.ترى هل هذا التغير تكتيكي أم استراتيجي املته الظروف الحاضرة في النظام الدولي الجديد ؟ هذا امر متروك للأيام القادمة لتقرر مدى صحته.


حصة مصر من قناة جونجلي ايضا اصبحت محور الاحاديث المتخصصة في مجلس الشورى والمؤتمرات الكثيرة التي انعقدت في القاهرة والمحافظات المصرية الأخرى فيما بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٩. وخلاصة الموقف ان قناة جونجلي سواء في المرحلة الأولى أو الثانية يمكنها ان تضيف ما بين ٢-٣ مليار متر مكعب من الماء سنويا لحصة مصر حتى عام٢٠١٧. هذا الأمر نفسه يحتاج - كما يقول استاذنا الدكتور عبد الملك عودة- قدرا كبيرا من التحفظ الذي تتطلبه الواقعية السياسية. إذ ان الموضوع بأكمله مرتبط بانتهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان بتسوية سياسية تفاوضية، من ناحية. ومن ناحية اخرى، اعادة الاتصال والتفاوض مع النظام السياسي السوداني، مهما كان اسم ذلك التعاون ونوعه حول مواصلة الحفر لاستكمال المرحلة الأولى مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود آلية معينة لحل الصراع الدائر بين نظام الخرطوم وقبائل جنوب السودان وبالذات تلك البيئية منها والاقتصادية. ومصر في هذا المجال تعتبر شريكا كاملا في تسوية الصراع بما تمتلكه من رصيد ايجابي قوي لدى الاطراف المتصارعة في السودان. من ناحية ثالثة، ضرورة توقيع اتفاقات هيدروبولتيكية مع كل من السودان واثيوبيا واوغندة في ظل هذه الظروف المواتية لمصر بشأن مشروعات تخزين المياه في بحيرة ألبرت ومشروعات التخزين والسدود على نهر السوباط وبحر الغزال وبحر العرب. وبعبارة واحدة ان ايرادات النيل من الممكن ان تصل -حسب تقدير الخبراء والمختصين- الى ١٦٠٠ مليار متر مكعب، لا يستغل منها اليوم الا نحو ٨٪ فقط. ومن ثم وجب تدعيم رؤية الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال والموارد المائية المصرية الداعية الى ابتكار رؤية جديدة بين دول الحوض تقوم على تطوير نهر النيل بالتعاطي مع المستجدات المائية بروح التعاون المشترك.

ان متوسط حصة الفرد المصري من الماء قد نزل الى ما دون خط الفقر المائي. وهي ٩٠٠ متر مكعب، ومن المتوقع ان تصل في المتوسط الى ٨٠٠ متر مكعب بحلول العام ٢٠٣٠.

أما خارج مصر في العالم العربي فقد تراجع متوسط حصة الفرد من ١٥٠٠ متر مكعب الى ٧٥٠ متر مكعب حاليا، ومن المتوقع هبوطها الى ٦٠٠ متر مكعب بحلول العام ٢٠٣٠.

ومع الوضع في الاعتبار الظروف العامة والدولية والاقليمية والمحلية من شح الماء القادم خلال الثلاثين عاما المقبلة يمكن القول ان العرب قد دخلوا ما يسمى بوضع الأزمة المائية، أي توافر سمات الأزمة قبل وقوعها: ندرة الماء دون توافر بدائل، ضيق الوقت القراري، تعرض المصالح الحيوية القائمة للخطر بشكل ينذر بتهديد الوجود ذاته وبالذات في مجال الزراعة ومن ثم الغذاء والصناعة والحاجات الأساسية للإنسان العربي ذاته. ان العرب يدخلون دائرة العطش بالتدريج، وما لم تتكاتف كل الجهود -ولو بشكل توحد حركي في اطار منفعي متبادل- فإن الأزمة واقعة لا محالة. وستحل نفسها بنفسها على حسابنا ولمصلحة الآخرين، وساعتها لن يجدي البكاء على اللبن المسكوب، فقد ولت ساعة مندم ... ولندع المستقبل يحكم.

الملاحق



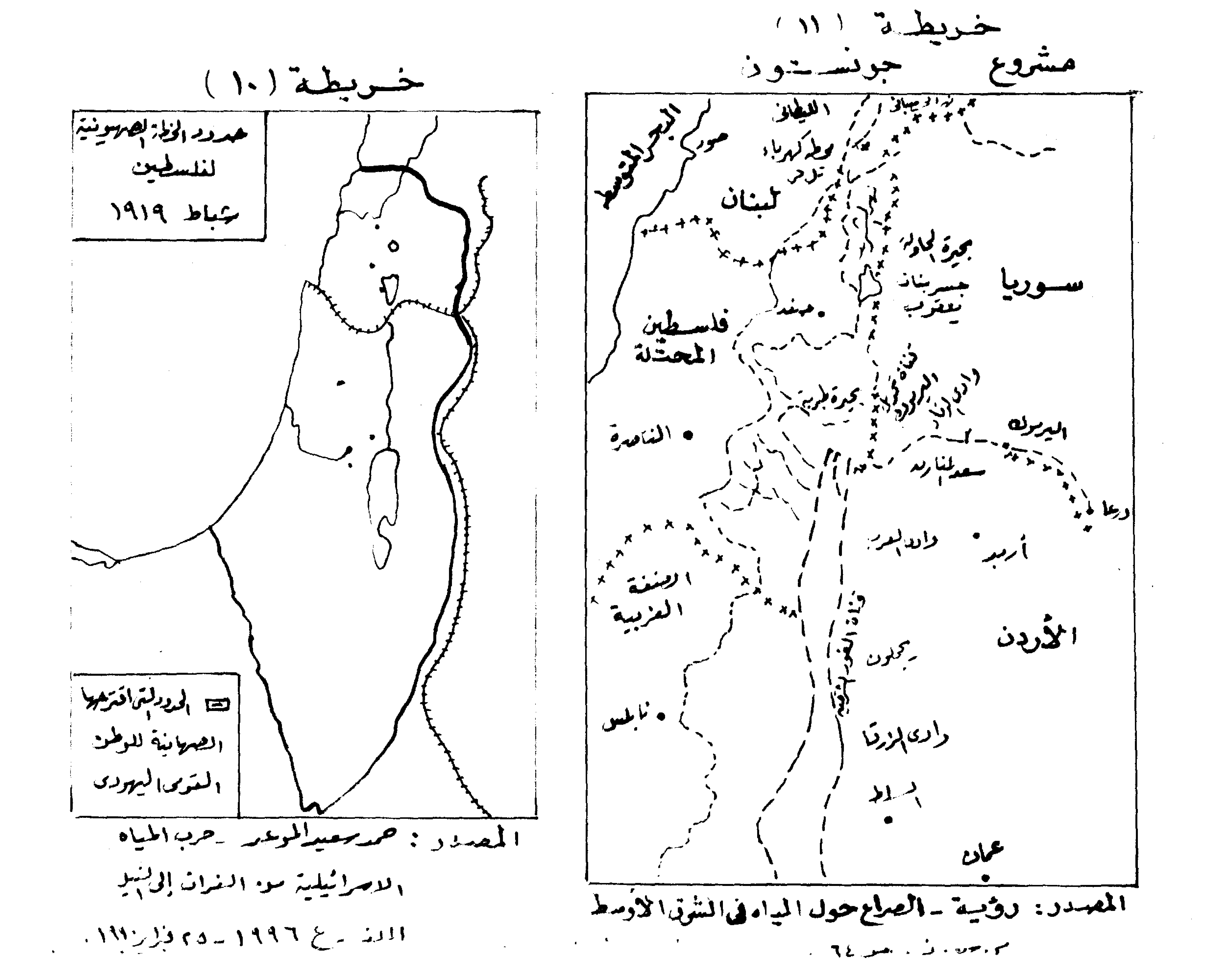
خريطة (٨)

مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة

المصدر: اليشع كالي - المياه والسلام - م.س.ذ ص٧٣

خريطة (٩)

المصدر: الشعب ٢٦ يناير ١٩٩٦



خريطة (١٠)

المصدر : محمد سعيد الموعد - حرب المياه الاسرائيلية من الفرات إلى النيل
النهار - ع ١٩٩٦ - ٢٥ نيسان ١٩٩٠.

خريطة (١١)
مشروع جونستون

المصدر: رؤية - الصراع حول المياه في الشرق الأوسط

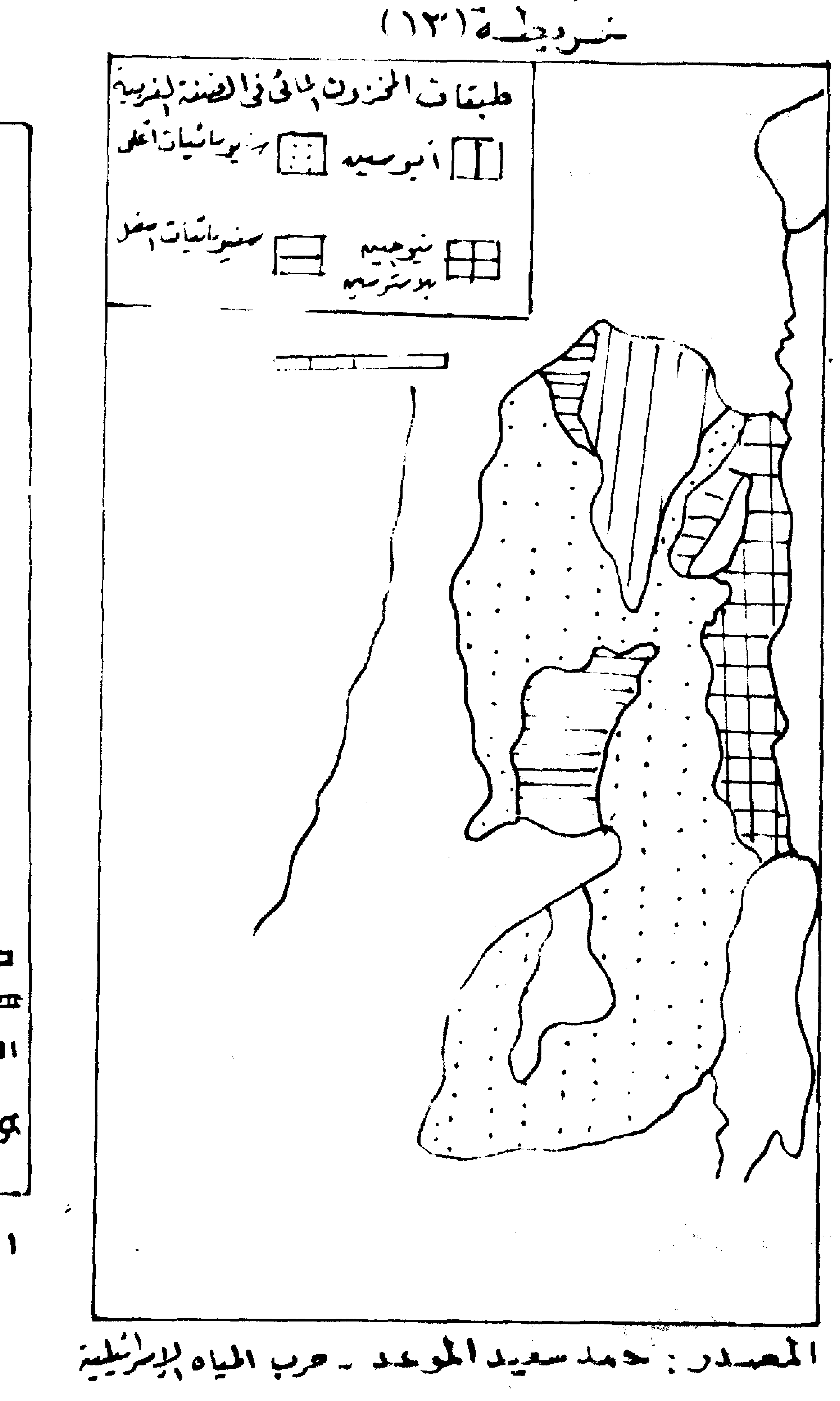
خريطة (١٢)

البحر الأبيض المتوسط
نهر الليطاني
نهر الحاصباني
لبنان
سوريا
حيفا
العفولة
بيسان
نهر الأردن
نهر الزرقا
يافا
القدس
البحر الميت
إلى النقب

▭ قناة البحر المتوسط والميت .
▥ قناة اليرموك .
॥ سدود عبر القنوات وأنابيب عبر المياه .
✡ محطة توليد كهرباء .

المصدر : رؤية - الصراع حول موارد المياه في الشرق الأوسط م.س.ذ. ص٦٦ .

خريطة (١٣)



المصدر : محمد سعيد الموعد - حرب المياه الإسرائيلية

خريطة (١٥)

منطقة تحويل اليرموك إلى طبريا

بحيرة طبريا
منطقة ممكنة لمنزنين
منطقة ممكنة لمنزالقناة
نهر اليرموك
قناة
٢٠٥
٢١٠
٢١٥
٢٢٠

المصدر: اليشع كالي - المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية. م. س. ذ ص ١١١


خريطة (١٤)

شبكات المياه القائمة والمخطط لها في منطقة المشروع

قائمة أو مخطط لها ——
مقترحة - - -

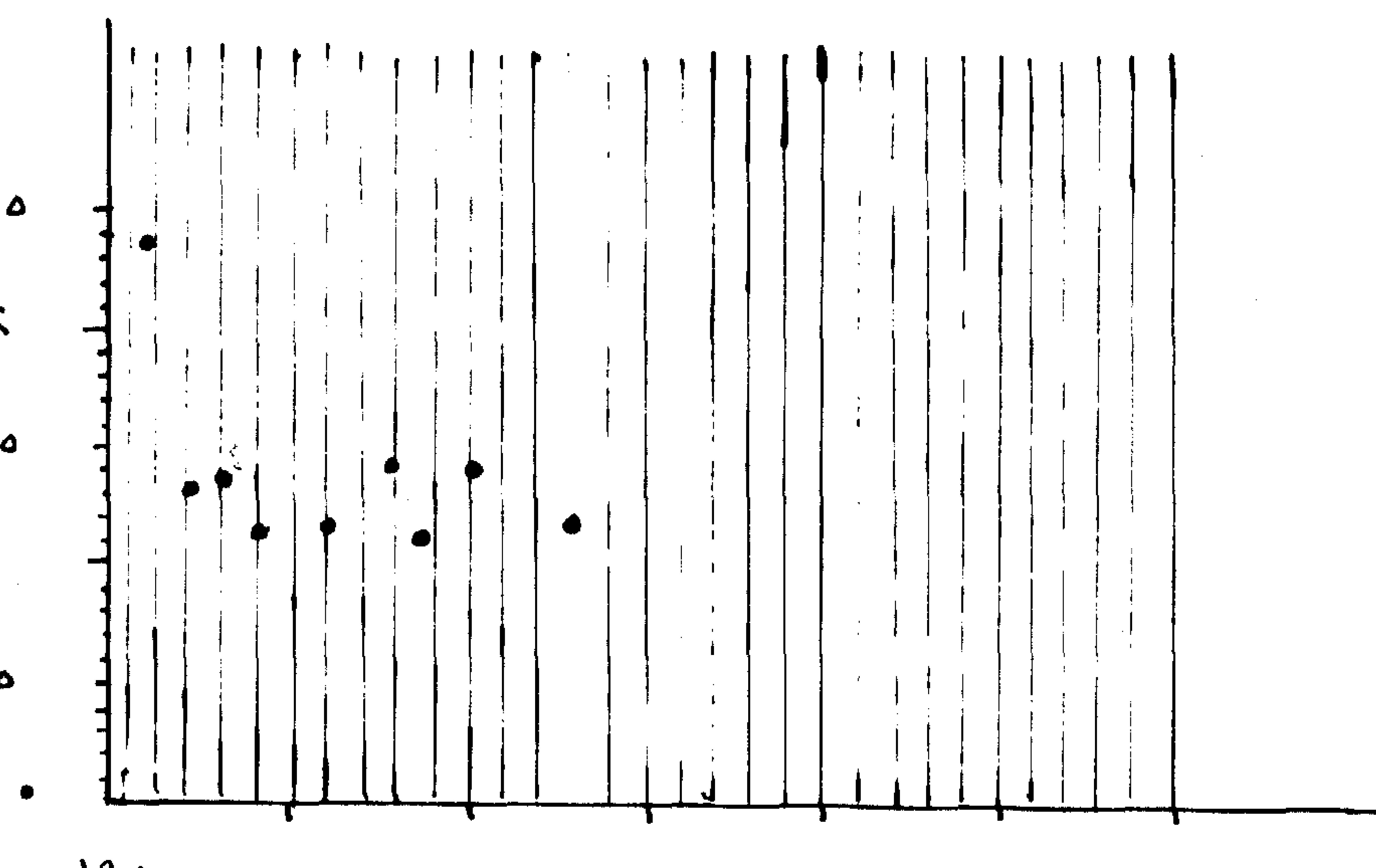
البحر الأبيض المتوسط
لبنان
حيفا
سلسلة الجبال الشمالية
سلسلة الجبال الجنوبية
تل أبيب
قناة المياه الوطنية
غزة
العريش
بورسعيد
قناة السلام
فرع دمياط
مصر
الإسماعيلية
قناة الإسماعيلية
القاهرة
ديمونا
عمان
الأردن
نهر اليرموك

المصدر: اليشع كالي - المياه والسلام - وجهة نظر إسرائيلية ص ٨٨



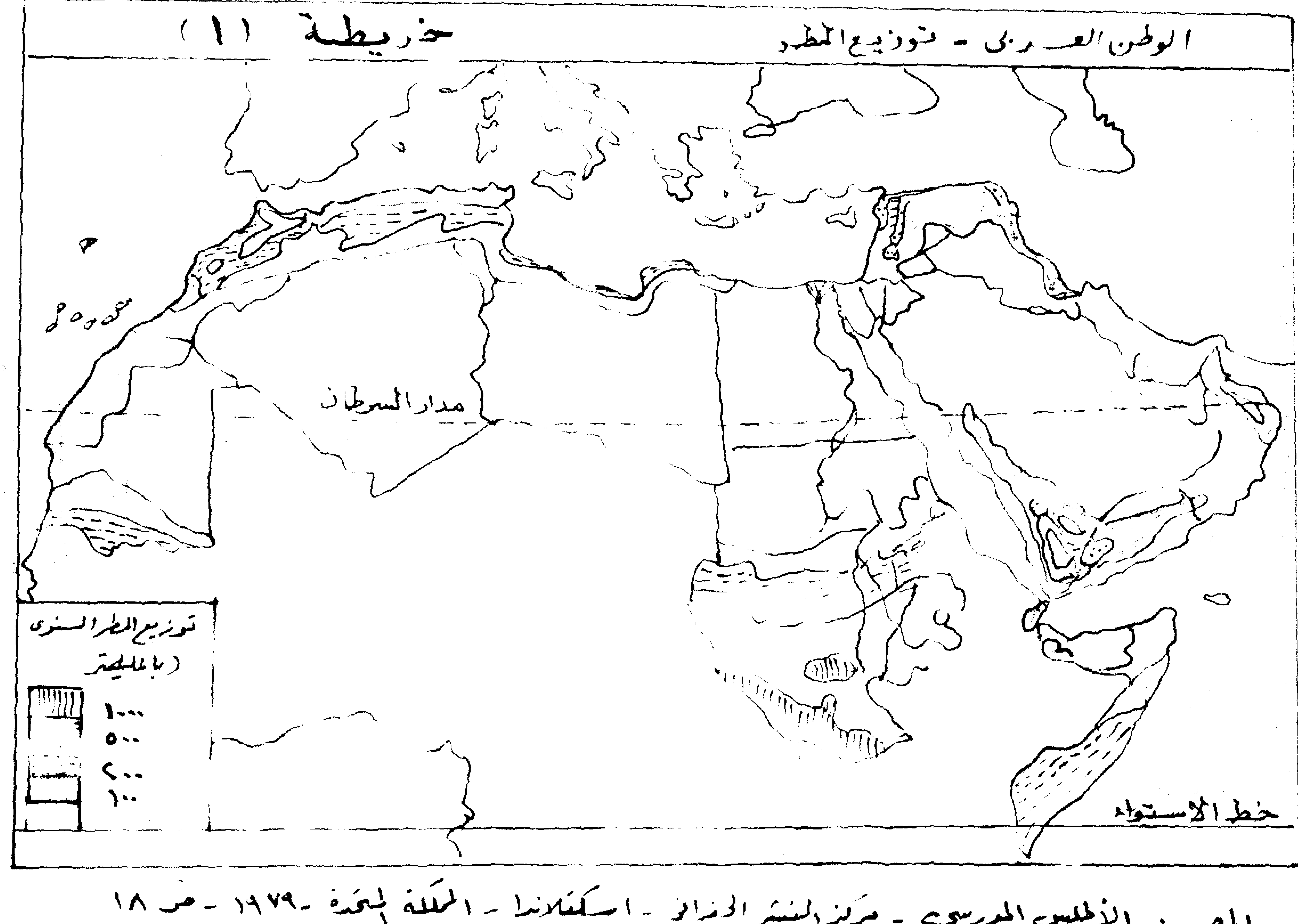
المصدر: كالي ص١٢٠

مخطط رقم (١)



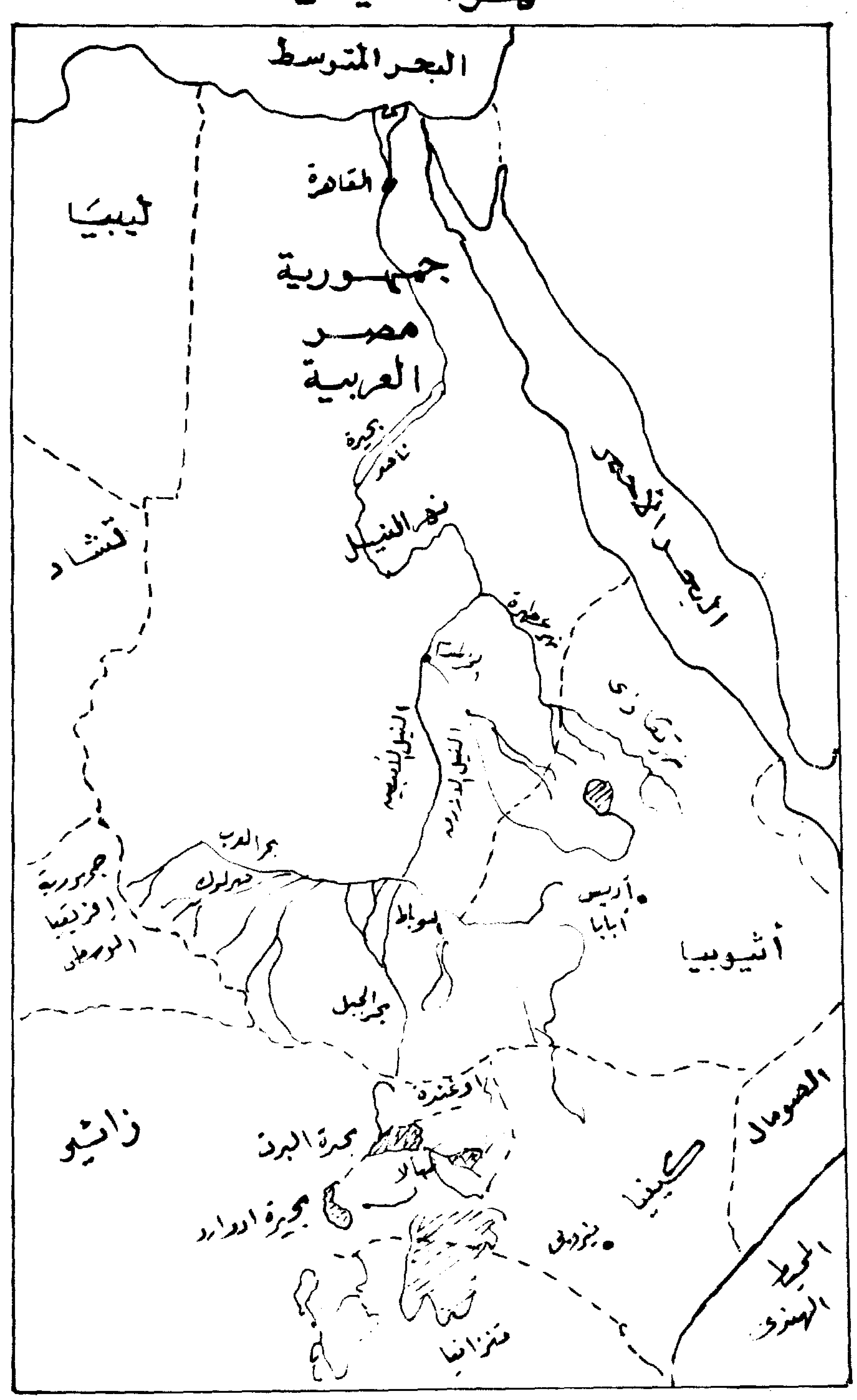
ميزان المدفوعات والميزان التجارى للزراعة المصرية (معطيات تقريبية)

٢ـ الميزان التجارى الزراعى



المصدر: الأطلس المدرسي - مركز النشر الجامعي - اسكتلاندا - المملكة المتحدة - ١٩٧٩ - ص ١٨

خريطة (٢)
نهر النيل



المصدر: محمد المنيزلاوي - نهر النيل دراسة في المكان - رؤية - ع (٣) ١٩٩١
ص ٩٢

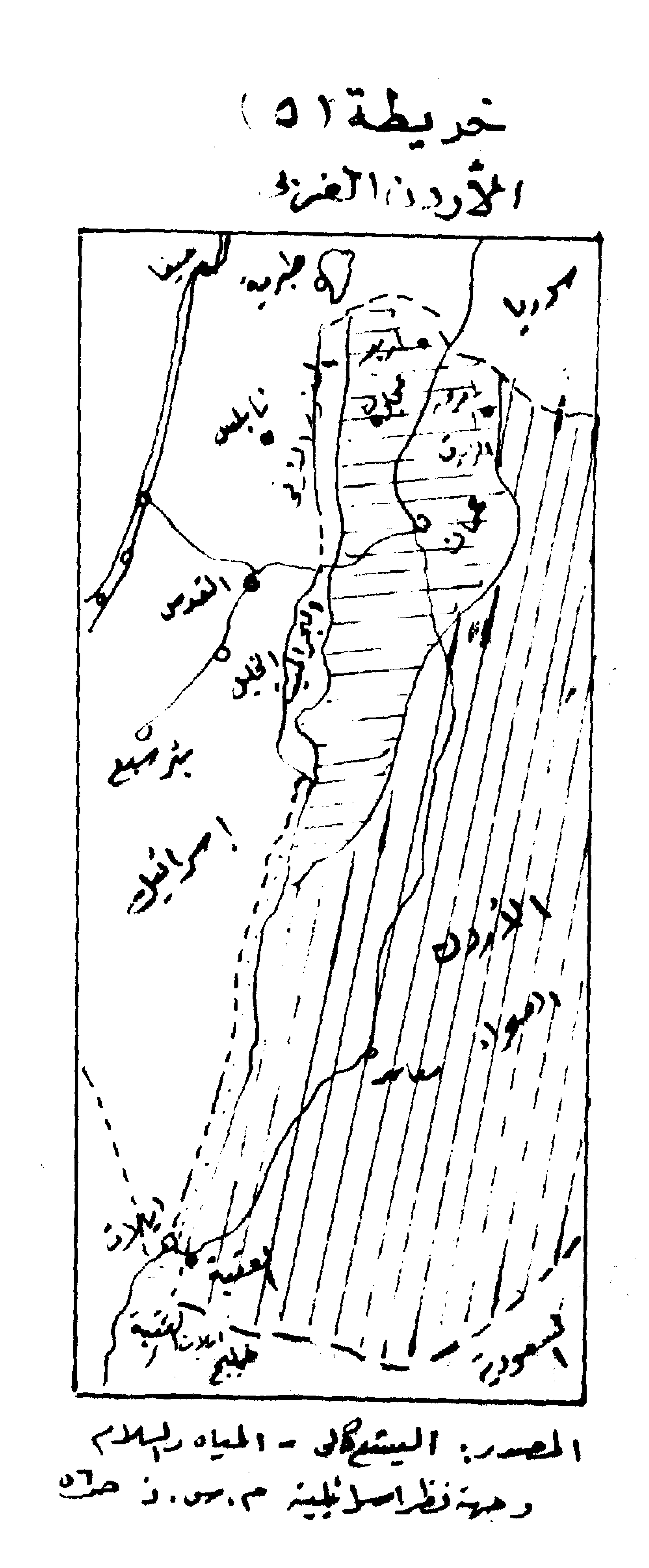
خريطة (٤)

التصريف المائي
في حوض نهر الأردن
الأعلى وروافده

المصدر: الصراع حول المياه في الشرق الأوسط - رؤية عربية
رؤى - ع(٣) - سبتمبر ١٩٩١ - ص٦٥

خريطة (٥)

الأردن الغربي



المصدر: البيشماوي - المياه والسلام
وجهة نظر إسرائيلية م. س. ذ ص٥٦

خريطة (٧)

لبنان : شبكة الأنهر

البحر الأبيض المتوسط
طرابلس
نهر أبو علي
نهر ابراهيم
نهر الكلب
بيروت
نهر بيروت
نهر الدامور
نهر صيدا الأولي
صيدا
نهر الزهراني
نهر الحاصباني
نهر الليطاني
صور
اسرائيل

---- حدود دولية

المصدر : اليشع كالي - المياه والسلام - وجهة نظر اسرائيلية

م.س.ذ. ص ٦٤ خريطة (٥) .

خريطة (٦)

مشروع جونستون ١٩٥٣

البحر المتوسط
صور
الليطاني
لبنان
الحاصباني
بانياس
بحيرة الحولة
سوريا
فلسطين المحتلة
الأردن
وادي العرب
إربد
عمان
قناة الغور الشرقية
نهر الأردن
وادي الزرقاء

المصدر : الصراع حول المياه في الشرق الأوسط . رؤية عربية

رؤدة . م.س.ذ. ص ٦٤ - خريطة (١)

قائمة بأهم المراجع والمصادر

(يستثنى من ذلك مراجع الفصل الأول)

* ا﴾حاتسا﴾زحبطع

١-ا﴾ضبـه

١- د. شحاتة (إبراهيم)، "البنك الدولي والعالم العربي"، "تحديات وآفاق الاقتصاد المصرى"، القاهرة، دار الهلال، مارس ١٩٩٠.

٢- عبد السلام (المحبوب)، فصول في حريق الجنوب السوداني"، بيت المعرفة للإنتاج الثقافي، ١٩٨٩.

٣- كالي (إليشع) "المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة رنده حيدرى، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

٤- شريف البرغوثى (بشير)، "المطامع الإسرائيلية فى مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦.

٥- د. بطرس غالى (بطرس)، "العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية"، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧.

٦- د. عبد السلام (جعفر)، "مبادئ القانون الدولي العام"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

٧-الشرقاوى (جمال)، "نهر الأنابيب"، القاهرة / طرابلس، دار الثقافة الجديدة، المجلس القومي للثقافة العربية، أبريل ١٩٩٠.

٨- د. حمدان (جمال)، "شخصية مصر"، عالم الكتب، ١٩٨٤.

٩- د. ربيع (حامد)، "نظرية الأمن القومي العربي"، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

١٠- سعيد الموعد (حمد)، "حرب المياه في الشرق الأوسط"، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر. ١٩٩٠.

١١- الحسن (خالد)، "السلام في الشرق الأوسط"، سلسلة صامد الاقتصادى، عمان، ١٩٨٦.

١٢- د. سعيد (رشدى)، "نهر النيل – نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل"، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣.

١٣- د. سعيد (رشدى)، "مستقبل الاستفادة من مياه النيل" في : أزمة مياه النيل إلى أين؟. القاهرة، دار الثقافة الجديدة ، أغسطس ١٩٨٨.

١٤- نيكسون (ريتشارد)، "الفرصة السانحة"، ترجمة احمد صدقى مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢.

١٥- د. مخيمر (سامر)، وحجازى (خالد)، "أزمة مياه النيل في المنطقة العربية"، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٦

١٦- جبور (سمير)، "مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

١٧- عبد الرحمن (شعبان)، "حروب العطش ضد مصر". القاهرة. أمة برس للأعلام والنشر. ١٩٩١.
١٨- بيريز (شمعون)، "الشرق الأوسط الجديد". ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. عمان. الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
١٩- كحاله (صبحي)، "المشكلة المائية وانعكاساتها على الصراع العربي – الاسرائيلي". بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٨٠.
٢٠- صفي الدين أبو العز (محمد)، "الجوانب البيئية لعدم أشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي" في : برنامج الأمم المتحدة لبيئة. ترجمة عبد السلام رضوان: "حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي – الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات". سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٥، يونيو ١٩٩٠.
٢١- د. أبو العطا (عبد العظيم)، د. شهاب (مفيد)، أ. رضا (دفع الله)، "نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل". جامعة الدول العربية. الادارة العامة لشئون الاقتصادية. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٥.
٢٢- د. الأشعل (عبد الله)، "النظام القانوني الفسطيني – الإسرائيلي" كتاب الأهرام الاقتصادي رقم (٧٠) مؤسسة الأهرام، ديسمبر ١٩٩٣.
٢٣- د. عودة (عبد الملك)، "السياسة المصرية وقضايا أفريقيا" كتاب الأهرام الاقتصادي ع (٥٩)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة. يناير ١٩٩٣.
٢٤- د. عودة (عبد الملك)، "أفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤". كتاب الأهرام الاقتصادي. مؤسسة الأهرام. أبريل ١٩٩٥. وايضا لنفس المؤلف "السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل". كتاب الاهرام الاقتصادي. القاهرة، العدد ١٢٥، أول ابريل ١٩٩٩.
٢٥- د. الخير (عز الدين)، "الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني". بغداد. معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
٢٦- د. فراج (عز الدين)، "الموارد المائية في الوطن العربي". القاهرة. دار الفكر العربي. ١٩٨٦.
٢٧- البرزي (عفت)، "إسرائيل والمياه العربية"، بيروت دار الحقائق، ١٩٨٤.
٢٨- روبنس (فيليب)، "تركيا والشرق الأوسط"، ترجمة ميخائيل نجم خوري. مكتبة مدبولي. القاهرة. دار قرطبة للنشر والأبحاث، ١٩٩٢.
٢٩- زهيري (كامل)، "النيل في خطر". القاهرة. العربي للنشر والتوزيع. ١٩٨٢.
٣٠- د. فريد سعد (كمال) (الأشراف والتخطيط والتنسيق)، د. ممدوح شاهين (محرر)، "تقييم الموارد المائية في الوطن العربي"، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية. المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة. باريس دلفست، دمشق، ١٩٨٨.
٣١- سبيجلر (ك.س)، "تنقية المياه المالحة". ترجمة: د. مصطفى محمد السيد، جدة. ١٩٨٥.
٣٢- شندي (مجدي)، "المياه: الصراع القادم في الشرق الأوسط"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٢.
٣٣- أحمد الموني (محمد)، "السياسة المائية للكيان الصهيوني". عمان، دار عمان، ١٩٨٦.
٣٤- حسنين هيكل (محمد)، "الانفجار ١٩٦٧" : القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠.

٣٥- حسنين هيكل (محمد)، "ملفات السويس"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
٣٦- حسنين هيكل (محمد)، "سنوات الغليان"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨.
٣٧- د. سمير أحمد (محمود)، "معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط"، القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٩١.
٣٨- مجموعة باحثين، "أزمة مياه النيل إلى أين؟"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.
٣٩- د. السمان (نبيل)، "حرب المياه من الفرات إلى النيل"، واشنطون، دون دار للنشر ١٩٩٠.
٤٠- ديفيس (يورى) وآخرون، "السياسة المائية الإسرائيلية"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

ب -المجلات المتخصصة:

١ -أحمد إبراهيم (ابراهيم)، "الأطماع الإسرائيلية فى مياه جنوب لبنان، السياسة الدولية، عدد (٧٠)، أكتوبر ١٩٨٢، ص١٦٧.
٢-د. بنات (إبراهيم)، د. كازمير بوشكاس، د. إسماعيل انس، "تنقيه مياه الصرف بإستخدام الأحواض البكتيرية الطحنية، العلم والتكنولوجيا، عدد (١٨/١٧)، يوليو ١٩٨٩، ص٩٥.
٣- إبراهيم محمود (احمد)، "المفاوضات الثنائية وإشكالية تسوية القضايا الجوهرية"، السياسة الدولية، عدد (١١٣)، يوليو ١٩٩٣، ص١٥٨.
٤- أبو شاويش (احمد)، "سياسة إسرائيل المائية فى الأراضى المحتلة عام ٦٧"، الفكر الاستراتيجى العربى، عدد ٤٣، يناير ١٩٩٣، ص١٤١.
٥- د. عباس عبد البديع (أحمد)، "أزمة المياه من النيل إلى الفرات"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص١٤٥.
٦- د. عباس عبد البديع (أحمد)، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمى"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص١٦٥.
٧- د. فخرى (أحمد)، زينب عبد الرحمن الغرابلى "السد العالى وحماية مصر من الجفاف - الإنجازات والآثار الجانبية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٨٨٩، ص١٩٦.
٨- د. يوسف احمد (أحمد)، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى - مناقشة لبعض الأبعاد السياسية"، المستقبل العربى، عدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص٦١.
٩- يوسف القرعى (أحمد)، "المؤتمر الدولى الرابع لدول حوض النيل"، السياسة الدولية، عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢، ص١٤٢.
١٠- القروى (إسماعيل)، "مشروع النهر الصناعى العظيم"، الوحدة، عدد يناير ١٩٨٢. ص١٢٣.
١١- محسن محمد (أشرف)، أمجد عبد الغفار "ندوة نهر النيل: لندن ٢-٣ مايو ١٩٩٠، السياسية الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص١٦٩.
١٢- مطيع "المختار، "ارتباط الأمن المائى بالأمن الغذائى فى الوطن العربى"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص١٣.

١٣- د. سلامة (إلياس)، "المصادر المائية فى الأردن وأهميتها التنموية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٠٨.

١٤- كمال دسوقى (أمير)، "أبعاد التعاون الإسرائيلى الأفريقى"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص٢٢٧.

١٥- مانجو (اندرو)، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، الباحث العربى، عدد ٢٧، يوليو/ سبتمبر ١٩٩١، ص٢٢.

١٦- مصطفى كامل (أنس)، "نحو بناء نظام جديد للتعاون الأقليمى فى حوض النيل"، السياسة الدولية، ع١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص٢٢..

١٧-زحلان (نطوان)، "العرب والتحدى التقنى: التخطيط والتنبؤ"، المستقبل العربى، عدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤ ص٤٦.

١٨- السيد عبد الوهاب (أيمن)، "المسار السورى - الإسرائيلى ومعوقات الصفقة الكامنة"، السياسة الدولية، عدد ١٢٠، ابريل ١٩٩٥، ص٢١٩.

١٩- د بطرس غالى (بطرس)، "إدارة المياه فى وادى نهر النيل"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤ أبريل ١٩٩١، ص١١٦.

٢٠- نويهض الحوت (بيان)، "خلفية الأطماع الإسرائيلية فى المياه: اللبنانية: انعكاس الجذور الدينية الصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام"، المستقبل العربى، عدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥.

٢١- د. شتاوفر (توماس)، "إسرائيل ومصادر المياه العربية: غنائم الحرب" ، الباحث العربى، عدد ٢٩، مارس/ يونيو ١٩٩٢،ص٦٤.

٢٢- د. آلان (تونى)، "فجوة الغذاء فى العالم العربى والحلول الواقعية"، الباحث العربى، عدد ٢٩، مارس/ يونيو ١٩٩٢، ص٢٢.

٢٣- فهمى (ثروت)، "تخطيط وتنمية الموارد المائية فى مصر"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٩٣.

٢٤- د. آلان (ج)، "الموارد المائية فى الشرق الأوسط: القضايا الاقتصادية والاستراتيجية"، الباحث العربى، عدد ٢٢، مارس ١٩٩٠، ص٣٨.

٢٥- الكسان (جان)، "الثروة المائية فى الوطن العربى"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص١١٣.

٢٦- محفوظ (جمال)، "إسرائيل وأمريكا وسياسة إسرائيل المائية"، الهدف، عدد ١٩٩١، ٢١ يناير ١٩٩٠، ص٢٤.

٢٧- د. مظلوم (جمال)، "المياه والصراع فى الشرق الأوسط"، الباحث العربى، عدد ٢٢، مارس١٩٩٠، ص٩.

٢٨- القصيفى (جورج)، "الهجرة اليهودية إلى فلسطين: ١٩٤٨ - ١٩٨٩"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٨، عدد٣، صيف ١٩٩٠.

٢٩- المصرى (جورج)، "حرب المياه فى الصراع العربى الصهيونى"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ٩١، ص٥٨.

٣٠- الفير (جوزيف)، "المستوطنات والحدود: التصورات الإسرائيلية للحل الدائم"، دراسات فلسطينية، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥.

٣١- د. ستار (جويس)، "مدخل إلى مؤتمر قمة إفريقي حول المياه"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص١٦٦.

٣٢- الشويكي (حسان)، "الأمن المائي العربي"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ٢٥.

٣٣- د. محمد حسان (حسان)، "مشكلات المياه في الشرق الأوسط"، (كتب)، شئون عربية، عدد ٤٨، ديسمبر ١٩٩٥ ص٢٠٢.

٣٤- د. حمدان العتكيم (حسن)، "أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٣، عدد ٣، خريف ١٩٩٥.

٣٥- فتحي (حسن)، "مستقبل المياه في الشرق الأوسط: بؤرة للخلاف أم مدخل للتعاون"، علوم وتكنولوجيا، عدد ٨، مارس ١٩٩٤، ص٢١.

٣٦- منص (حسن)، "الموارد المائية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٨٨.

٣٧- منص (حسن)، "مصادر المياه واستخداماتها في المملكة العربية السعودية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٣٥.

٣٨- منص (حسن)، "مصادر المياه واستخداماتها في السودان"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٣٩

٣٩- سعيد الموعد (حمد)، "حرب المياه الإسرائيلية من الفرات إلى النيل"، الهدف، عدد ٩٩٦، ٢٥ فبراير ١٩٩٠، ص٢٣.

٤٠- الحوت (رفقه)، "مصادر المياه واستخداماتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص٢٠٩.

٤١- الحوت (رفقه)، "الجمهورية العربية اليمنية - دراسة موجزة عن المصادر المائية في حوض صنعاء"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص٢١١.

٤٢- ديمون (رينيه)، مصر، بنجلاديش محرومه من الماء على حافة المتوسط"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص٤٨.

٤٣-فرج أبو داود (زهير)، "كلمة الوفد العربي/ السوري"، الباحث العربي، عدد، أبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص١٨.

٤٤- د. مخيمر (سامر): "من تكنولوجيات التحلية: التناضح العكسي"، العلم والتكنولوجيا، عدد ٢٨، أبريل ١٩٩٢.

٤٥- مدلل (سعد الدين)، "الثروة المائية في لبنان"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٧٨.

٤٦- س. الموس (شريف)، محمود الجعفرى "السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادى الإسرائيلي - الفلسطيني"، دراسات فلسطينية، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص٤٤.

٤٧- د. حسن (شوكت)، "القواعد الدولية لتنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية". الباحث العربي، عدد ٢٤، سبتمبر ١٩٩٠ص٢٧.

٤٨- إبراهيم (صادق)، "تقنيات تحلية المياه وأهميتها في الكويت"، علوم وتكنولوجيا، عدد ٨، مارس ١٩٩٤، ص٤٤.

٤٩- زهر الدين (صالح)، "مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني"، الوحدة، عدد٧٦، يناير ١٩٩١، ص٨٠.

٥٠- سالم (صلاح)، "المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة"، السياسة الدولية، عدد ١١٦، أبريل ١٩٩١.

٥١- د. المجذوب (طارق)، "التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية والمياه والطاقة الكهرومائية"، المستقبل العربي، عدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص٩٥.

٥٢- حسني أبو سنة (طارق)، "الأندوجو والتكتلات الإقليمية"، السياسة الدولية، عدد ٩٨، أكتوبر ١٩٨٩، ص٢٣١.

٥٣- بلقريز (عبد الاله)، "الاقتصاد السياسي العسكري في الأمن المائي العربي"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص٧.

٥٤- ذكرو... (عبد الأمير)، "مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي"، عدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤، ص٢٢١.

٥٥- د. القدري (عبد القادر)، "البحر في الاستراتيجية العربية"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص٩٨.

٥٦- صالح أحمد (عبد الله)، "الصراع من أجل السلام"، السياسة الدولية، عدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٣

٥٧- د. عودة (عبد الملك)، د. حمدي عبد الرحمن "التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤ ، أبريل ١٩٩١، ص١٥٩.

٥٨- د. سعيد (عبد المنعم)، "تقديم منف: الشرق الأوسط بعد السلام - نظرة عامة على المفاوضات"، السياسة الدولية، عدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص١٥٨.

٥٩- نظام الدين (عرفان)، "تركيا والعرب - خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافيا والعداوات والمصالح الدائمة"، الباحث العربي، عدد ٢٧، يوليو/ سبتمبر ١٩٩١، ص١٥.

٦٠- د. خليفة (عزمي)، "متابعة السلام، استراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية - الإسرائيلية"، السياسة الدولية، عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص٢٢٦.

٦١- يوسف (عطا الله)، "إسرائيل والمشاريع المائية في فسطين المحتلة"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٥٤.

٦٢- د. الحديدي (علاء)، "السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص١٢٢.

٦٣- غالب عبد الخالق (علي)، "نهر الفرات - المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيرها على الوارد المائي إلى العراق"، الباحث العربي، يوليو / سبتمبر ١٩٩٠.

٦٤- هوملانى (عماد)، "سياسة إسرائيل المائية وأثرها فى مستقبل التسوية"، شئون فلسطينية، عدد ٢٠١، ديسمبر ١٩٨٩، ص٦٠.
٦٥- على حسين (فتحى)، "المؤتمر العربى الوزارى عن البيئة والتنمية"، السياسة الدولية، عدد ١٠٩، أكتوبر ١٩٩١، ص١٩٥.
٦٦- على حسين (فتحى)، "قراءة تحليلية فى العلاقات المصرية الأثيوبية"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص١٨٤.
٦٧- د. قبعة (كمال)، "الأثار التدميرية اللاحقة للسياسة المائية الصهيونية فى الضفة الغربية، الهدف، عدد ٨٧٦٠، ٢٤ أغسطس ١٩٨٧، ص٢٦.
٦٨- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى دولة قطر"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٦٦.
٦٩- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى البحرين"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٢٩.
٧٠- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى دولة الإمارات العربية المتحدة"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٢٧.
٧١- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى سلطنة عمان"، العلم والتكنولوجيا، عدد١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٥٠.
٧٢- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى سوريا"، العلم والتكنولوجيا، عدد١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٤٢.
٧٣- صادق (يمى)، "الثروة المائية فى تونس"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٣١.
٧٤- صادق (لمى)، "الموارد المائية واستعمالاتها فى الجزائر"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص١٣٣.
٧٥- صبحى (مجدى)، "أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص١٢٤.
٧٦- د. السيد سعيد (محمد)، "هياكل العمل العربى المشترك - تجاوز أزمة النظام العربى"، السياسة الدولية، عدد ١٠٠، إبريل ١٩٩٠، ص١٨.
٧٧- د. عبد الهادى راضى (محمد)، "المياه فى العالم العربى نحن وعام ٢٠٢٥"، الباحث العربى، عدد ٢٨، يناير/ فبراير ١٩٩٢، ص٥٢.
٧٨- د. فهد الراشد (محمد)، "المحافظة على المياه بالكويت والخيارات المتعددة"، علوم وتكنولوجيا، عدد ٨، مارس ١٩٩٤.
٧٩- د. أبو زيد (محمود)، "الاستخدام الأمثل للمياه فى القطاع الزراعى"، علوم المياه، عدد ٩، أبريل ١٩٩١.
٨٠- د. عبد الفضيل (محمود)، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة"، المستقبل العربى، يناير ١٩٩٤، ص٩١.

٨١- د. فيصل الرفاعي (محمود)، "أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي"، العلم والتكنولوجيا، عدد١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص٢٩.

٨٢- د. علوي (مصطفى)، "البيئة الدولية للمفاوضات"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص٧٩.

٨٣- خليفة (نبيل)، "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص٤١.

٨٤- الاصفهاني (نبيه)،و أحمد يوسف القرعي (إعداد)، "منف وثائقي – مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢.

٨٥- أوتكان (نجاتي)، "كلمة الوفد التركي – المذكرة التفصيلية عن عملية بدء تجميع مياه خزان آتاتورك"، الباحث العربي، ٢٣، أبريل / يونيو ١٩٩٠، ص١٢.

٨٦- حلبي (نجلاء)، الثروة المائية في العراق واستخداماتها"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٧/١٨، يونيو ١٩٨٩، ص١٤٧.

٨٧- حلبي (نجلاء)، "الموارد المائية في المملكة المغربية واستخداماتها"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص٢٠٢.

٨٨- محمود بركات (نظام)، "الاستيطان والصراع العربي – الإسرائيلي الجانب السياسي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٣، عدد ١، ربيع ١٩٩٥.

٨٩- د. كيلاني (هيثم)، "العنف والمياه – دراسة مستقبلية"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد ٢٨، صيف ١٩٩٢.

٩٠- الزهاوي (وسام)، "كلمة الوفد العراقي"، الباحث العربي، عدد ٢٣، أبريل/يونيو ١٩٩٠، ص٢١.

٩١- علي هاشم (ياسر)، "الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص١٥٠.

٩٢- ديفيز (يوري)، "مصادر المياه وسياسات إسرائيل المائية"، الباحث العربي، عدد ٢٩، مارس/يونيو ١٩٩٢، ص٤٩.

٩٣- "إعلان القاهرة حول المياه في إفريقيا"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ٩١.

٩٤- الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، الباحث العربي، عدد ٢٤، يوليو / سبتمبر ١٩٩٠، ص٣٤.

٩٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد في الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص٤٢.

جـ- المجلات شبه المتخصصة والسيارة.

١- د. حامد مشعل (أمين)، "العرب وأزمة الماء: هل حانت لحظة الصراع على مصادر المياه؟"، العربي، عدد ٤٤٥، ديسمبر.

٢–فيزبلارد (بيرد)، "المياه في الشرق الأوسط: مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة للتعاون الإقليمي؟"، هنا لندن، عدد ٥٣٣، مارس ١٩٩٣، ص٦.
٣–د. سعيد (رشدى)، "مشكلة المياه في الشرق الأوسط"، الأهرام الاقتصادى، ٢ مارس ١٩٩٢، ص١٤.
٤– الحسينى (سلامى)، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، الدستور، عدد ٦٤٥، ٩ يوليو ١٩٩٠.
٥– د. أمين (سمير)، "مؤسسات بريتون وودز – خمسون عاما بعد إنشائها"، النهج، عدد ٢٣٧، السنة ١١، خريف ١٩٩٤.
٦– موجور (شلو)، "معهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى– رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام في الشرق الأوسط"، ترجمة وإعداد أمين إسكندر، منبر الشرق، عدد ١٤، يوليو ١٩٩٤ ، ص١٣٤
٧– الفراتى (عبد اللطيف)، "توفر المياه: مشكلة تونس خلال السنوات القادمة"، المجلة، عدد ٥٨٦، ١–٧ مايو ١٩٩١، ص٤٧.
٨–د. عودة (عبد الملك)، "النيل نهر دولى لا يرتبط بتسوية الصراع العربى – الإسرائيلى"، المصور، عدد ٣٥٤٠، ١٧ يناير ١٩٩٢، ص٢٣.
٩– د. حمدان (كمال)، "الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية"، الطريق، السنة ٥٤، عدد ١، يناير/ فبراير ١٩٩٥، ص٩٣.
١٠– القريزى (محمد)، "من تركيا إلى الخليج: الأرصدة السائلة"، المجلة، عدد ٦١٥، ٢٠/٢٦ نوفمبر ١٩٩١، ص٥٦.
١١– سعد هجرس (محمد)، "سد مصر العالى: شبهات الماضى – تحديات الحاضر – مخاوف المستقبل"، المنار، عدد ٢٠، أغسطس ٨٦، ص٨٨.
١٢– د. أبو زيد (محمود)، "حوار"، أجرته د. سلوى أبو سعده، المصور ١٩٩٢/١/١٠، ص٩٥.
١٣– د. حتى (نصيف) "النظام الإقليمى العربى إلى أين؟ هل العرب ظاهرة صوتية؟"، الهلال، فبراير ١٩٩٣.
١٤–قبوط (هانى)، "أطماع صهيونية ومشاريع أمريكية: نهر الليطانى وإسرائيل"، الشاهد، عدد ٢٦، أغسطس ١٩٨٨.
١٥– "أمن المياه قبل أمن الحدود"، الشاهد، عدد ١٠٧، يوليو ١٩٩٤.
١٦– "دائرة الحوار: المفاوضون المصريون وأسرار الجولة الأولى"، المصور ١٩٩٢/٦/٥، ص٦٠.
١٧–الأفق، عدد ٢٦٩، ٢٨ يونيو ١٩٩٠، ص٢٠.
١٨– الأهرام الاقتصادى، عدد ١٠٩٨، ٢٩ يناير ١٩٩٠، ص٥٢.
١٩–الأهرام الاقتصادى، عدد ١٠٩٩، ٥ فبراير ١٩٩٠، ص٣٠.
٢٠– الأهرام الاقتصادى، عدد ١١٠٢، ٢٦ فبراير ١٩٩٠، ص٣٢.
٢١– الأهرام الاقتصادى، عدد ١١٠٥، ١٩ مارس ١٩٩٠، ص٥٢.
٢٢– الدفاع، يوليو، ص٩٠.
٢٣– العربى، عدد ٣١١، أكتوبر ١٩٨٤، ص١٠.
٢٤– العربى، عدد ٣١٨ مايو ١٩٨٥، ص٣٦.

٢٥- العربى، عدد ٣٢٣، أكتوبر ١٩٨٥، ص٩٠.
٢٦- العربى، عدد ٣٧٠، سبتمبر ١٩٨٩، ص٢١.
٢٧- العربى، عدد ٣٨٠، يوليو ١٩٩٠، ص٢٣.
٢٨- العربى، عدد ٤٤٤، سبتمبر ١٩٩٥.
٢٩- الفرسان، عدد ٦٨٦، أبريل ١٩٩١، ص٢٠.
٣٠- المصور، عدد ٣٤١٩، ٢٠ أبريل ١٩٩٠، ص٥٤.
٣١- روز اليوسف، عدد ٣٢١٤، ١٥ يناير ١٩٩٠.
٣٢- روز اليوسف، أغسطس ١٩٩٠، ص٢٦.

د. التقارير والإصدارات:

١- بيركوف (جيرمى)، "استراتيجية لإدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولى، واشنطون، مايو ١٩٩٤.
٢- د. أبو طالب (حسن)، أحمد السيد ثابت ، "الاتجاهات الرئيسية فى النظام الدولى"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥.
٣- د. حسيب (خير الدين) (المشرف ورئيس الفريق البحثى)، مستقبل الأمة العربية - التحديات والخيارات" (التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨.
٤- توفيق ماضى (رياض)، "سياسة الصهاينة المائية فى الأراضى العربية المحتلة"، دراسات اجتماعية (٢٢)، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٠.
٥- شندى (مجدى)، "مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددها الأطراف"، كراسات استراتيجية، كراسة (٧)، ٢٨ صفحة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢.
٦- سينع (ميخال)، "قضية المياه"، مختارات إسرائيلية، السنة الأولى، عدد (٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٩٥.
٧- د. كيلانى (هيثم)، "المياه العربية والصراع الإقليمى - دراسة مستقبلية"، كراسات استراتيجية، كراسة (١٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
٨- "إطار التعاون بين دول حوض النيل"، تقاير مجلس الشورى المصرى، تقرير رقم (٧)، ملحق رقم ٢.
٩- "التفاعلات العربية - التركية"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
١٠-"السلام الإسرائيلى الأردنى - وادى عربه أمام الجولان"، مختارات إسرائيلية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة ، السنة الأولى، عدد ١، يناير ١٩٩٥.
١١- "الصراع حول المياه فى الشرق الأوسط" (رؤية عربية)، الجيزة، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، عدد ٣، سبتمبر ٩١.

١٢- "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط" (رؤية إسرائيلية)، الجيزة، مركز الفالوجـا للدراسات والنشر، عدد ٣، سبتمبر ٩١،.
١٣- "الاقتصاد السياسى للموارد المائية فى الوطن العربى"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.
١٤- الموارد المائية واستخداماتها، سلسلة تقارير لجنة الإنتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى، مجلس الشورى، تقرير ٩، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.
١٥- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.
١٦- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، صندوق النقد العربى، منظمة الأقطار العربية المصدرة بالبترول، ١٩٩٤.
١٧- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٤، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، صندوق النقد العربى، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٩٥.
١٨- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، واشنطون، دى. سى، ١٩٩٣.
١٩- تقرير عن حروب المياه فى الشرق الأوسط، عالم الاستثمار العربى، مايو ١٩٩٠.

هـ- ندوات ومؤتمرات:

١-خورى (جان)، رسول آغا (واثق) الدروبى (عبد الله) أسعد (شوقى)، "الموارد المائية فى الوطن العربى وآفاقها المستقبلية"، ورقة مقدمة لندوة مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى، الكويت ١٩٨٦.
٢- د. عبد الله معوض (جلال)، "المياه والدور التركى الإقليمى فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١.
٣- عامر (حسن)، "مشروع إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الرى: الوضع المائى واستراتيجية استخدامه فى المستقبل"، المؤتمر القومى للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.
٤- د. عبد الرحمن (حمدي)، "إمكانية تدعيم تدعيم الأمن المائى العربى"، بحث مقدم إلى: المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١.
٥- د. مخيمر (سامر)، د.إبراهيم (جمال)، "إعتبارات إعادة استخدام المياه المبتذلة فى الزراعة"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبى، أكتوبر ١٩٩٢.
٦- د. مخيمر (سامر)، "نقل التكنولوجيا بين التنمية والتبعية"، الندوة الإقليمية لتوطين التكنولوجيا، البحرين، مارس ١٩٩٠.
٧- د.دانش (سامى)، د. خاطر (أحمد)، الأنصار (محمد)، "خيارات إعادة استخدام المياه فى البحرين"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبى، أكتوبر ١٩٩٢.

٨- ابن عمر الخطيب (شحته)، "تنمية مصادر بديلة للمياه في الدولة العربية باستخدام وسائل الاستشعار عن بعد (تحلية المياه طبيعيا)". مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.

٩- د. المزيني (صالح)، "مجالات الاستفادة من المياه المعالجة"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.

١٠- د. عامر (صلاح الدين)، "المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف"، بحث مقدم إلى "المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٧ ديسمبر ١٩٩٢.

١١- د. جمعة (عبد السلام) د. أبو العنين (رشاد)، "دور الأصناف الجديدة في ترشيد استهلاك المياه". ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

١٢- المقرن (عبد اللطيف)، "استراتيجية تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها بدول مجلس التعاون الخليجي العربي" مؤتمر الخليج الأول للمياه، أكتوبر ١٩٩٢.

١٣- شتلا (فتحي)، "جر الفائض المائي من لبنان إلى الخليج العربي". مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.

١٤- دكروب (فخر الدين)، "الاستغلال الأمثل للموارد المائية في لبنان بما يخدم زيادة رقعة الأراضي المروية"، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث والتطوير التطبيقية، عمان، أبريل ١٩٩٤.

١٥- حجاب (كمال)، "الاستخدامات غير الزراعية لمياه النيل". ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

١٦- د. فريد سعد (كمال)، "دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لآفاق عام ٢٠٠٠". ورقة مقدمة إلى اجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدام المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، ٧ ديسمبر ١٩٩٢.

١٧- د. فريد سعد (كمال)، د. أبو زيد (محمود)، "برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي". ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

١٨- د. أمين قنديل (محمد)، "نظرة عامة على وضع التحلية في الوطن العربي"، المؤتمر الإقليمي الأول لدول شمال أفريقيا لاستخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر، القاهرة، مايو ١٩٩١.

١٩- د. راغب الزناتي (محمد)، "إستخدام مياه الصرف في الزراعة المصرية". ندوة أزمة النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

٢٠- صابر محمد (محمد)، "إعادة استخدام المياه"، المؤتمر القومي حول البحث العلمي والمياه، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٠.

٢١- قطب نصر (محمد)، "التركيب المحصولي وحساب الاحتياجات المائية"، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

٢٢- القاضي (مصطفى)، "الأراضي الجديدة". ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

٢٣- القاضي (مصطفى)، "تاريخ الري في مصر والوطن العربي"، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

٢٤- كامل شنودة (وليم)، "محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية"، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.
٢٥- مركز الامارات للدراسات والنشر، المياه في الوطن العربي، (ترجمة عن مؤتمر)، أبوظبي، ١٩٩٧.
٢٦- نجيب سيفين (وليم)، "مشكلة المياه في الوطن العربي"، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

و - الصحف

١-د. زكي قناوي (ابراهيم)، "حرب المياه بين قضايا التسعينات"، الأهرام، ١٩٩٠/٦/٢٤، ص٧.
٢- حسين الطماوي (احمد)، "رسالة إلى رئيس تركيا من مواطن مسلم"، المساء، ٨ أغسطس ١٩٩٠، ص٣.
٣- نصر الدين (أحمد)، "لجنة المياه العربية توصي بتنفيذ توصيات قمة الأرض"، الأهرام، ١٤ نوفمبر ١٩٩٢، ص٦.
٤- يوسف القرعي (أحمد)، "المياه العربية .. والقمة الغائبة"، الأهرام، ١٧ أغسطس ١٩٩٥، ص١٠.
٥- يوسف القرعي (أحمد)، "حوض النيل .. الهوية المفقودة والمياه المهدورة"، الأهرام، عدد ٣٩٨٩٦، ٢٩ فبراير ١٩٩٦، ص١٠.
٦- حسن (اميرة)، "شبح حرب المياه يطل على الشرق الأوسط"، الأهرام، ٣٠ أبريل ١٩٩١.
٧- حسن (أميرة)، "صراع المياه في الأراضي المحتلة"، الأهرام، ديسمبر ١٩٩٣، ص٥.
٨- محمد أمين (أمين)، "حوار مع أمين مساعد الجامعة العربية"، الأهرام، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.
٩- شروقي (باهر)، "المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركي الجديد في المنطقة"، الوفد، ١٩ يناير ١٩٩٢، ص٧.
١٠- أبو كيله (حمدى)، "مشكلة المياه في مصر"، (مكتبة الحوار القومي)، الأهرام، ٣٠ أغسطس ١٩٩٥، ص١٩.
١١- البكرى (خميس)، "نقطة الماء الحائرة!"، الأهرام، ٥ فبراير ١٩٩٢، ص٧.
١٢- ابراهيم محبوب (رشاد)، "منطقة حوض النيل .. والأمن القومي المصرى"، الأهرام، ١٦ أغسطس ١٩٩٥، ص١٠.
١٣- د. سعيد (رشدى)، "حوار أجراه معه مصباح قطب، الأهالي، ٣ نوفمبر ١٩٩٣.
١٤- أرمتياج (ريتشارد)، "اقتسام نهر اليرموك"، الحياة، ٢١ أبريل ١٩٩٤.
١٥- دولرماني (سجيني)، "محاور وبدائل جديدة لحل مشكلة المياه في الشرق الوسط"، ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
١٦- أحمد سلامة (سلامة)، "مشكلة المياه"، الأهرام، ١٩٩٠/٦/٤.
١٧-ناشر (صادق)، "أزمة المياه في اليمن؛ مشاكل اليوم .. كارثة الغدا"، الخليج، عدد ٦٠٣٥، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص١٧.
١٨- البنى (صفوان)، "سورية تؤكد على أهمية دجلة للبلدان الثلاثة"، صوت الكويت الدولي"، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢، ص٦.

١٩- حسن (طارق)، "تركيا تحول إنظارها للمنطقة العربية"، الشعب، ٢٣ يناير ١٩٩٠.
٢٠- الغمرى (عاطف)، "نقطة الماء .. واستراتيجية البقاء، الأهرام، ١٦ أغسطس ١٩٩٥، ص١٠.
٢١- شلبي (عبد الرحمن)، "ندوة مشاكل المياه العذبة ووسائل ترشيد استهلاكها في مصر"، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤ الأهرام، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤.
٢٢- سلامة (عبد الناصر) "أمام الاجتماع الطارئ للجامعة العربية"، الأهرام، أبريل ١٩٩٦، ص٩.
٢٣- معروف (عبد)، "المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية ارتفاع موحة المياه وتراجع الزراعة وازدياد الهجرة، الحياة، ١١ فبراير ١٩٩٣.
٢٤- معروف (عبد)، "نهر الفرات وتاريخ النزاع على مياهه - هل تحل مفاوضات السلام المشاكل القائمة حوله"، الحياة، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣.
٢٥- إمست (عصمت)، "موضوع الفرات حظي بالجانب الأكبر من محادثات ديميريل في دمشق"، الحياة، ٢٣ يناير ١٩٩٣.
٢٦- نون (علي)، "شهر تام على تحويل تركيا نهر الفرات لملء سد أتاتورك .. والسوريون يدعون إلى إتفاق ثلاثي"، الحياة، عدد ٩٩٠٢، ١٣ فبراير ١٩٩٠، ص٥.
٢٧- وجدى (فريد)، "قبيل استئناف المفاوضات بميريلاند: واشنطون تلوح بتقديم مساعدات لسوريا في حالة التوصل الاتفاق سلام"، الأهرام، ٢٩ فبراير ١٩٩٦، ص٨.
٢٨- العباسى (محمد)، "تركيا تنازل سوريا بسلاح المياه"، العالم، ٢٠ يناير ١٩٩٠.
٢٩- جمال عرفة (محمد)، "هامش حرب المياه القادمة"، الشعب، ٢٣ أبريل ١٩٩١.
٣٠- د. حليم (محمد)، "مياه .. مياه .. مياه"، أخبار اليوم، ١٩ ديسمبر ١٩٩٢.
٣١- د. نعمان (محمد)، "خطه إسرائيل لابتلاع المياه العربية"، مصر الفتاة، ٢٨ أكتوبر ١٩٩١.
٣٢- الشاذلي (محمود)، "وزيرا الري بمصر وسوريا يستعرضان المواقف الدولية لقضية المياه"، الوفد، ١٢ يناير ١٩٩٣، ص٢.
٣٣- إسكندر (مروان)، "مياه إيران وزراعة قطر"، الحياة، عدد ١٠٥٦٦، ١٢ يناير ١٩٩٢، ص١١.
٣٤- الحسيني (مصطفى) (ترجمة)، "مشكلة المياه في إسرائيل"، الوفد، ١٢ أبريل ١٩٩٢.
٣٥- د. كمال طلبه (مصطفى)، "في حوار الجمهورية الأسبوعي"، الجمهورية، عدد ١٤٢٥٥، ٧ يناير ١٩٩٣، ص٢.
٣٦- شعير (مغازى)، "تقرير اخبارى عن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية"، الأهرام ١٩٩٥/٧/٣١، ص٩.
٣٧- شحاتة دياب (مغاورى) "موارد المياه .. تعليما وبحث وإدارة"، الأهرام، ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
٣٨- مكاوى (هدى)، "مد مياه النيل إلى إسرائيل"، الشعب، ١٣ أكتوبر ١٩٩٢.
٣٩- أحمد (محمد سيد)، "القنبلة المائية"، الأهرام، ١٠ أبريل ١٩٩٩.
٤٠- أخبار اليوم، ٣٠ يونيو ١٩٩٠.
٤١- الأحرار، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠.
٤٢- الأحرار، ٥ نوفمبر ١٩٩٠.
٤٣- الأحرار، ١٧ ديسمبر ١٩٩٠.

٤٤- الأحرار، ٢٨ يناير ١٩٩١.
٤٥- الأهالي، ٨ أغسطس ١٩٩٠.
٤٦- الأهالي، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠.
٤٧- الأهالي، عدد ٥١٧، ٤ سبتمبر ١٩٩١
٤٨- الأهرام، ١٧ يناير ١٩٩٠.
٤٩- الأهرام، ٢٠ يناير ١٩٩٠.
٥٠- الأهرام، ٢٧ يناير ١٩٩٠.
٥١- الأهرام، ٣ فبراير ١٩٩٠.
٥٢- الأهرام، ١٤ فبراير ١٩٩٠.
٥٣- الأهرام، ١٦ فبراير ١٩٩٠
٥٤- الأهرام، ٢٦ فبراير ١٩٩٠
٥٥- الأهرام، ٢٣ مارس ١٩٩٠.
٥٦- الأهرام، ٢ أبريل ١٩٩٠.
٥٧- الأهرام، ٢٣ بوبل ١٩٩٠
٥٨- الأهرام، ١٣ مايو ١٩٩٠.
٥٩- الأهرام، ٢٠ مايو ١٩٩٠
٦٠- الأهرام، ٤ يونيو ١٩٩٠.
٦١- الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٩٠.
٦٢- الأهرام، ٢٩ يونيو ١٩٩٠
٦٣- الأهرام، ١٣ يوليو ١٩٩٠.
٦٤- الأهرام، ٣٠ يوليو ١٩٩٠.
٦٥- الأهرام، ٥ أكتوبر ١٩٩٠.
٦٦- الأهرام، ١٣ يوليو ١٩٩١.
٦٧- الأهرام، ١٣ سبتمبر ١٩٩١.
٦٨- الأهرام، ٢٧ نوفمبر ١٩٩١.
٦٩- الأهرام، ٢٩ نوفمبر ١٩٩١.
٧٠- الأهرام، ٢٧ فبراير ١٩٩٢.
٧١- الأهرام، ١١ أبريل ١٩٩٢.
٧٢- الأهرام، ١٤ نوفمبر ١٩٩٢.
٧٣- الأهرام، ١٦ نوفمبر ١٩٩٢.
٧٤- الأهرام، ١٣ أغسطس ١٩٩٥.
٧٥- الأهرام، ٢٣ أغسطس ١٩٩٥.
٧٦- الأهرام، ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
٧٧- الأهرام، ٢٩ فبراير ١٩٩٦.

٧٨- الجمهورية، عدد ١٣٣٧٥، ١١ أغسطس ١٩٩٠، ص٢.
٧٩- الحقيقة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٩.
٨٠- الشرق الأوسط، ٢٣ مارس ١٩٩٠.
٨١- الشرق الأوسط، ٢٢ يناير ١٩٩٣.
٨٢- الشعب، ٦ مارس ١٩٩٠.
٨٣- الشعب، ١٩ فبراير ١٩٩١.
٨٤- الشعب، ٢ أغسطس ١٩٩١
٨٥- الشعب، ٣ سبتمبر ١٩٩١.
٨٦- الشعب، ٢٦ يناير ١٩٩٦، ص٧.
٨٧- النور، ١٢ يونيو ١٩٩١.
٨٨- الوفد، ١٩ أغسطس ١٩٨٩.
٨٩-الوفد، ٢٤ فبراير ١٩٩٠.
٩٠- الوفد، ٦ أغسطس ١٩٩٠.
٩١- الوفد، عدد ١٤٣٩، ٧ أكتوبر ١٩٩١.
٩٢- الوفد، عدد ١٤٤٠، ٨ أكتوبر ١٩٩١.
٩٣- الوفد، عدد ١٤٤١، ٩ أكتوبر ١٩٩١.
٩٤- اليوم العمانية، ٣ مايو ١٩٩٠.
٩٥- مصر الفتاة، ١١ فبراير ١٩٩١.
٩٦- مصر الفتاة، ٤ نوفمبر ١٩٩١.
٩٧- الحقيقة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٩.
٩٨- الحقيقة، ٢ يناير ١٩٩٠.
٩٩- الحقيقة، ٢٧ يناير ١٩٩٠.
١٠٠- الحقيقة، ٣ فبراير ١٩٩٠.
١٠١- الحقيقة،٣ مارس ١٩٩٠.
١٠٢- الحقيقة، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠.
١٠٣-الحقيقة، ١٣ يوليو ١٩٩١.
١٠٤-الحقيقة، ٣ أغسطس ١٩٩١.
١٠٥-الأهرام، ٢٠-٢٣ مارس ١٩٩٩.
١٠٦-الأهالي، ٣١ مارس ١٩٩٩.

مراجع أجنبية مختارة

١-الكتب:

1-Beschorner, W. : "Water and Instabitlity in The Middle East - "International Institute for Strategic Studies, London", 1992
2-Tuma, Elias. "The Economic Case for Palestine" , London , 1978.
3-Sayegh. F.A . "Zionist Colonialism in Palestine" , Beirut. 1965.
4-Howell. P. P. and Anbon, G.A. (eds). "The Nlie: Sharing a Scarcing Resource" , Cambridge University Press. London.1994.
5-Last, G.C. "Ethiopia: Physical and Social Geography", in :Africa South of the Sahara 1991, Eupora Publications , Lonodn , 1991.
6-Hoshin. H. E. "The Middle East". New. York. 1954.
7-Hurst. H E. "The Nile" , "London , 1951.
8-Waterbury, John, "Hydropolitics of the Nile Valley" , Contemporary Issues in The Middle East, Syracuse University Press , 1979.
9-Starr, Joyce and Daniel C. Stoll. "Water in the Year 2000", in: Starr, Joyce R. and Stoll, Daniel C. (eds). "The Politics of Scarcity: Water in the Middle East", West View Press, London and Boulder, 1988.
10--, " US Foreign Policy on Water Resources", Washington, DC: CSIS, 1987.
11-Buros; O. K: The Desalting ABC s. IDA, USA, 1990 US. Dept. of the Interior: The A.B.C. of Desalting: Office of Water Research & Technology, Washington D.C., 1980.
12-Patai, Rafael, (editor), the Complete Diqries of the Theodore Herzl, New york, 1960.
13-Collins, Robert. D. "The Water of the Nile: Hydropolitics and the Jongli Canal: 1990-1991", Clarendon Press, Oxford, 1990.
14- Patai, R., "Israel Between East and West". Philadelphia, 1953.
15-Saleh, Walid A. "Development Projects on the Euphrates ", in: Abdel Majid Farid & Hussein Sirriyeh (eds.) "Israel & Arab water ", Arab Research Center, Ithaca press, London. New York.1985.
16-Harkabi, Yehoshafat, "Arab Strategies and Israel 's Response". a Division of Macmillan Publishing Co., New York, 1977.

17-United Nations Development of Technical Cooperation."Demand Management: Strategy for the Implementation of Mardel Plan for the 1990 s", The United Nation, New York, 1991.

18-Naff, T. "Water: An Emerging Issue in the Middle East", The Annals of the American Academy of Political Scientists, 1985.

٢-صحف ومجلات

1-Linden, Eugene. The Last Precious Drops, *Time International*, No 45, November 5, 1990.

2-Gardener, Paterson. Israel's Economic promblems, *Forgeign Affairs*, january, 1954.

3-Compas, General Askar, The Population of Egypt: Results of the General Census of November 1976, *Special Supplement of al Ahram al Iqtisadi*, May 1, 1977, in Arbic.

4-Murphy, Caryle. Middle East Faces Major Water Woes, International Struggle Over Scarce Resources Adds to Potentials for political conflict, *The Washington Post*, March 10, 1990.

5-Feder, Geshon and Le Maigyue, Guy. Managing Water in Sustainble Manner , *Finanance & Development*, Vol. 31, No. 2, June 1994.

6-Land, Labor and the Origins of Israeli -Palestinian Conflict 1882 – 1914, *The Middle East Journal* , Vol, No. 4, 1990.

7-Shahin, M., Hydrology of the Nile Basin Development, *World Science*, No. 21, El sesier Scientific publishers, Amsterdam, Oxford, 1985.

8-Ayub, Mohamed Aly and Uerich Kulfner : Water Management in the Maghreb, Finance & Development, June 1994.

9-Homan, Richard. Mideast Foes Unite Behind Water Projects: Arabs, Israelis Meet on Problems, *The Washington Post*, Dec. 16, 1986.

10-Larry D. Simpson: Are Water Markets a Viable Option?, *Finance & Developnent*, vol. 31, No. 2, June 1994.

٣-تقارير وإصدارات

1-Tuijl, Willem. Improving Water Use in Agriculture, Experience in The Middle East and North Africa, *World Bank Techincal Paper No. 201*, The World Bank, Washington D.C, 1993.

2-Postel, Sandra: Conserving Water: The Untapped Alternative, *World Watch Report* # *67*, Washington, DC, World Watch Institute, 1985.

3-Starr, Joyce. And Daniel C. Stoll U.S. Foreign Policy on Water Resources, *CSIS*, Washington, D.C., November 23,1987.

4-World Bank. Water Resources Management , *World Bank Policy Paper* , Washigton D.C, 1993.

٤- مؤتمرات وندوات

1-Matson, Andrew M. et al. A Review of literature on Economic Cooperation and Integration in the Middle East, Paper Presented at the Economic Deptartment, Conference, Cairo University, May 1994.

2-Waterbury, John. National Sovereignty and Steps Towards Supernational Management of Water, Paper Presented at the Internatinal symposium on the Nile Basin, Cairo, 1987.

3-Hassan Bakr Hassan. Water, War and Peace: Managing Conflicts Over River Basins in the Middle East, a Paper Presented at the International Commission on the Questions of Disarmament and Detente in the Mediterranean Region, Prato, Italy, October 10-15, 1993.

4-The United Nations Environmental Program, Final Report of the Internatinal conference of Water and Environment, Dublin, 1992.

٥- محاضرات

1-Dr. Ghali, Boutrus B. (The Egyptian State Minister for Foreign Affairs). Water Resources in the Middle East, Speech Before the U.S Senate, 26/9/1989.

2-Howell, Paul and Tony Alan. The Nile: Re-evaluation ofthe Resource and the Future of Water Demand, London, May 1-3, 1990.

3-Allan, Tony et al. The Nile: Managing A Scarce Resource; Political and Legal Issues, Londn, May 1-3,1990.

د. حسن بكر أحمد حسن (ملخص سيرة ذاتية)

- من مواليد منفلوط - أسيوط - مصر العربية.
- أستاذا مساعد العلوم السياسية بجامعة أسيوط بمصر حاليا.
- حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٤.
- حصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.
- حصل على الماجستير (الثانية) ثم الدكتوراه من جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ١٩٨٨.
- عمل مدرسا للعلوم السياسية والاستراتيجية في الكلية الحربية المصرية ١٩٧٥ - ١٩٧٦.
- عمل باحثا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، ١٩٧٦ - ١٩٧٧.
- عمل مدرسا بقسم السياسة والحكم بجامعة ميريلاند ١٩٨٨ - ١٩٩٠.
- عمل رئيسا لتحرير جريدة "الأمة" - الناطقة بالعربية - واشنطون ١٩٨٨ - ١٩٩٠.
- عمل مدرسا بقسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط ١٩٩١ - ١٩٩٦.
- أسس وشغل منصب المدير التنفيذي لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ١٩٩٤- ١٩٩٥.
- عمل أستاذا زائرا بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٥- ١٩٩٦.
- عمل باحثا بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبو ظبي ١٩٩٦- ١٩٩٧.
- شارك وألف عدة كتب بالعربية والإنجليزية: منها الاستقلال الوطني (١٩٧٧)، الحوار العربي - الأوروبي (١٩٧٩)، المياه العربية والحرب والسلام، ١٩٩٢ (بالإنجليزية) والثقافة والعلاقات الدولية، ١٩٩٣ (بالإنجليزية)، والعنف السياسي في مصر. ١٩٩٦، والعرب والنظام الدولي الجديد، ١٩٩٦،العرب واليهود في أمريكا (١٩٩٩)، وله العديد من المقالات والدراسات الأكاديمية في إدارة الأزمة والصراع الدولي. ونشرت له الصحف العربية كالأهرام والسفير والحياة والخليج وغيرها العديد من المقالات. عضو نشط بمعظم الجمعيات المصرية والعربية الأكاديمية المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية عامة، والعلوم السياسية خاصة وكذلك الجمعيات والهيئات الاجتماعية وخدمة المجتمع.

* حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية في يونيو ١٩٩٩ عن مؤلفاته ونشاطه العلمي وأهمها كتاب "العنف السياسي في مصر".


TOBGY
PRESS
TEL:3562364
شركة مطابع الطوبجي التجارية

هذا الكتاب

ضربت أزمة المياه بأطنابها عبر العالم وفى قلبه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعد المنطقة العربية بؤرة الأزمة خلال العقدين القادمين ويعود ذلك لأسباب بيئية وسلوكية وتنموية. وتتعلق الأولى باتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض وتعود الثانية إلى الاستهلاك غير الرشيد للمياه مع الازدياد المطرد لعدد السكان ، يضاف إلى ذلك - فى الثالثة - ازدياد خطط التنمية من خلال تكنولوجيا غير نظيفة مما يعنى استنفاد الموارد المائية المتجددة وتلوث ما تبقى منها بسبب تحويل الصرف الصحي ومخلفات المصانع إليها مع قلة الأمطار وزيادة التصحر ويسرع كل ما سبق الحروب والصراعات الاجتماعية الممتدة التى انفجرت مع تدشين النظام الدولى الجديد.

ومن المنتظر - كما يحذر تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٩ أن يسير الوضع من سيىء إلى أسوأ مع زيادة المتطلبات الفردية والزراعية والصناعية يوما بعد يوم. واتضحت بوادر الأزمة الدولية منذ منتصف الثمانينات حيث كان لجميع مراكز البحوث الغربية بل والعربية وأجهزة الاتصال الدولية حديث ثابت ومتكرر عن أزمة المياه الناجمة عن التغيرات الكونية التى لحقت بالبيئة والإسراف فى الاستخدام والتلوث . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة فى ندرة هذا المورد الحيوى الذى لا غنى لكل شيء حي عنه.

وهكذا فإن الشعار الاساسي لعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط لم يعد "الارض مقابل السلام " بل "الأرض مقابل الماء". واضحت منظومة توازن القوى على الأرض، الآن وفي المستقبل هي الفيصل الحاسم في التفاوض على الماء التي هي حاجة اساسية للانسان لا تقبل التفاوض. بل أن دولا عربية في حالة حرب مع اسرائيل قبلت منذ منتصف الثمانينيات الجلوس مع اسرائيل على مائدة التفاوض من أجل الماء. وما لم نسارع منذ الآن سواء من خلال التعاون (خلق منظومة مائية علمية عربية) أو الصراع (حماية المياه العربية من خلال منظومة أمنية مائية عربية) أو كليهما، فلن نلوم الا انفسنا، يوم تدور الدوائر. اللهم هل بلغت.. اللهم فاشهد.